الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس –سطيف 1–

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه :إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه

في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة

تحت عنوان

تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة

دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة

من إعداد الطالب :

أوشن فـــاروق

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

جنان عبد المجيـــد

لجنـــــة المناقشـــــة

أ.د. بوعظم كمـــــال	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة سطيف**	**رئيســــــــا**
أ.د. جنان عبد المجيد	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة سطيف**	**مشرفا ومـقررا**
د . خلوط عـــــلاوة	**أستاذ محاضـــر**	**جامعة باتنـــة**	**عضوا مناقشـا**
د . غراب رزيقـــــة	**أستاذة محاضـــرة**	**جامعة سطيف**	**عضوا مناقشـا**

السنـــــة الجامعيـــة 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخذنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

سورة البقرة ، الآية : 286

﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ* وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴾

سورة الرحمن، الآيات : 7 . 9

صدق الله العظيم

﴿شكر تقدير﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبة ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، وبعد:

أحمد الله عز وجل على ما من به عليّ لإتمام هذه المذكرة،

- كما أتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري لكل من ساهم في إنجاحها، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور:

جنان عبد المجيد

الذي شرفني بقبوله تولي مهمة الإشراف والتوجيه، لإنجاز هذه المذكرة، حيث لم يدخر جهدا لذلك، بالرغم من إنشغالاته العديدة، فقد كان لتوجيهاته وإرشاداته أعظم الأثر في إثراء هذا العمل.

- وأتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير للقائمين على جامعة سطيف1، على إتاحتهم لي الفرصة لمواصلة الدراسات العليا، كما أوجه شكري لكل أساتذة وإداري وموظفي الجامعة على جهودهم في خدمة العلم وطلابه.
- وأتقدم بشكري وتقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة:

الأستاذ الدكتور بوعظم كمال، الدكتور خلوط علاوة، الدكتورة غراب رزيقة.

- كما لا يفوتني في الأخير أن أشكر كافة أعوان محافظة الغابات لولاية خنشلة، وخاصة العون المسؤول عن خلية التنمية الريفية بمقاطعة دائرة قايس، على ما أبداه من تعاون ومشاركة لإتمام هذا العمل.

﴿ إهداء ﴾

إلى:

—والدي الكريم : ولي نعمتي وسندي، حفظه الله.

—والدتي الكريمة : نور حياتي ووجودي، حفظها الله .

—زوجتي الكريمة:شريكتي في السراء والضراء، حفظهاالله.

—أبنائي الأعزاء :نسرين وعبد الرحمان، حفظهما الله.

—الإخوة والأخوات كل بإسمه، حفظهم الله.

—كل الأحباب والأصدقاء كل بإسمه، حفظهم الله.

أهدي هذا العمل المتواضع.

مقدمة

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة المتكامل بأبعاده إلى الوجود بعد مؤتمر ريودي جنيرو بالبرازيل 1992، حيث عرّفت على أنها التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتهم، فهي تنمية شاملة تمس الجميع وتتطلب تضافر جهود الجميع وتكاملها، من أجل الرقي بمستوى الحياة العامة من جهة والمحافظة على نفس مكونات الطبيعة لكوكبنا من جهة أخرى، والعمل على التوفيق بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة والمتمثلة في الحماية البيئة، الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية.

هي تنمية الغرض منها اقتصاديا تحقيق الزيادة في رفاه المجتمع إلى أقصى حد ممكن والقضاء على الفقر من خلال تحسين مستويات الدخل للجميع، بالإضافة إلى السعي لتحقيق نمو إقتصادي يشمل كافة المجالات والتخصصات، وذلك من خلال إستغلال كافة الموارد المتاحة على النحو الأمثل وبكفاءة أعلى، أما من الناحية الإجتماعية فهي تنمية تسعى إلى تحسين سبل الحصول على كافة الخدمات ذات الطابع الإجتماعي من صحة وتعليم وإسكان وتشغيل، بالإضافة إلى سعيها للوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن والسلامة، وإحترام حقوق الإنسان، كما تهدف أيضا إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في عمليات صنع القرار، ومن الجانب البيئي تسعى التنمية المستدامة إلى الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والسعي إلى النهوض بها .

هي تنمية تهدف لتلبية حاجيات الفئات المحرومة التي تعاني من تدني مستوى المعيشة، وكون أغلبية أفراد هاته الفئات يعيشون ضمن الفضاءات الريفية، أين يعانون من التهميش والفقر والبطالة وإنعدام كافة متطلبات الحياة، فقد تركزت أبحاث ودراسات كثيرة بخصوص كيفية تنمية هذه الفضاءات الريفية وكيفية تقليص الفجوة بين سكانها مقارنة بسكان المناطق الحضرية، فالتنمية الريفية المستدامة مبنية على الحوكمة السليمة التي تؤمن مشاركة جميع الأطراف، وذلك من دون أي تهميش أو إقصاء، هي تنمية تشاركية مبنية على حسن تبادل المعلومات بين كافة أطياف المجتمع المحلي، هي تنمية تمتاز باندماج جميع القطاعات الداخلة في الحياة الريفية، إضافة إلى أنها تنمية مبنية على لامركزية إتخاذ القرار، حيث أن كافة القرارات المتخذة تأخذ منحى تصاعدي من القاعدة إلى القمة.

بالإضافة إلى ذلك فإن التنمية الريفية المستدامة تقوم على مفهوم تعدد وظائف النشاطات الزراعية، حيث تعتبر هذه الاخيرة ذات أهمية بالغة في تحريك عجلة النمو والتنمية في كافة مجالات الحياة الريفية، فمن الناحية الإجتماعية فإن النشاط الزراعي يضمن توفير الغذاء لسكان المناطق الريفية بالإضافة إلى الحفاظ على سلامة وحيوية النسيج الإجتماعي في هذه المناطق .

أما من الناحية الإقتصادية فإن للنشاط الزراعي دورا بالغ الأهمية، يتمثل في توفير المنتجات الغذائية الضرورية وبالتالي السعي لتحقيق الأمن الغذائي على كافة المستويات، بالإضافة إلى مساهمته في توفير المواد الأولية المستخدمة في النشاط الصناعي بشتى أنواعه، وكذلك خلق فرص عمل لسكان هذه المناطق، أما من الناحية البيئية فللنشاط الزراعي دور جد هام في المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها، وذلك من خلال زيادة مساحة الأراضي المزروعة، وبالتالي الحفاظ عليها من أخطار التعرية والإنجراف والتصحر، بالإضافة إلى سعيها إلى تأمين حماية للتنوع البيولوجي

بكل أشكاله النباتية والحيوانية، ومساهمتها الكبيرة في القضاء على جميع أنواع التلوث من خلال إدارة أكثر إستدامة للموارد الطبيعية.

إن التنمية الريفية المستدامة المنشودة وفقا لمفهومها الحديث، مبنية على مفهوم الإقليم والسعي بكافة الوسائل والإمكانيات والموارد المتاحة محليا وخارجيا لتحقيقها، فأسلوب التنمية الإقليمية هذا يهدف إلى تجنيد كافة الموارد بجميع أشكالها المادية واللامادية من أجل توظيفها بالشكل اللازم والمطلوب للوصول إلى تنمية حقيقية وفعلية وشاملة في هذا الإقليم، وبالتالي فإنها تنمية يتم بناؤها من الداخل، بالإستعانة بكافة الموارد الخارجية وبجميع أشكالها .

وكمثيلاتها من الدول في العالم، فقد أولت الجزائر إهتماما خاصا بتنمية مناطقها الريفية من خلال عدة سياسات متعاقبة توالى تنفيذها غداة الإستقلال إلى يومنا هذا، حيث سعت السلطات الجزائرية بمجرد إستقلالها سنة 1962 إلى العمل على تحسين ظروف معيشة سكان المناطق الريفية والذين عانوا طويلا خلال فترة الإستعمار حيث كانت كافة التدخلات تتميز بطابعها الإجتماعي، ولقد إمتدت هذه الاجراءات إلى غاية بداية السبعينيات من القرن الماضي، حيث تبنت السلطات حينها سياسة الثورة الزراعية، والتي كانت تهدف إلى التقليل من خطر النزوح الريفي الكبير الذي ميز هذه الفترة، وذلك من خلال القضاء على المشاكل التي ظهرت حينها كمشكل قلة السكن والبطالة المرتفعة، بالإضافة إلى سعي السلطات حينها إلى محاولة تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات، إلا أن فشل هذه السياسة والراجع أساسا إلى إنتهاج الأسلوب المركزي في كافة التدخلات وإتخاذ القرارات المتعلقة بالمناطق الريفية وسكانها، أدى بالسلطات الجزائرية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي إلى إنتهاج سياسة تهيئة الإقليم الممتدة من بداية الثمانينات إلى غاية بداية التسعينيات، حيث تميزت هذه الفترة بوضع إقتصادي وإجتماعي وسياسي صعب للغاية مما عجل بفشل كل مقترحات هذه السياسة، تلت ذلك السياسة المنتهجة بداية التسعينات إلى غاية سنة 2000 والمتعلقة ببرنامج إعادة الهيكلة للإقتصاد الجزائري الذي تميز بالإنسحاب التام لدور الدولة من الحياة الإقتصادية، حيث تم تحرير القطاع الزراعي وخروج الدولة من دعم الزراعة إضافة إلى الوضع الأمني الصعب الذي ميز هذه الفترة، ومنذ سنة 2004 إنتهجت الجزائر التجديد الريفي والزراعي الذي يهدف إلى المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل، وإعادة الحياة للنسيج الإقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل لجميع سكان الفضاءات الريفية، إضافة إلى تثبيت السكان والحفاظ على فضاء ريفي حي وفاعل وانبثقت عن هذه السياسة إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، المتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، حيث تشكل هذه الأخيرة أداة إستراتيجية لتنفيذها على المستوى القاعدي والمحلي، وترتكز في تنفيذها على مبدأ مشاركة جميع الفاعلين، ومبدأ التصاعدية في إتخاذ القرارات من القاعدة إلى القمة، بالإضافة إلى مبدأ الاندماج القطاعي الذي يهدف إلى تضافر جهود جميع القطاعات والهيئات التي لها دخل في الحياة العامة في الفضاءات الريفية، وتهدف هذه الأداة إلى تحسين ظروف المعيشة لسكان المناطق الريفية من خلال الإهتمام بالجانب الإقتصادي عن طريق دعم وخلق نشاطات إقتصادية مختلفة ومتنوعة، ومن ثم خلق مناصب عمل للقضاء على البطالة، أما فيما يتعلق بالجانب الإجتماعي فهو يقوم على دعم البنى التحتية للخدمات العمومية (الصحة، التعليم، الطرقات.....) إضافة إلى أنه يهدف إلى تثمين

الموروث الثقافي والإجتماعي المحلي الخاص بكل فضاء ريفي، أما في جانبه البيئي فهو يهدف إلى الإستعمال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية والحرص على تثمينها، بالإضافة إلى العمل على زيادة غطاء النباتي والغابي في المناطق الريفية، والمحافظة على التنوع البيولوجي في شقيه النباتي والحيواني والعمل على زيادته وتنوعه.

وقد خصصت السلطات الجزائرية من أجل تنفيذ 12000 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة مبرمج خلال الفترة 2009-2014، موارد مالية معتبرة تقدر بحوالي 1000مليار دينار من النفقات العمومية، كان الهدف منها دعم التنمية الريفية المستدامة وتحقيق توازنات إقليمية داخل الوطن، بالإضافة إلى إعادة إحياء المناطق الريفية التي فقدت في العشريتين الاخيرتين للكثير من جاذبيتها وتنافسينها مقارنة بالمدن والمناطق الجزائرية الأخرى، حيث ترمي هذه الجهود إلى عودة سكان هذه المناطق الذين نزحوا في وقت سابق، وذلك لدواعي إقتصادية وإجتماعية وخاصة أمنية، وبالتالي تحقيق هجرة عكسية نحو هذه المناطق، بالإضافة إلى سعي الدولة أيضا من خلال هذه المشاريع إلى تنشيط المجال الفلاحي والزراعي الريفي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي المنشود على المستويين المحلي والوطني.

وقد تم تحديد الآثار المتوقعة جراء تنفيذ هذه المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على المستوى الوطني والمعلن عنها من طرف السلطات الوطنية، حيث هدفت في شقها الإقتصادي إلى تحقيق حوالي 750000 منصب شغل دائم، بالإضافة إلى خلق مداخيل خارج قطاع المحروقات التي لازال يمثل هاجس بالنسبة للسلطات الجزائرية كون أغلب مداخيل البلاد تتأتى من هذا القطاع، أما فيما يتعلق بالشق الإجتماعي فقد هدفت إلى تحسين ظروف معيشة سكان المناطق الريفية وذلك ببناء حوالي 727000 سكن ريفي، إضافة إلى الآثار البيئية والمتمثلة في حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.

وكمثيلاتها من ولايات الوطن، تم برمجة في ولاية خنشلة حوالي 339 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في الفترة الممتدة بين 2009-2014، وتم تخصيص أكثر من 2 مليار دينار من أجل تنفيذها، بالإضافة إلى تجنيد كافة صناديق الدعم الوطنية وكافة القطاعات والهيئات الولائية ذات الطابع الإداري العمومي والإقتصادي، من أجل تحقيق تنمية حقيقية خاصة في المناطق الصعبة النائية والمعزولة التي تنتمي للولاية، وقد تم تحديد الآثار المتوقعة جراء عملية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة هاته في مناطق الولاية، حيث قدرت العائلات المستهدفة من هذه المشاريع الجوارية بحوالي 20158 عائلة ريفية، والتي يقدر العدد الإجمالي لأفرادها بحوالي 111730 فرد، وقد قدرت عدد مناصب الشغل التي سيتم إستحداثها في إطار 339 مشروع جواري هذه بحوالي 61000 منصب شغل دائم، بالإضافة إلى معالجة أراضي على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 60530 هكتار، وزيادة رقعة المساحة الصالحة للنشاط الزراعي بحوالي4940 هكتار.

وفي هذا السياق، تم برمجة مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة إيقوبان التابعة لبلدية شلية بولاية خنشلة سنة2009، حيث تم تخصيص مبلغ 93.944.643.86 دينار لإنجاز مختلف العمليات التنموية التي تضمنها هذا المشروع والتي هدفت من الناحية الإقتصادية إلى ترقية النشاطات الإقتصادية، ودعم نشاط تربية المواشي وتحسين

تسييره، إضافة إلى ذلك فقد هدفت إلى زراعة الأشجار المثمرة، ومن الناحية الإجتماعية فقد هدفت إلى فك العزلة عن السكان عن طريق تحسين وضعية الطرقات، وبناء قاعة علاج إضافة إلى إنشاء مدرسة إبتدائية، بالإضافة إلى تقديم دعم السكن الريفي، أما من الناحية البيئية فقد هدفت إلى حشد الموارد المائية، وحماية الأراضي من الإنجراف وذلك بتكثيف عمليات التشجير، إضافة إلى ذلك فقد هدفت إلى تنمية استخدام الطاقات المتجددة وذلك قصد المحافظة على الموارد الطبيعية الناضبة.

1-الإشكالية:

تعتبر عملية تقييم آثار تنفيذ هذه المشاريع في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ذات أهمية بالغة، كونها تمكن من إبراز مكامن الإختلالات المحتملة من جهة وتثمين النجاحات المحققة من جهة أخرى، وذلك من أجل تفادي إتباع أسلوب التجربة والخطأ في تنفيذ سياسة التجديد الريفي وتسيير المخصصات العمومية.

ومن أجل الوقوف الفعلي على مدى وجود آثار مباشرة فعلية لهذا المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ومدى تحقيقه لتنمية ريفية مستدامة بالمنطقة، هذا ما يقودنا الى التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي الآثار المباشرة للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بالمنطقة، وهل أدى فعليا إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة بها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنعمل أولا على الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى أدى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إلى تحسين ظروف معيشة سكان منطقة تنفيذه من الناحية الإجتماعية ؟
- إلى أي مدى أدى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إلى خلق حركية إقتصادية وتنويع للنشاطات الإقتصادية بمنطقة تنفيذه؟
- إلى أي مدى أدى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إلى زيادة وتنوع الموارد الطبيعية بمنطقة تنفيذه؟
- إلى أي مدى ساهم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق مبادئ المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة بمنطقة تنفيذه؟

2-فرضيات الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة تقييم الآثار المباشرة المنجرة عن عملية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة ولذلك ستنطلق الدراسة الحالية من الفرضية الرئيسية التالية:

- للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة آثار إجتماعية وإقتصادية وبيئية إيجابية مباشرة بمنطقة تنفيذه، وقد أدى فعليا إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة بها.

وعليه تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الجزئية التالية:

- أدى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إلى تحسين ظروف معيشة سكان منطقة تنفيذه من الناحية الإجتماعية.

- أدى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إلى خلق حركية إقتصادية وتنويع للنشاطات الإقتصادية بمنطقة تنفيذه.
- أدى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إلى زيادة وتنوع الموارد الطبيعية بمنطقة تنفيذه .
- ساهم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق مبادئ المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة بمنطقة تنفيذه.

3-هيكلة ومنهجية الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع سنتطرق في الفصل الأول الذي يحمل عنوان الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية الريفية المستدامة وفي قسمه الأول إلى التطور التاريخي لمفهوم التنمية، وذلك بداية من مفهوم النمو وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة ، وسنعمل في هذا القسم إلى التركيز على المستوى المحلي، وذلك بربط تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية، وذلك من خلال إبراز والتركيز على الأجندة 21 المحلية التي تعتبر الارضية الحقيقية لتجذير مفهوم التنمية المستدامة على الواقع المحلي، أما في القسم الثاني من هذا الفصل فسنحاول أن نبين المراحل التي مر بها مفهوم التنمية الريفية المستدامة، وذلك بدءا بمفهوم تنمية المجتمع الذي ظهر في ستينيات القرن الماضي والذي ركز على الجوانب الإجتماعية فقط للتنمية، ثم سنتطرق إلى مفهوم التنمية الريفية المندمجة التي ظهرت خلال سبعينيات القرن الماضي من خلال تنفيذ مشاريع تنموية متكاملة، مع التركيز على أهدافها وخصائصها بالإضافة إلى شروط تحققها، ثم سنحاول بعد ذلك إبراز مفهوم التنمية الريفية المستدامة الشامل والمتكامل الأبعاد، القائم على أسس الحكومة الإقليمية واللامركزية ومفهوم تعدد وظائف الزراعة وأسلوب التنمية الإقليمية القائم على مفهوم تنمية الإقليم، أما القسم الثالث والأخير من هذا الفصل فسنخصصه لعرض بعض المذاهب النظرية النى تتعلق بالموضوع، وذلك بعرض أهم النظريات التي قامت بإعطاء تحليل للتنمية الإقليمية، حيث سنقوم في القسم أولا بعرض نظريات التنمية المدفوعة من الخارج، ثم تليها النظريات التي تؤكد على أن التنمية يجب أن تكون مدفوعة من الداخل، إلى أن نصل في نهاية هذا الفصل إلى عرض أهم مبادئ الفكر التنموي الحديث القائم على إزدواجية وتكامل الموارد المحلية والخارجية لتحقيق تنمية إقليمية فعلية .

أما في الفصل الثاني والذي يحمل عنوان تطور سياسات التنمية الزراعية والريفية في الجزائر، ودور المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، حيث سنتطرق في قسمه الأول إلى مراحل تطور السياسات الزراعية والريفية في الجزائر، حيث سنبرز مدى التحول في أساليب تنمية الفضاء الريفي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000، أما في القسم الثاني سنحاول التركيز على السياسات المطبقة بداية من سنة 2000 إلى غاية 2014، والتي تعتبر مرحلة أساسية في تطور أدوات التدخل الحكومي في تنمية الفضاء الريفي، أما القسم الثالث فقد خصصناه لإعطاء مفاهيم عامة تتعلق بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، مع التركيز على مدى قدرتها على تحقيق تنمية ريفية مستدامة.

وفي الفصل الثالث سنعمل على تقييم آثار مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة بولاية خنشلة، حيث سنعمد في القسم الأول من هذا الفصل إلى إعطاء مدخل نظري لمفهوم المشروع وعملية التقييم،

وذلك بعرض معايير التقييم المتعارف عليها دوليا والمستخدمة في عملية تقييم المشاريع الإنمائية على وجه الخصوص، من معيار الإرتباط، الكفاءة، الفعالية، الأثر والإستدامة.

ثم سنقوم في القسم الثاني بعرض عام لولاية خنشلة وذلك بمحاولة تقديم أهم مقومات الولاية من كافة النواحي، بالإضافة إلى إعطاء نظرة عامة أيضا حول واقع المناطق الريفية مع عرض وضعية مشاريع وبرامج التنمية الريفية المنفذة بالولاية، أما في القسم الثالث من هذا الفصل فقد خصصناه لعملية تقييم لمجموعة من المشاريع الجوارية التي تم تنفيذها في ولاية خنشلة، وذلك بإستخدام مقاربتين في عملية التقييم، حيث سنقوم أولا بالتقييم على المستوى الجزئي، تليها المقاربة الثانية والمتعلقة بالتقييم على المستوى الكلي، مع إعطاء نظرة عامة عن وضعية ومدى تحقق وتوفر أسس المنهجية الإقليمية المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة بمناطق الولاية.

وأخيرا ستكون خاتمة هذا البحث والدراسة كتأكيد على نتائج إختبار الفرضيات المطروحة، وذلك وفقا لعملية التحليل والتدقيق والتقييم التي قمنا بها، على ضوء تحليل المعطيات التي قمنا بجمعها والتي هدفنا من خلالها لتقييم آثار تنفيذ هذه المشاريع الجوارية الناجمة فعليا والموجودة على أرض الواقع، وخلصنا في النهاية وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها إلى طرح بعض الاقتراحات والتوصيات التي تعتبر بالنسبة لنا المنفذ الأحسن والأفضل لتوجيه وضبط عملية تنفيذ هذه المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، وبالتالي تحقيق تنمية ريفية مستدامة .

ولإنجاز هذه الدراسة سنعتمد على المنهج التاريخي لإبراز أهم مراحل تطور مفهوم ونظريات التنمية الريفية المستدامة، بالإضافة إلى عرض تطور السياسات الوطنية المتعلقة بالفضاءات الريفية في الجزائر، أما فيما يتعلق بعملية تقييم آثار المشاريع الجوارية المنفذة بولاية خنشلة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتوافق مع نوع وخصائص الدراسة والبحث، حيث ان عملية التقييم تتطلب التحليل العميق لكامل الاجراءات والأهداف والآثار الناجمة عن عملية التنفيذ الميداني لهذه المشاريع الجوارية .

ولجمع البيانات الضرورية لإنجاز هذه الدراسة إعتمدنا على:

البحث التوثيقي وذلك لجمع المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة، إضافة إلى جمع المعطيات المتعلقة بالمشاريع الجوارية وبميادين الدراسة، بالإضافة إلى الإعتماد على الملاحظة المباشرة للوقوف على واقع المناطق الريفية التي نفذت بها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، وذلك من خلال ملاحظة الإنجازات المحققة وحصر النقائص والاخفاقات المسجلة، إضافة إلى الاعتماد على أسلوب المقابلة المباشرة مع كافة الفاعلين الإداريين لمصالح وقطاعات الولاية (تم التركيز بشكل خاص على :محافظة الغابات،مديرية المصالح الفلاحية ،مديرية التخطيط،الإدارة المحلية ....) بالإضافة إلى مقابلات مباشرة مع كافة سكان هذه المناطق والتركيز على المستفيدين من الإجراءات ذات الطابع الفردي التي تم تنفيذها في إطار هذه المشاريع الجوارية بمناطق ولاية خنشلة.

4-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح كيف يمكن تحقيق تنمية ريفية مستدامة من خلال تنفيذ جملة من الاجراءات والتدخلات في هذه الفضاءات الريفية، هذه التدخلات المتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة،

والتي إعتمدت عليها السلطات الجزائرية كأداة من أجل تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على أرض الواقع، حيث سنحاول في هذه الدراسة إعطاء نظرة واقعية وحيادية عن عملية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ومدى تأثيرها على واقع وحال المناطق الريفية وسكانها، وبالتالي فإننا من خلال هذه الدراسة التقييمية سنسعى إلى تثمين المكتسبات المتعلقة بكافة جوانب عملية تنفيذ المشاريع الجوارية في المناطق الريفية، بالإضافة إلى محاولة حصر الإخفاقات الحاصلة، وإعطاء توضيحات لسبب ذلك، وبالتالي فإن الدراسة ستسعى للوصول إلى الأهداف الآتية:

- تقديم إطار نظري للتنمية الريفية المستدامة، بالتطرق إلى مفهومها وخصائصها ومبادئها.
- تبيان السياسات التي تم اعتمادها في عمليات التدخل في الفضاءات الريفية غداة الإستقلال إلى يومنا هذا.
- محاولة عرض للنتائج والآثار الناجمة عن تنفيذ مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في عدة مناطق واقعة في إقليم ولاية خنشلة.
- محاولة الوقوف على مدى تحقق مبادئ وأسس المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة بهذه الولاية .
- نطمح من خلال بحثنا هذا إلى إضافة دراسة جديدة إلى مجموع الدراسات المتعلقة بالموضوع،كما نأمل في أن يكون لغيرنا من الباحثين منطلقا لإجراء المزيد من البحوث التي تغطي نقاط القصور في بحثنا هذا وتدعيمها بنقاط لم يكن بإمكاننا التطرق لها .

5-أهمية الموضوع:

تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تتعلق بتسليط الضوء على تنفيذ وتطبيق سياسة وطنية والمتمثلة في سياسة التجديد الزراعي والريفي في المناطق الريفية في الجزائر، وذلك بمحاولة إعطاء تقييم موضوعي وحيادي لمدى تحقيق أداة تنفيذ هذه السياسة على المستوى المحلي والمتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة للأهداف المسطرة لها والاثار المتوقعة جراء عملية التنفيذ هاته، وبالتالي فإن للدراسة اهمية بالغة في تقويم عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالفضاءات الريفية والتي لها خصوصياتها المتعلقة بها من عدم تجانس لكافة الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والثقافية، وبالتالي فإن هذه الدراسة ستمكننا من إبراز مكامن الإختلالات المحتملة من جهة وتثمين النجاحات المحققة من أجل تفادي اتباع اسلوب التجربة والخطأ في تنفيذ سياسة التجديد الريفي وتسيير المخصصات العمومية.

6-صعوبات البحث والدراسة:

من الأكيد أن لكل دراسة وبحث صعوبات وعراقيل تقف أمام الباحث للوصول إلى حلول ونتائج لدراسته. بالنسبة لنا، قد واجهتنا عدة صعوبات أثناء فترة دراستنا وبحثنا هذا، ومن بينها نذكر الآتية:

- **إكتشاف أن العينة المختارة في بداية الدراسة غير معبرة وغير كافية لتقديم دراسة موضوعية ووافية :**

تبين لنا خلال إجراءنا للدراسة وذلك في المراحل الأولى منها وبالضبط في مرحلة الإلمام بكافة الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع أن العينة المختارة في بداية الدراسة والمتمثلة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة إيقوبان ببلدية شلية ولاية خنشلة أنها غير معبرة، حيث أن تقييم آثار هذا المشروع الجواري من النواحي الإجتماعية والإقتصادية والبيئية بمنطقة

تنفيذه، لا يمكن تعميمها على باقي مناطق الولاية، بالإضافة إلى ان نجاحه أو فشله لا يعني بالضرورة فشل أو نجاح المشاريع المنفذة بالولاية؛ هذا ما جعلنا نحاول تعميم العينة وذلك قصد الإستدلال أكثر على صحة الدراسة وجديتها، والإنتقال منهجيا من الجزء ومحاولة تعميمه على الكل، وذلك من خلال دمج مشاريع جوارية مماثلة والتي خضعت أيضا لنفس الدراسة التقييمية.

حيث تم دمج ثمانية مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة أخرى تم تنفيذها أيضا في إقليم ولاية خنشلة، وبالتالي فقد أصبحت عينة البحث تحتوي على تسعة مشاريع جوارية، بدلا من مشروع جواري واحد، حيث تم إختيار هذه المشاريع الجوارية الثمانية بعناية ،أخذا بعين الاعتبار لعنصرين أساسيين على الأقل يتمثلان في :

*الوضع الجغرافي والإجتماعي للإقليم:

حيث تعتبر المنطقة الشمالية الشرقية لولاية خنشلة، ذات طبيعة تضاريسية جبلية منعزلة وصعبة للغاية، هذا ما جعل عملية تقييم آثار تنفيذ هذه المشاريع المنفذة بهذه المناطق أمرا في غاية الأهمية خاصة ومع العلم أنه من بين الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة هو فك العزلة عن المناطق النائية وعن سكانها.

*وضعية عملية تنفيذ المشاريع الجوارية :

حيث تم إستهداف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي تم الإنتهاء من تنفيذها بشكل نهائي، ويرجع سبب ذلك إلى أن عملية تقييم الآثار الإجمالية لهذه المشاريع تستوجب الإنتهاء من كافة الاجراءات والعمليات التي تتعلق بهذه المشاريع الجوارية على أرض الواقع من أجل الوقوف على الآثار الفعلية لها.

- **غموض الحقائق المرتبطة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وصعوبة جمعها على مستوى كافة الإدارات:**

خلال فترة بحثنا وخاصة في بدايته ،صادفتنا صعوبات جمة مرتبطة بعدم القدرة على جمع البيانات المرتبطة بالمشاريع الجوارية على المستوى المحلي، فبالرغم من إتصالنا بكافة المصالح والإدارات العمومية المختصة بذلك، الا اننا لم نجد الاجابة الكافية لذلك ،فالكل يرمي الكرة المهم خارج ملعبه، حيث لاحظنا عدم استجابة معظمهم في مساعدتنا على جمع البيانات المرتبطة بالموضوع، في نفس الوقت فإن خاصية بحثنا هذا والمتمثلة في عملية التقييم الخارجي، جعل منه موضوعا غير مستحب على الإطلاق من طرف أغلب المسؤولين، وذلك كونه يعتبر تشكيكا صريحا لكل الإنجازات المحققة حسب تقاريرهم وتصريحاتهم، في حالة كانت نتائج الدراسة سلبية .

وبالتالي فقد كان لزاما علينا أن نقبل بالحد الأدنى من المعطيات والحقائق والبيانات التي يقدمونها لنا والتي يمكنها ان تفيدنا في دراستنا هاته، مع الاستعانة على أدوات البحث العلمي الأخرى من ملاحظات ومقابلات .

- **صعوبة إجراء مقابلات مع كافة الفاعلين المحليين:**

بمجرد أن نذكر كلمة تقييم المشاريع الجوارية حتى تتغير ملامح الافراد الذين أجرينا معهم مقابلاتنا ، بالنسبة للسكان المحليين فإنه كان من المفروض أن تقدم اليهم إستبانة مكتوبة متعلقة بالموضوع، إلا أننا وجدنا مشكلة كبيرة في توزيعها، وذلك بسبب عدم قدرتهم على قبولها وابداء رأيهم في كافة الاسئلة المطروحة بها، وذلك يرجع سببه إلى خوفهم وعدم معرفتهم لهذا النوع من أدوات البحث العلمي من جهة، بالإضافة إلى أن أغلبهم كان يتميز بالحرص

الشديد حيث أبدوا رفضهم للموضوع بمجرد معرفتهم بفحواه .

أما فيما يخص أعوان الإدارات المحلية واللامركزية،فالكل يرجع عدم إختصاصه بالموضوع وعدم قدرته للإجابة عن كافة الاسئلة المطروحة عليهم، عدا أعوان الغابات الذين قدموا لنا يد المساعدة بحسب قدرتهم وإختصاصهم في ذلك.

7-الدراسات السابقة:

1- Zaghib Mohamed, Évaluation et impacts des projets de proximité de développement rural (PPDR) sur l'agriculture et le développement rural local. Cas des zones de montagnes du Nord de la wilaya de Sétif, Mémoire de Magister en Agronomie.

والذي عرض فيها الباحث دراسة تقييمية لآثار عدة مشاريع جوارية تم تنفيذها في مناطق ريفية بولاية سطيف ،وذلك للفترة الممتدة بين 2006-2009 ،حيث إعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي ،وقد توصل إلى عدم قدرة المشاريع الجوارية التأثير إيجابا على تحقيق تنمية ريفية وزراعية حقيقية كما يأملها سكان هذه المناطق . وقد أرجع الباحث هذا الإخفاق إلى عدة أسباب نذكر منها:

- غياب أهداف واضحة المعالم،دقيقة وقابل للقياس ،والتي من المفروض ان يتم تحديدها في بداية تنفيذ أي مشروع.
- عدم وجود متابعة ورقابة حقيقة خلال تنفيذ المشروع من طرف المصالح المختصة وذلك من أجل تصحيح الإختلالات المحتمل وقوعها إبان عملية التنفيذ.
- عدم وجود إندماج لمجموع القطاعات الداخلة في تنفيذ المشاريع الجوارية المنفذة بالمنطقة.

2- Abdel–Madjid Djenane,2011, les projets de proximité de développement rural intégré :objectifs, contenu et méthodes

في هذه الدراسة تم تقديم عرض عام حول سياسة التجديد الريفي إضافة إلى اداة تنفيذها على لمستوى القاعدي والمتمثلة في المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بشكل دقيق، وقد أدت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :الوقوف على معوقات السير الحسن في تطبيق المشروع المتمثلة في مشكلة عدم تحقق الإندماج القطاعي والخاص بتوحيد المجهودات الفردية للقطاعات الداخلة في عملية إنشاء الفضاءات الريفية تحت مركز قرارات واحد، الغموض المتعلق بحدود التدخل والتنفيذ لهذه المشاريع فهل هي موجهة لتغطية كامل الفضاء الريفي ام المناطق الهشة لهذه الفضاءات. فيما يخص أيضا نظام الإتصال والذي يبقى مقتصرا على المستوى البلدي، حيث كان من المفروض ان يحوي كذلك الفئات الدنيا (القرية، الدشرة، المشتة.....)

3-S. Slaimi Les impacts des projets de proximités et de développement rural intégrés [PPDRI] en zones de montagnes Kabyles : cas willaya de Tizi-Ouzou ;Thèse 2011 Master 2. Ingénierie des Projets et des Politiques Publiques. Parcours IAMM

تم في هذه الدراسة تحليل آثار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ثلاث بلديات ريفية جبلية واقعة في ولاية تيزي وزو، تم خلالها إستعمال مقاربيتين للتقييم ،المقاربة الاولى تتعلق بعملية التنفيذ لدراسة معايير الارتباط، الكفاءة والفاعلية للعمليات المنجزة، والمقاربة الثانية فتتعلق بتحليل الاثر من خلال من المؤشرات المقدمة من طرف المصالح المختصة وتمثلت نقط قوة هذه المشاريع في إمتصاص البطالة في هذه المناطق، بالرغم من النتائج المقبولة والبسيطة في هذا الشأن على المدى القريب، إضافة إلى قدرتها على بعث النشاطات الأولية كتربية المواشي.

الفصل الأول

الإطار النظري
و المفاهيمي للتنمية
الريفية المستدامة

تمهيـد :

لقد شغلت قضية التنمية المستدامة إهتمام كافة المفكرين والساسة في كامل أنحاء العالم وعلى كافة المستويات والأصعدة خلال العشريتين السابقتين خاصة، وذلك بسبب الحاجة المتزايدة في تحقيق أهدافها المختلفة والتي تشمل جميع نواحي الحياة البشرية وعلاقتها بالطبيعة، ويرجع هذا الإهتمام خاصة بعد أن تبين أن كافة المشاكل التي كانت البشرية تتخبط وتعاني منها في السابق وولازالت لحد اليوم، وبجميع أشكالها وأنواعها، هي نتيجة لعجز الأساليب التنموية السابقة التي تم تطبيقها في السابق والتي أهملت إلى حد كبير ضرورة تحقيق توازن على كافة النواحي، والأصعدة والمجالات والمستويات، حيث قد أضاف مفهوم التنمية المستدامة هذا البعد والذي يعطي للحياة البشرية وعلاقتها بكوكبها خاصة ،معنى لهذا التوازن المفقود في السابق، خاصة من النواحي الإقتصادية ،الإجتماعية والبيئية.

وبزيادة الإهتمام بهذا المفهوم التنموي الجديد، رافق ذلك عقد العديد من المؤتمرات والقمم المحلية والدولية، وتم تسليط الضوء على هذا المفهوم ،وتم تبنيه من طرف كافة الشعوب والحكومات في كامل أنحاء العالم.

أما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة على المستوى المحلي، فقد تم ترجمة هذا المفهوم من خلال مفهوم ومضمون الأجندة 21 المحلية، والتي تمثل الإطار الحقيقي والفعلي لتطبيق وتحقيق تنمية مستدامة محلية، وكون المناطق والمجتمعات الريفية، هي الأكثر تضررا جراء تنفيذ السياسات التنموية السابقة وذلك بسبب حالة التهميش الكبير الذي عانت منه معظم هذه المناطق، هذه السياسات التي أهملت بشكل كبير البعد الإقليمي وخاصية عدم تجانس مكونات هذه المناطق الصعبة والفقيرة من كافة النواحي الطبيعية البشرية، الإقتصادية والثقافية..، هذا ماجعل السعي لتحقيق تنمية ريفية مستدامة بهذه المناطق، يعتبر أولوية من أولويات كافة بلدان ودول العالم، وبالخصوص الدول التي تبنت مفهوم التنمية المستدامة.

ولتوضيح ذلك سنقوم خلال هذا الفصل بمحاولة تسليط الضوء على هذا الموضوع، وذلك بتقديم عرض نظري ومفاهيمي شامل يمس كافة أبعاد التنمية المستدامة، بالإضافة الى محاولة عرض مراحل تطورها التاريخي، وذلك بالوقوف على أهم نقاط تحول مفهوم التنمية في العصر الحديث، وبعدها سنقوم بربط مفهوم التنمية المستدامة بالمستوى المحلي، وذلك بتقديم عرض متكامل عن الأجندة 21 المحلية، وبعد ذلك سنركز على مفهوم التنمية الريفية المستدامة، وذلك عن طريق تبيين أسسه ومبادئه، وفي الأخير سنقوم بإعطاء نظرة عامة حول الفكر الإقتصادي الذي رافق ووجه تطبيق كافة السياسات التنموية في السابق، ومس مفهوم التنمية الريفية المستدامة بشكل عام وذلك بالتطرق الى مفهوم التنمية المدفوعة من الداخل، والتنمية المدفوعة من الخارج، بالإضافة إلى تقديم المفهوم الجديد للتنمية المبنية والمدفوعة من الداخل والخارج.

I – التنمية المستدامة على المستوى المحلي:

I –1 السياق التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة:

لقد برز مفهوم التنمية المستدامة بشكل ملفت إلى الوجود خلال العشريتين الأخيرتين على وجه الخصوص، إلا أن جذوره تعتبر ممتدة عبر تاريخ الفكر التنموي في العصر الحديث، ومن أجل إبراز كافة المراحل التي مر بها هذا المفهوم لكي يصل إلى ما هو عليه في الوقت الحالي، سنتطرق في هذا القسم إلى أهم هذه المراحل وإلى أهم القمم والمؤتمرات التى أدت إلى تبنيه من طرف كافة الشعوب والدول في العالم، بالإضافة إلى محاولة ربط هذا المفهوم بالمستوى المحلي والذي يمثل المستوى الأنسب لتطبيقه في الواقع.

I –1–1 التنمية رديفاً للنمو الإقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي إمتدت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، بالإعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول إستراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الإقتصادية والإجتماعية المختلفة، ومن بين هذه الإستراتيجيات نذكر إستراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات.

ويعتبر نموذج وولت رستوW. ROSTOW المعروف بإسم"مراحل النمو الإقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة[1]، حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، كان الإرتباط بين الرفاه الإجتماعي والسياسات الإقتصادية هو الشغل الشاغل لخبراء الإقتصاد السياسي وعلم الإجتماع لفترة طويلة. وقد عرفت السياسة الإقتصادية، على أنها السعي الواعي من أجل تحقيق النمو مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد نوقشت السياسة الإقتصادية،كمسألة تتعلق بالإستغلال والإستخدام الأقصى للموارد الإقتصادية كأساس للرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي المؤشرات الجزئية الأخرى الإقتصادية والإجتماعية، متجاهلة بذلك الدور الذي تلعبه البيئة كوسط تنفذ فيه هذه السياسات الإقتصادية، والإنفصال بين ما هو إقتصادي وما هو بيئي كان واضحا في المناقشة المتعلقة بالبيئة، وبحلول أواخر السبعينات وبداية الثمانينات طغت على المناقشة نظريات تنموية أكثر تقدما، وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل أثر السياسات الإقتصادية على المسائل الإجتماعية والبيئية، مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الإجتماعية، ونضوب الموارد الإقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية.

إن توقعات البيئة العالمية حينها بينت بأنه إذا ما إستمرت الإتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي والإقتصادي والأنماط الإستهلاكية، ستزداد الضغوط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية تفوق قدرها الإستيعابية وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة.

[1]–ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم ،2006، التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، المنارة ،المجلد12 ،العدد1، الصفحة 150.

I –1–2 نادي روما والصراع بين المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية :

يعتبر تقرير نادي روما الذي صدر عام 1972 تحت عنوان "وقف النمو" نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية، حيث أثار التقرير المزيد من القضايا الجوهرية والمثيرة للجدل بشأن دور السكان وإستهلاك الموارد والتلوث البيئي، ففي هذا التقرير دق ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للنمو الإقتصادي والتزايد السكاني، من إستنزاف للموارد وتلوث للطبيعة والضغط على النظام البيئي،[1]كما تم نشر دراسة جاي فور ستر بعنوان حدود النمو، والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي إستنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي، وذلك لمدة ثلاثين سنة.

I –1–3 قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم :

في نفس السنة وبالتحديد خلال 5-16 جويلية 1972، تم إنعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة بستوكهولم[2]، والتي تعتبر الأولى من نوعها، وذلك راجع إلى إدخال البعد البيئي ضمن الأبعاد التنموية، حيث تناولت هذه القمة لأول مرة إنعكاسات التفاعلات القائمة بين التنمية والبيئة، بالإضافة إلى ظهور مفهوم التنمية البيئية، وربطها بالتنمية الإجتماعية والكفاءة الإقتصادية. وقد تم خلال هذه الفترة انشاء وزارات للبيئة على مستوى أغلب الدول المتقدمة،[3] وتم عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الإقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الإقتصادية، وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها، وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة، وفي سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية، وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 الف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الإنقراض، وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة الذي كان الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، بالإضافة إلى وجوب الأخذ بعين الإعتبار النظام الطبيعي عند وضع كافة الخطط التنموية.

I –1–4 مستقبلنا المشترك والترويج لمفهوم التنمية المستدامة

في27 أفريل1987، قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك، المعروف بتقرير برونتلاند[4]، والذي كان أول تقرير أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي 1987، وقد تشكلت هذه اللجنة بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983، برئاسة رئيسة وزراء النرويج برونتلند آنذاك وأعضاء 22 شخصية من النخب السياسية والإقتصادية وخبراء التنمية والتخطيط في العالم، ويتمثل الغرض

---

[1]-ضرار الماحي العبيد احمد نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة الصفحة 07-12 مجلة التنوير العدد الخامس أفريل 2008 الخرطوم السودان.

[2]-عماري عمار ، 2008 ،إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ,مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي :التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف ،07-08 أفريل 2008، ص 02.

[3] -Jérôme Guillet, Olivier Bruna et Sébastien Lemercier, L'approche territoriale du développement durable : les Agendas 21 locaux , Centre de Ressources du Développement Territorial de Haute-Normandie Janvier 2005, p03 consultée en ligne en mai 2013 sur : www.territoires-haute-normandie.net/iso.../approche_territoire_dd.pdf

[4]-عماري عمار ، 2008، مرجع سابق ،ص 03.

الرئيسي لتلك اللجنة هو دراسة تأثير السياسات التصنيعية والإقتصادية لدول العالم على الموارد الطبيعية، والتي لا يمكن بإعتبارها ملكا مشاعا أن تهدره الأجيال الحالية كيفما تشاء، بل هو وقف تستفيد منه الأجيال الحالية، ولكن تحافظ عليه في ذات الوقت لمصلحة الأجيال المقبلة[1]، ويقدم هذا التقرير أول تعريف لمفهوم التنمية المستدامة، بإعتبارها التنمية التي تلبي إحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية إحتياجاتهم الخاصة[2].

I -1-5 مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة 1992)

قد كان لإعلان ري ودي جانيرو بالبرازيل عام 1992، والذي شاركت فيه 172 دولة، والمنتهي بإعلان ريو بمثابة التزكية الرسمية لمفهوم التنمية المستدامة، حيث إعترف المؤتمر علنا على نطاق واسع، بأن جودة البيئة وسلامة الإقتصاد، يرتبطان ببعضهما البعض على نحو لا ينفصم، ومنذ تلك القمة إستحوذ مفهوم التنمية المستدامة على إهتمام العالم، حيث أحدثت نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والإعتبارات البيئية من جهة أخرى[3]، وقد تم تحديد في هذه القمة، المبادئ التي تؤدي إلى التوفيق بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة والمتمثلة في الحماية البيئة، الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية.

I -1-6 مؤتمر الأمم المتحدة للألفية:

تم الإعلان عن أهداف التنمية للألفية الثالثة، في مؤتمر الأمم المتحدة للألفية الذي شارك فيه أكثر من 150 رئيس دولة وحكومة بنيويورك سنة 2000، وتطرق فيه إلى مجمل القضايا السياسية والإقتصادية على المستوى الدولي، ووفر منظورا متكاملا لكيفية التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم، وقد ركز إعلان الألفية للتنمية على تخفيض معدلات الفقر وتحسين نوعية الحياة وضمان الإستدامة البيئية وبناء الشراكات التي من شأنها جعل العولمة قوة دفع تنموية لكافة سكان العالم، وإشتملت الأهداف المتفق عليها على:

- الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع ؛
- الهدف الثاني: تعميم تحقيق التعليم الإبتدائي ؛
- الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ؛
- الهدف الرابع :تخفيض معدلات وفيات الأطفال ؛
- الهدف الخامس :تحسين الصحة النفاسية؛
- الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا غيرها من الأمراض ؛
- الهدف السابع :كفالة الإستدامة البيئية ؛
- الهدف الثامن :إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

[1]-ضرار الماحي العبيد احمد ،نشاة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، الصفحة 07-08 ،مجلة التنوير العدد الخامس ،أفريل 2008 ،الخرطوم السودان.

[2] -Jérôme Guillet, Olivier Bruna et Sébastien Lemercier, Op.cit. p04.

[3]-ضرار الماحي العبيد احمد ،مرجع سابق،ص09-10.

ولقد أضيف لأهداف الألفية الثمانية، بعضا من العناصر المكملة والأولويات التي ينبغي مراعاتها، والعوامل التي تمثل البيئة المساندة المطلوبة، ومؤشرات للتقدم المحرز بحلول 2015 والتي تعتبر السنة التي يفترض أن يكتمل فيها تتحقق الأهداف الثمانية المعلنة في حدود المؤشرات المرحلية المتفق عليها التالية :

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف؛
- كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الإبتدائي؛
- إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز 2015؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين، ومعدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع؛
- وقف إنتشار فيروس نقص المناعة و وقف إنتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية؛
- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وإنحسار فقدان الموارد البيئية؛
- تخفيض نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف؛
- المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالإنفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز ،ويشمل إلتزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأه الفقر على الصعيد الوطني والصعيد العالمي[1].

I –1 –7 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ 2002

بعد عشر سنوات من انعقاد مؤتمر ري ودي جانيرو، تم دعوة ممثلي الدول والحكومات، بالإضافة إلى جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي (السلطات المحلية ،والإدارة، المواطنين والجمعيات والشركات..) لإقامة شراكات قصد إعتماد خطة عمل من أجل حماية الموارد الطبيعية،[2]حيث إنعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام 2002 تأكيدا على ضرورة التصدي لمشكلة تدهور البيئة وعلى أن حماية البيئة والتنمية الإجتماعية والإقتصادية أصبحت أمورا لابد منها لتحقيق التنمية المستدامة، هذا بالإضافة إلى الوقوف على ما تم تحقيقه في هذا المجال منذ قمة الأرض وما تمخض عنها من إعلانات دولية في مجال البيئة والتنمية[3] وأكد اعلان مؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذي إنعقد بجوهانسبورغ بجنوب افريقيا 20 أوت–2سبتمبر 2002 على أهمية:

- إلتزام شعوب العالم بالتنمية المستدامة؛
- الإلتزام بإقامة مجتمع عالمي إنساني ومنصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للجميع؛
- العمل على ضمان رفاهية الأجيال القادمة عن طريق مكافحة الفقر وتدهور البيئة وأنماط التنمية غير المستدامة؛
- التعاهد على تعزيز وتقوية أركان التنمية المستدامة التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية وحماية البيئة، على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛

[1] - Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) ,Rural Development in the Arab Region, Regional Conference on Land Degradation Issues in the Arab Region , Cairo, 30 October - 1 November 2007,p06 consultée en ligne en avril 2013 sur : www. css.escwa.org.lb/sdpd/30-10_1-11/D10.pdf

[2]-Jérôme Guillet, Olivier Bruna et Sébastien Lemercier, Op.cit. p04

[3]–ضرار الماحي العبيد احمد ،مرجع سابق،ص11–12.

- السعي بعزم لوضع خطة عملية وواضحة من أجل تحقيق التنمية البشرية والقضاء على الفقر؛
- تغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية كمتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛
- مواجهة تحديات التنمية المستدامة المتمثلة في :
- الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء والفجوة المتزايدة الإتساع بين العالمين المتقدم النمو والنامي اللتان تشكلان تهديدا كبيرا للإزدهار والأمن والإستقرار على مستوى العالم.
- البيئة العالمية التي تعاني من التدهور الناتج عن تناقص التنوع البيولوجي المستمر، وإستنفاذ الأرصدة السمكية، والتصحر الذي يتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة ...
- العولمة التي أضافت بعدا جديدا للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة ،فتكامل الأسواق السريع وحركية رؤوس الأموال والزيادات الهامة في تدفقت الإستثمارات حول العالم قد طرحت فرصا جديدة لتحقيق التنمية المستدامة؛ ولكن فوائدها وتكاليفها موزعة بشكل متفاوت،وخاصة في البلدان النامية التي تواجه صعوبات في مجابهة تحدياتها.

وعليه فان جوهر أعلان جوهانسبورغ هو تأكيد الإلتزام بمحاربة الفقر وحماية البيئة وإستدامة الموارد الطبيعية بتوازن من شأنه أن يحمي المصالح الحيوية للسكان في الأجيال الحالية والقادمة في المستقبل.

لقد تبنت قمة جوهانسبورغ المبادئ الأساسية والبرامج التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد بريو دي جانيرو سنة 1992 لتحقيق التنمية المستدامة المضمنة في جدول أعمال القرن 21، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشان الألفية وإلتزمت قمة جوهانسبورغ بالسعي لتعزيز التكامل بين عناصر التنمية المستدامة الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وذلك من أجل استئصال الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك غير المستدامة، بالإضافة إلى حماية الموارد الطبيعية كأهداف عامة ومطالب أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وأشارت قمة جوهانسبورغ إلى أن ممارسة الحكم الرشيد داخل كل بلد تشكل شرطا أساسيا للتنمية المستدامة، فعلى الصعيد الداخلي تعتبر السياسات البيئية السليمة والسياسات الإجتماعية والإقتصادية الصائبة والمؤسسات الديمقراطية المستجيبة لإحتياجات الناس، وسيادة القانون، وتدابير مكافحة الفساد، والمساواة بين الجنسين، والبيئة التمكينية للإستثمار بمثابة القواعد الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، كما انه نتيجة للعولمة، أصبحت بعض العناصر الخارجية حاسمة في تحديد نجاح أو فشل الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية، وتشير الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى إستمرار الحاجة إلى بيئة ديناميكية و تمكينية على صعيد الإقتصاد الدولي تكون داعمة للتعاون الدولي وخاصة في مجالات المالية ،ونقل التكنولوجيا، والديون، والتجارة، ومشاركة البلدان النامية الكاملة والفاعلة في إتخاذ القرار العالمي، إذا ما اريد صون زخم التقدم العالمي صوب تحقيق التنمية المستدامة، ويمثل السلام والأمن والإستقرار وإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية، وإحترام التنوع الثقافي عناصر أساسية.[1]

[1] -Economic and Social Commission for Western Asia,Rural Development in the Arab Region, Op.cit. p06.

ومن موجهات القضاء على الفقر التي اشتملت عليها خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية إتخاذ الإجراءات الآتية :

- خفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم، وعدد الأشخاص الذين لا يتاح لهم سبيل الحصول على مياه للشرب إلى النصف، بحلول الموعد نفسه؛
- إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الإجتماعية والبشرية في البلدان النامية حسب طرائق تحددها الجمعية العامة، والتشديد في الوقت ذاته على الطابع الطوعي للتبرعات وضرورة تفادي الازدواجية مع صناديق الأمم المتحدة القائمة وتشجيع دور القطاع الخاص و المواطنين بالنسبة لدور الحكومات في تمويل هذه المساعي؛
- وضع برامج وطنية للتنمية المستدامة والتنمية المحلية والمجتمعية حيثما اقتضت الحاجة ذلك ضمن الإستراتيجيات القطرية لتخفيف وطأة الفقر من أجل زيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظماتهم، وينبغي أن تكون هذه البرامج معبرة عن أولوياتهم وان تتيح زيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية، والخدمات والمؤسسات العامة، خاصة الأرض والماء وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة؛
- تعزيز المساواة بين المرأة والرجل ومشاركتها الكاملة في إتخاذ القرار على جميع الأصعدة؛
- وضع سياسات وأساليب وطرق لتحسين إمكانية وصول السكان الأصليين ومجتمعاتهم إلى الأنشطة الإقتصادية؛ وزيادة عمالتهم من خلال تدابير تشمل حسب الإقتضاء التدريب والمساعدة الفنية ومرافق الائتمان؛
- توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع، وتخفيض حدة المخاطر الصحية البيئية ؛
- ضمان حصول الأطفال في كل مكان ،فتية وفتيات، على فرصة إتمام المرحلة التعليمية الأولى بكاملها، وفرصة متساوية في جميع مراحل التعليم؛
- إتاحة سبل الحصول على الموارد الزراعية للأشخاص الذين يعانون الفقر،وخاصة النساء والسكان الأصليين، والقيام حسب الإقتضاء بتعزيز ترتيبات حيازة الأرض التي تعترف بالنظم الأهلية لإدارة الموارد والأملاك العامة وتحميها ؛
- بناء الهياكل الأساسية الريفية، وتنويع الإقتصاد وتحسين النقل وسبل وصول فقراء الريف إلى الأسواق وإلى المعلومات عن الأسواق والائتمان من أجل دعم الزراعة المستدامة والتنمية الريفية؛
- نقل التقنيات والمعارف الزراعية الأساسية المستدامة بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية، إلى أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك عن طريق الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والتي تهدف بالأساس إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي؛
- مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف والفيضانات من خلال تدابير كالإستفادة أكثر من المعلومات والتنبؤات المتعلقة بحالة الطقس والمناخ؛
- زيادة الوصول إلى المرافق الصحية لتحسين الصحة البشرية وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال.[1]

[1]- Economic and Social Commission for Western Asia ,Rural Development in the Arab Region, Op.cit. p07

I –2 جدول أعمال القرن 21 (الأجندة 21):

جدول أعمال القرن 21 يتضمن خطة عمل لتحقيق التنمية المستدامة تبناها زعماء العالم في أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية مؤتمر قمة الأرض الذي أقيم في ريودي جانيرو بالبرازيل 1992 جدول أعمال القرن 21 يعني (جدول الأعمال=ما يجب القيام به ،21=للقرن 21)، والمعروف أيضا باسم الأجندة 21[1] والذي كان بمثابة نقطة تحول في مفهوم التنمية حيث أضاف لها البعد البيئي وضرورة الإهتمام بحماية الموارد الطبيعية واستدامة إستخدامها، ويقدم جدول أعمال القرن 21 برنامجا شاملا لمعالجة مجمل القضايا البيئية والتنموية لتتحقق التنمية المستدامة عن طريق تكامل الجهود المحلية والإقليمية والعالمية.[2]

جدول أعمال القرن 21 يمثل دليل تنفيذي للتنمية المستدامة ،وهو يحتوي على 40 فصل مقسم إلى 4 أقسام . يحتوي على 115 مقترح تعمل على توجيه القرارات على جميع المستويات (الوطنية، الإقليميةوالمحلية) من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، وتم توقيع هذه الوثيقة من قبل أكثر من 150 ممثل دولة، ويشير الفصل 28 إلى تنفيذ جدول أعمال القرن 21 على المستوى المحلي، والذي يصطلح عليه " الأجندة 21 المحلية"[3].

I –2–1 مفهوم الأجندة 21 المحلية:

الأجندة 21 المحلية هي خطة عمل، تحدد أهداف ووسائل تنفيذ التنمية المستدامة للأقاليم، ويتم ذلك من خلال وضع تماسك لأهداف المجتمع، بالإضافة إلى التشاور مع جميع الفاعلين الإجتماعيين والإقتصاديين، فهي تعتبر عملية تفكير إستراتيجي من أجل وضع مشروع جماعي لتنمية الإقليم المحلي على المدى الطويل، وذلك من خلال البحث عن التوافق والتقارب بين جميع الأبعاد: الإقتصادية والبيئية والبشرية والإجتماعية.

وتقوم الأجندة 21 بمعالجة المشاكل الحالية على المستوى العالمي، وتهدف إلى إعداد العالم للمهام التي تنتظره في المستقبل، وتعتبر هذه العملية ذات طابع تشاركي في الإقليم، تتحقق من خلال وضع وتنفيذ برنامج عمل، ويتم تقييمه بشكل دوري، يتطلب برنامج العمل هذا تعبئة فعلية لجميع الجهات الفاعلة في الإقليم.

إن التطبيق على المستوى المحلي يتوافق مع المبادئ المعمول بها على المستوى الدولي في جدول أعمال القرن 21 للأمم المتحدة، المشار لها في الفصل 28، ومن الضروري التمييز بين الاجندة 21 والأجندة 21 المحلية فقد تم تعريف الاجندة 21 على المستوى الدولي في مؤتمر ريو، بينما تعتبر الأجندة 21 المحلية كعملية تطبيق لمجموعة توصيات الأجندة 21 على المستوى المحلي، والتي يتم إعدادها وتنفيذها من طرف كافة الفاعلين المحليين.[4]

I –2–1–1 المبادئ التوجيهية للأجندة 21 المحلية :

تشتمل الأجندة 21 المحلية على أربعة مبادئ أساسية توجيهية تتمثل في :

1–حماية البيئة :من خلال العمل على الحد من العوامل المؤثرة سلبا على البيئة والعمل على دعم الأنشطة البشرية التي

[1]-Neila. Nedjadi, Khaled. Khebbache ,2008,La problématique du développement durable à travers l'agenda 21 : Concepts , priorités et perspectives ,p15, consultée en ligne sur: www.univ-ecosetif.com/seminars/ddurable/61.pdf
[2] -Economic and Social Commission for Western Asia,Rural Development in the Arab Region, Op.cit. p03,
[3] - Neila. Nedjadi, Khaled. Khebbache,op,cit ,p 15
[4]-Jérôme Guillet, Olivier Bruna et Sébastien Lemercier, Op.cit. p08

تولي أهمية بالغة لها وللطبيعة؛

2- الإنصاف الإجتماعي والبيئة: من خلال عملية دمج لجميع الاهتمامات البيئية والإهتمامات الإجتماعية (مفهوم الرفاه الإجتماعي ونوعية الحياة) ؛

3- الكفاءة الإقتصادية والبيئة: ويقصد بها عملية دمج البعد البيئي في كل العمليات الرامية لتحقيق تنمية إقتصادية؛

4- الحوكمة المحلية : وذلك عن طريق تأسيس نمط جديد من التعاون بين القطاعين العام و الخاص والمجتمعات المحلية.

I -2-1-2 خصائص الأجندة 21 المحلية:

تعتبر الأجندة 21 المحلية خطة عمل ينتهجها الفاعلون المحليون من أجل تحقيق تنمية إقليمية محلية مستدامة، تقوم على مبادئ التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

- أن يقوم كل مجتمع محلي بعملية تصمم جدول أعماله إنطلاقا من واقعه وإحتياجاته؛
- أن ينطوي على فتح مجالات إختصاص المسؤولين المنتخبين و المصالح التقنية؛
- إن جدول الأعمال يدعو جميع القوى الحية للمجتمع، إلى تضافر جهودها لتحقيق تنمية محلية مستدامة؛
- إن جدول أعمال القرن21 المحلي يسمح بتسهيل عملية إنشاء شبكة من الجهات الفاعلة والخبرات والمعارف؛
- يساهم في بناء ثقافة التنمية المستدامة، ويخلق الظروف الملائمة للحوار بين صانعي القرار والمواطنين.

الشكل رقم 01: **مخطط توضيحي للأجندة 21 المحلية والتنمية المستدامة**

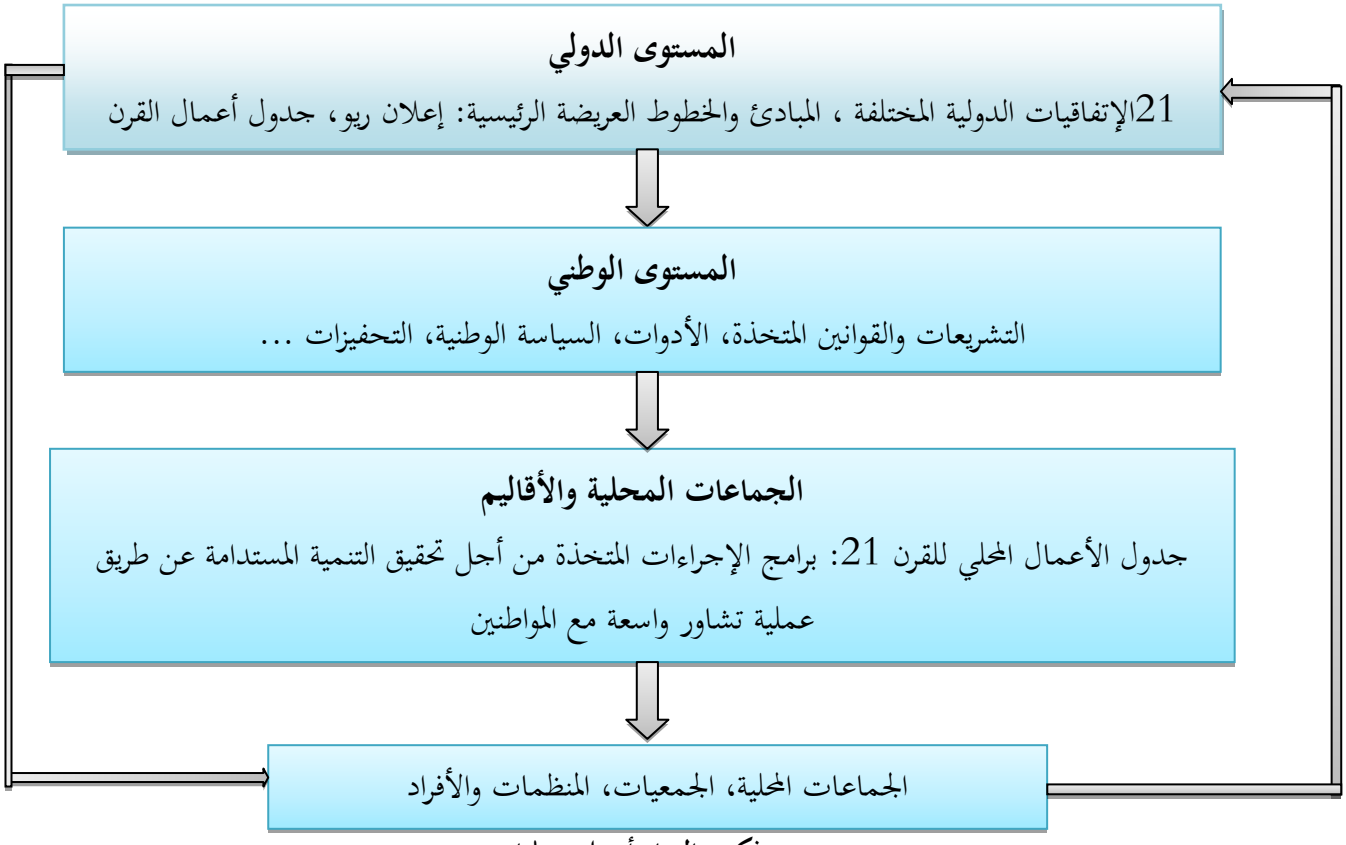

فكر عالميا وأعمل محليا

Source :Jérôme Guillet, Olivier Bruna et Sébastien Lemercier, L'approche territoriale du développement durable : les Agendas 21 locaux , Op.cit.p11

II التنمية الريفية المستدامة :

II –1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية :

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة إستجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال[1]، لقد تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخيا عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الإجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية الريفية المندمجة إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجد الإهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة، ويمكن تمييز ثلاث مراحل رئيسة لتطور مفهوم التنمية الريفية المتمثلة في المراحل التالية:

II–1–1 مفهوم تنمية المجتمع:

برز مفهوم تنمية المجتمع إلى حيز الوجود في أواخر الاربعينيات من القرن الماضي حيث تبناه مؤتمر كامبريدج للتنمية الذي إنعقد في عام 1948، جاء تعريف تنمية المجتمع على أنه حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي جميعه على أساس المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة منه كلما أمكن، فإذا لم تظهر هذه المبادرة تلقائيا فينبغي الإستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لبعثها وإستثارها بطريقة تحقق الإستجابة الفعالة لهذه الحركة[2].

وقد غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا إجتماعية بعدما كان يقتصر سابقا على الجوانب الإقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق إستراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز SEERS الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، وكذلك تتجسد في نموذج تودارو TODARO، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: إشباع الحاجات الأساسية، وإحترام الذات وحرية الإختيار[3]، وعليه فإن مفهوم تنمية المجتمع يؤطر لبرامج التنمية الإجتماعية المعتمدة أساسا على المشاركة الشعبية والعون الذاتي، ولقد تعثرت برامج تنمية المجتمع في الكثير من الدول النامية، لتركيزها على التمويل الذاتي من أجل تقديم الخدمات الإجتماعية وإغفالها للمشاريع الانتاجية ذات المردود الإقتصادي التي من شأنها أن تمكن سكان المجتمعات المحلية من مواصلة الدعم المادي للبرامج الإجتماعية[4].

وخلال منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، ظهر مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من

---

[1]–ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم ،مرجع سابق، الصفحة 150.

[2]- Economic and Social Commission for Western Asia,Rural Development in the Arab Region, Op.cit. p04.

[3]–ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم ،مرجع سابق الصفحة 151 .

[4] -Economic and Social Commission for Western Asia,Rural Development in the Arab Region,Op.cit. p 08.

أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادي فحسب، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المندمجة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.[1]

II-1-2 مفهوم التنمية الريفية المندمجة:

يتأسس مفهوم التنمية الريفية المندمجة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات الريفية، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وتتضمن مشاريع التنمية الريفية المتندمجة بشكل عام أنشطة إنتاجية زراعية تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية، وتساهم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الغير حكومية في تمويل الكثير من مشاريع التنمية الريفية المندمجة في العالم، ولقد تبنت الحكومات الوطنية في كثير من الدول برامج التنمية الريفية المندمجة كآلية لتقديم خدمات موردها الأساسي إقتصادي إنتاجي تتكامل معه مكونات ذات طبيعة إجتماعية.[2]

تم إعطاء تعريف للتنمية الريفية المتندمجة أول مرة خلال المؤتمر العالمي للتنمية الريفية المندمجة، الذي نظمتها ICES، المدرسة الدولية في بوردو سنة 1980، حيث تم بأنها "إستراتيجية تتم من خلال جملة من الإجراءات المنتظمة والمتزايدة، تبادر بها أو تدعمها إرادة سياسية، تهدف إلى إحداث تغييرات كمية ونوعية على مستوى مجتمع محلي بمشاركة واعية ونشطة منه من أجل تلبية حاجاته الأساسية، وتحسين ظروف عيشه وزيادة رفاهيته وإرساء تنمية مدفوعة من الداخل"[3].

تقوم التنمية الريفية المندمجة على مبدأ التنمية من تحت، فسكان الريف هم من يبادرون بناءا على حاجياتهم وتطلعاتهم، وهم من يتابع عملية التنفيذ وهم المستفيدون، ومن بين ما تتميز به التنمية الريفية المندمجة نجد أن:

- فقراء الريف هم المستهدفون بصفة أساسية من برامج التنمية المندمجة؛
- تعتمد التنمية الريفية المندمجة على أسلوب اللامركزية في إتخاذ القرار إذ تتبع نموذج التخطيط من أسفل إلى أعلى؛
- تتسم التنمية الريفية المندمجة بالشمول والتكامل كونها تعتمد على نظرة نظامية إذ تعتبر الوسط الريفي نظاما يجب تحقيق توازن وتكامل بين كل أجزائه، فبرامج التنمية الريفية المعدة لتنمية منطقة ما، تشمل جميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وتراعي تحقيق التكامل بينها؛
- التسليم بأهمية المبادرات المحلية والمشاركة الشعبية والعدالة الإجتماعية مع التركيز بشكل خاص على الفئات المحرومة في المجتمع المحلي؛

[1]-ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم ، مرجع سابق ، الصفحة 151.

[2]-Economic and Social Commission for Western Asia,Rural Development in the Arab Region,op,cit, p10 .

[3] -Michel Maldague,Développement Intégré des Régions Tropicales ;Approche systémique - Notions –Concepts – Méthodesclassiques,p04,consultée en ligne en mars 2013 sur : uqac.ca/collection...developpement/ ...t1/Chap_1_09.pdf

- تسعى التنمية الريفية المندمجة إلى تحقيق الرخاء إعتمادا على مبدأ التوجيه والإرشاد لأبناء المجتمع المحلي دون تمييز لفئة عن غيرها؛
- تختلف برامج التنمية الريفية المندمجة من إقليم لأخر وفقا لخصائص كل إقليم من حيث الموارد والفرص المتاحة والصعوبات المعيقة؛
- وفقا لمفهوم التنمية الريفية المندمجة، يقع الإنسان في صميم العمليات التنموية ،فهو يمثل المصمم والمنفذ من جهة والمستفيد في نفس الوقت من جهة أخرى.

II-1-3 مفهوم التنمية الريفية المستدامة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة عام 1987م.[1]

تهدف التنمية الريفية في مضمونها الشامل إلى إحداث تغيير إرتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وبيئيا بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطا وتنفيذا وتقويما، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات، وتكامل جهود التنمية على المستوى العام، إن مضمون التنمية الريفية يستوعب في جوهره التنمية الزراعية مضافا إليها مهام ترقية مختلف نواحي الحياة بالريف.

وكما جاء في التعريف الذي تبنته دراسة مشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو2003، فإن التنمية الريفية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم والبنية التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية،[2]إن التنمية الريفية المستدامة حسب منظمة الغذاء العالمية FAO 1989 تمثل عملية "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية، لضمان حصول الأجيال الحالية والمستقبلية على إحتياجاتهم بصفة مستمرة ودائمة وفقا لمبادئ التنمية المستدامة (في قطاع الزراعة والغابات وقطاع الصيد البحري) وذلك بالمحافظة على الموارد البيولوجية للتربة والمياه والنباتات والحيوانات، وبالتالي تحقيق معيشة سليمة بيئيا، وملائمة تكنولوجيا،وقابلة للحياة إقتصاديا،وعادلة إجتماعيا.[3]

إضافة إلى ذلك فهي تمثل مجموع التدخلات التي يقوم بها جميع الفاعلين بإختلاف طبيعتهم وإختلاف مستوياتهم، قصد تحقيق استمرارية في النمو الإقتصادي في الأقاليم الريفية، تنمية وتطوير وتحسين النمط المعيشي لسكان المناطق

[1]-ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم ، مرجع سابق ،ص152.

[2]- Economic and Social Commission for Western Asia,Rural Development in the Arab Region, Op.cit. p10

[3] -Fao,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p03

الريفية، بالإضافة إلى تحقيق الامن الغذائي، وذلك من خلال عملية تحسين وزيادة لفرص الحصول على الغذاء، العمل، والدخل لجميع سكان المناطق الريفية،[1] وتعتبر التنمية الريفية المستدامة حجر الزاوية في جميع سياسات الحد من الفقر، والسياسات الرامية إلى الحد من التفاوتات الإقليمية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

إن التنمية الريفية هي مسألة إجراءات محددة يجب أن تأخذ في الحسبان، جميع أوجه تضافر السياسات من أجل تعزيز القدرة التنافسية وتنويع الأنشطة الإقتصادية، والتحضر والتنمية الإقليمية، وسياسات مكافحة التفاوتات والسياسات البيئية، فالتنمية الريفية لا تعتبر كسياسات قطاعية فقط، بل هي تقع في صميم سياسات التنمية المستدامة، وينظر إليها بإعتبارها نهجا متشابكا يعتبر فيه الإقليم مرجعا مكانيا وإجتماعيا له خصوصياته المرتبطة به، وفضاءا لإدارتها السياسية القائمة على التنمية الإقليمية، والتي تقوم بربط فضاء معين بعناصره الفاعلة التي تخطط من أجل مستقبله وتحدد مجالات العمل المفضلة بما يسمح بإدارة شبكاته المعقدة[2].

وقد حرص المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الأرض في ريو عام 1992 (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية) على ضرورة تعزيز التنمية الريفية والزراعية، بتبني جدول وبرنامج أعمال دولي متعلق بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، هذا البرنامج هو الفصل 14 من الأجندة 21. وهو إطار شامل لتصميم السياسات والبرامج وغيرها من الجهود لتلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك عن طريق الإدارة والإستغلال الأمثل لقاعدة الموارد الطبيعية،[3] وقد تبنت منظمة الأغذية والزراعة من جهتها مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة تأسيسا على موجهات الفصل 14 في جدول اعمال القرن 21 النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، وعرفتها بأنها عملية متكاملة تهدف إلى :

- ضمان توفير الإحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كما ونوعا والتوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى؛
- توفير فرص العمل وزيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الزراعي؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل قدر المستطاع لزيادة انتاجها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد أو بالقيم الإجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات الريفية ولمنع تعرض البيئة للتلوث؛
- العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية الضارة بإستدامة الإنتاج، وعلى تقوية آليات الإعتماد على الذات في العمل الإنتاجي؛
- ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لأحداث التنمية المستدامة.

ويرتكز منهج الزراعة والتنمية الريفية المستدامة وفقا للأجندة على مبدأين أساسيين هما :

- **يمثل الانسان محور التنمية؛** لذا فان أي إجراء يخص التنمية من تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم يجب أن يكون

[1] -Rashid Solagberu Adisa ,2012, Rural Development –Contemporary Issues and Practices , InTechopen.com ,p283,consultée en ligne sur : www.idl.isead.edu.es:8080/jspui/bitstream/123456789/.../9789535104612.pdf

[2] -Grigori Lazarev ,2008,Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables , CIHEAM , Bari, Italie,p1041-1042 consultée en ligne en mars 2013 sur : planbleu.org/sites/default/files/publications/mts172_rural.pdf

[3]-Fao,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p03.

منفذا وفقا لأسلوب المشاركة ؛

-**إن التنمية الزراعية والريفية لا تخص جانب معين فقط،وإنما هي عملية شاملة** : حيث أنها تأخذ في الإعتبار كافة الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وغالبا ما تسمى هذه الأبعاد "أسس" الزراعة والتنمية الريفية المستدامة، والتي يعتبر الهدف الأساسي لها هو تحسين سبل معيشة السكان على نحو مستدام في المناطق الريفية، مع وجوب المحافظة على البيئة، فضلا عن البعد الثقافي تأكيدا على الأهمية الكبيرة للثقافة.

II-2 أبعاد التنمية الريفية المستدامة:

إن التنمية الريفية في مفهومها الواسع المتكامل، لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لابد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة ومن بين هذه الأبعاد:

أ-بعد التنمية الإجتماعية:الذي يهدف إلى تحقيق عدالة إجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الإقتصادية بين الفئات الإجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرا،[1] وذلك بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو أصلهم.

إن العدالة الإجتماعية تستوجب العناية الخاصة للفئات الفقيرة والضعيفة في المجتمعات الريفية وذلك من خلال زيادة فرص الحصول على الموارد وزيادة مشاركتهم في كل عمليات إتخاذ القرار التي تتعلق بهم وبإقليمهم المحلي.[2]

ب-بعد التنمية الإقتصادية: الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الإقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الانشطة الريفية الأخرى الإقتصادي والإجتماعية والثقافية.[3] والمتمثلة في تحسين القدرة التنافسية للإقليم وجعله إقليما قابلا للعيش، بالإضافة إلى العمل على زيادة إنتاجية النشاط الزراعي وجعله نشاط مربح يؤدي لزيادة دخل العائلات الممتهنة للزراعة ،بالإضافة إلى زيادة كفاءة إستغلال الموارد المحلية والخارجية في نفس الوقت.[4]

ج-بعد التنمية البيئية: تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور، بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن إستغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن إستدامة عطائها لمصلحة الإنسان، وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.

هـ- بعد التنمية البشرية : والذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط وإتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات،[5] وذلك حسب تقريرPNUD حول التنمية العالمية الذي أعد سنة 2001، الذي أكد على أن دور التنمية يكمن في توسيع

[1]- Economic and Social Commission for Western Asia,Rural Development in the Arab Region, Op.cit. p12.
[2]- Fao,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p05.
[3]- Economic and Social Commission for Western Asia,Rural Development in the Arab Region, Op.cit. p11.
[4] -Fao,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p04.
[5]- Economic and Social Commission for Western Asia ,Rural Development in the Arab Region, Op.cit. p13.

إمكانيات كل فرد في اختيار الحياة التي تناسبه، هذا المفهوم يتعدى بكثير المتعلق بالنمو الإقتصادي، فالتنمية ما هي في الواقع إلا وسيلة لزيادة خيارات الإنسان.[1]

و–بعد التنمية الثقافية: وذلك عن طريق تعزيز الحريات وتنوع الثقافات والمحافظة على العادات والتقاليد المحلية، بالإضافة إلى تعزيز القيم والثقافات المحلية الإيجابية حيث تضم الحرية الثقافية كل من المعتقدات الدينية، التصورات، العلاقات والممارسات المجتمعية، الفنون الإبداعية، بالإضافة أيضا إلى نوع وأسلوب الغذاء.[2]

الشكل رقم 02: أبعاد التنمية الريفية المستدامة

Source :Fao,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p04.

[1] -Michel Maldague, Op.cit.08.
[2] -Fao,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p06.

II-3 متطلبات التنمية الريفية المستدامة:

يتم تحديد وتيرة ومستوى التنمية الريفية عن طريق عدة عوامل، والتي يمكن أن تكون إما ذات طبيعة إجتماعية، إقتصادية، مؤسساتية، ثقافية، تكنولوجية أو بيئية، هذه العوامل غالبا ما تتفاعل مع بعضها البعض ويمكنها أن تعمل على إظهار آثار على العديد من المستويات المرتبطة بالتنمية الريفية، وتتمثل هذه العوامل في:

- **الموارد الطبيعية وكفاءة إستخدامها:** إن توافر الموارد الطبيعية، لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية ريفية منشودة، إلا إذا تمت عملية إدارتها وإستغلالها بشكل جيد، عقلاني ورشيد؛
- **الإنتاج والتوظيف:** يعني ذلك أنه كلما إرتفعت القدرة الإنتاجية لمنطقة ما فبالتأكيد سترتفع نسبة فرص العمل، وبالتالي سيتحسن المستوى المعيشي لسكانها؛
- **القوى العاملة والتقنيات المستعملة:** حيث أن زيادة القوى العاملة بالإضافة إلى تحسين وسائل وتقنيات الإنتاج المتعلقة بالسلع والخدمات، مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج؛
- **التسيير الجيد والمسؤول:** إن سكان المناطق الريفية في حاجة ليس فقط للمشاركة في عملية الإدارة والتسيير ولكن يجب أيضا ضمان المساءلة والكفاءة في الإدارة والتسيير؛
- **الدور المهم والقيادي للحكومة في تحقيق التنمية الريفية** : والذي يتمثل في ثلاثة مجالات رئيسية:

أولا، يجب على الحكومة صياغة رؤية وإستراتيجية على المدى الطويل تتعلق بالتنمية المستدامة للقطاع الذي يجب ان يكون متماسكا ومندمجا، ومتكاملا ،ومدعوما برؤية تنموية وإستراتيجية وطنية؛

ثانيا، يجب أن توفر الحكومة بيئة سياسية تمكينية من حيث السياسات القطاعية المحددة، والتشريعات، وتوفير الإحتياجات العامة (مثل الميزانيات الأولوية وبناء القدرات والتعليم وتمكين المرأة، وتعزيز البحث والتطوير، وإزالة الحواجز أمام التجارة، وتحسين البنية التحتية من طرق وكهرباء واتصالات) ؛

ثالثا، يجب أن تكون الحكومة طرفا فاعلا رئيسيا للقيادة وفي خلق الفرص وحماية الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع الريفي، وذلك من خلال تعزيز فرص حصولهم على الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى(مثل الأراضي، المياه والتكنولوجيا)، والخدمات الأساسية (مثل التعليم والصحة والصرف الصحي)،

- **البنية الأساسية:** إن الحاجة الماسة لتوافر بعض البنى التحتية الأساسية كالطرق والمياه، والمدارس والمراكز الصحية تعتبر جد ضرورية من أجل دفع عجلة التنمية الريفية. فغيابها سيؤثر سلبا بطبيعة الحال على المجتمعات الريفية .
- **الأمن والاستقرار السياسي:** بحيث لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية وفعلية في ظل غياب الامن والاستقرار.
- **مستوى معرفة القراءة والكتابة:** تعتبر التنمية 'هدفا متحركا "، وتمثل المعرفة أحد متطلباتها والتي تجعل سكان المناطق الريفية يساهمون بشكل ايجابي في تنفيذ الإستراتيجيات التنموية بإقليمهم .
- **عوامل أخرى:** هناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على المجتمع الريفي والمتمثلة في الموقع الجغرافي ،حجم المنطقة، نوع وطبيعة الأراضي المستغلة وخصوبتها، عدد السكان النشطين، مناطق الإنتاج، مدى القرب من المجاري

المائية، حالة السكن، حجم الإستثمارات في البنى التحتية المتعلقة بالنواحي الإجتماعية كالصحة والتعليم.[1]

الجدول رقم 01: مقاربة التنمية الريفية المستدامة

	سياسات التنمية الريفية في السابق	سياسات التنمية الريفية الحالية
الأهداف	تحقيق العدالة الإجتماعية زيادة الدخل من خلال الأنشطة الزراعية خلق ميزة تنافسية مرتبطة بالنشاط الزراعي	تعزيز تنافسية الأقاليم الريفية ، تثمين الموارد المحلية حسن توظيف كافة الموارد المحلية غير المستغلة
القطاع الأساسي	الزراعة	جميع القطاعات المختلفة التي يتكون منها الإقتصاد الريفي (الزراعة ،الخدمات ،السياحة، الصناعات التحويلية، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ...
الأدوات الرئيسية	**الدعم**	**الإستثمار**
الجهات الفاعلة الرئيسية	الحكومات الوطنية و المزارعين	جميع المستويات الحكومية (الوطنية،الإقليمية والمحلية) مختلف أصحاب المصلحة المحليين (القطاعي العام والخاص والمنظمات غير الحكومية)

Source : Martin Petrick and Gertrud Buchenrieder ,2007,Sustainable rural development: What is the role of the agri-food sector? Leibniz Institute of Agricultural Development in Central and Eastern Europe IAMO ,Volume 39,p08 consultée en ligne en avril 2014 sur : www.iamo.de/dok/sr_vol39.pdf

II–4 مبادئ المنهجية الإقليمية المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة:

II–4–1 الحوكمة الإقليمية: إن بداية التفكير حول مفهوم الحوكمة الإقليمية كان من خلال عملية البحث عن نظم وأساليب جديدة للتنظيم وتسيير وإدارة الإقليم، أي البحث عن نظم للتسيير والتنمية والتي تختلف عن التنمية الكلاسيكية التي تعتبر كسياسات تطبق بشكل مركزي من المستويات العليا للدولة نحو المستويات الدنيا[2].

وقد عرفت الحوكمة من طرف عدة باحثين على أنها تعتبر:

- عملية تنسيق متعددة المستويات والأقطاب" (جودان، 1998) ؛
- الإجراءات المؤسساتية والتنظيمية لبناء توافق بين مختلف أساليب التنسيق بين الجهات الفاعلة المتقاربة مكانيا،

[1]- Rashid Solagberu Adisa ,2012 , op,cit,p09-10.

[2] -Sofiane Hammouchi, 2013, Gouvernance Territoriale et Développement Local dans la Wilaya de Bejaia : Quel Etat des Lieux ?,Dialogue Euro Méditerranéen de Management Public , MED 6 « Culture pour le changement, changements par la culture » Marseille : 7, 8, 9 octobre 2013,p08,consultée en ligne en mars 2014 sur : www.med-eu.org/documents/MED6/papers/HAMMOUCHI.pdf

من أجل حل مشاكل إنتاجية لم يتم مقابلتها من قبل داخل الإقليم (بيرنارد بيكور، 2000) ؛

- "أشكال جديدة من التدخل العمومي التي تسمح من خلال الشراكة بإقامة مفاوضات بين الدولة والسلطات المحلية والقطاعات الإقتصادية والجمعيات والمجتمع المدني "(برتراند موكواي2004) ؛
- عملية تنسيق بين الجهات الفاعلة والفئات الإجتماعية والمؤسسات، بهدف تحقيق أهداف تم مناقشتها وتحديدها من طرف الجميع (لي جيلز، 2006) ؛[1]
- مجموع المؤسسات والآليات التي من خلالها تسمح للمواطنين ومجموعاتهم من التعبير عن أرائهم، مصالحهم وإحتياجاتهم،والتوسط لحل خلافاتهم، بالإضافة لممارسة حقوقهم وإلتزاماتهم على المستوى المحلي والوطني؛
- الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، لاسيما لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا[2].

II-4-1-1 الحوكمة الإقليمية والتنمية:

إن التنمية الإقليمية هي عملية تخضع لتفاوض دائم بين جميع الفاعلين المعنيين عامين أو خاصين، وتهدف هذه المفاوضات إلى تحقيق تعاقدية داخلية بين الفاعلين المحليين وخارجية بين الفاعلين المحليين والفاعلين الوطنيين ،حول الأولويات، الأهداف والسبل، وبعبارة أخرى، ليس هناك نموذج للتنمية لتعميمه أو نقله، وعلى كل منطقة ريفية أن تبنى إستراتيجيتها الخاصة للتنمية إستنادا على تقويم مواردها المحلية المادية وغير المادية، ولا يمكن لهذه العملية أن تتحقق إلا في إطار حكم رشيد جديد، يسمح بحشد جميع الفاعلين، وتعتبر الحوكمة الإقليمية مثال للمناهج المتكاملة والقائمة على المشاركة التي تسمح بإدارة موضوعات مركبة بقدر أكبر من الكفاءة الإقتصادية وهو يعني وضع أساليب للتنظيم، وسياسات تعاقدية، ومناقشات عامة تضم جميع الفاعلين، ويترجم ذلك في صورة وجود مجمل المؤسسات والعمليات التي تسمح لجماعات الفاعلين المختلفة من أجل التوصل إلى توافق عام إنطلاقا من مصالحهم المتباينة، وتشكيل شراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وهذا يستلزم تدعيم الدولة بإعطائها السلطة والموارد، والوسائل التي تمكنها من التصرف في إطار إقامة شراكات فعالة[3].

وتترجم الحوكمة الإقليمية على أنها العلاقة القائمة ما بين كافة الفاعلين والفضاء الإجتماعي والإقتصادي المحلي، فالسعي إلى تحسين الحوكمة الإقليمية يتطلب بالأساس المشاركة الفعالة لجميع الفاعلين المحليين المعنيين والمهتمين بتنمية أقاليمهم، وتتعلق إشكالية تنمية الأقاليم بشكل أساسي بنوع العلاقة القائمة بين الفاعلين المحليين والفضاءات التي يتم فيها صياغة وتنفيذ مشاريعهم التنموية ،فهي مرتبطة أساسا بعدة مفاهيم كالهوية، المشاركة الفعالة وبالأخص مفهوم الصالح العام. وتستند الحوكمة الإقليمية إلى شبكة الفاعلين الذاتية والتي لا تعمل فقط وفق منهج

[1] -PROGRAMME PSDR LANGUEDOC-ROUSSILLON, Guide Pour La Mise En Œuvre De La Gouvernance En Appui Au Développement Durable Des Territoires,consultée en ligne en janvier 2014 sur : www.observatoire-territoires-durables.org/IMG/pdf/guide_gouv_dd.pdf

[2]- Hans Bjorn Olsen ,2007 , Décentralisation et Gouvernance Locale , Définitions et Concepts , p04 .consultée en ligne en septembre 2013 sur www.deza.admin.ch/ressources/resource_fr_167288.pdf

[3] -Tahani Abdelhakim, 2007, Economie de développement rural, CIHEAM-IAMM, cours préparés dans le cadre du projet FOPMder, p122 , consultée en ligne en maes 2013 sur : http://formder.iamm.fr.ressources/cours/economie dvpmtrural.pdf.

لامركزي، بل تعمل أيضا بمساعدة السلطات المركزية، وتتطلب الحوكمة الإقليمية مشاركة الجميع بما في ذلك فئة الشباب والنساء وذلك قصد خلق وعي جماعي بأهمية ووجوب تنمية إقليمهم، وتهدف الحوكمة الإقليمية إلى إعادة توزيع السلطات والمهام على كافة الفاعلين وأصحاب المصالح، والعمل على حسن التنسيق بينهم.[1]

من جهة أخرى فان الحوكمة المحلية تسهل عمل السلطات العمومية بالنظر إلى جميع الظروف المحيطة بها من عملية التفاعل والتعاون والتفاوض بين جميع فئات أصحاب المصلحة التي تتميز بعدم التجانس، وتسعى للإستجابة لهذه التغييرات التنظيمية، وذلك بمراعاة جميع القضايا والرهانات الإقتصادية والإجتماعية، الرسمية وغير الرسمية، عن طريق عملية تنويع الجهات الفاعلة، وبالحفاظ على الحركية والمرونة اللازمة، وذلك بضمان إحترام الاجراءات المؤسسية.

إن الحوكمة الإقليمية لا تمثل فقط عملية التنسيق الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية بل هي تمثل مزيج لكل هذه الأبعاد، وتتميز بكثافة متغيرة ومختلفة لمجموعة التفاعلات التي تحدث بين كافة الأطراف الفاعلة، حيث تسمح بظهور فضاءات جديدة للتنمية، يتم بناءها من طرف ومن أجل كافة الفاعلين الذين يمتلكون ذلك الفضاء السياسي والإداري، بالإضافة إلى ذلك فإن الحوكمة الإقليمية تشمل مجموعة الإجراءات والعمليات التي لا تقتصر فقط على عمليات التنسيق بين مجموعة الجهات الفاعلة، ولكنها أيضا في نفس الوقت هي تعتبر عملية إمتلاك للموارد المحلية وكعملية لبناء الإقليم أيضا، في هذا السياق، لا يمكننا أن تختزل الإقليم إلى مستوى واحد فقط مكاني أو إداري، بل يجب النظر إليه بإعتباره كيانا إجتماعيا، إقتصاديا ومكانيا مستداما ، وكعملية تمييز وبناء من الداخل مقارنة بما هو خارجي، وبالتالي فهو يتطلب تنظيم ودعم خاص مرتبط به[2].

II-4-1-2 متطلبات الحوكمة المحلية:

تقوم الحوكمة المحلية على مشاركة المواطنين، والشراكات بين الجهات الفاعلة الرئيسية على المستوى المحلي، وقدرات الفاعلين المحليين المتعلقة بكافة الإختصاصات، وحجم تدفق المعلومات المختلفة، بالإضافة إلى السعي لتمكين الفئات المهمشة والفقيرة في المجتمع المحلي بشكل خاص،[3] ويمكن القول أن أسلوب الحوكمة الإقليمية يقوم على أربعة أبعاد أساسية تتمثل في :

أ-المشاركة: والتي تعني مشاركة المواطنين سواء اكانوا أفرادا أو جماعات في عملية صنع القرار المحلي، من خلال آليات من شانها تحسين وتطوير أداء الأجهزة المحلية المنتخبة، حيث تؤدي المشاركة إلى إدخال جميع أصحاب المصالح في عمليات إعداد وصياغة السياسات وتنفيذها، فهي تخلق بيئة مواتية تجعل جميع أصحاب المصالح قادرين على تحديد أهدافهم، التعبير عن أفكارهم، والنظر في الخيارات والبدائل المتاحة وإقتراح مجموعة التوصيات التي يمكن أن

[1]- Grigori Lazarev , 2009, La Gouvernance Territoriale et ses Enjeux pour La Gestion des Ressources Naturelles, Secrétariat de la Convention des Nations Unies sur la Lutte contre la Désertification,consultée en ligne en avril 2013 sur: www.unccd.int/Lists/SiteDocumentLibrary/Publications/dldd3_web.pdf

[2] - Fabienne Leloup, Laurence Moyart et Bernard Pecqueur,2005 ,La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale ? Lavoisier | Géographie Économie Société, p330,disponible au site : www.cairn.info/article.php?ID_REVUE=GES&ID_NUMPUBLIE=GES_074&ID_ARTICLE=GES_074_0321

[3] - Hans Bjorn Olsen ,2007 ,op.cit, P 04.

تعتمدها السلطات المحلية والوطنية في المستقبل قصد تصحيح السياسات والبرامج التنموية[1] .

ب– تدفق المعلومات والإتصالات الأولية : هي المرحلة الأولى من مراحل المشاركة، في هذه المرحلة يتم تدفق المعلومات في إتجاه واحد؛ من طرف المواطنين المحليين، حيث يتم إستماع إنشغالاتهم ومعرفة مشاكلهم، وتكون تقديم المعلومات إما بطريقة طوعية أو عن طريق إستدعائهم من طرف السلطات المحلية .

من الضروري أن تجري عملية تدفق المعلومات أثناء جميع مراحل صنع القرار، وذلك بتوعية المواطنين بأهمية المعلومات التي يقدمونها في نجاح العمليات التنموية المرتبطة بإقليمهم، حيث تعتبر المعلومات المقدمة أداة لفهم المشاكل ومنها تتحدد البدائل والفرص المتاحة والحلول الممكنة من أجل تنمية إقليمهم.[2] وتستند الحوكمة الإقليمية من جهة إلى كافة العلاقات والصلات والروابط الموجودة بين شبكة من الفاعلين، ومن جهة أخرى إلى تدفق المعلومات بين كافة الفاعلين في الإقليم، حيث أن تدفق المعلومات لا يتأتى إلا من خلال وضع إستراتيجية مشتركة بناءا لوجود قرب مؤسساتي، بالإضافة إلى الحدود المكانية الواضحة المعالم، والتي تقوم بتشكيلها ممارسات القرب الجغرافي، هذا ما يؤدي إلى الضبط الجيد لأبعاد الشبكة المدعومة بالقرب الجغرافي والقرب المؤسساتي، من أجل تحقيق قرب تنظيمي يساهم بشكل كبير في تدفق المعلومات بين كافة الفاعلين المحليين من أجل :

- تحديد مشكلة مشتركة، والبحث لإيجاد حل لها، عن طريق عملية تنسيق وتعاون مشترك؛
- زيادة القدرة على إظهار وإستغلال الموارد الخفية الغير مستغلة وجعلها موارد ظاهرة ومحددة.[3]

ج–التشاور والتفاوض: وتعتبر المرحلة الثانية من مراحل المشاركة، ويتم فيها عملية تدفق المعلومات إلى جميع الفاعلين المحليين، من خلال عملية تشاور واسعة تهدف إلى معرفة وجهات نظر كافة الفاعلين المحليين دون تهميش أو إقصاء، وقصد جمع أكبر كم ممكن من المعلومات المفيدة لإتخاذ القرارات الصائبة التي تأخذ بعين الإعتبار تطلعات وجهات نظر الجميع، وبالتالي تحقيق تنمية فعلية لإقليمهم المشترك.

د–تحقيق شراكة فعالة: وذلك عن طريق خلق شراكات بين كافة الفاعلين من القطاع الخاص أو القطاع العام، في هذه المرحلة من مراحل المشاركة يصبح جميع الفاعلين المحليين شركاء حقيقيين في عمليات إتخاذ القرار، ويتم في هذه المرحلة إعادة توزيع حقيقي لسلطة صنع القرار، حيث يصبح للجميع مكان في هذه العملية المهمة،[4] وتقوم الشراكة بين الأجهزة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك قصد إنتاج السلع وتقديم الخدمات على المستوى المحلي، ولهذه الشراكة أوجه عديدة تتمثل في:

1. **شراكة متعددة المستويات**: من خلال إقامة علاقات عمل وتعاون بين أصحاب المصالح على جميع المستويات.
2. **شراكة متعددة القطاعات** : من خلال الأنشطة المشتركة التي تقوم بها مختلف القطاعات وذلك قصد تأسيس سياسة متماسكة في الإقليم.

[1] -Fao,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p08

[2] -Marine Hurard,2011 ,La participation citoyenne au développement durable à l'échelle locale en Europe ,p08,consultée en ligne sur le site : www.observatoire-territoires-durables.org/.../working_paper_-_participat.pdf

[3]- Fabienne Leloup, Laurence Moyart et Bernard Pecqueur, 2005, op,cit, p328 .

[4]-Marine Hurard ,2011 ,op,cit ,p10 .

3.شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين: من خلال التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في نفس المجال ونفس الإقليم، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة على المستوى الوطني[1].

هـ–بناء القدرات: يقصد بالقدرة إستطاعة الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على أداء وظائفهم، وحل مشاكلهم، وضبط وتحقيق الأهداف بطريقة مستدامة، تنمية القدرات تمثل إذن الإجراء الذي يمكن من تقوية، تعزيز، تكييف والحفاظ على القدرات على مر الزمن، فالدولة المتمكنة والمسؤولة يدعمها مجتمع مدني و قطاع خاص فعال[2]،حيث أن العوامل التي تساعد على تنمية المجتمع المحلي وإزدهاره لا تتوقف فقط على مدى وجود وتوفر الموارد الطبيعية ورأس المال، والموقع الجيد، بل أيضا وجوب توفر عوامل لامادية متمثلة بالأساس في القدرات والمهارات والتي تساهم في تنمية وتطوير المجتمع المحلي بالإعتماد على قدراته المحلية المتاحة.

إن مصطلح بناء القدرات يمكن تعريفه بأنه العملية والإجراء الذي من خلاله يمكن للأفراد والجماعات والمنظمات والشركات، بتعزيز المهارات والقدرات اللازمة لتحديد ومعالجة تحديات التنمية على أساس مستدام .

إن مفهوم بناء قدرات المجتمع تعني بالأساس الوصول إلى تركيبة لمجتمع محلي له عدة خصائص متمثلة في كونه المجتمع النشط الذي يأخذ المبادرة لحل مشاكله بنفسه، وهو المجتمع الذي يزدهر على أساس المهارات والموارد المحلية والقادر على الأخذ بعين الإعتبار توقعات مواطنيه، و هو أيضا المجتمع القوي المدفوع بروح المبادرة وعن طريق التطوع المتبادل وهو المجتمع الذي يملك مؤسسات حكم ملائمة والتي تتميز بالتناغم وبالتآزر بين القطاعين العام والخاص.

إن تنمية القدرات مرتبط بالحوكمة الإقليمية التي ترتكز على مفهوم رأس المال الإجتماعي،[3] وتعتبر عملية بناء القدرات عملية داخلية يغير المجتمع بكل مكوناته من خلالها قواعده ومؤسساته وأسلوب عيشه، ويرفع رأسماله الإجتماعي ويحسن قدراته على رد الفعل وعلى التكيف وعلى الإنضباط الذاتي.

بناء القدرات مرتبط بالتنمية على مختلف مستويات المجتمع كما هو مرتبط بالكيانات والمؤسسات بمختلف أحجامها ونطاق عملها، وبمختلف مراحل التنمية ،وهو يسعى أيضا لمد الجسور بين النهج التي كانت منعزلة عن بعضها في السابق، مثل تنمية المنظمات، وتنمية المجتمع، وتطوير النظم، والتنمية المستدامة، لإدراجها جميعا تحت عنوان كبير موحد، ولا يمكن أن يحقق بناء القدرات النتائج المرجوة إلا إذا تم على هذه المستويات الثلاثة المترابطة ،أي على مستوى الفرد، وعلى مستوى المؤسسات، وعلى مستوى المجتمع، مع مراعاة البيئة المحلية والوطنية والدولية. ولضمان كفاءة وفعالية عملية بناء القدرات يتطلب عليها أن تكون عملية داخلية تعتمد على قيادة الوسط الذي تنبع منه، ويتطلب بناء القدرات مشاركة موسعة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السكان،[4]

[1] -Grigori Lazarev,2009 ,La Gouvernance Territoriale et ses Enjeux pour La Gestion des Ressources Naturelles ,op,cit , p 21-25

[2]- Hans Bjorn Olsen ,2007 , Op.cit. p04 .

[3]- Bruno Jean et Luc Bisson , 2008, La gouvernance partenariale: un facteur déterminant du développement des communautés rurales, Département de développement régional et territorial Université du Québec à Rimouski , Revue canadienne des sciences régionales Québec Canada,p541-542,
consultée en ligne en avril 2014 ,sur le site: www.cjrs-rcsr.org/archives/31-3/Jean-final2.pdf

[4]–الأمم المتحدة ،2014، المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، بناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال إدارة التنمية المستدامة ،ص05 ، تم تصفح التقرير بتاريخ 22 ماي 2014 على الموقع الإلكتروني التالي: workspace.unpan.org/sites/.../UNPAN92613.pdf

و–التمكين: هذه المرحلة تعتبر أهم مرحلة يصبوا جميع الفاعلين إلى الوصول إليها، حيث يتحقق في هذه المرحلة أكبر قدر من المشاركة المتعلقة بكافة الفاعلين المحليين، ويتمكن الجميع من المساهمة في إتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية إقليمهم،[1] إن المقصود بتمكين المجتمع المحلي ،بصفته ركيزة لسياسة التنمية الإقليمية، هو تحديدا تمكين مؤسسات وأفراد هذا المجتمع من المشاركة في التنمية ومواجهة المشكلات الإجتماعية، وهو تمكين لا يرتكز على مجرد الدعم الفني، بمعنى نقل المعونة من الخارج إلى داخل المجتمع المحلي، بل يستند إلى الإقتناع بأن داخل كل مجتمع محلي هناك قوى وخبرات متوفرة تحتاج للصقل والتأهيل وهذا لا ينطبق على تمكين أشخاص معنيين في المجتمع المحلي فحسب، بل ينطبق على مقومات ومستويات التمكين كافة، بما في ذلك المؤسسات وقوى التغيير في المجتمع المحلي.

فالتمكين بالنسبة للأفراد يقاس بمدى مشاركتهم في صنع القرار، والتغيير في المجتمع المحلي يقاس بتأثير الأنشطة في هذا المجتمع، وتطوير المؤسسات يقاس بالأداء أو العلاقات التي تربط بين المستويين الفردي والمجتمعي لتسهيل العمل الجماعي وتثمير نتائجه الإيجابية[2].

II–4–1–3 الحوكمة الإقليمية والعناصر الفاعلة في الإقليم:

تتعلق الحوكمة الإقليمية بكافة الفاعلين الداخلين في عملية تحديد شكل محدد للسيطرة على السلطة وصنع القرار المرتبط بمختلف القضايا في المجتمعات المحلية، توجه الحوكمة الإقليمية عمليات صنع القرار المتعلقة بمختلف المسائل والقضايا التي تؤثر في الحياة المحلية والتي تظهر ثلاث فئات رئيسية للفاعلين :

- السلطات السياسية المحلية والمنتخبين المحليين؛
- كافة القوى الإقتصادية و القطاع الخاص ؛
- المجتمع المدني و المواطنين المنضوون تحت مختلف الجمعيات المتطوعة ومجموعات أصحاب المصالح المختلفة .

وإنطلاقا من نوعية التفاعلات القائمة بين هذه القوى المحلية الثلاث تحرك الحياة المحلية، إلا أن تمكين المجتمع المحلي له دور أساسي في تحقيق تنمية فعلية وذلك عن طريق زيادة قدرته في المشاركة في إتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبل إقليمه وتنميته.

إن تحقيق التنمية الإقليمية الفعلية يتوقف على مدى إنسجام وتوافق هذه الفئات الثلاث، بالإضافة إلى قدرتهم على تجاوز مصالحهم الخاصة الضيقة من أجل تحقيق الصالح العام أثناء عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالجميع.

تهدف الحوكمة الإقليمية أيضا على جعل القضايا التي يتم معالجتها لا تحدد من طرف جهة معينة، وإنما يتم ذلك وفق مفاوضات ومشاورات بين كافة الفاعلين المحليين،[3] حيث تنطوي الحوكمة على مجموعة متشابكة من العناصر الفاعلة والمؤسسات، والتي لا تنتمي جميعها إلى دائرة الحكومة، وهي تعكس الإعتماد المتبادل بين السلطات والمؤسسات المشاركة في العمل الجماعي.

---

[1] -Marine Hurard ,2011, ,op,cit ,p10

[2] –الأمم المتحدة ،2010، تقرير حول منهج الاسكوا في برامج ومشاريع التنمية المحلية والتنمية بالمشاركة ،ص08 ، تم تصفح التقرير بتاريخ 19مارس 2014 على الموقع الإلكتروني التالي: www.escwa.un.org

[3] -Bruno Jean et Luc Bisson , 2008,op,cit,p 543-544.

وتشمل الحوكمة الإقليمية شبكات من العناصر الفاعلة المستقلة، وتنطلق من مبدأ العمل دون الرجوع إلى السلطات المركزية.[1] وتؤكد الحوكمة الإقليمية على ضرورة البحث خارج الإطار القانوني الضيق، من خلال سعيها لتشمل العلاقات المختلفة والعديدة الرسمية منها وغير الرسمية القائمة بين مختلف الجهات الفاعلة في الإقليم (الحكومة المحلية، والقطاع الخاص، والجمعيات، ومنظمات المجتمع المدني) والتي تؤثر بشكل مباشر على مردود وكفاءة النظام الإداري، السياسي والإقتصادي على المستوى المحلي[2].

إن الحوكمة الإقليمية لا تعتبر فقط كنظام ترابط إقتصادي أو إجتماعي أو سياسي، بل هي تعتبر كتركيبة ومزيج توافقي لكافة هذه الأبعاد، والتي تتميز بكثافة مختلفة للعلاقات بين الفئات الثلاث للفاعلين بالإضافة إلى طبيعة الأدوار الموكلة لهم داخل الإقليم، حيث إن تنوع الفاعلين المحليين وطبيعتهم المختلفة داخل الإقليم تستوجب الأخذ بالحسبان جميع طرق الترابط المختلفة بينهم، حيث أن طبيعة الفاعلين المحليين يمكن أن تكون ذات:

- **طبيعة إجتماعية:** والتي تمثل جميع الفاعلين الإجتماعيين كالنقابات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية ذات الطابع الإجتماعي المحلي ؛
- **طبيعة إقتصادية:**وتمثل مجموعة الشركات ومؤسسات الأشخاص، بالإضافة لجميع المؤسسات ذات الطابع الإقتصادي؛
- **طبيعة مؤسساتية** :والتي تمثل كافة الجماعات المحلية والجمعيات الإقليمية، السلطات المحلية بجميع أشكالها، جميع الهيئات المحلية ذات الطابع الإداري كغرف التجارة، والحرف وما إلى ذلك.

II-4-1-4 أنواع الحوكمة الإقليمية:

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الحوكمة المحلية :

أ-الحوكمة الخاصة :وفيها يلعب الفاعلون الخواص الدور الأساسي في تحقيق تنمية إقليمية (شركات رائدة،مؤسسات أشخاص أو هيئات للبحث والتنمية) من خلال آليات تهدف في الأخير إلى تحقيق أهداف خاصة.

ب-الحوكمة الخاصة الجماعية: في هذا النوع يقوم الفاعلون الخواص بالانضواء ضمن مؤسسات رسمية (غرف التجارة، نقابات مهنية...)في هذا النوع من الحوكمة فإن سلطة القرار تكون متقاسمة بين جميع الفاعلين الخواص.

ج-الحوكمة العمومية: الفاعل الأساسي في هذا النوع يتمثل في مؤسسات أو منظمات عمومية والتي توجه وتفرض آليات الإرتباط والحوكمة داخل الإقليم (الدولة، الجماعات الإقليمية، مراكز البحث العمومية...) يميز هذا النوع من الحوكمة في أن المنطق الذي يوجه الفاعل العمومي في إختياراته يختلف عن منطق الفاعل الخاص، حيث أن الفاعل العمومي يهدف إلى إنتاج سلع وخدمات عامة تستعمل من طرف الجميع بدون إستثناء.

د-الحوكمة المختلطة: هذا النوع من الحوكمة تترجم عن طريق شراكة بين الفاعلين الخواص أفراد وجماعات، والفاعلين العموميين، بصفة عامة تعتبر وتتميز الحوكمة المختلطة بوجود نزاعات وذلك بالنظر إلى قلة وعدم معرفة كل طرف للإحتياجات والمتطلبات الأساسية للطرف الآخر.[3]

[1] -Grigori Lazarev ,2008,Territoires et Développement Rural en Méditerranée, La Prise en Compte des Territoires dans les Politiques de Développement Rural en Méditerranée, Résultats et Conclusions de L'étude ,Ciheam p83
[2]- Hans Bjorn Olsen ,2007 , Op.cit.p05.
[3] -Sofiane Hammouchi, 2013,op cit,p09-10.

II-4-1-5 رهانات الحوكمة الإقليمية من أجل إنجاح المشاريع التنموية:

أ-تجديد النظرة إلى مفهوم المصلحة العامة: تمثل الحوكمة الإقليمية مجموع الترتيبات المؤسسية التي تجعل جميع الفاعلين المحليين لديهم الكفاءة اللازمة لحسن إدارة وتسيير مستقبل المجتمع المحلي من خلال إتخاذ القرارات السليمة التي تصب في خانة الصالح العام[1]، وذلك من خلال العمل على تعزيز منهج مشروع الإقليم وبإعطاء حرية أكبر والتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية، حيث تقوم الحوكمة الإقليمية على مفهوم المصلحة العامة التي أصبحت تمثل نقطة محورية،فلم يعد ينظر إلى تحقيق المصلحة العامة على أنها من مهام السلطات المركزية فقط ممثلة في منتخبيها وموظفيها على كل المستويات، بالعكس فهي تعتبر بناء مشترك من قبل كافة الفاعلين المحليين الذين يتحملون المسؤولية لإعطاء دفعة قوية لتطبيق للسياسات العامة على المستوى المحلي .

إن عملية التعبير عن المصالح من إحتياجات، ورؤى لمختلف الجهات الفاعلة المحلية، لا تقع فقط في هامشالسياسات العامة، بل لها مكانا مركزيا، ومن جهة أخرى فإن الإنتقال من مفهوم المصلحة العامة المطبقة على كامل الإقليم وكافة المستويات إلى المصلحة الجماعية المبنية وفق مشاركة الفاعلين المحليين، بما يتناسب وخصوصيات كل إقليم .

ب-إعتراف أفضل للمعارف والقدرات المحلية: وفقا لهذا البناء المشترك، فإن الجهات الفاعلة المحلية لا تمثل فقط مجموعة أصحاب الإحتياجات والرؤى، ولكن أيضا كأصحاب موارد متعددة متمثلة في الخبرات، الأصول المحلية، الصلات والروابط بين السكان، القدرات والإمكانيات.

إن عملية حشد هذه الموارد عن طريق الحوار القائم بين جميع الفاعلين يشجع على ظهور أفكار جديدة ويعزز لإنضمام جميع السكان المحليين في الإسهام بأفكارهم البناءة والتي تساعد على تحقيق تنمية إقليمية، وذلك بقدرتهم إنطلاقا من خبراتهم المكتسبة المتعلقة بإقليمهم والتي اكتسبوها على ممر التاريخ في تغيير المواقف والممارسات التي لا تصب في المصالح العامة، وبالتالي فإن الإعتماد على الخبرات المحلية في بناء المشاريع الإقليمية قد يؤدي إلى إعادة توزيع الأدوار بين مجموعة الفاعلين داخل هذا الإقليم، وبالتالي الوصول إلى تحقيق ديمقراطية أكثر تشاركية .

ج- تجنيد وبروز الجهات الفاعلة في الإقليم: وذلك عن طريق إعطاء الفرص لمختلف الفاعلين المحليين من مواطنين، جمعيات،وقطاع خاص، للتعبير عن آرائهم و جعلهم كشركاء حقيقيين للسلطات العمومية هذه الممارسات التشاركية في ظل الحوكمة الإقليمية تؤدي إلى زيادة وتحفيز المبادرات المحلية، وتقوم أيضا بهيكلة مجموعة الفاعلين والمساعدة على ظهور أصحاب المصالح الفعليين.

د-عدم اختزال الحوكمة الإقليمية في مجرد المشاركة: إن مفهوم الحوكمة قد تم إعتماده في الكثير من المجالات والمستويات المختلفة، فهو أصبح أساسي في إدارة العلاقات السياسية على كافة الأصعدة الدولية، الوطنية أو الجهوية، بالإضافة إلى الإدارة المندمجة للأقاليم.

[1] -Bruno Jean ,Du développement régional au développement territorial durable : vers un développement territorial solidaire pour réussir le développement des territoires ruraux ,Centre de recherche sur le développement territorial ,Université du Québec à Rimouskip12 , consultée en ligne en octobre 2013 sur: www.cidts.ufsc.br/articles/Texte_communication_Florianopolis.pdf

ولا تتحدد الحوكمة الإقليمية فقط بالمشاركة المجتمعية أو بعملية التشاور، حيث لا يمكن أن تختزل إلى مجرد إجراءات التشاور، الوساطة، المشاركة، كما كان ينظر إليها في السابق، بل إن الحوكمة الإقليمية الفعلية بالإضافة إلى شمولها لعمليات المشاركة فيجب عليها أن تتضمن عملية إبتكار وتشكيل أساليب جديدة للقيادة، وذلك من خلال إتباع منهج متكامل ومندمج والذي يسمح من خلاله إلى الوصول إلى الأهداف العامة والمختلفة وذلك عن طريق تحقيق تناغم ورشادة في التدخلات العمومية والخاصة، كل هذا من أجل ضمان تحقيق أولويات الإقليم على كافة الأصعدة والمستويات.[1]

II-4-2 اللامركزية الإقليمية:

في الآونة الاخيرة لم يعد ينظر إلى التنمية، على أنها مجموعة إجراءات وعمليات مفروضة من فوق، بل أصبح لها بعد إقليمي، حيث أنها تطبق من خلال إعتماد اللامركزية كنهج للمنظمات الإقليمية ونقل بعض السلطات التي كانت تمارس من طرف السلطات المركزية إلى المستوى المحلي، ويهدف هذا النهج إلى تمكين الفاعلين المحليين من أدوات إتخاذ القرار، والذي يعتبر خيار مهم في مجال التخطيط المكاني والتنمية الإقليمية .

إن اللامركزية تجعل السلطات المركزية ليست الفاعل الوحيد في الإقليم، فالسلطات المحلية فضلا عن المكانة والدور المتزايد لكافة الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين الداخلين في تحقيق التنمية الإقليمية، يحفز هذا أكثر على العمل وفق سياسات تعتمد أكثر على عمليات التفاوض والتعاقد والتنسيق بين جميع الفاعلين، وبالتالي، فإن اللامركزية تعتبر أداة فعالة للتنمية الإقليمية التي تنطوي على التشاور والتعاقد للحوار المنطقي والفعال بين جميع الفئات وكافة الجهات الفاعلة.

تؤدي اللامركزية أيضا إلى تحقيق قدرة تنافسية وتماسك إقليمي داخل الإقليم والتعبير عن مستويات مختلفة من التدخل، فهي تتطلب تكامل ومشاركة جميع المواطنين في إدارة الموارد المحلية والتي تعتبر كنتيجة للديمقراطية، وليس فقط كتخفيف من مهام الدولة، ولكن كحق من حقوق المواطن في الثقة التي تسمح للجميع بالمشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بمستقبلهم المشترك. [2]

ويعرف البنك الدولي اللامركزية على أنها عملية نقل السلطة والمسؤولية للوظائف العامة من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية، المنظمات الحكومية شبه المستقلة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني بكل أطيافه،[3] حيث تؤدي اللامركزية إلى عمليات نقل السلطة المتعلقة بتخطيط الموارد، إدارتها ،تعبئتها ورصدها من القطاع المركزي العام نحو:

- الوزارات والهيئات العامة المركزية؛
- الإدارة والمستويات التابعة لها؛
- المؤسسات والهيئات العامة المستقلة ذاتيا؛

[1] - Programme PSDR LANGUEDOC-ROUSSILLON , op.cit.p35
[2]- Amadou Diop, Le Territoire : Un Nouveau Paradigme de Developpement et D'integration Sous-Regionale. UCAD/GERAD ,p09-10,consultée en ligne en janvier 2014 sur : www.africites.org/.../1_pm_03_a_-_a_diop_-_territoire_comme_paradig...PDF
[3] - Hans Bjorn Olsen ,2007,op.cit,p13

- الهيئات الإقليمية أو المتخصصة؛
- منظمات القطاع الخاص والقطاع التعاوني.

بالإضافة إلى كون اللامركزية عملية لنقل الاختصاص ومركز إتخاذ القرار إلى مستويات أدنى، فهي كذلك تدعم الحوكمة المحلية للأقاليم ،لأجل بلوغ مستوى أعلى من التماسك الإجتماعي، عن طريق الإنتقال من سياسات أحادية القطاع تعتمد على الإعانات، إلى سياسة متعددة القطاعات تعتمد على الإستثمار وإستغلال مميزات التفوق المحلية.[1]

و يكمن رهان اللامركزية في تحديد شروط وطرق وأساليب التي بموجبها تضمن زيادة مشاركة جميع الفاعلين في الحكم المحلي، والذي يؤدي إلى ضمان بيئة مواتية لتعزيز المساواة وكفاءة تقديم الخدمات، وانتهاج اللامركزية من أجل وضع سياسات فعالة، وذلك عن طريق تعرف السلطات المحلية للاحتياجات الحقيقية للسكان بالإضافة إلى الخيارات المتاحة على المستوى المحلي، و بالتالي فهي تجعل الحوكمة في وضع أفضل لتحديد الأولويات الصحيحة مقارنة بالحوكمة على المستوى المركزي التي تعتبر بعيدة عن الواقع الحقيقي للوسط المحلي[2]

ولتحقيق اللامركزية يتطلب وجود هياكل ومنظمات تضطلع بالمهام التالية:

- إدارة تقديم الخدمات العامة؛
- وضع الإطار المناسب لإدارة المنازعات بين الفاعلين، لاسيما فيما يتعلق بإدارة وإستغلال الموارد الطبيعية؛
- وضع إطار للتفاوض بين الفاعلين المحليين، من أجل تحديد إستراتيجية محلية للتنمية، تعبئة الموارد، خاصة المالية لوضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ.

ويمكن للجمعيات الإقليمية والهيئات المحلية أن تعزز الحركية الإقتصادية بوصفه أماكن للتنسيق والتحكيم، كما يمكنها أن تكون أداة للمراقبة من خلال تأسيس نماذج مركزية على المستوى المحلي[3]

ويمكن القول أن سياسات وإستراتيجيات وبرامج وأنشطة اللامركزية وأطرها القانونية تتخذ مسارين من أجل بناء نظام محلي يقوم على أساس أسلوب الحوكمة المحلية الرشيدة:

المسار الرأسي: ويتضمن تحويل السلطات والمسؤوليات والوظائف والموارد من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي؛

والمسار الأفقي: ويتضمن تمكين المجتمعات المحلية لتكون قادرة على تحديد خطط وبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وفي الوقت الذي يتطلب فيه المسار الراسي التحول في سياسات الحكومة المركزية وقوانينها وترتيباتها الهيكلية والمؤسسية التي تسمح بالتشارك في القوة والسلطة والوظائف والموارد، فإن المسار الافقي يمكن تفعيله من دون ضرورة إجراء تعديلات في القوانين، بإعتبار ان ذلك يتطلب تعبئة وتنظيم المجتمعات المحلية لكي تشارك في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية التي تهدف إلى تقوية ودعم قدراتهم للمشاركة في التنمية وجني ثمارها. وبالتالي يمكن القول أن اللامركزية الأفقية من شانها تمكين المجتمعات المحلية، بينما اللامركزية الراسية من شأنها خلق هياكل وترتيبات تدعم التمكين الذي أوجدته اللامركزية الأفقية.

[1] -Tahani Abdelhakim, 2007,op.cit,p127.
2 -Hans Bjorn Olsen , 2007,op.cit, p13 .
[3] -Tahani Abdelhakim, 2007 ,Op.cit,p128.

وتعتمد الدول انظمة وسياسات عامة في مجال اللامركزية وعدم تركيز السلطة، قصد تعزيز الديمقراطية التشاركية وزيادة الحريات الفردية والجماعية، فبناء الدولة يعني فعلا بناء دولة في شكل أمة موحدة، ولكن ينبغي أن تحترم الأمة التنوع وأن تحتضن الجميع، ويعني الإعتراف بالحكومات المحلية واللامركزية تحقيق تغير عميق وكامل يطال الدولة وقوتها وسلطتها وأسلوب تعاملها مع شعبها، وتواجه الحكومات المحلية مالا يقل عن أربعة أنواع من التحديات التي تؤثر بالضرورة على جميع عمليات تنمية القدرات وتعزيزها، وتمس هذه التحديات مجالات الديمقراطية، والتنظيم والحوكمة العمومية على المستوى المحلي، والتحديات التي تواجهها الإدارة، والأثر المترتب على رفاه المواطنين، ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية. وتتمثل هذه التحديات في الإستقلال، والتنظيم والإدارة العامة على الصعيد المحلي، والتحديات في مجال إدارة المدن والتأثير في رفاه المواطنين، وفي مكافحة الفقر وفي التنمية، وتتوقف هذه التحديات أيضا على مدى تمتع الحكومات المحلية بالإستقلالية الحقيقية والفعلية وعلى هامش التصرف المتاح لها، ولاسيما في المجالات الرئيسية للتنمية ومنها الحالة الإجتماعية والتعليم والصحة والصرف الصحي والسكن والمأوى والنقل والتنقل ..،ولتحقيق النتائج المرجوة ،يجب ان تعمل جميع الأطراف الفاعلة على صعيد الحوكمة المحلية جنبا إلى جنب مع الحكومة المركزية[1]

II-4-2-1 أهمية اللامركزية:

إن للامركزية أهمية بالغة في تنمية المجتمعات المحلية وتكمن نقاط أهميتها في:

- أن تخطيط وبرمجة وتنفيذ الخدمات تكون بشكل أفضل حين تكون الفئات المستهدفة هي نفسها الفئات التي تقوم بعملية التنفيذ والبرمجة؛
- إن نوعية الخدمات الموجهة تكون أحسن وأفضل حين يكون المستهلك قريب من المنتج؛
- تكون الخدمات فعالة وجيدة بتوفر تفاعلات بين الطلب والعرض المحلي عليها وذلك يرجع إلى أن السلطات المحلية لها العلم الجيد بالحاجيات الحقيقية بالإضافة إلى تكاليف الإنتاج اللازمة؛
- تسمح اللامركزية بفتح الطريق إلى تأسيس القضايا المتعلقة بالنوع على المستوى المحلي والذي يسمح للنساء بمزاولة مهامهم على المستوى المحلي؛[2]
- اللامركزية تزيد المشاركة الشعبية في صناعة القرارات لأنها تجعل الحكومة أكثر قربا إلى الشعب كما تعد وسيلة ناجحة للتقرب إلى المواطنين وإخراجهم من سلبيتهم ودفعهم للعمل لصالح منطقتهم المحلية؛
- تجعل الحكومة والإدارة العامة التابعة لها أكثر معرفة بالأوضاع المحلية وبالتالي أسرع إستجابة لمطالب الشعب وللإحتياجات المحلية؛
- توفر فرص المشاركة المحلية لكافة الأطراف المعنية، مما يعني زيادة المساهمة النسائية في عمليات صناعة وإتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون العامة؛
- تدفق أفضل للمعلومات لضرورتها في عمليات صناعة القرار على المستوى المحلي؛

[1]-الأمم المتحدة ،2014، المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، بناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال إدارة التنمية المستدامة، ،الأمم المتحدة ،ص09 .

[2] -Hans Bjorn Olsen ,2007 , op.cit, P 15

– مزيد من التنمية المستدامة ،لأن اللامركزية تعني مشاركة الأطراف والمواطنين المحليين في عمليات التمويل والتصميم والتخطيط والتنفيذ والرقابة؛

– خفض معدلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، لأن اللامركزية تعني تمكين المواطنين المحليين من إدارة شؤونهم وبالتالي تحقيق التنمية المتوازنة بين كافة أقاليم الدولة؛

– تؤدي اللامركزية المجتمعية إلى زيادة في تعبئة الموارد الذاتية نتيجة لمشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم ومرافقهم المحلية، بالإضافة إلى إستغلال هذه الموارد برشادة وعقلانية؛

– اللامركزية المجتمعية هي الأجدر في مراعاة إختلاف الظروف والأحوال عند تقديم الخدمة دون التقيد بالأساليب المركزية التي لا تراعي الإختلاف بين الأماكن.

II–4–3 تعدد وظائف الزراعة:

إن تعدد وظائف الزراعة هو منهج قطاعي وإقتصادي، يعترف بوجود منتجات ووظائف متعددة للزراعة[1] تمت الإشارة أول مرة إلى مفهوم تعدد وظائف الزراعة ،خلال مؤتمر ريو سنة 1992 ،فالفصل14من جدول أعمال القرن 21 والذي نص على "وجوب دمج مفهوم تعدد وظائف الزراعة في كامل مراحل السياسات الزراعية من مراجعة ،تخطيط وبرمجة،والنظر إلى المفهوم بصفة خاصة من خلال، أهميته البالغة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة "[2].

إن مفهوم تعدد وظائف الزراعة قد أصبح مفهوما له أهمية بالغة في إبراز وظائف وخصائص المناطق الريفية . فتعددها وتداخلها فيما بينها يصب جميعا في نفس الغاية والهدف والمتمثل أساسا في تحقيق تنافسية أكبر للمناطق الريفية، وذلك من خلال تعزيز النشاطات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في هذه المناطق.

ويتحقق هذا النهج من خلال مساهمة المنظمات الريفية في تنويع مخرجات الإقتصاد المحلي، وذلك من خلال عملية إنتاج سلع سوقية وأخرى غير سوقية في أن واحد،[3]لقد قام المنادون "بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة" بوضع نظرة وإطار شامل للمواضيع ذات الصلة بالزراعة وتشمل المسائل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية ذات الصلة بها، كعمليات الإرشاد والبحوث في الريف والعلوم والتكنولوجيا، والبنية الأساسية، ورأس المال البشري وسبل العيش المستدام.

تعتبر الوظيفة الأولى والأسمى للزراعة هي توفير الأمن الغذائي الذي عرفته منظمة الأغذية والزراعة بأنه "حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفي من غذاء لممارسة حياة نشطة ملؤها الصحة"،وعلاوة على إنتاج الأغذية، تنتج الزراعة أيضا مجموعة كبيرة من السلع والخدمات غير الغذائية، وتشكل البيئة، وتؤثر في النظم الإجتماعية والثقافية وتسهم في النمو الإقتصادي، ويمكن أن تسهم جميع هذه الوظائف التي تضطلع بها الزراعة في تحقيق التنمية المستدامة.

[1] -Tahani Abdelhakim,2007 ,Op.cit,p126.

[2]- Bruno Jean et Danielle Lafontaine,2010, La multifonctionnalité de l'agriculture et des territoires ruraux Enjeux théoriques et d'action publique , Les Éditions du CRDT et du GRIDEQ , Université du Québec, p112 .

[3] -Bruno Jean, Du développement régional au développement territorial durable : vers un développement territorial solidaire pour réussir le développement des territoires ruraux, Colloque internatinal de développement territorial durable , UFSC, Florionaopolis, Brésil,p16,consultée en ligne en octobre 2013 sur le site: www.cidts.ufsc.br/articles/Texte_communication_Florianopolis.pdf

ولقد خرج من طيات التنمية الزراعية والريفية المستدامة مفهوم الطابع متعدد الوظائف للزراعة والتي عرفت بأنها تشكل النطاق الكامل للوظائف البيئية والإقتصادية والإجتماعية المترابطة بالزراعة، ويشمل هذا المفهوم السلع والخدمات المتعددة التي تحققها الزراعة وما يرتبط بها من إستخدام الأراضي، ويسهم تحليل الطابع متعدد الوظائف في تفهم تركيبة التوليفات والمبادلات المحتملة اللازمة لتحقيق الاستدامة في التنمية الزراعية والريفية.

ويشمل مفهوم الوظائف المتعددة وما تنطوي عليه المجموعة الواسعة من العلاقات والتفاعلات المشتركة بين قطاع الزراعة والبيئة والمجالات الإقتصادية والإجتماعية من تعقيد ونطاق وأهمية مما يساعد على تحديد وتفهم الوظائف المتعددة، والمترابطة في كثير من الأحيان للزراعة، ويمكن لتحليل الوظائف المتعددة أن يقدم وصفا للظروف الجارية ومعلومات وافية لتحديد التأثيرات المحتملة للتدابير النوعية، وعلى ذلك فإن هذا المنهج يمكن أن يثري المناقشات بشأن القضايا الرئيسية مثل التجارة والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي وفرص العمل في الريف، وأن يساعد على تحديد التوليفات المتبادلة المحتملة وصياغة السياسات الأفضل الرامية إلى تحقيق الهدف الأسمي للاستدامة في الزراعة في إطار قاعدة الموارد ذات الصلة[1].

وفيما تبقى الزراعة نشاطا رئيسيا في الوسط الريفي، رغم ضعف قدرتها أحيانا على إستيعاب اليد العاملة والبطالة المتزايدة وتأمين مداخيل كافية للسكان في هذه المناطق، يواجه الفضاء الريفي طلبا إجتماعيا متناقضا نتج عن تزايد سكان الحضر ،تغيرات انماط المعيشة، إرتفاع الطلب على نوعية المعيشة والإهتمام بالمحافظة على الموارد وحماية البيئة، ما يجعل من دعم تعدد وظائف الزراعة أمرا ضروريا، يؤدي إلى ظهور وظائف جديدة للمحيط الريفي، مرتبطة بإنتاج العديد من المنتجات والخدمات السوقية وغير السوقية[2]، ويرتكز مفهوم الوظائف المتعددة على :

– توسيع نطاق التركيز ليشمل الخدمات التي يقدمها القطاع الزراعي للمجتمع ككل؛

– توفير إطار للمبادلات والتوليفات النسبية فيما بين الوظائف المختلفة للزراعة وما يتصل بها من إستخدام الأراضي؛

– فحص العلاقات الدينامية بين المناطق الريفية والحضرية على مختلف المستويات؛

وعلى ذلك، فإن المفهوم ييسر تفهم التفاعل المعقد بين الزراعة وما يتصل بها من إستخدام الأراضي، والسلع والخدمات المتعددة (الغذائية وغير الغذائية) التي تنتجها الزراعة، والمساهمة التي تقدمها هذه السلع والخدمات لتحقيق الأهداف المجتمعية الأوسع نطاقا، ومن ثم على التأثيرات التي تلحق بالزراعة من المجالات البيئية والإقتصادية والإجتماعية بما في ذلك الديموغرافيا وتزايد عولمة الأسواق والتجارة.وتهدف الأنشطة الزراعية إلى:

– تعزيز الأمن الغذائي الخاص بالسكان المحليين من خلال استدامة الإنتاج المحلي وتنويع الإقتصاد الريفي؛

– تنويع وسائل معيشة سكان الريف بالمنتجات والموارد المختلفة؛

– المساهمة في تنمية الإقتصاد المحلي من خلال زيادة المرونة ومضاعفة الفرص؛

– تحسين عملية تحديد الموارد الطبيعية والحد من المخاطر التي تتعرض لها ،من خلال المحافظة على الأصول الطبيعية؛

[1] -Fao,1999 , Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre ,Un Cadre Conceptuel ,Perspectives D'avenir disponible au site suivant : http://www.fao.org/docrep/X2777A/X2777a03.htm

[2] -Tahani Abdelhakim,2007 ,Op.cit,p127

– التخفيف من الصراعات الإجتماعية الناشئة عن التنافس على تقاسم الموارد النادرة؛

– تحسين صمود النظم الإيكولوجية والإقتصادية من خلال إستخدام مختلف جوانب الزراعة والأراضي؛

– المساهمة في التخفيف من حدة الفقر، وتوفير اقتصاد محلي أكثر قوة.

II–4–3–1 الوظائف الرئيسية للزراعة

يشغل النشاط الزراعي النصيب الأكبر من الأراضي في العالم، ومن ثم فهو يضطلع بدور كبير في عملية التنمية التي تقوم بها البشرية، وقد شكلت هذه التحولات شكل الأراضي والنظم الطبيعية في حياة الريف عبر القرون وفي معظم البلدان، ومازالت الزراعة تمثل القاعدة المباشرة وغير المباشرة لسبل العيش الإقتصادية لأكبر قطاع من السكان. ولذا فليس من الغريب أن الزراعة تسهم بجانب توفير الغذاء، بأشكال مختلفة في نشاطات المجتمعات،فالزراعة توفر السلع والخدمات التي يمكن وصفها بأنها وظائف متميزة، وبدلا من مجرد التمييز بين المنتجات الغذائية وغير الغذائية، فإن مفهوم الطابع متعدد الوظائف للزراعة والأراضي يعني الإنتاج المشترك والمتكامل للعديد من المنتجات التي قد تكون مهمة للمجتمع والبيئة.

II–4–3–1–1 تحقيق الأمن الغذائي

يتوافر الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات فرص الحصول ماديا وإقتصاديا على مايكفي من الأغذية السليمة والمغذية لتلبية احتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

ويترابط الأمن الغذائي مع مجموعة من العوامل من بينها الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (الزراعة ومصايد الأسماك والغابات)، وزيادة الإنتاج، والسياسات على مختلف المستويات، والتجارة الدولية، والمحافظة على التنوع البيولوجي وحماية البيئة، والإستثمار، والسلام والأمن. والتأييد السياسي لتحقيق الأمن الغذائي هو تأييد قوي مثلما يتبين من إصدار 112 رئيس أو نائب رئيس دولة وحكومة وأكثر من 70 ممثلا من المستويات العليا من بلدان أخرى، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996.

ا–الأمن الغذائي والبيئة: في كثير من أنحاء العالم، تؤدي السياسات والبرامج غير المستدامة أو غير الوافية والتكنولوجيات غير الملائمة، والبنيات الأساسية الريفية غير الكافية فضلا عن الآفات والأمراض إلى قصور وهدر الموارد الطبيعية والبشرية والمدخلات والمنتجات، وتتعرض قاعدة الموارد الخاصة بالأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات للإجهاد، وتهددها بعض المشكلات مثل التصحر، وإزالة الغابات، والإفراط في الصيد، وتآكل التنوع البيولوجي فضلا من عدم كفاءة إستخدام المياه، وتغير المناخ، وإستنزاف طبقة الأوزون. وتهدد هذه التأثيرات السلبية بيئة الأمن الغذائي في المدى البعيد[1].

ب–الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية: تعد التنمية الإقتصادية الإجتماعية للقطاع الريفي شرطا أساسيا مسبقا لتوفير الأمن الغذائي للجميع، فالفقر والجوع وسوء التغذية من الأسباب الرئيسية لتسارع وتيرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في البلدان النامية، ولذا فإن استئصال الفقر هو عنصر أساسي لتحسين فرص

[1] -Fao,1999 , Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre ,Un Cadre Conceptuel ,Perspectives D'avenir

الحصول على الأغذية، فالغالبية العظمى ممن يعانون من نقص الأغذية إما أنها لا تستطيع أن تنتج أو أن تشتري ما يكفي من الطعام. والمناطق الريفية في البلدان النامية غير مجهزة بصورة جيدة عموما من حيث الموارد الفنية والمالية أو البنية الأساسية التعليمية، وفي هذه الحالات فإن انعدام فرص إدرار الدخل، وفشل المحاصيل والمحافظة على نظم الإنتاج وعدم كفاية السلع والمدخلات وشبكات توزيع السلع الإستهلاكية، وضعف فرص الحصول على الخدمات العامة، وتدني نوعية هذه الخدمات هي كلها من الجوانب الجديدة التي يتعين دراستها في سياق الأمن الغذائي الريفي. وتعد زيادة الإنتاج في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، في كثير من الأحيان، من الوسائل الرئيسية لزيادة الأغذية والدخل لمصلحة أولئك الذين يعيشون في ظل الفقر. ويتعين تحقيق ذلك من خلال توفير فرص العمل والدخل مما يضاعف من الطلب الفعال في هذه المناطق مما يؤدي بدوره إلى تشجيع الإنتاج، والتنويع الإقتصادي والتنمية الريفية ومن ثم الأمن الغذائي في المدى البعيد.

ج–الأمن الغذائي والطابع متعدد الوظائف للزراعة : سيظل الدور الأول والأسمى للزراعة هو انتاج الأغذية والسلع الأساسية الأخرى والمساهمة في الأمن الغذائى، ولاشك في أن تحقيق الأمن الغذائى هو مهمة معقدة تتطلب بيئة وسياسات مواتية تضمن المساواة من جميع النواحي الإجتماعية والثقافية والسياسية والإقتصادية. ويمكن لإجتماع الوظيفة الإقتصادية (الظروف المواتية للقروض والإستثمار والتجارة) والوظيفة الإجتماعية (الاهتمام بالخدمات العامة والموارد البشرية والمساواة) ذوي الصلة بالزراعة تحقيق هذا الهدف. كما يسفر النشاط الزراعى وما يتصل به من إستخدام للأراضي عن طائفة واسعة من السلع والخدمات غير الغذائية، بالإضافة إلى انه يحافظ على البيئة، ويؤثر في النظم الإجتماعية والثقافية ويسهم فى النمو الإقتصادي.

II–4–3–1–2 الوظيفة الإجتماعية:

تعد المحافظة على المجتمعات المحلية وديناميتها من العناصر الأساسية اللازمة لدعم الايكولوجية الزراعية وتحسين نوعية الحياة (وضمان البقاء نفسه) لسكان الريف وخاصة الشباب. وعلى صعيد آخر، فإن إستغلال المعارف المحلية وإقامة صلات بين مصادر الخبرة المحلية والخارجية، والمعلومات والمشورة هي من العناصر الأساسية لبناء المجتمعات الريفية الحالية في المستقبل، وتشمل السلامة الإجتماعية المحافظة على التراث الثقافي، فمازالت المجتمعات تحدد هويتها بصورة عميقة، بأصولها التاريخية في المجتمعات الزراعية وطرق الحياة في الريف.

تتمثل الأهداف المباشرة في زيادة سلامة المناطق الريفية، ومجتمعاتها المحلية، وتعزيز القيم الثقافية ذات الصلة بالزراعة والأراضي في كل من المجتمعات الريفية، وترتبط المناطق الريفية ببعض الأفكار مثل"الثقافة" و"التقاليد" "والهوية". وينظر إلى هذه الأفكار على أنها جانب إيجابي بل وضروري، غير أن المجتمعات الزراعية تعرضت لتحولات جذرية. فعلى سبيل المثال، كان لهجرة اليد العاملة إلى المدن وصلاتها، بهذه المراكز تأثيرات كبرى على الدخل والموارد في الريف، فقد أصبح السكان المقيمون في أكثر المناطق الزراعية تهميشا، يعتمدون على تبادل دائم مع الخارج، والتحويلات القادمة منه، وأصبحت الروابط مع الأسواق الحضرية، في كثير من الأحيان والدولية جانبا مستمرا من

جوانب الإقتصاديات الريفية[1]، وتتمثل الوظائف الإجتماعية للزراعة في:

- ضمان الغذاء بكمية كافية ونوعية جيدة للجميع؛
- الحفاظ على سلامة وحيوية النسيج الإجتماعي في المناطق الريفية؛
- المحافظة على التراث الثقافي والعمل على نقله إلى الاجيال القادمة؛[2]
- المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر؛
- توفير الخدمات الأساسية في القرى ؛
- توفير فرص العمل للسكان في المناطق الريفية ؛
- الحد من الهجرة نحو المدن.

II-4-3-1-3 الوظيفة الإقتصادية:

تتمثل الوظيفة الرئيسية للزراعة في الإنتاج المادي للسلع، وهذه السلع هي أساسا المواد الغذائية اللازمة للإستهلاك البشري، من خلال التجارة (في شكل سلع)، ويقدم الإنتاج الأساسي أيضا الأعلاف الجافة أو الخضراء اللازمة لإستهلاك الحيوانات والمواد الخام المخصصة للطاقة (مثل الإنتاج المشترك للحرارة والطاقة،) والغاز الحيوي والمواد الصيدلية فضلا عن المنتجات الأخرى اللازمة للملبس والمأوى وغير ذلك من الإستخدامات.

وتظل الزراعة القوة الرئيسية الداعمة لعمل ونمو الإقتصاد بأكمله حتى في المجتمعات المتقدمة صناعيا التي لا تضم سوى إعداد قليلة من السكان الزراعيين، فالإستثمار أو النشاطات الجديدة المرتبطة مثلا بتنويع الإنتاج أو زيادة مستوى النشاط يمكن أن تحقق تأثيرات إقتصادية في مجالات ما قبل الإنتاج وما بعده في الزراعة وما يتصل بها من إستخدام الأراضي، وعلى جانب الطلب تحتاج الزراعة إلى مستلزمات في شكل يد عاملة وخدمات مختلفة ورأس مال مادي، وعلى جانب الإنتاج تقدم الزراعة منتجات وخدمات يجرى تصنيعها ونقلها وتسويقها وتوزيعها، وهناك روابط متعددة مع القطاعات الأخرى، ويمكن تقدير جميع هذه التأثيرات الإقتصادية بإستخدام المحاسبة القطرية والحسابات الإقتصادية.ويتجاوز تقدير المنافع والتأثيرات الخاصة بالزراعة وظيفة الإنتاج الأولى بكثير، وتشمل عملية تقييم مختلف الوظائف توقعات المنافع في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وتعد تعقيدات تطورات السوق واكتمالها من العناصر الجوهرية في الوظيفة الإقتصادية. كما أن مستوى التطور المؤسسي عنصر هام شأنه شأن إمكانيات قاعدة الموارد الطبيعية المستدامة لإنتاج السلع والخدمات[3].

حيث يؤدي تعدد وظائف الزراعة إلى تعدد أدوار المزارعين في الحركية الإقتصادية العامة للمحيط الريفي ويسمح في مجال سياسة التنمية الريفية، بفهم الفضاء الريفي في مجمله، عن طريق إعطاء رأس المال الطبيعي دوره المستحق، فبالإضافة إلى الوظيفة الإنتاجية، أصبح للمحيط الريفي وظيفة للإيواء والإقامة، وظيفة ترفيهية ووظيفة بيئية، كما يمكن من الخروج عن المنهج الأحادي، من خلال إعتبار العلاقة الوثيقة بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية

[1] -Fao,1999 , Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre ,Un Cadre Conceptuel ,Perspectives D'avenir.
[2] -Bruno Jean et Danielle Lafontaine, 2010,op,cit,p114
[3]- Fao,1999 , Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre ,Un Cadre Conceptuel ,Perspectives D'avenir

وبين المنتجات السوقية وغير السوقية ،أما إضفاء الطابع الإقليمي على مفهوم تعدد الوظائف، حيث يصبح تحديده تبعا لإقليم معين، فهو بمثابة وضع أسس بناء حركية داخلية، متعددة القطاعات وتوجيه السياسات العامة بطريقة أفضل وأكثر فاعلية نحو الهدف.[1]

فحسب منظمة التعاون والتنمية فإنه لا يمكن تحقيق التنمية الريفية المستدامة المنشودة بالإعتماد فقط على النشاط الزراعي والسياسات الزراعية فقط، ولكن يجب تحقيق إنسجام لمجموعة واسعة من الأنشطة والممارسات الإقتصادية بين العديد من القطاعات، من خلال العمل على خلق قنوات للتكافل والتآزر ما بين السياسات الزراعية والسياسات المشتركة بين القطاعات والذي يتضح أثره على التنظيم الهيكلي بشكل عام، والوصول إلى بناء إستراتيجية متماسكة ومنسقة بشكل جيد، بالتركيز على تنويع النشاطات الإقتصادية، وتعزيز المنتجات الإقليمية ذات الجودة العالية، وإمداد المعلومات، وتحسين البنية التحتية، والدعم المباشر للدخل وتوفير السلع والمنتجات العامة، وبتحسين القدرة التنافسية للمناطق الريفية بشكل عام، فمن الناحية الإقتصادية فإن تعدد وظائف الزراعة تتمثل أساسا في :

- توفير المنتجات لغذائية الضرورية وبالتالي السعي لتحقيق الأمن الغذائي ؛
- توفير المواد الأولية المستخدمة في النشاط الصناعي بشتى أنواعه ؛
- خلق فرص عمل ريفية؛
- المشاركة في تحقيق تنمية سياحية ريفية خضراء ؛
- خلق القيمة المضافة من خلال الأسواق المتخصصة[2]؛
- المساهمة في الناتج الوطني؛
- توسيع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد الوطني؛
- تحقيق التكامل بين القطاعات الريفية وقطاعات الإقتصاد الأخرى؛
- المساهمة في تنمية الأسواق المحلية.

II-4-3-1-4 الوظيفة البيئية

إن الزراعة المستدامة ونظم إستخدام الأراضي تؤثر تأثيرا مباشرا في العناصر والعمليات الإيكولوجية المحلية. وعلى ذلك تحولت معظم النظم الإيكولوجية بإطراد إلى نظم تخضع للإدارة والتسيير، ويمكن أن تحقق الزراعة وما يتصل بها من إستخدام الأراضي تأثيرات مفيدة أو ضارة، فقد أصبحت تأثيرات النظم الزراعية ترتبط إرتباطا وثيقا بالمسار العادي لمعظم النظم الإيكولوجية، فبوسع الزراعة أن تؤثر في كمية ونوعية إمدادات المياه المخصصة للصناعة والأغراض الحضرية من خلال المحافظة على مستجمعات المياه، والتسرب، ومستوى التقلبات العادي في مستوى الماء الأرضي. ويمكن أن تساعد في مكافحة التعرية ومن ثم وقف جريان المياه العنيف ذو التأثيرات السلبية عند المصب، وتشمل المنافع البيئية المباشرة للزراعة ما يلي:

- الحد من التلوث من خلال إدارة التربة والغطاء النباتي؛

[1] -Tahani Abdelhakim,2007 ,Op.cit,p128.
[2]- Bruno Jean et Danielle Lafontaine,2010 ,op,cit,p113.

- زيادة الكتلة الحيوية وتثبيت المغذيات من خلال المحاصيل المختلطة؛
- وإستخدام الأراضي وإستعمال الأسمدة؛
- وزيادة مقاومة النظام الأيكولوجي بتقنيات تحد من التعرية؛[1]
- حماية التنوع البيولوجي ؛
- الحفاظ على الأراضي والمناظر الطبيعية للمناطق الريفية؛
- مكافحة التعرية،والحفاظ على نوعية التربة ،وحماية البيئة من التلوث،والحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة .[2]

وقد يكون للزراعة أيضا تأثيرات سلبية على النظم الإيكولوجية وعلى تجدد الموارد الطبيعية، وتشمل الأمثلة على ذلك، أساليب الزراعة التي تفرط في إستخدام المدخلات الكيماوية، الري والحراثة الميكانيكية، وفي معظم الحالات تكون هذه النظم عالية التخصص، وتستخدم نظم إنتاج متعددة الوظائف، وإن كان ذلك بنقائص كبيرة. وتتمثل التأثيرات السلبية الرئيسية في التلوث، وفقدان المقاومة والتنوع في النظم الإيكولوجية المزروعة، وعدم تجديد قوام التربة الذي يعرض الأراضي بدرجة كبيرة للصدمات الخارجية ويقلل من قدرتها على الإنتعاش بعد الصدمة.

وتحظى التغييرات التي تتعرض لها البيئة بالاهتمام على كثير من المستويات. وأصبح التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية وتنفيذها من الآليات الرئيسية التي تؤثر في أساليب إستخدام وإدارة البيئة، ولسلسلة الاتفاقيات التي عقدت منذ قمة ريو وخاصة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر، تأثيرات مباشرة على الزراعة. فهذه الاتفاقيات تدرس الخطوط التوجيهية والأهداف الخاصة بصيانة بعض الموارد الرئيسية. وقد أسند اهتمام خاص لمخاطر انخفاض التنوع البيولوجي الذي يشكل خسارة قاطعة للموارد الوراثية، ولمستوى الانبعاثات التي يمكن أن تسهم في تغير المناخ.

ويمكن لمفهوم الطابع متعدد الوظائف للزراعة والأراضي أن يوجه، بالنسبة للوظيفة البيئية بأكملها، عملية الصلات المثلى بين الزراعة والخصائص البيولوجية والمادية للبيئة الطبيعية، كذلك فإن تعزيز قدرات المؤسسات المحلية لضمان الإدارة المستدامة للموارد المحلية هو أمر ضروري.

II-4-3-2 معايير الطابع متعدد الوظائف للزراعة

أ-المكان والنطاق: يشمل الطابع متعدد الوظائف للزراعة توليفات معقدة من العلاقات المكانية ومن الأحجام المختلفة. يصلح هذا التحليل للمستويين المحلي والصغير إلاّ أنه يسري أيضا على المستويات الإقليمية والدولية والعالمية. فعلى سبيل المثال فإن الجديد في توافر موارد المياه وإستخدامها يعد عنصرا أساسيا للزراعة على المستوى المحلي إلاّ أن المستوى الإقليمي هو أنسب مستوى لتحديد أفضل إدارة لأحد الموارد المحدودة، في كثير من الأحيان. وقد تسري أيضا الوظائف المتعددة على ما يتجاوز المستوى الجغرافي النوعي لمثال معين. فعلى سبيل المثال، يمكن ربطها بالقضايا المحلية أو القضايا غير المحلية وهناك بعض العمليات، مثل نقل معلومات البحوث، لا تتحدد مكانيا، بل يتعين تحديد التوزيع الجغرافي المناسب والتأثيرات حتى يمكن النهوض بعملية التنفيذ وتحقيق الفائدة.

والإعتماد على الحجم والمدى يعني أن التغييرات على أحد المستويات (مثل السياسات القطرية) قد يكون له

[1] -Fao,1999 , Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre ,Un Cadre Conceptuel ,Perspectives D'avenir
[2] -Bruno Jean et Danielle Lafontaine,2010,op,cit,p113

تأثير مباشر على نطاق مختلف تماما (مثل نطاق الأسرة أو صغار الملاك) والعكس بالعكس، كذلك فإن الطابع متعدد الوظائف قد يتباين بسبب المكان فالعمليات المتماثلة قد تعطي نتائج متباينة في الأماكن المختلفة ،فإنتاج وتسويق أحد الأنواع قد يكون له تأثير مختلف على التنوع البيولوجي في الأماكن المختلفة، وذلك إعتمادا على علاقات الأنواع بغيرها في النظام الإيكولوجي، وأهميتها بالنسبة لخصائص الأرض مثل أنواع الأشجار وغير ذلك. وقد يكون لعملية واحدة مجموعة من التأثيرات على المستويات المختلفة والنطاقات الجغرافية فعلى سبيل المثال يمكن للغابات أن تقدم أيضا إسهاما إيجابيا للتخلص من الكربون العالمي وإحلاله، والحد من التعرية في مستجمع مياه معين، ولإنتاج حطب الوقود للإستخدام المحلي والتسويق.ومن ناحية أخرى، فإن الخصائص المكانية، والحنين إلى الأماكن أو حتى الأساليب الزراعية وأنماط الأراضي التي تبدو متخلفة يمكن أن تحقق دخلا كبيرا للمنطقة من صناعة السياحة. ومن الأمثلة على التأثيرات السلبية إستخدام الأسمدة المفرط في أعلى المجاري المائية الذي يؤدي إلى خفض نوعية المياه عند المصب، ويسهم في زيادة المواد المغذية في الخزانات والمصبات[1].

ب–الوقت والتسلسل الزمني:إن التنمية المستدامة في الأصل هي تنمية تحدث على المدى البعيد، والتي يمكن أن تقاس على مستوى العوائد من عدالة، فرص العمل، بالإضافة إلى المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، فإن الإستدامة تنتج من خلال نوع العلاقة التي تربط بين طريقة الإستغلال والوسط الذي تحدث فيه هذه العملية.[2]

إن للطابع متعدد الوظائف للزراعة والأراضي بعدا زمنيا. وتعتمد الأفكار الأساسية عن التغيير والإستمرارية على تقييم التغيير والتحول بمرور الوقت في تتابع زمني وفي شكل دورات وعلى ذلك، فإن هناك حاجة لدراسة وتحديد النطاقات الزمنية لمختلف الوظائف وانعكاساتها. وينبغي لتقييم المنافع الإقتصادية الناشئة من السلع والخدمات أن يشمل بوضوح الإعتبارات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى. غير أن إحدى الوظائف قد تغطي نطاقات زمنية مختلفة. فعلى سبيل المثال، فإن للزراعة المختلطة بالغابات تأثيرات ومنافع تتباين من حيث الزمن وفقا لوظائفها في مكافحة التعرية، وتيسير تسرب مياه الأمطار، ومن ثم تحديد مستوى المياه ، وتوفير الأعلاف للحيوانات ، وتثبيت الآزوت في التربة. وفي مثال آخر، ستحدث بعض أشكال التغيرات القطرية أو الجهوية الرسمية (مثل إستحداث أصناف جديدة من خلال بحوث المحاصيل) بمعدل أبطأ بكثير من تجربة وتطبيق التقنيات والتكنولوجيات الجديدة على مستوى المزرعة (مثل أصناف البذور المختلفة وإستراتيجيات الزراعة وإستخدام الأراضي، وقد يكون هناك أيضا بعدا زمنيا مهما، فبعض العمليات تنطوي على مراحل مختلفة تتضمن تتابع زمني أو دورة معينة خلال فترة محددة. ويمكن أن تتضمن الدورات التكرارية جوانب التغيير التراكمي سواء أكان إيكولوجيا أو إجتماعيا.وقد تسفر عمليات التغيير والتحول عن تأثيرات طويلة الأجل مختلفة تماما (مثلا قد تؤدي التكاليف الإستثمارية قصيرة الأجل في تقنيات إدارة الأراضي صغيرة النطاق إلى منافع كبيرة طويلة الأجل على الدخل وعلى البيئة).

[1] -Fao,1999 , Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre ,Un Cadre Conceptuel ,Perspectives D'avenir
[2]-Bruno Jean et Danielle Lafontaine,2010,op,cit,p132

ج–التأثيرات المتعددة: قد تحقق الوظائف المتعددة تأثيرات متعددة، وقد تتباين هذه التأثيرات من حيث الزمان والمكان، وقد تتأثر تأثرا شديدا بمجموعة من الظروف والعوامل المحلية أساسا تنطبق على كل حالة على حدى، كما تتباين العوامل التي تؤثر في النتائج الدقيقة، والتحدي المماثل هو عزل هذه العوامل التي تيسر (أو تعرقل) عمليات ونتائج معينة وتحددها وتفسرها، وقد تشمل العوامل التي تسهم في عمليات متماثلة في أماكن (أو أزمنة) مختلفة منظومة المعارف الأهلية، والحصول على تكنولوجيات بديلة، وتوافر الأسواق التي تتسم بالكفاءة الخاصة بالمدخلات والمخرجات، وكفاءة المنظمات المحلية وفعاليتهان ولذا فلابد لأي منهج وصفي أن يسعى إلى تسجيل مجموعة من العوامل والقيود والحوافز التي تسهم سلبا أو إيجابا في تحقيق عمليات ونتائج معينة.

د–أسلوب الحوكمة : تتطلب عملية صنع القرار والتفاوض تقييما واضحا للمبادلات، ومن الصعب تفهم هذه المبادلات والتعامل معها حيث أنها قد تشمل أصحاب المصلحة من ذوي المستويات المختلفة من النفوذ والتحكم في الموارد، ويرجع الإخفاق في تسوية المنازعات بين أصحاب الشأن على مختلف المستويات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإستراتيجيات والأولويات إلى إنعدام طرق تقييم وتقدير المبادلات المختلفة، وكذلك إلى نقص المؤسسات والآليات اللازمة للإتفاق على الأولويات وبناء التوافق في الآراء، وثمة حاجة إلى مساعدة عملية إصدار الأحكام ذات القيمة النسبية، وقد يتعين في بعض الحالات، الإعتراف بأن بعض التأثيرات المتوخاة هي أكثر أهمية من البعض الآخر. وتؤثر هذه الإعتبارات في جميع المستويات، وبوسع أرباب الأسر وصانعي السياسات مواجهة معضلات مماثلة فيما يتعلق بمختلف الأولويات ذات الصلة، مثلا بإعتبارات الأمن الغذائي، والرفاهية الإجتماعية، والبيئة واستدامة الإنتاج، وذلك بإتباع أسلوب حوكمة توافقية ترضي جميع الأطراف[1].

الشكل رقم 03: مخطط توضيحي لتعدد وظائف الزراعة

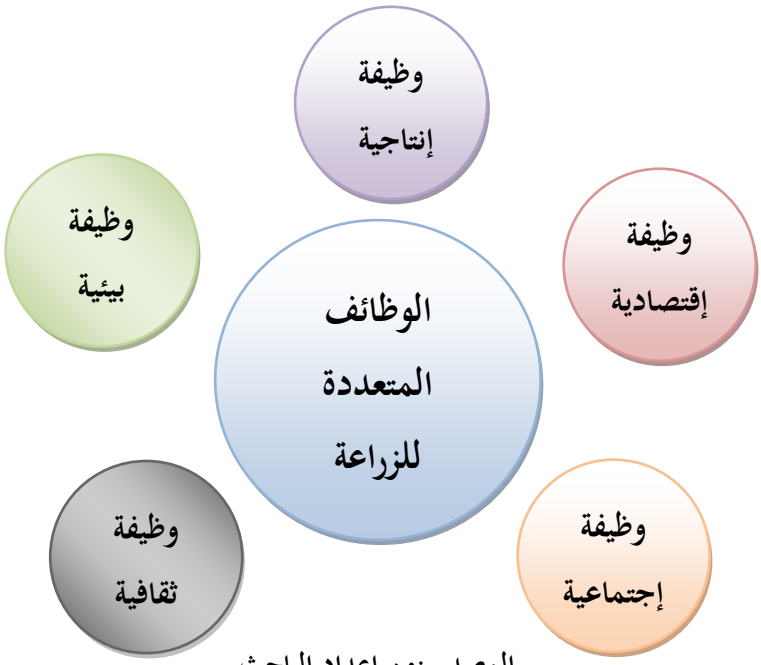

المصدر :من إعداد الباحث

[1] -Fao,1999 , Les Fonctions Multiples De L'agriculture et de la Terre ,Un Cadre Conceptuel ,Perspectives D'avenir

II-4-4 أسلوب التنمية الإقليمية:

كان ينظر سابقا إلى التنمية على أنها تمثل النمو الإقتصادي، إلا أن التنمية هي أكثر بكثير من ذلك فحسب الإقتصادي الكلاسيكي PERROUX ، والذي يمثل تعريفه للتنمية بالفعل نقلة نوعية في العصر الحديث والذي يرى أن التنمية هي مجموعة التغييرات النفسية والإجتماعية للسكان التي تجعلهم قادرين على الزيادة والنمو في الناتج الحقيقي الإجمالي بشكل تراكمي ومستمر[1] ،وتمثل التنمية الإقليمية إطارا تحليليا وتطبيقيا حديث النشأة، ظهر نتيجة للإرادة والرغبة المتزايدة في التقليل من الفوارق بين الأقاليم من جهة وداخل الإقليم الواحد من جهة أخرى، بالإضافة إلى مشكلة تباين توزيع السكان وتوزيع النشاطات الإقتصادية في أقاليم الدولة الواحدة، لكن رغم أهميتها البالغة إلا أنه لا يوجد نظرية أساسية متعلقة بالتنمية الإقليمية، حيث سعت عدة دول في السابق بانتهاج سياسات تنموية قطاعية كان الغرض من وراءها تقليل حدة التباين واللامساواة في التوزيع ما بين الأقاليم، الا انه وبمجرد التأكد من عدم جدواها كأسلوب،كان لزاما على جميع الفاعلين المحليين أن يتحولوا إلى تطبيق مقاربة جديدة تركز وتعول على تنمية وإستغلال القدرات والموارد المحلية والمكانية قصد التقليل من التباين بين الأقاليم داخل الدولة الواحدة، وذلك عن طريق التنمية المحلية أو ما يعرف بالتنمية من أسفل[2]، حيث يعتبر المستوى المحلي الأنسب لوضع وتنفيذ إستراتيجيات وسياسات التنمية التي تعتمد على إستغلال الموارد المحلية وتعبئة جهود الأطراف الفاعلة لتحل محل سياسات التنمية التي تأتي من أعلى، لقد تميزت سياسات التنمية التي إتبعتها دول الجنوب في السابق والتي كانت في أغلبها سياسات تجهيزية تمثلت كونها:

- سياسات مركزية مصحوبة برؤية عالمية بعيدة عن واقع المناطق التي تعاني من الصعوبات والمشاكل؛
- سياسات تميزت بتدخل الدولة في تخصيص الموارد لصالح قطاعات أو مجالات معينة مما أدى إلى إختلال إقليمي وساعد ذلك على تهميش عدة مجالات وقطاعات؛
- سياسات تستخدم الموارد الخارجية فقط؛
- سياسات وضعت من طرف السلطات العليا دون إشراك الأطراف المحلية؛

إلا أن التنمية المحلية لها فلسفة مخالفة لذلك حيث أنها تضع في المقدمة عددا من المبادئ والمتمثلة في :

- إن التنمية المحلية هي عملية مستمرة؛
- حشد جهود الأطراف المحلية يعتبر أمرا جوهريا في جميع مراحل عملية التنمية؛
- تعتمد التنمية المحلية على إستراتيجية توضع وفقا للإحتياجات والأولويات التي تحددها الأطراف المحلية؛
- يهدف العمل التنموي المحلي إلى حشد وإستغلال الموارد المحلية مادية كانت أو غير مادية؛
- تتطلب عملية التنمية المحلية إدارة محلية ،أي تقسيم جديد للسلطة وللمؤسسات وإطارا تشريعيا خاصا.

[1] -Bruno Jean, Du développement régional au développement territorial durable : vers un développement territorial solidaire pour réussir le développement des territoires ruraux,op,cit,p02

[2] -Marie Lequin, 2001, Écotourisme et gouvernance participative , Presses de L'université de Qubec ,2001p42

ويعني إستغلال الموارد المحلية خلق أنشطة جديدة أو تعزيز الأنشطة القائمة، ويستدعي ذلك قدرة الأطراف المحلية على الإبداع والإبتكار بإعتبارها المالكة للموارد المستغلة والتي يمكن أن تكون.

لقد ظهر في العشريتين الأخيرتين مجموعة من المفاهيم تسمح بتناول موضوع التنمية بأدوات تحليلية جديدة، فإقتصاد الأقاليم يعيد وضع النشاط الإنتاجي والمبادلات في سياق مكاني وتاريخي وإجتماعي،كما يسمح بفهم آليات التنمية على مستوى الإقتصاد الجزئي.

وتسمح فكرة الإقليم بإثراء مفهوم المحلية وتدقيقه، وتصبح التنمية المحلية بذلك تنمية إقليمية، بإعتبار أن الإقليم هو المستوى الإقتصادي الوسيط الذي تحشد فيه جهود الأطراف وتظهر فيه أساليب التنسيق والتنظيم فالإقليم ليس محددا ومعينا فالإقليم المعين هو الذي يتفق مع التقسيم الإداري بل الأطراف هي التي تشكله خلال عملية التنسيق ووضع الإستراتيجية وهو كذلك الموضع الذي يحدث فيه الإبتكار التقني والتنظيمي بواسطة علاقات التعاون والمبادلات وتدفق المعلومات والتعلم الجماعي ومن شأن ذلك أن يسمح للمنتجين بحل مشكلة محددة او بالتكيف مع تغير البيئة الإقتصادية وبناء قدرة تنافسية جديدة تعتمد على الإستفادة من الموارد المحلية العامة أو المجددة ونظرا لأن عملية تنسيق الأنشطة الإقتصادية هي بطبيعتها ظاهرة مؤسساتية، فإن البعد المؤسساتي له أهمية خاصة لأن الكثافة المؤسساتية في مجال معين تجعل منه إقليما بعبارة أخرى فانه لا يوجد إقليم من دون مؤسسات سواء كانت رسمية أو غير رسمية فهي تمثل إطار للعمل الجماعي، ولعملية التفاوض بين الأطراف ولإدارة المنازعات وللتعاون وهي تسهم بفضل كفاءتها في تحسين التسيير والإدارة والتقليل من تكلفة المعاملات ومن ثم تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية لمشاريع الإقليم.

إن من نقاط الضعف النظرية للتنمية المحلية لا سيما فيما يتعلق بتعريف المحلية إلا أنها تزول خاصة مع الإضافات التي يقدمها إقتصاد الأقاليم والذي يعطي للمحيط المضمون الذي كان يفتقر إليه، وهو يقدم كذلك منهجيات وشبكة لتحليل آليات تنمية ترسخ مبادئ التنمية المحلية ترسيخا نظريا قويا بإعطائها المشروعية لأن تصبح تنمية إقليمية[1]، إن التنمية الإقليمية لا تعتبر عملية تطبيق وتنفيذ لسياسات وبرامج تنموية قطاعية بل هي تعتبر رؤية جديدة متعددة التخصصات والأقاليم، متناسقة مع التقدم والتطور الفعلي والحقيقي للبشرية، المبني على عدالة توزيع الثروة والعدالة الإجتماعية، بالإضافة إلى الحوكمة الرشيدة المبنية على المشاركة والشراكات المتعددة المستويات والقطاعات، والسعي للمحافظة على الموروث الثقافي بجميع أشكاله والعمل على المحافظة عليه.

إن التنمية الإقليمية هي عبارة عن تحديد وفهم عميق للدور وللتفاعلات المتبادلة بين كل من الهياكل والمؤسسات والجهات الفاعلة في تشكيل وإعادة تنظيم المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في إقليم معين.[2]

II-4-4-1 الإقليم:

تعتمد التنمية الإقليمية على مفهوم الإقليم الذي يمكننا تعريفه على انه يعتبر ككيان نشط، وعبارة عن تغيير

[1]- Tahani Abdelhakim,2007 ,Op.cit,p133
[2]- Bruno Jean ,Du développement régional au développement territorial durable,op,cit, p03

جذري لنهج الفضاء فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية [1] حيث لا يعرف الإقليم بحسب مستواه ونطاقه، ولكنه يعرف بحسب طريقة تنظيمه بالإضافة إلى الطريقة التي تأسس بها الفاعلين في هذا الإقليم،

حسب BERNARD PECQEUR فإن الإقليم قبل كل شئ هو عبارة عن بناء من طرف فاعلين يرغبون في حل مشكلة إنتاجية[2]، فالإقليم ليس فقط فضاءا ماديا محددا ولكنه بناء إجتماعي وإقتصادي يندرج في ماض مشترك بين الأطراف الفاعلة المحلية، والتي تعيش فيه وتحقق مشروعهم الجماعي الذي يضفي الشعور بالانتماء والهوية الثقافية .

إن مضمون الإقليم يجد تعبيرا عنه في التنمية الإقليمية التي تتمثل في فكرة الهوية والتملك والتجذر، ويمكن القول بعبارة أخرى إن الإقليم هو موقع يشكله الإنسان وانه بدورة يشكل الإنسان كذلك اي يوجد منطق تفاعل في عملية بناء الفضاء المكاني، حيث يتم بناء الإقليم من خلال عملية تنسيق الأعمال التي تقوم بها الجماعات الفاعلة وتسفر هذه العملية عن ظهور أشكال من التنظيم والضوابط المحددة التي تؤدي الي تحقيق ميزة تنافسية إقليمية[3]، وهو حيز أو مجال جغرافي وشبكة من الفاعلين المحليين العامين والخاصين، يتعاونون معا ويتقاسمون نفس القيم وينتجون حركية إقتصادية عن طريق تنشيط موارد محددة داخل هذا الحيز.

إن الإقليم ليس مجرد أداة جغرافية للنشاط الإنتاجي، كما أنه ليس مجرد موقع من أجل التنمية تقام عليه البنى التحتية والطرق والمباني السكنية الجديدة، وعندما يبرره المشروع يكون الإقليم أكبر من ذلك، ويكون له هدف يحكم عليه طبيعة المشروع، وغير أن التجربة أظهرت أن المشروع قد يتخذ اشكالا عدة تتوقف حول ما إذا كان أداة إقليم أم لا، وما إذا كان مجرد مشروع هامشي فقط، ويختلف معنى كلمة إقليم إختلافا كبيرا وفقا للمفهوم المقصود إستخدامه، وتنقسم التعريفات إلى فئتين رئيسيتين :

- **جغرافية تقريرية** تتميز بوجود أقاليم فعلية ،يختلف وجودها وفقا لمعايير مختارة لإسباغ المحلية على الفضاء.
- **أما الثانية فاقاليم الأطراف الفاعلة** التي تغطي جميع المناطق المحددة من حيث المهام والأعمال، وتتصل الأخيرة بمسألة التنمية المحلية، وتقوم على فكرة العمل، ويعرف الإقليم وفقا للكيفية التي يؤدي بها المهام الموكلة اليه.

II-4-4-2 العناصر الفاعلة في الإقليم

لا يعتبر الإقليم مجرد تعريف جغرافي، فمن حيث التنمية الإقليمية هو بناء لابد أن يكون مرتبط بمشروع إقليم تشترك فيه العناصر الفاعلة التي تعيش فيه، وفي سياق الإستدامة، يعد الإقليم إجراءا جماعيا ينبغي النظر إليه بإعتباره أساسا للمنهج المحلي، وهناك عدة شروط ينبغي أن يستوفيها لكي يكون الإقليم ملائما من حيث التنمية الإقليمية.

أ-الإقليم بإعتباره مكان إنتماء: يتعلق الشرط الأول للإقليم بإعتباره مكان إنتماء ،أي المكان الذي يألفه السكان أو يمكنهم أن يألفوه، وينطوي الإنتماء لإقليم معين على علاقة مزدوجة تتمثل في علاقة السكان بالفضاء الذي يعيشون فيه، وعلاقة الأفراد ببعضهم البعض، ومن ثم فإنه يعد شكلا من أشكال الإرتباط الإجتماعي، وعنصرا من عناصر الهوية، وتبين الجغرافيا الإجتماعية أن هذا الانتماء متعدد الأوجه، فالفرد ينتمي إلى عدة أماكن في وقت

[1] -Fabienne Leloup, Laurence Moyart et Bernard Pecqueur,op,cit,p326
[2] -Bruno Jean ,Du développement régional au développement territorial durable ,op,cit,p04
[3] -Tahani Abdelhakim,2007 ,Op.cit,p130

واحد، وتكون السياسات المحلية المستدامة غير ممكنة دون الإنتماء إلى الإقليم، سواء كان موروث أو يتعين بناؤه، ومن الناحية المثالية، يوجد إقليم الإنتماء فقط إذا ما عرف ذاتيا من جانب السكان الذين يألفون ذلك الإقليم المعروف لديهم، فالتنمية الإقليمية تخلق الحاجة إلى وجود فضاء نظرا لأنها تدعو السكان للدخول في عملية لها شأنها الكبير.

ب–الإقليم بإعتباره فضاء محلي: يضم الفضاء أقوى أوجه التقارب بين مصالح السكان والخصائص المميزة للإقليم، وعادة ما يسلم بأن المستوى المحلي هو المستوى المناسب للتصدي لأصعب المشاكل في إدارة التنمية المحلية، والتنمية الإقليمية، والإدارة المستدامة للبيئة بشكل متكامل، وينبغي أن يكون للفضاء المحلي تماسك جغرافي وأن يكون مكانا للإلتقاء للوظائف المتعددة للإقليم، وأن ينطوي ذلك الفضاء على إمكانية التماسك الإجتماعي ومن ثم يكون وثيق الصلة بهياكله التمثيلية. ولابد من وجود بعد مكاني معين يشمل عددا كافيا من الوظائف حتى يصبح فضاء يقيم فيه سكانه بالفعل، وعند تحديد المناطق الريفية والحضرية، والمدن الرئيسية والبلدات الصغيرة، ينبغي ألا يكون الفضاء المحلي أكبر مما ينبغي لأن ذلك ينطوي على خطر فقدان التماسك الجغرافي والإجتماعي من خلال التوسع، ويشمل ذلك أيضا وحدات أصغر لها منطقها الجغرافي الخاص، وقراها، وبلدياتها، وهياكلها المشتركة، وجميعها مرتبط بهياكل سياسية وإدارية على مستوى أعلى، ومن ثم يتميز الفضاء المحلي بأوجه التقاء جاذبة، وبأبعاد متعددة داخلية وخارجية في الوقت ذاته، وينبغي أن يكون الفضاء المحلي قادرا على التطور بما يتفق مع التغيرات في التدفقات الإقتصادية وجاذبية النسيج الإقليمي.

ج–الإقليم بإعتباره منطقة مشروع: يشير الشرط الثالث إلى الإقليم بإعتباره منطقة مشروع، وبينما يعد البعدان الأول والثاني ساكنين نسبيا، فإن البعد الثالث يضع الإقليم في عملية تتعلق بمستقبل محتمل، ويعطيه معنى يتصل بالعمل، ومن ثم يضيف فكرة البناء إلى البعدين الآخرين، فالمعايير الأحادية، مثل التقسيم الإداري أو إضفاء الصبغة المحلية على نشاط قطاعي معين، ليست كافية لتحديد المجالات ذات الصلة ،وإنطلاقا من هذه النقطة، يأخذ مفهوم التنمية الإقليمية في الإعتبار العلاقات والديناميكيات التي تربط العناصر الفاعلة بمشروع إقليم استنادا إلى رؤية متكاملة لمستقبل ذلك الإقليم.[1]

د–الإقليم بإعتباره نظام :في خضم التطورات والتغييرات المتعلقة بمفهوم التنمية المحلية والإقليمية، فإن الإقليم لا يمثل مجرد بعد مكاني فقط يتعلق بعملية التنمية، بجميع مستوياته (المحلي، الإقليمي، الدولي)، بل إن الإقليم يفرض نفسه على أنه بناء وكيان إجتماعي مستدام مبني بفضل ومن خلال العلاقات الدائمة المتعلقة بالقرب الجغرافي التي تطورت بين العديد من الجهات الفاعلة، هذه العلاقات "الجوارية" يمكن أن تؤدي إلى إجراءات ملموسة تتعلق بالإعداد المشترك لمعايير معينة، وهذا ما يعرف بمفهوم القرب المؤسسي للإقليم ،والذي يعتبر كنظام، يتحقق من خلال عدة إجراءات وعمليات محددة، تهدف إلى بعث حركية ونشاط لعملية البناء الذاتية المدفوعة من داخل الإقليم، وذلك بالمقارنة مع ما هو خارج الإقليم.

[1]-Grigori Lazarev ,2008, Territoires et Développement Rural en Méditerranée ,op,cit ,p 95

إن الإقليم هو نظام مفتوح مبني على القرب الجغرافي والمؤسسي والتنظيمي، تغذيه المبادلات والعلاقات المتداخلة بين كافة الفاعلين، حيث أن حدود الإقليم لا تتحدد وفقا لمحيطه السياسي والإداري (الجانب السياسي)، أو وفقا لنظامه الإنتاجي (الجانب الإقتصادي)، أنه يتحدد بمكان تقاطع جميع الشبكات (مادية أو بشرية ،رسمية أو غير رسمية) ،جميع السياسات والإستراتيجيات، والتوافق بين الشركاء المترابطين، ومكان الإنتاج، والتفاوض، وتقاسم مستقبل مشترك.

هـ–الإقليم بإعتباره وحدة متماسكة : الإقليم يتمثل ككل، متماسك ومندمج، وهو ما يعني أنه يطور وينمي هويته الخاصة به، تاريخه الخاص، حركيته الخاصة والتي تميزه عن باقي الأقاليم، التمكين والتنظيم الذاتي المتعلق به. وبالإضافة إلى ذلك فهو يصبح عامل فعال في النظام العام ،فنموه وتطوره مرتبط بحجم مبادلاته مع الجهات الفاعلة في النظام الوطني او الدولي، الإقتصادي السياسي والإجتماعي، وبالتالي كون الإقليم يعتبر نظام فانه يتطلب عليه الإنفتاح على الغير بالضرورة مع عدم إنغلاقه على الأقاليم الأخرى بجميع مستوياتها وأنواعها اذا أراد النمو والتطور [1]

II–4–4–3 الأصول والموارد الإقليمية:

يميز BERNARD PECQEUR بين الأصول والموارد فالمورد يوجد قبل الأصل من حيث أنه يمثل إمكانية بينما الأصل يعتبر عنصرا في حالة حركة أي أن له قيمة في السوق، وتسمح هذه التفرقة بوجود أربع فئات:

أ–الموارد العامة :ويقصد بها الموارد الموجودة في الإقليم والتي يمكن ان توجد في أماكن أخرى كذلك وهذه الموارد قابلة لنقل ولها سعر يحددها السوق .

ب–الأصول العامة :وهي موارد عامة تستخدم في عملية الإنتاج .

ج–الموارد المحددة : وهي تظهر في لحظة إقتران الإستراتيجيات للأطراف الفاعلة لحل مشكلة لا سابق لها وهي غير قابلة للنقل وليس لها سعر معين وهي لصيقة بالإقليم لأنها تعتبر نتيجة لعمليات طويلة من التعلم الجماعي التي تفضي إلى وضع القواعد التي تكون في أغلب الأحيان ضمنية .

د–الاصول المحددة : وهي تنتج عن الموارد المحددة عندما يتم إستخدام هذه الأخيرة إستخداما معينا في عملية الإنتاج ومن ثم فان أي مورد محدد لا يصبح بالضرورة أصلا محددا إذ يشترط لذلك وجود إستراتيجية تحقق الاستفادة من قيمة العوامل المتاحة حتى يصبح مكانا ما أو منطقة محددة إقليما عبارة عن إقليم فمن الضروري أن تتجمع الأطراف الفاعلة حول هدف مشترك وإيجاد طرق لتنسيق فيما بينها ويمثل ذلك النسيج المؤسسي الذي يتكون مع مراحل بناء الإقليم ويساهم في هذ البناء ولهذا البعد المؤسسي أهمية خاصة لنه يشكل إطارا لتفاوض بين الأطراف العامة والخاصة والتعلم الجماعي ولتنمية شبكات لتعاون بهذا المفهوم يصبح الفضاء المكاني فضاءا طبيعيا وإجتماعيا وإقتصاديا له تاريخه ومشروعه المستقبلي[2]

II–4–4–4 مقاربات التنمية الإقليمية:

ويشمل إقليم العمل أو الأطراف الفاعلة جميع المجالات المحددة ذات الصلة بالسياسات الإنمائية إستنادا إلى ثلاثة مقاربات رئيسية:

[1]- Fabienne Leloup, Laurence Moyart et Bernard Pecqueur,2005 ,op,cit,p326
[2] -Tahani Abdelhakim,2007 ,Op.cit,p131

أ–مقاربة مشاريع التنمية : ولاسيما مشاريع المعونة الانمائية الدولية، وتحدد مشروعا وعناصره وتطرحه في إقليم ما. ويشمل ذلك بالضرورة إنشاء هيكل لإدارة المشروع الذي يشرك بأشكال مختلفة :الإدارات والعناصر الفاعلة في القطاع مع الخاص والمجتمع المدني، ويتمثل الهدف من هذه المشاريع في تنفيذ أعمال مقابلة للتمويل المتاح وليس لبناء الإدارة الإقليمية، وفي معظم الحالات، يختفي هيكل الإدارة مع إنتهاء المشروع: على سبيل المثال توقفت مهام البنك الدولي أو فرق إدارة مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في بلدان المغرب العربي بمجرد إستنفاذ تمويل القرض.

ب–مقاربة مشاريع الإقليم : ويقوم على فكرة مشاركة طوعية للعناصر الفاعلة التي تضع مشاريعها العملية في إطار محلي تحددها بنفسها، والإقليم الذي تعرفه الجهات الفاعلة للمشروع على هذا النحو لا تدمج الا بطريقة غير مباشرة في الهيكل الأساسي والإجتماعي المحلي، ويتميز هذا المنهج عن المنهج السابق في أن البرامج تأسست منذ البداية على تنظيم مشترك ، له آليات مؤسسية مستدامة ولامركزية.

ج–مقاربة أقاليم المشاريع:من خلال تعريف الإقليم يمكن تحديد العناصر الفاعلة فيه،لأنها إطار معترف به لحياتهم. ويتمثل في تعريف سلبي تسعى المقاربة إلى تحويله إلى تعريف ناشط من خلال تشجيع العناصر الفاعلة على التعاون في التطوير والمشاركة في تنفيذ مشروع للإقليم، وتكمن وراء هذا المقاربة مفاهيم المحلية والمنطقة الصغيرة، والمنازه الإقليمية، ومناطق القرية ،والمحليات المتداخلة. ويبدو هذا المنهج أكثر فعالية لأنه يقوم على أساس تقارب محدد سلفا بين منطقة جغرافية وسكانها، والسكان المعنيون هم الذين يعيشون في الحيز الفضائي والحيز الإجتماعي في ذلك الإقليم، ولكنه أيضا الأكثر تعقيدا وذلك لصعوبة تحميل العناصر الفاعلة في الإقليم على بناء اشكال مستدامة للحكم، وبرغم هذه الصعوبات، إلا أنه ربما يكون أكثر النماذج الواعدة في توطين التنمية الريفية المستدامة على المستوى المحلي.[1]

II–4–4–5 التنمية الإقليمية والتنمية المحلية:

أ–التنمية الإقليمية كمشروع للإقليم: تقوم التنمية الإقليمية أساسا على مشروع الإقليم، وهي تستطلع المستقبل المحتمل من أجل تعزيز خيارات الحاضر بتشجيع من العناصر الفاعلة الإقليمية، وتبرهن على ترابط وفعالية الاجراءات عن طريق النتائج المتوقعة، وبإعتبارها إقليم مشروع، يبنى الإقليم وفقا لغاياته، ومن ثم يصبح تقارب إجراءات التنمية الإقليمية في حد ذاته وسيلة للبناء الإجتماعي والسياسي، اذا كان ذلك ملائما للبناء المؤسسي وعلى أية حال فإن مشروع الإقليم يقوم إذا كانت هناك رغبة في ذلك فقط واذا حدده سكان الإقليم أو على الأقل العناصر الفاعلة التي تقود الديناميكيات الإجتماعية في هذا المجال (الممثلون المنتخبون ،مديرو المشاريع، رؤساء الاتحادات، المسؤولون الحكوميون المحليون،...) وللقيام بمشروع إقليم لابد من الإلتقاء حول رؤية مشتركة، ورغبة في العمل معا لإضافة قيمة إلى كل المبادرات الفردية للعناصر الفاعلة.

ب–التنمية الإقليمية بوصفها أداة للأشكال الجديدة للحوكمة: يشكل الترويج لأشكال جديدة من الحوكمة مفهوما مؤسسيا آخر للتنمية الإقليمية، ويمكن بناؤها على المدى الطويل فقط، ونظرا لأن العناصر الفاعلة المشاركة فيها لا تستطيع تطوير أدوارها في إطار ديناميكية عملية من العمليات، حيث يتم تشكيل الرؤية المحلية وتهيئة الظروف

[1]-Grigori Lazarev,2008, Repenser le développement rural en Méditerranée op,cit,, p1046-1047

لظهور مشاريع فردية وجماعية، حيث توجد هذه المشاريع بالضرورة في الفكرة الجماعية للتماسك المحلي، فينبغي دعم القواعد والممارسات التي تتيح إدارة هذه العملية على المدى الطويل عن طريق أشكال مناسبة من الحوكمة.

* **الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمناهج التعاقدية:** تقدم مشاريع الإقليم مفهومين أساسيين بالنسبة للحوكمة: هما مفهوم الشراكة ومفهوم عقد الشراكة:
* **الشراكة** : تتم من خلال تعبئة صناديق التنمية على دعوى العناصر الفاعلة إلى العمل في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص وربما يكون هذا المنهج الأكثر إبتكارا ولكنه الأكثر صعوبة أيضا في تحقيق التوازن السليم بين الأطراف إذ أنه ليس من السهل تهيئة ظروف الحوار والتشاور بين الإدارة والنواب المنتخبين والمجتمع المدني.
* **عقد الشراكة:** يعد العقد تعبيرا قانونيا عن الإلتزامات التي يتم التفاوض بشأنها بين شركاء القطاع العام وجهات فاعلة أخرى، وقد يكون العقد شاملا، كعقد منطقة على سبيل المثال، أو أن يستهدف أنشطة مجموعة معينة من العناصر الفاعلة، فتنوع الأشكال التعاقدية ومرونة أشكال تنظيمات الشراكة يحولان دون تعثر ديناميكيات المشاركة وسط بيروقراطية الهياكل المؤسسية[1]

ج–التنمية الإقليمية كأداة لإعادة الهوية والتماسك الإجتماعي: تتناول مقاربات التنمية الإقليمية مسألة الهوية بطريقة جديدة من خلال عرض تقييم جديد للمنطقة وشخصيتها المحلية وينشط المشروع مفهوم الإنتماء من خلال إعادته إلى مكانه فيما يتعلق بعملية الأنشطة والإجراءات، ويخلق أداؤه أو نجاحه أشكالا جديدة للتعرف على المنطقة، ويتبين ذلك على سبيل المثال من خلال علاقات السكان مع معالم منطقتهم التي تصلهم عن طريق العلامات التجارية، المنتجات المحلية، المنتجات الحرفية، الترويج لبعض الأماكن، والمهرجانات، والأسواق الخاصة بالمنتجات المحلية، والمنتجات التي تعرض على السياح ،وما إلى ذلك فهذه الأشكال الجديدة للتعرف على معالم المنطقة تعد أكثر حيوية من تلك التي تشكلت عن طريق التراث التاريخي أو الثقافي.

د–التنمية الإقليمية بإعتبارها وسيلة لإدارة العولمة: تتخذ المقاربة الإجتماعية والسياسية للتوطين المحلي سياسات عامة تقوم على أساس التطوع، وهي لا تستطيع المفاضلة بين خياراتها إلا من خلال مراعاة الآثار المترتبة على تحرير التجارة والتي تؤدي إلى إحتدام المنافسة بين الأقاليم ، وتحمل في طياتها إختلالا لا مفر منه، إلى حد ما ،بين الأقاليم النشطة والقادرة على المنافسة، وبين الأقاليم المستبعدة والمهمشة، وتقدم التنمية الإقليمية ردا على هذه التحديات عن طريق إعادة منظور القدرة التنافسية إلى المناطق المحلية في بيئة عالمية، وهذا التغلغل يعطي للأقاليم والمناطق وجودا وشرعية فيحد ذاتها، بشكل مستقل عن المناطق الإدارية أو السياسية، بل ويدعم إنفتاحها على الأسواق ويتحقق من الأولويات التي تولى لمنتجاتها، ويمكن التحقق كذلك من الشرعية المحلية عن طريق قدرة الشراكات المحلية على الإنضمام مع مناطق أخرى إلى شبكات تعاونية، وقدرة المناطق على الإنضمام إلى إتفاقيات تعاون بين الشمال والجنوب على نحو ما تبين بعض التجارب الرائدة فيما بين الأقاليم.[2]

[1] -Grigori Lazarev ,2008,Territoires et Développement Rural en Méditerranée,op,cit,p103
[2] -Grigori Lazarev , 2008,Repenser le développement rural en Méditerranée ,op,cit,p1047-1048

هـ–التنمية الإقليمية بوصفها أداة للتكامل والإستدامة البيئة: لابد أن ترتبط التنمية المستدامة بمفهوم الإقليم، وأشهر تعريف للتنمية المستدامة هو الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية والجهود المستمرة للقضاء على تدهور البيئة، وتوفر المنظومة الحيوية للأرض المحيط الحيوي مع الخدمات التجارية وغير التجارية التي يكون من مهام التنمية المستدامة الحفاظ عليها أو تحسينها، وينبغي أيضا فهم تلك الفكرة من حيث التنمية المجتمعية، فرفاه الأفراد يتوقف على فرص الحصول على مجموعة كاملة من الخدمات من أمن وصحة وغذاء وماء ومسكن...،ويعتمد تقديم هذه الخدمات إعتمادا كبيرا على الإدارة الجيدة للبيئة، ونقطة الإلتقاء توجد في الفضاءات التي يتفاعل فيها أعضاء المجتمع ويتخذون القرارات، وهم المسؤولون أساسا عن تدهور بيئتهم وسلامتهم، هذه الفضاءات متعددة الأبعاد وفقا لما تواجهه من مشاكل، ولكنها تربط التنمية المستدامة بمفاهيم الإقليم، وتعتبر المستويات المحلية الأكثر ملاءمة في هذا الخصوص إذ يمكن أساسا حل مشاكل إدارة البيئة على نحو أفضل على مستوى المجتمعات المحلية الريفية والقرى والبلديات، وبمقتضى حقوق الملكية الفردية أو الجماعية يمكن للعناصر الفاعلة أن تضطلع بالمسؤولية على مستوى أراضيها، وأن تجد حلولا وسط بشان إدارة الموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه، لابد من وجود مستويات أوسع نطاقا لكفالة إتساق السياسات البيئية وقابلية تطبيقها.

إن مخاطر تغير البيئة وزحف التصحر وأزمة المياه والإلتزام بخفض إنبعاثات الغازات الدفيئة يجب أن تتضافر جميعا لإعطاء بعد جماعي للسياسات البيئية، والتنمية الإقليمية توفر إطارا مناسبا لتنفيذ هذه السياسات وتعد أواصر التضامن أكثر، وهناك تيار كامل من التفكير قد بدأ يتصور في هذا الخصوص، أدوار جديدة للمزارعين وغيرهم من سكان الريف كمسيرين ومديرين للفضاء الريفي والمناظر الطبيعية والمواقع الريفية.[1].

و–التنمية الإقليمية بإعتبارها محددة للبعد المحلي للتنمية الريفية : تتميز حركية التنمية الإقليمية بأنها تعتمدعلى عوامل سوقية وغير سوقية كالتقاليد، الشبكات والعلاقات الشخصية، التنظيم المرن، التدريب غير الرسمي وعلى الأبعاد الصغيرة للهياكل الإنتاجية والإجتماعية، وتعد العوامل غير السوقية التي تجاهلتها النظريات التقليدية، حوافز حقيقة للتنمية إن تم حشدها ضمن حركية إقليمية، فأسلوب التنمية الإقليمية بحكم منطلقه النظري والمنهجي، يحدد البعد المحلي للتنمية الريفية ويجعل التنمية الريفية المحلية تعبر عن تنمية الأقاليم الريفية، وبالنظر إلى التأثر الشديد للمحيط الريفي بالعمليات التي تجري في المدن، فإن أسلوب التنمية الإقليمية يضع المساحات الريفية ضمن هذه الأخيرة والمراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة، أما عملية بناء الإقليم فتتم بتفعيل شبكات الفاعلين المحليين، التعاون والابتكار المحلي بما يؤدي إلى خلق الظروف الملائمة لتنمية تقوم على أساس تثمين الموارد المحلية ويقوم بها الفاعلون المحليون، كما أن التدريب الجماعي التقني والتنظيمي الذي ينشأ عن هذه العملية يعزز ظهور نماذج للتنسيق والتنظيم بين الفاعلين المنتمين إلى مختلف المجالات، أما الرهان الأساسي للتنمية الريفية هو تطوير المجالات والمساحات الريفية من أجل تحويلها إلى أقاليم ريفية، وتعني التنمية الريفية للأقاليم، تكوين وحدات جغرافية، إقتصادية وإجتماعية تشارك في مشروع التنمية الذي يشيده مجمل الفاعلين، كما تتضمن نموذجا زراعيا جديدا يضمن خلق منتجات وخدمات

[1]- Grigori Lazarev ,2008, Territoires et Développement Rural en Méditerranée,op,cit,p101

جديدة بها في كل إقليم، فيما تكون الحركية الإقليمية نتاج لتفاعل في لحظة معينة بين القوى العامة والمحلية وكذلك للعقبات، الدوافع الخارجية كالعولمة وحرية التبادل والقدرة الداخلية على إدارة الصعوبات وإستغلال الدوافع والمحفزات[1].

III–الفكر التنموي بين قوى الدفع الداخلية والخارجية

تشكل عملية التنمية على المستوى الوطني العام والمستوى المحلي منظومة دائرية ومتفاعلة مع المحيط من حولها ولذلك تراوحت نظريات النمو والتنمية بين طرفين :الطرف الأول إعتبر أن قوة الدفع المحركة للعملية التنموية تتدفق من حواف المحيط اي خارج النظام، بينما إعتبر الطرف الثاني أن التنمية تتلقى قوة دفعها من داخلها بالذات.

ظهر الإتجاه المعبر عن الطرف الأول منذ وقت مبكر من خلال المفهوم النيوكلاسيكي لدالة الإنتاج، حيث يمثل كل من السكان والتقدم التكنولوجي عاملين محددين لأداء الدالة، وبدأ التوجه نفسه من خلال المفهوم الكينزي المدفوع بعامل الطلب الفعلي، في دراسات الإقتصاد الكلي، والذي يتوسل بقوة الدولة من خارج نظام المشروع لتمثل بيئته الداعمة، وكان أوضح تمثيل للعامل الخارجي كمحرك للعملية التنموية، نظرية سولو في التنمية، التي إعتبرت أن التقدم التكنولوجي غير قابل للتملك الخاص أي أنه يمارس دوره بصفة تلقائية، قادما من الخارج أي أن التكنولوجيا هنا لا تحمل أي تكلفة على المشروع وتعتبر مجانية، باختصار هذا هو الإتجاه النظري الذي يعامل النمو والتنمية كعملية تتلقى قوة الدفع من الخارج والمتمثلة في التنمية المدفوعة من الخارج.

أما الاتجاه النظري المعبر عن الطرف الثاني فقد تبلور في عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، معتبرا أن التنمية منظومة متمحورة أساسا حول مركزها، أو هي مدفوعة من ذاتها وأن التقدم التكنولوجي هنا ليس قادما من الخارج، وإنما من الداخل فهو يمثل قوة تبنى على مهل في المنظومة وانها نتيجة لعملية تراكمية ناتجة عن التعلم والممارسة من جانب أول، ومن البحث العلمي المنظم والتطوير التكنولوجي من جهة ثانية، هذه هي نظرية النمو والتنمية المدفوعة من الداخل والتي قام ببلورتها العالم الأمريكي رومر.

لقد سادت مفاهيم النمو والتنمية من الخارج ساحة الفكر الإقتصادي الرأسمالي لثلاثة عقود تقريبا، حتى أخذت مفاهيم النمو والتنمية من الداخل تتغلغل في أعقابها على تلك الساحة عبر ثمانينيات القرن الماضي.وقد إنعكس تزاحم التيارين الفكريين السابقين على مفاهيم التنمية والتنافسية المحلية والإقليمية خلال العقدين الاخيرين بالذات، وتبلورت الإتجاهات الفكرية حول التنمية من الخارج ومن الداخل بصورة تجعلهما متكاملين أكثر من كونهما متنافرين.[2]

III–1– التنمية الريفية ومقاربة التنمية المدفوعة من الخارج:

حسب مقاربة التنمية المدفوعة من الخارج فان التنمية الريفية هي نتاج لقوى خارجية عن المناطق الريفية، هذه القوى هي قوى إقتصاد السوق والسياسات الحكومية، لقد عرف هذا النموذج في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حين كانت الدول الأوروبية تستثمر في المناطق الريفية، وكانت هذه الإستثمارات تستعمل بالخصوص في إختصاص

[1] -Tahani Abdelhakim,2007 ,Op.cit,p129

[2] محمد عبد الشفيع عيسى،مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجتماعية ،ص08،تم تصفح المقال في 11مارس 2013 على الموقع الإلكتروني التالي: al-taleaa.tripod.com/mai02.pdf

الزراعة، توطين المزارع، خلق أقطاب للنمو وتحسين المنشات القاعدية[1] ويفترض هذا المنهج أن التنمية تتحقق تبعا لعملية إستقطاب عوامل تحقيقها من الخارج، ولتحقيق ذلك يتم جذب رؤوس الاموال إلى المناطق الريفية خاصة عن طريق إما تخفيض الضرائب أو تقديم إعانات، بالإضافة إلى انخفض تكاليف عوامل الانتاج من ارض وعمل، إلا أن وجود عوائق وصعوبات متمثلة في الفوارق الإقتصادية والتقنية بين المناطق الريفية والحضرية يعتبر من أهم العوائق التي تحول دون تحقيق تنمية ريفية منشودة[2]من بين أهم نظريات التنمية المدفوعة من الخارج نجد :

III –1–1نظرية اقطاب النمو :

في المقال الشهير NOTE SUR LA NOTION DE POLE DE CROISSANCE الذي كتبه FRANCOIS PERROUX سنة 1955، أوضح فيه أن النمو لا يظهر في جميع الأماكن في نفس الوقت ،فهو يظهر في نقاط أو أقطاب النمو وذلك بكثافة متغيرة، بالإضافة إلى أنه ينتشر عن طريق قنوات مختلفة وعن طريق آثار نهائية متباينة في الإقتصاد ككل، ولمحاولة تقوية هذه المراكز الهامشية، فإن الدولة يمكنها أن تتدخل بطرق مختلفة، عن طريق برامج موجهة للتسريع في عملية تكوين رأس المال، بالإضافة إلى إنشاء بنى تحتية صناعية ملائمة وكافية، والرفع من المستوى التعليمي لفئة السكان النشطة، تحفيز تطبيق التكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى تسهيل عمليات التحديث في مختلف القطاعات والنشاطات. هذه الاجراءات التي تهدف بالخصوص إلى الرفع من النمو الإقليمي واعادة توزيع عوائد النمو الإقتصادي وذلك من المركز نحو الضواحي والهوامش، بالإضافة إلى حث المؤسسات إلى التمركز في نشاطها داخل هذه الأقاليم، فحسب هذه النظرية فان المشاكل المتعلقة بالتباين بين الأقاليم لها أبعاد إقتصادية وإجتماعية ، فحسبها فإن الهوامش والضواحي تعتبر معاقبة لمرتين:

السبب الأول أن مواردها من اليد العاملة النشيطة والمواد الأولية التي تملكها كاملة تعمل على تغذية وتنمية المركز على حساب تنميتها الداخلية.

أما السبب الثاني فيتمثل في إرتباطها الدائم بالمركز والذي يوفر لها المنتجات بأثمان عالية، وذلك بسبب تكاليف النقل الزائدة والقيم المضافة على منتجات مصنعة،كما يرى فريدمان FRIEDMANN أن هيكلية المركز والجوانب والهوامش والأطراف تمثل الأصل في زيادة التفاوت التنموي بين الأقاليم .[3]

III –1– 2 نظرية الإنتشار الجغرافي للابتكار:

قام الإقتصادي السويدي HAGERSTAND بوضع نموذج يقوم على أن الإبتكارات تنبع من خارج المناطق المحلية لتصب في داخلها، عبر مسالك أو قنوات للإنتقال والإنتشار بين الأقاليم، ويرجع ذلك إلى تفاوت الأقاليم والمناطق من حيث القدرة على النمو، والإختلاف بينها في مستوى الابتكار، ولذلك تنتقل الإبتكارات من المناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة الادنى، مرة أخرى يتم هنا تجاوز المفهوم النيوكلاسيكي للإبتكار بوصفه مجاني وإنتقاله وإنتشاره حرا تلقائيا بين الفروع والمناطق كما أشرنا.

[1] -Rashid Solagberu Adisa ,2012,op, cit ,p283.
[2]- Carmen Hubbard and Matthew Gorton,2009 ,Agriculture and rural structural change: An analysis of the experience of past accessions in selected EU15 regions,Centre for Rural Economy, Newcastle University,p95-96.
[3]- Rashid Solagberu Adisa ,2012, op,cit ,p 283.

وقد قد كان للإتجاه الكينزي دور في هذا التحول من حيث تبيان دور الطابع التراكمي لعملية جذب الموارد في مناطق معينة، إلى نشوء وتعظم التباينات فيما بينها، وهو ما يسمى بعملية التفارق أو التباعد إلا أن الإبتكار قد أخذ فيما بعد طابعا داخليا بصفة أساسية، كما سنرى لاحقا.

III-1-3 نظرية دورة حياة المنتج او دورة حياة الأقاليم:

كما أن الإنتشار الجغرافي للابتكار هو عملية مستمرة في المكان، كما رأينا في النظرية السابقة، فإنه عملية مستمرة في الزمان أيضا، وهذا ما أبرزت نظرية دورة حياة الأقاليم عند كل من نورتون وريسNORTON & REES المستمدة من نظرية دورة حياة المنتج عند ريموند فيرنون، حيث يرى نورتون وريس أن الإختلاف بين الأقاليم والمناطق ينبع من إختلاف المرحلة التي يمر بها كل إقليم على مسار التطور التكنولوجي للمنتجات، الذي يتكون من ثلاث مراحل :إطلاق منتج، نضوج المنتج، ثم الدخول أخيرا في مرحلة الإنتاج النمطي، وينتقل الابتكار من المناطق القوية إلى المناطق الضعيفة على السلم السابق.

III-1-4- دور البنية الأساسية:

تتفق نظريات النمو والتنمية على الدور الخاص للبنية الأساسية في تمهيد الطريق إلى التنمية، لذلك قامت إجتهادات ومحاولات نظرية متعددة تعالج دور هياكل البنية الأساسية في سياق التنمية المحلية من زاوية الدفع الخارجي. والأمر المهم هنا أن قوة عملية الجذب المحلي لإقليم دون آخر تتوقف، من بين عوامل أساسية، على مدى توفر وكفاءة شبكة البنية الأساسية في الأقاليم المختلفة، وهو ما تبرهن عليه المشاهدات العملية في كل حال.[1]

III-2- التنمية الريفية ومقاربة التنمية المدفوعة من الداخل :

ظهر هذا المفهوم بعد فشل العديد من السياسات التنموية التي كانت تعتمد على تدخل الدولة ، إن هذه المقاربة أي التنمية المدفوعة من الداخل مثلت منعرج في تطور الفكر التنموي المحلي وقام بتصحيح النظرة إلى آليات التمكين لتحقيق التنمية المنشودة، خاصة فيما يتعلق بدور الدولة والذي كان فيما سبق دورا محوريا إلا أن مقاربة التنمية ذات الدفع من الداخل جعلت الدولة تستمع لآراء الفاعلين الإقليميين والمحليين، أي الإستماع لأصحاب المصالح الحقيقيين الذين يمثلون بحسب تمركزهم الاقرب ،أفضل من يستطيع أن يعرف ويحدد مشاريع التنمية المتعلقة حسب هويتهم[2] ففي الواقع ، لزيادة مستوى المعيشة على نحو مستدام ، لا بد من أن أصحاب المصلحة فهم الحقائق والإحتياجات المحلية التي يشعر بها السكان، وذلك قصد تحقيق وحدة وتماسك إجتماعي .

إن التنمية المدفوعة من الداخل هي نهج تنمية قائم على إستغلال كافة الموارد المتاحة محليا، بما في ذلك المعارف والخبرات والثقافات، وتهدف التنمية الذاتية إلى جعل السكان المحليين مسؤولين عن مصيرهم المشترك،وذلك من خلال إندماجهم في وحدات إقليمية،[3]تحث هذه المقاربة جميع الفاعلين وأصحاب المصالح في المناطق الريفية إلى

[1] -محمد عبد الشفيع عيسى،مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجتماعية ، مرجع سابق ،ص10.

[2] -Marie Lequin ,2001, Écotourisme et gouvernance participative ,op,cit, p45

[3] -Groupe de Recherche et d'Action pour le Développement Endogène, Un développement centré sur les besoins des populations locales ,consultée en ligne en avril 2014 ,sur le site : http://grade.asso-web.com/23+definition-operationnelle-du-developpement-endogene.html

تنمية الموارد العامة، والتي تعرف على أنها مجموع الموارد الغير داخلة في عملية المنافسة كرأس المال الإجتماعي، ورأس المال الثقافي، رأس المال البيئي ورأس المال المعرفي المحلي قصد إستغلالها في تحقيق تنمية ريفية شاملة. [1]وهي تقوم على ثلاثة مبادئ تتمثل في:

- إعتماد أسلوب التنمية الإقليمية بدلا من التنمية القطاعية ؛
- تثمين وإستغلال الموارد المادية والبشرية المحلية ؛
- التركيز على تلبية حاجات السكان المحليين بالنظر إلى قدراتهم وتطلعاتهم.

وتركز التنمية الريفية المدفوعة من الداخل بشكل أساسي على مشاركة جميع الفاعلين المحليين في تحقيق التنمية الريفية، حيث يمثل عامل غياب مشاركة الفاعلين المحليين، السبب المباشر في فشل الكثير من الإستراتيجيات والسياسات التنموية السابقة، حيث تهدف المشاركة إلى تمكين المجتمع المحلي وتعزيز مبدأ الديمقراطية وحرية التعبير، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى زيادة كفاءة التدابير والإجراءات الرامية لتحقيق تنمية فعلية

إن التنمية المدفوعة من الداخل لا تهدف فقط إلى تحقيق نمو إقتصادي وخلق فرص عمل والقضاء على الفقر ، ولكن أيضا لدعم والحفاظ على خصوصيات الإقليم وخاصة الخصوصيات الثقافية كالعادات والتقاليد والأعراف[2]وهي عملية تمثل التنمية الريفية فيها كنتاج للمبادرات والتفاعلات المحلية والتي تتعلق أساسا بإستخدام الموارد المحلية للمنطقة .

وفق هذا النموذج فإن عوائد العملية التنموية يجب أن تدخل في الإقتصاد المحلي، مع ضرورة إحترام القيم المحلية ، حسب TERLOUIN فإن نجاح هذا النموذج يتوقف على تكثيف المبادرات والتدخلات وتبادل المعلومات والتعاون والشراكة بين الفاعلين المحليين، بالإضافة إلى تطوير المنشات القاعدية.[3]

إن التنمية المدفوعة من الداخل هي تنمية تسمح للجماعات المحلية بجميع أشكالها بالقيام بعملية المراقبة الإقليمية لجميع النشاطات الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية..، وذلك عن طريق إختيارها لقطب النمو الخاص بهم، والذي يركز على النشاطات الخدمية فيما يتعلق بالتنمية الإقليمية، إن الخصائص الرئيسية المتعلقة بهذا النموذج حسب FRIEDMANN:

- التنمية من الداخل تتطلب نموذج خاص بكل إقليم، وذلك بالرجوع إلى الخصائص، الإجتماعية، الثقافية، الإقتصادية للجماعات المحلية؛
- يرتكز على الفضاء كقوة لتحقيق التنمية الإقتصادية، إضافة إلى انه يثق في امكانية مشاركة الفاعلين المحليين في خفض التبعية بين الجماعات المحلية اتجاه المبادرات الخارجية الاصل؛
- يهتم أكثر بالجانب الإجتماعي وبالأخص فيما يتعلق بالخصوصيات المحلية كالتقاليد ؛

[1] -Carmen Hubbard and Matthew Gorton,2009 ,Agriculture and rural structural change .op,cit,p96

[2] -Anne Margarian ,2011,Endogenous Rural Development: Empowerment or Abandonment? , Paper presented at the 4th International Summer Conference in Regional Science, Dresden, June 30 – July 1, 2011,consultée en ligne en mai 2013 sur le site : literatur.vti.bund.de/digbib_extern/dn048906.pdf

[3] -Rashid Solagberu Adisa ,2012,op cit.p285

- يقوم على توجهات إقتصادية متعددة القطاعات،عن طريق اتباع منطق التشاور وخلق شراكات وعلاقات مختلفة؛
- يجب ان تدمج في سياق اكبر فيما يخص التفاوض مع الدولة والمنظمات المختلفة؛
- يهدف إلى دمج للوظائف الإقتصادية الإقليمية ،الهوية الإقليمية ومخططات عملية أخذ القرار.

ان هذه المقاربة قائمة على توفر شرطين أساسيين:

* الأول يتعلق بمقدرة المنظمات الإقليمية على التنظيم إضافة إلى تحديدهم لنموذج التنمية الخاص بهم؛
* أما الثاني فيتعلق بتامين وتحقيق نسبة مشاركة ديمقراطية محلية عالية .

ان المضمون الكامن بالنسبة للتنمية الإقليمية بشكل عام يتمثل في مقدرة النظام الإقليمي على خلق حركية جماعية تقوم بتفعيل وتسخير كل القوى الداخلية او الخارجية، بأسلوب يجعلها متناغمة ،وذلك قصد الوصول إلى إستغلال مختلف الموارد الموجودة بطريقة رشيدة ،وللصالح العام.[1] ومن بين اهم نظريات التنمية المدفوعة من الخارج نجد:

III-2-1 نظرية التنمية الدائرية المتراكمة:

وضعها الإقتصادي السويدي جونز ميردال في بداية العقد الخامس من القرن العشرين تقوم فكرة النظرية على ان التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الأقاليم حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الإقتصادية والإجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز والذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن والهامش الذي تمثله الأرياف ويحدث ذلك من خلال نوعين من العمليات والتأثيرات المتبادلة التالية:

أ-الآثار الخلفية السالبة: وتنشط في الارياف وناطق الهامش وتتمثل في هجرة منتقاة للأيدي العاملة وكذلك لرؤوس الاموال من المناطق الريفية إلى المدينة او المركز ويرتبط ذلك بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش، تتمثل عوامل الجذب في المركز في :

- توفر التسهيلات الإقتصادية وخدمات البنية التحتية والخدمات العامة بنوعية جيدة؛
- ارتفاع مستويات الدخول ومستويات المعيشة للسكان والايدي العاملة؛
- إمكانية تحقيق هامش وفائض ربح كبير مقارنة بالمناطق الريفية.

أما عوامل الطرد في الهامش فهي :

- ضعف القدرة الشرائية نتيجة انخفاض الدخل؛
- انخفاض الهامش الربحي للمشاريع؛
- عجز الإقتصاد الزراعي الريفي عن توفير فرص عمل دائمة وتدني مستويات الخدمات العامة و البنى التحتية؛
- إنتشار وسيادة العقلية التقليدية التي ترفض التجديد والتحديث.

ب-الآثار الإنتشارية الموجبة: وهي عمليات تنشط في مناطق المركز باتجاه الهوامش أوالأطراف،وتتزايد في الغالب مع نشاط الآثار الخلفية في الهوامش.ويربط ميردال نشاط الآثار الإنتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش بالسياسة التنموية للدولة ،بمعنى أن هذه الآثار لاتحدث بالشكل المطلوب دون تدخل الدولة والذي يحدده عادة عن طريق التخطيط.

[1] -Marie Lequin ,2001, Écotourisme et gouvernance participative ,op,cit, p 45-46.

III-2-2 نظرية مراكز النمو:

تتشابه نظرية مراكز النمو لهيرشمان في تفصيلها إلى حد بعيد مع نظرية التنمية الدائرية المتراكمة لميردال بإستثناء بعض الفروقات البسيطة التالية : أطلق مفهوم الاستقطاب على الهجرة للايادي العاملة المنتقاة وراس المال والسلع من الهوامش من الارياف إلى المركز والمدن وذلك بدل مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند ميردال واستبدال مفهوم الآثار الإنتشارية الموجبة عند ميردال بمفهوم تساقط الرذاذ أو التساقط المندفع للتعبير عن إنتشار الاثار الإقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش. وحسب هيرشمان فإن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما يؤكد على أن التدخل الحكومي ضروري للحد من إنتشار الآثار الخلفية السالبة وضروري لحصول الآثار الإنتشارية من المركز إلى الهامش[1].

يتم انتقاد التنمية المدفوعة من الداخل بشدة بسبب أن المناطق المحلية ليست في منأى عن العولمة والتغيرات التي تحيط بها من كل ناحية كالعولمة ،التجارة الخارجية، التدخلات الحكومية، حيث ان مقدرة كافة الفاعلين الخواص او العموميين في المناطق المحلية على زيادة مجهوداتهم لأجل تحقيق تنمية فعلية قائمة على تحقيق التوافق بين ما هو داخلي وما هو خارجي عن المنطقة المحلية، هذا ما ادى إلى ظهور المقاربة الجديدة القائمة على التنمية المدفوعة من الداخل والخارج والتي تركز على الحوار المتبادل والديناميكي بين جميع الاطراف الداخلية والخارجية في ظل جميع النزاعات والإختلافات.[2]

الجدول رقم 02 :مقارنة بين مقاربتي التنمية من الخارج والتنمية من الداخل

	مقاربة التنمية من الخارج	مقاربة التنمية من الداخل
المبدأ الأساسي	تركز على إقتصاديات الحجم والتركيز	الإستغلال المحلي للموارد الإقليمية (طبيعية ،بشرية، ثقافية..)
القوى العاملة	استقطاب النمو الحضاري من الخارج إلى الداخل	المبادرات المحلية الطوعية لكافة الفاعلين
وظائف المناطق الريفية	توفير الغذاء ،المنتجات الأولية وذلك قصد توسيع الإقتصاديات الحضرية	وظائف متعددة للزرعة إجتماعية، إقتصادية، بيئية وثقافية
المشاكل الأساسية للتنمية الريفية	نقص الانتاجية ،ومحدودية الأراضي	نقص القدرات والكفاءات التي تساهم في دعم النشاط الإقتصادي
تركيز التنمية الريفية	تطوير وعصرنة النشاط الزراعي تشجيع العمل وتسخير رأس المال	بناء القدرات الداخلية (المهارات ،المؤسسات ،المنشآت)

Source :Rashid Solagberu Adisa ,2012, Rural URAL Development-Contemporary Issues and Practice , op,cit,p286

[1] -Marie Lequin ,2001, Écotourisme et gouvernance participative ,op,cit, p166
[2] -Rashid Solagberu Adisa ,2012,op cit,p285-286

III–3 التنمية الريفية ومقاربة التنمية المدفوعة من الداخل والخارج:

إن تحول شكل و تركيز سياسات التنمية الريفية خلال السنوات الأخيرة، بحيث أصبح لا يتمثل التركيز الرئيسي للنهج المتبع لتنمية المناطق الريفية في عملية جذب الإستثمارات الخارجية فقط، بل أصبح أيضا مرتكز على تثمين وتعزيز بالإضافة إلى حسن إستغلال الموارد الذاتية المحلية، حيث يتحقق ذلك من خلال توفر تنمية:

– مبنية على الموارد المحلية؛

– تنظيم المحلي وفقا للموارد المحلية المتاحة (وهو ما يعني ضمنيا السيطرة المحلية على إستخدام هذه الموارد).

– العمل على التوزيع العادل و إعادة إستثمار الثروات الناتجة.

وبالرغم من ذلك، فان التنمية الريفية المحلية لا يمكن أن تكون حلا لجميع المشاكل الريفية. فليس كل التجمعات الريفية قادرة على تعزيز مواردها الذاتية، وليس كل المجتمعات الريفية هي مجهزة بنفس القدر للتنافس بنجاح للحصول على التمويل والدعم الخارجي، وتشير مبادئ الحوكمة الريفية الجديدة أن مسؤولية تشكيل مستقبل المناطق الريفية قد تحول من الدولة إلى المجتمعات المحلية نفسها .

إن التنمية المدفوعة من الداخل والخارج هي تنمية تحدث وفق نهج من أسفل إلى أعلى، وهي عبارة عن عملية بحث عن الموارد والآليات التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية على المستوى الإقليمي؛ [1]

إن التنمية المدفوعة من الداخل والخارج ترفض استقطابات نماذج التنمية من الخارج ومن الداخل، وتقر أن تحقيق التنمية الفعلية يجب أن يقوم عن طريق عملية التفاعل بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي تساعد على تحقيق التنمية المنشودة، وتتلخص المسألة الحاسمة لتحقيق تنمية وفق هذا المنهج في توفر القدرات المؤسسية القادرة على تعبئة كل الموارد الداخلية ومواجهة جميع القوى الخارجية التي يمكن أن تؤثر على المنطقة. [2]

ويستند مقاربة التنمية من الداخل والخارج على فكرة أن التنمية الإجتماعية والإقتصادية يمكن أن تتحقق بشكل أفضل بإعادة هيكلة وتنظيم التدخل الحكومي بعيدا عن جميع التدخلات الأحادية القطاع، لصالح الأقاليم المحلية .

فهذا النهج المتعدد القطاعات يعتبر بديلا لجميع تدخلات السلطات المركزية، وتصميم التدخلات التي تتعامل مع قطاعات الحياة الإجتماعية والإقتصادية بمعزل عن بعضها البعض و التي تفترض أن المشاكل الإجتماعية والإقتصادية يمكن حلها عن طريق إتخاذ نفس التدابير، من دون الأخذ بالحسبان خصوصيات الموقع أو الثقافة.

يؤكد هذا النموذج على ان المناطق الريفية ليست معزولة عن ما يحدث في العالم الخارجي ،بل هي تعتبر جزء من عالم يتأثر بالعولمة ويتفاعل مع المستجدات الخارجية، ومنه فان القوى الخارجية يجب ان تؤخذ بالحسبان ،بمعنى ان مفتاح التنمية المحلية يرتبط أساسا ببناء قدرات ومؤسسات محلية تستطيع ان تجند كافة الموارد الداخلية وان تتماشى وتتفاعل مع القوى الخارجية التي لها علاقة بالمنطقة. [3].

إن تطبيق مقاربة التنمية المدفوعة من الداخل في المناطق الريفية لها هدفان أساسيان :

[1]- Irma Potocnik Slavic ,2010, Neoendogenous in and output of Selected Rural Areas: The Case Of Economic Cycles In Slovenia, Department of Geography ,Faculty of Arts,University of Ljubljana ,Slovenia ,consultée en ligne en 10 avril 2014 ,sur le site : www.dlib.si/stream/URN:NBN:SI:DOC.../PDF

[2] -Carmen Hubbard and Matthew Gorton,2009 ,Agriculture and rural structural change : An analysis of the experience of past accessions in selected EU15 regions.op,cit,p97.

[3]- Rashid Solagberu Adisa ,2012, op.cit.p285-286-287

يتمثل الأول في توجيه الأنشطة الإقتصادية لتعظيم العوائد، عن طريق عملية تثمين وحسن إستغلال الموارد المحلية؛

أما الثاني، يتمثل في أن التنمية يجب أن تكون وفقا لاحتياجات وقدرات ووجهات نظر السكان المحليين بزيادة تمكينهم في عملية بناء إقليمهم، ومستقبلهم وذلك بإعادة توجيه العمليات التنموية بما يتوافق مع مواردهم المحلية المتاحة[1].

الجدول رقم 03: مميزات مقاربة التنمية المدفوعة من الداخل والخارج

المقاربة الجديدة	مقاربة جديدة للتنمية الريفية المستدامة في إقتصاديات البلدان النامية خلال القرن 21
المرادفات	– نهج من أسفل إلى أعلى ، او ما يعرف باللامركزية؛ – المقاربة التشاركية؛ – نهج التنمية المدفوعة من الخارج والداخل. /– التنمية الريفية المندمجة والمتكاملة؛ – النهج الإقليمي.
القيم / الضرورات	– عدم التجانس / – التنمية المستدامة / – التضامن الإقليمي.
الأهداف	– إعادة احياء المناطق الريفية إقتصاديا وإجتماعيا؛ – التنشيط و الإستخدام المستدام للموارد الذاتية المحلية في المناطق الريفية؛ – الحوكمة الإقليمية للمناطق الريفية / اللامركزية في الإدارة والتسيير؛ – تقليص الفوارق الإقليمية.
شروط تحقيقها	– التفاعل المكثف بين الجهات الفاعلة، والسكان المحليين والسلطات المحلية؛ – ضمان تدفق المعلومات لجميع اصحاب المصالح؛ – التوازن بين العناصر الداخلية والخارجية للتنمية الذاتية؛ – وجود دوافع لتحقيق المشاركة القوية لكافة الفاعلين المحليين.
الآثار المتوقعة	– إستخدام مختلف الموارد المحلية؛ – التمكين وبناء القدرات المحلية ، والحفاظ على الهوية المحلية. /– تعزيز المبادرات المحلية. – إعادة هيكلة التدخلات العمومية؛ – تطوير البنية التحتية و تعزيز التنوع الإقتصادي؛ – إقامة وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
المميزات الخاصة	– إعتماد ديناميات و توجيه عملية التنمية حسب تطلعات السكان المحليين وحسب خصوصيات المنطقة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ، واحترام القيم والأعراف المحلية؛ – إعادة إستثمار العوائد و الفوائد المحققة في البيئة المحلية؛ – احترام مفهوم عدم التجانس.
الإنتقادات	– خطر زيادة الفوارق التنموية بين المناطق الريفية؛

Source :Irma Potocnik Slavic ,2010,Neoendogenous In- And Output Of Selected Rural Areas: The Case Of Economic Cycles In Slovenia, Op,Cit,P7

[1] -Irma Potocnik Slavic ,2010, op,cit,p77.

خاتمة الفصل الأول:

تبين لنا من خلال عرضنا في هذا الفصل أهم التحولات والتبدلات التي مر بها مفهوم التنمية إلى أن وصل إلى مفهومه الحالي المتكامل والمتلاحم الأبعاد، بالإضافة إلى شموليته للإنسان وكامل مكونات الطبيعة التي يعيش فيها وبها، والذي كان ثمارا للجهود التي تم بذلها من طرف كافة أعضاء المجتمع الدولي، وذلك من أجل إظهار هذا المفهوم إلى الوجود، من خلال القمم والمؤتمرات التي تم عقدها عبر الزمن ولفترات متقاربة نسبيا .

إن قضية التنمية المستدامة على المستوى المحلي أيضا قد حضيت بإهتمام بالغ، وذلك راجع لكون المستوى المحلي هو الانسب للتحقيق والتطبيق الفعلي لمبادئ وأسس التنمية المستدامة، وذلك وفق مبدأ فكر عالميا ونفذ محليا، والذي يعطي للمجتمع المحلي درجة عالية من الحرية في تحقيق تنميته المنشودة وبمواصفات وخصائص وأبعاد تتوافق وخصوصيات سكان وطبيعة هذا المجتمع ووضعيتهم التنموية، حيث تبين أن فشل السياسات التنموية السابقة مرده إلى تجاهل البعد الإقليمي لهذه المجتمعات بالإضافة إلى تعاملها مع كافة المناطق والمجتمعات بنفس الأسلوب ونفس الطريقة وخاصة فيما يتعلق بالمجتمعات الريفية، التي عانت ولازالت تعاني في عد كبير من دول العالم ، وذلك مرده إلى سبب عدم إعطائها الحق في تجسيد التنمية الريفية الفعلية المتعلقة بها.

هذه التنمية القائمة على أساس الحوكمة الإقليمية المبنية على مشاركة كافة الفاعلين المحليين وحسن تواصلهم وتشاورهم المستمر في كافة نواحي حياتهم وبناء قدراتهم في كافة المجالات والتخصصات المتعلقة بحياتهم، بالإضافة إلى أسلوب اللامركزية المتعلق بعمليات التخطيط وإتخاذ كافة القرارات المتعلقة بهم، مع إعطاء النشاط الزراعي ومفهوم نعدد وظائفه الأهمية البالغة في تجسيد تنمية إقتصادية وإجتماعية وبيئية حقيقية وذلك لما يمتلكه هذا النشاط من قدرات لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى أسلوب التنمية الإقليمية الذي يهدف إلى ترشيد وحسن إستغلال كافة الموارد المحلية المتاحة من أجل الوصول إلى تنمية ريفية وإقليمية مستدامتين.

إن مفهوم التنمية الريفية المستدامة الحديث يقوم على تكاتف جهود الجميع، والعمل على الإستغلال الجيد والمستدام لكافة الموارد المحلية الداخلية منها والخارجية، وفق أسلوب يضمن حقوق كافة الاطراف وكافة الفاعلين ويصب خانة في الصالح العام وكباقي دول العالم فقد سعت الجزائر منذ إستقلالها سنة 1962 جاهدة لتحقيق تنمية حقيقية شاملة في هذه المناطق ،حيث تبنت العديد من السياسات والاجراءات الفعلية من أجل ذلك، وسنقوم في الفصل التالي بمحاولة تسليط الضوء على كافة هذه الاجراءات والسياسات التنموية المطبقة في المناطق الريفية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1962-2014 .

الفصل الثاني

تطور سياسات التنمية الزراعية

والريفية في الجزائر،

ودور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

المندمجة

في تحقيق التنمية الريفية المستدامة

تمهيـد :

لقد أولت السلطات الجزائرية منذ الإستقلال إهتماما كبيرا لفضاءاتها ومناطقها الريفية، وذلك إدراكا منها لقدرة هذه الأخيرة على الإسهام في تحقيق تنمية شاملة للبلاد على كافة الأصعدة والمستويات، حيث تعددت السياسات والإستراتيجيات المتبعة من أجل ذلك، والتي كانت تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية زراعية وريفية حقيقية، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الإستراتيجيات والسياسات كانت تتماشى في غالبيتها مع التحولات الفكرية والتجارب التنموية التي كانت تحدث في العالم الخارجي من جهة، بالإضافة الى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السائدة داخل الوطن من جهة أخرى، والتي كانت في أغلبها تركز على الجانب الإجتماعي فقط،كالسعي لتحسين ظروف معيشة سكان هذه المناطق من صحة وتعليم وإسكان....، مهملة الجوانب التنموية الأخرى التي من المفروض تحققها للوصول إلى تنمية شاملة ومتكاملة بهذه المناطق.

لقد خلصت هذه التحولات الفكرية في النهاية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة المتعدد الأبعاد والمستويات ، هذا المفهوم المتكامل الذي أكد على ضرورة تحقيق عدالة إجتماعية تمس الجميع ،مع الحرص أيضا على تحقيق نمو إقتصادي، بالإضافة الى العمل والحرص على المحافظة على الطبيعة وكافة مواردها ومكوناتها والتأكيد على الرشادة وحست إستغلالها.

لقد قامت السلطات الجزائرية كمثيلاتها من دول العالم بتتبنى مبادئ هذا المفهوم، حيث قامت بدمجه في كافة سياساتها وإستراتيجياتها التنموية ، ففيما يتعلق بالفضاءات الريفية، والتي عانت كثيرا في السابق من عدم التوازن التنموي مقارنة بالمناطق الحضرية للبلاد، فقد خلصت السلطات الجزائرية في النهاية إلى تبني مفهوم التنمية الريفية المستدامة، من خلال إعدادها للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، والتي تتعلق بتنمية الفضاءات الريفية.

ولمعرفة أهم المراحل والسياسات التي مرت بها الفضاءات الريفية في الجزائر وصولا إلى وضعها الحالي، سنتناول في هذا الفصل الثاني، أهم هذه السياسات والتدخلات التي هدف من خلالها إلى تنمية الفضاءات الريفية في الجزائر ،وذلك بمحاولة عرض كافة المراحل اللتي مرت بها بدءا بمرحلة التسيير الذاتي وأفضلية الجانب الإجتماعي ثم مرحلة الثورة الزراعية، تليها مرحلة تحرير القطاع الفلاحي، ثم مرحلة اعادة هيكلة الإقتصاد الوطني.

وسنحاول في هذا الفصل التركيز أكثر على سياسة التجديد الريفي والزراعي، والتي تعتبر ثمرة للتجارب السابقة التي تم تنفيذها من طرف السلطات الجزائرية منذ الاستقلال الى يومنا هذا،بالإضافة إلى محاولة إعطاء نظرة شاملة تخص المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والتي تعتبر أداة تنفيذ هذه السياسة الوطنية على المستوى القاعدي والمحلي وبالخصوص المناطق المهمشة والفقيرة والصعبة ،مع محاولة إبراز دور هذه المشاريع الجوارية ومدى قدرتها في تحقيق تنمية مستدامة فعلية وشاملة ،تمس كافة الجوانب الإقتصادية ،الإجتماعية والبيئية بالمناطق الريفية.

I–سياسات التنمية الزراعية والريفية في الجزائر للفترة الممتدة بين 1962 –2000

I–1 مرحلة التسيير الذاتي وأفضلية الجانب الإجتماعي: 1962–1970

أخذ الاستقلال دلالة خاصة في الوسط الفلاحي والريفي، حيث احتل أجراء مزارع المعمرين منذ جويلية 1962 الأراضي الشاغرة إثر مغادرة الكولون لها، لاسيما في المناطق الغنية، وفرضوا شكلا مباشرا في التسيير الذاتي. حيث انتظم القطاع العمومي لاستغلال أكثر من 2.5 مليون هكتار من أراضي المعمرين الموزعة على 2200 مستفيد عمومي، أي بمعدل أكثر من 1000 هكتار/مستفيد. ومن بين هذه الأراضي، حوالي 250000 هكتار أعيد توزيعها لفائدة قدماء المجاهدين، الذين جمعوا ضمن 350 تعاونية فلاحية للإنتاج.

لم تشتغل فعليا تجربة التسيير الذاتي خلال الموسم الفلاحي 1961–1962 لأن الدولة تدخلت في مراقبة القطاع، لكن سرعان ما كانت تجربة التسيير الذاتي ضحية التدخل المستمر للدولة، بالإضافة إلى ما ورثه القطاع من العهد الإستعماري، لأن جهاز الدولة كان يشرف على تسيير القطاع حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية هو الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA).

تولت المؤسسات العمومية تحديد المخططات السنوية للإنتاج، كالمخططات المتصلة بالمالية والتسويق، وكانت الأجهزة الإدارية للقطاع تتدخل في تحديد أسعار المنتجات الفلاحية، بحيث أفرغت هذه الممارسات مفهوم "التسيير الذاتي" من محتواه. ويبدو أن السلطة كانت تعيد آنذاك استخدام النموذج الزراعي الإستعماري المطبق لغاية نهاية الستينيات .وإعتمادا على فكرة –خاطئة– تتمثل في كون القطاع العمومي قد وصل مستوى من التطور التقني في تحسين الإنتاج، وجد القطاع العمومي الفلاحي نفسه بسرعة في مواجهة مشاكل التسيير، والتموين، والمالية، وتسويق المواد الفلاحية المنتجة.

إن الإعتمادات المسخرة لتجديد الطاقات المنتجة والإجراءات المتخذة في إطار التكوين، والتأطير التقني، كانت ضعيفة من أجل التصدي لانهيار الطاقات الإنتاجية القائمة (شيخوخة البساتين، عدم صلاحية العتاد كوسائل الري وآليات الحرث وتهيئة التربة..) بالإضافة إلى تدني المستوى الثقافي للقوة العاملة (90 %) من العاملين أميون، والمؤهلون وجهوا إلى الاشتغال بمهام إدراية.[1]

ومجابهة للعديد من المشاكل ،قامت السلطات الجزائرية بإنتهاج سياسة تحديث طموحة وطوعية، معتمدة في ذلك على عوائدها النفطية. هذه السياسة والتي تركزت على الصناعات الثقيلة، أدت إلى قلب اسس الإقتصاد الجزائري والذي كان يعتمد على النشاط الزراعي بالأساس، أدى ذلك إلى تحسين ظروف معيشة سكان المناطق التي تتمركز بها هذه الصناعات على حساب المناطق الريفية وبالتالي ادت هذه السياسة إلى زيادة في عدم التوازن والعدالة الإجتماعية بين سكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

أدى ذلك إلى نزوح كبير لسكان المناطق الريفية إلى المدن بسبب أملهم في الحصول على سكن لائق وعمل. والذي إختلفت نسبته من فترة إلى أخرى فخلال الفترة ما بين 1962–1966 فقد مس النزوح الريفي نحو المدن

[1]- O. Bessaoud, 2002,L'agriculture algérienne : des révolutions agraires aux réformes libérales (1963 -2002); CIHEAM-IAMM (Montpellier, France) , Edition L'Harmattan ,Paris, p76,

حوالي 600000 شخص ،أي بمعدل 150000 شخص سنويا، وفي فترة نهاية الستينيات ومع بداية مرحلة التصنيع وما ميزها من وجود فرق كبير بين أجور عمال النشط الصناعي مقارنة بعمال النشاط الزراعي أدى ذلك إلى نزوح كبير لسكان المناطق الريفية.[1]

وقد تسبب تراجع الإستثمار وتدهور أنظمة الانتاج ،الناتج عن عدم تجديد البنية التحتية للسقي، معدات وآلات الإنتاج ونقص صيانة العتاد الزراعي ،في ركود القطاع الزراعي.ففي هذ المرحلة ،إستمرت مردودية رأس المال الزراعي في الإنخفاض بمعدل 3.5% سنويا،كما إنخفضت القيمة المضافة الزراعية بنسبة4.7% سنويا، بينما لم يتعدى معدل نمو مؤشر الإنتاج الزراعي 0.06%[2] ، بالإضافة إلى ذلك فان عملية إعداد المخططات المتعلقة بالقطاع الزراعي في الجزائر كانت توضع في وزارة الزراعة وهو ما يشهد على أهمية تأثير الدولة على أساليب هذا التدخل في المناطق الريفية[3].

I-2 مرحلة الثورة الزراعية: 1971-1980

حاولت السلطات الجزائرية خلال فترة السبعينيات التفكير في مجابهة النزوح الريفي الشديد، خاصة مع ظهور العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية كإرتفاع معدل البطالة وأزمة السكن الحادة في المدن والراجع بالأساس إلى عدد النازحين والذي وصل في هذه المرحلة إلى حوالي 150000 شخص في السنة.

قامت السلطات الجزائرية بإنتهاج سياسة الثورة الزراعية والتي تعتبر أول تدخل للدولة لصالح سكان المناطق الريفية منذ الإستقلال ،وهدفت من خلالها إلى إحداث توزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج الزراعي ،من خلال عملية توزيع للأراضي الزراعية بالإضافة إلى جملة من الإجراءات المرافقة لها. هذه العملية أدت إلى توزيع ،خلال الفترة الممتدة بين 1972-1976 ،أكثر من مليون هكتار من الراضي الزراعية لصالح حوالي 85000 مزارع والذين يمثلون نسبة حوالي 10% من الطبقة المزارعة الفقيرة أو التي لا تمتلك أرضا ،تم تجميع أغلب هذه الفئة في تعاونيات إنتاجية.

كان الهدف الأساسي من إنتهاج هذه العملية ،هو مكافحة النزوح القوي لسكان الريف، حيث أن الثورة الزراعية هدفت بالأساس إلى الترغيب في العودة لأكبر عدد ممكن من السكان إلى مناطقهم الريفية ،وهذا ليس فقط عن طريق إعادة توزيع الأراضي الزراعية وعودة التركيز والإهتمام بالنشاط الزراعي،وإنما أيضا عن طريق تهيئة المناطق الريفية وتوفير السكن ومتطلبات المعيشة .

إن برنامج الألف قرية الإشتراكية ،الذي تم إطلاقه في بداية صيف 1972 ، قد منح لسكان الريف مراكز ريفية جديدة بأكملها ،تتضمن كل قرية بين 100 و150 مسكن ،تحتوي على الكهرباء الريفية والماء الصالح للشرب، بالإضافة إلى التجهيزات الجماعية والمرافق الضرورية للحياة من مدارس وقاعات للعلاج ومتاجر....،وقد ساهم هذا الإطار الجديد للحياة دون شك في تحسين ظروف المعيشة على مستوى المناطق الريفية ،وأيضا إلى تقليل التفاوتات بين المدن والمناطق الريفية. إلا أن إستمرارية هذا البرنامج إلى غاية تحقيق 400 قرية فقط من بين 1000 قرية المبرمجة

[1] -Yves Guillermou,villes et campagnes en Algérie ;,p 50-51 consulté en ligne en octobre 2013 sur : http://regards.in2p3.fr/fiche.php?id=749

[2]- Algérie, Ministre de l'agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement rural durable,p26

[3] -Tahani Abdelhakim, 2007, op,cit, p119 .

بينت قلة الخبرة والمعرفة في التعامل مع خصوصيات المناطق الريفية مما أدى إلى فشل هذه السياسة.

على مستوى التنمية الزراعية، فإن نتائج هذه العملية كانت شاحبة، بالنسبة لقطاع الإنتاج الذي تم وضعه من طرف سياسة الثورة الزراعية ،كان له دور هامشي بالإضافة إلى أنه كان موجه بأوامر فوقية خاصة فيما يتعلق بأسعار المنتجات الزراعية ،هذا ما أدى إلى قطع الصلة بين صغار المزارعين وأراضيهم وبالتالي إلى التقليل من حكمهم وسيادتهم الذاتية ، مما نتج عن ذلك عدم إندماج للزراعات العائلية ضمن الإطار العام لمساعي الدولة. بالإضافة إلى ذلك فإن ركود الإنتاج الزراعي رافقه نمو ديمغرافي قوي، أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة التبعية الغذائية للبلاد.

في الواقع،إن الضعف الأساسي للثورة الزراعية يرجع إلى اسلوبها المركزي. هذه العملية التي تعتبر في مجملها معدة ومنفذة من طرف الطبقة الحاكمة ، الطامحة من خلال ذلك إلى تحرير المبادرات الإبداعية للفئات الريفية ،إلا أنها طبقت بشكل غير فعال وغير واعي بقوة الهياكل الجماعية المفروضة من الخارج والطامحة والهادفة أساسا إلى تحقيق أمن للعمل المأجور، والذي تم تصميمه على الشكل الوحيد الحقيقي للترقية الإجتماعية.

إن عدم نجاح إستراتيجية التنمية الزراعية تم تخفيف آثارها على الأمن الغذائي على المستوى الوطني ،نظرا إلى قدرة الدولة حينها على عملية إستيراد الحاجات الغذائية بسبب إرتفاع عوائدها من تصدير النفط ،بالإضافة إلى تركيزها الدولة وقتها خاصة على سياسة التصنيع ، مما أثر بشكل واسع على المناطق الريفية، وأدى إلى زيادة النشاطات والأعمال خارج قطاع الزراعة، ففي سنة 1977 مثلت هذه الفئة حوالي 1644700 شخص مقارنة بالفئة التي تزاول النشاط الزراعي والمقدرة فقط بحوالي 692000، وشهدت العشرية 1970–1980حوالي1500000 نازح من المناطق الريفية إلى المدن ،إلا أنه لم يرافقه أي إخلاء للمناطق الريفية ،وأستمر عددها في الإرتفاع بالرغم من ذلك[1].

I–3 مرحلة تحرير القطاع الفلاحي: 1981–1990

جرت عمليات تحرير وتحسين أداء القطاع الزراعي في فترة طويلة نسبيا، حيث إتخذت عدة إجراءات لتحرير القطاع من قبل السلطات العمومية الجزائرية إبتداءا من توقيف عمليات الإصلاح الزراعي[2].وهدفت الإجراءات المتخذة خلال هذه المرحلة ،إلى تجسيد مسار التحول التدريجي للقطاع الزراعي، بداية بتحرير سوق الخضر والفواكه. ومع بداية الإصلاحات الإقتصادية سنة1987، تعزز مسار تحول القطاع الزراعي، عن طريق إعادة تنظيم وهيكلة الأملاك المسيرة ذاتيا، وشهد الإنتاج الزراعي في هذه المرحلة ،نموا بمعدل 2.23% سنويا.

ومن جهة أخرى قاد التحول المفاجئ في أسواق النفط والغاز سنة 1986 إلى انخفاض كبير في عائدات الصادرات مما الحق آثارا سلبية وخيمة إقتصاديا وإجتماعيا. هذا الانعكاس لأسواق النفط والغاز أبرز أيضا نقاط الضعف الهيكلي للإقتصاد الوطني. والتزمت الحكومة الجزائرية بالقيام بإصلاحات إقتصادية هامة من خلال تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي PAS والذي كان له تأثير فوري على إنخفاض وتقليص مستوى العمالة و التخلي عن دعم الأسعار وتحريرها.

[1]- Yves Guillermou ,op,cit,p 52-53.
[2]- O. Bessaoud, 2002,L'agriculture algérienne: des révolutions agraires aux réformes libérales (1963 -2002); op,cit, p78-79,

I-4 مرحلة اعادة هيكلة الإقتصاد الوطني: 1991- 2000

تم خلال هذه المرحلة تبني إجراءات عديدة ،هدفت في مجملها إلى تحرير الإقتصاد وتقليص دور الدولة في تسيير مختلف القطاعات ،حيث عملت الحكومات المتعاقبة على تعميق الإصلاحات الإقتصادية ،التي بدأت الدولة في تنفيذها منذ 1987،وتبني برنامج اعادة هيكلة الإقتصاد المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد العالمي)[1] وقد تضمنت برامج الإصلاح الهيكلي الزراعي تدابير لإعادة توجيه الإنتاج بما سمح بدعم أفضل للصادرات والإسهام في إعادة التوازن للحسابات الخارجية للبلدان. كما تضمنت تدابير جذرية لتحرير أسعار المنتجات الزراعية وإلغاء الدعم للمدخلات وللمواد الغذائية وكان لهذه التدابير المختلفة آثار ايجابية بصفة عامة في المناطق الغنية لكنها زادت من حدة الفقر في المناطق الفقيرة عندئذ فهمت الدولة اين تسارع بالتدابير الوحيدة التي دفعتها الضائقة المالية الدولية لإتخاذها، إلا وهي تزويد المناطق الريفية بالبنية التحتية الإقتصادية (المياه ،الكهرباء، الطرق، التحضر الريفي) والإجتماعية (التعليم والصحة).

إن ابتعاد الدولة الذي طالب به صندوق النقد الدولي مصحوبا بالمطالبة بوضع إستراتيجية جديدة دعا إليها البنك الدولي ويطلق عليها التنمية القائمة على المشاركة. وهكذا كان لابد من الانسحاب العام للدولة وإحداث تعديل جذري في المشروعات لكي يدرك القادة السياسيون أن الفاعلين المحليين يمكنهم أن يلعبوا دورا هاما في الإدارة الجماعية لشؤونهم. وأدى ذلك ظهور التنمية الريفية كمشكلة سياسية وطنية إلى صياغة برنامج وطني للتنمية الريفية وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- تزامن خضوع الدولة للتعديل الهيكلي ، مع خفض عام للإنفاق العمومي داخل المناطق الريفية؛
- ترجم هذا الإنخفاض أساسا في صورة وقف لدعم مختلف الهياكل الإقتصادية التابعة للدولة التي كانت مكلفة بها والتي كثيرا ما كانت تنتهي بإختفائها؛
- توقف أو تباطؤ تنفيذ المشاريع الكبرى للتنمية في المناطق الريفية ،الأمر الذي ترك السكان الذين كانوا يعتمدون عليها في وضع بالغ الصعوبة في أغلب الأحيان، وأدى ذلك إلى إضعافهم من حيث إشباع إحتياجاتهم الأساسية؛
- أدى انسحاب الدولة بكل أشكاله إلى بروز مشكلات الحياة في المجتمعات الريفية[2].

II سياسات التنمية الزراعية والريفية للفترة ما بين 2000-2014

II-1 مرحلة تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية 2000 -2002

لم يكن من الممكن تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالسياسات الزراعية والريفية خلال العشرية من 1990 – 2000 وذلك لأسباب تتعلق بالمناخ السياسي والأمني الصعب للغاية، والذي عانت منه المناطق الريفية في هذه الفترة على وجه الخصوص، إلى غاية بداية إعتماد البرنامج الوطني للتنمية الزراعية PNDA في جويلية 2000 والذي إستفاد من غلاف مالي معتبر، وذلك من خلال إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية FNRDA وقدكانت توجهات

[1] -Algérie,ministre de l'agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement rural durable, p27-28

[2] -Tahani Abdelhakim, 2007, op,cit,p133.

البرامج الفلاحية تعتمد على الحتميات الإجتماعية، الإقتصادية والتقنية، كما أن معظم العمليات التي تبنتها وزارة الفلاحة تهدف إلى إعادة بناء المجال الفلاحي، حماية النظام الإيكولوجي الهش وإستصلاح الأراضي الخاصة بالفلاحة.إعتمدت هذه التدخلات على العوائق المناخية التي أهملت من قبل في المخططات الوطنية السابقة.[1]

وجاء البرنامج الوطني للتنمية الزراعية ،كتثمين للتجارب والخبرات المستقاة من المراحل التي مرت بها السياسات الزراعية السابقة ،بالإضافة إلى سعي الدولة للتخلي عن تطبيق السياسات والبرامج المعدة بطريقة مركزية ،حيث تم إعتماد في عملية إعداد البرنامج الوطني للتنمية الزراعية منهجية عمل جديدة ،إرتكزت على المشاركة الفعلية للفلاح أو المربي ،الذي تم اعتباره فاعلا إقتصاديا متكاملا، ما يمثل تجديدا حقيقيا في السياسة الزراعية للبلاد ،إضافة إلى الأدوات التي يتيحها هذا البرنامج لدعم وتحفيز الإستثمار في المجال الزراعي ،مثل وسائل وطرق تمويل تعتمد على تقاسم المخاطر بين الشركاء الإجتماعيين (المزارع ،الدولة، البنك، وكالة التأمين)،

من جهة أخرى ،فإن لامركزية قرار الإستثمار الزراعي وقرار الدعم الحكومي، تمثل أهم الأسس التي جاء بها البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، التي تهدف إلى توسيع عمليات الدعم والإستثمار لتشمل كل المناطق والمشاريع الزراعية على إختلاف خصائصها، وهي الأداة المفضلة لتنمية الإنتاج الزراعي وهيكلته حسب الفروع الزراعية، وكذلك لتهيئة الفضاء الزراعي.

وقد حقق تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية نتائج هامة، أين عرف الاستثمار الزراعي إقلاعا حقيقيا من خلال انطلاق 200 ألف مشروع زراعي وسجل القطاع الزراعي نموا بنسبة 8% سنة 2003،بالمقابل تبقى العديد من العراقيل والصعوبات تواجه بلوغ الأهداف المرجوة، أين إقتصرت الإستفادة من البرنامج على مناطق معينة، ما أدى إلى عدم شمولية الحركية التنموية المستهدفة، بالإضافة إلى عدم إستفادة كل المزارعين، خاصة الصغار في المناطق الريفية المعزولة، كما أن التحولات الحاصلة في المحيط المؤسساتي داخل القطاع الزراعي وبروز الحاجة إلى تعزيز الدور الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي للزراعة في المجتمع والإقتصاد الوطني، تفعيل دور المنظمات المهنية وأدوات الدعم الزراعي في خلق الظروف التقنية،التنظيمية، الإجتماعية والإقتصادية الضرورية لتأسيس حركية تنموية شاملة ومستدامة، كلها عوامل دفعت إلى العمل لتحسين البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، من أجل تحقيق إعادة إحياء الفضاء الريف، خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة ليصبح انطلاقا من 2002، يسمى البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية

II-2 البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDAR

يعتبر البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية إجابة شاملة وملائمة للتحديات والعراقيل، التي أدت إلى إضعاف قاعدة الامن الغذائي وتدهور الموارد الطبيعية الأساسية وعدم تماسك ودوام السلم الإجتماعي في المحيط الريفي،كما يعبر عن التحول في كل من الرؤية ،الأهداف وأدوات التدخل الحكومي على مستوى الفضاء الريفي وفي المجال الزراعي، والعمل على تجسيد صيغ جديدة لسياسات التنمية الزراعية والريفية [1]، ولقد تم توسيع البرنامج الوطني للتنمية

[1] -O. Bessaoud,2002,L'agriculture algérienne :des révolutions agraires aux réformes libérales (1963 -2002); op,cit, p80-85,

1 -Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement ruraldurable, p26-27-28

الزراعية، لإدماج ودعم عالم الريف، فنتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. وهكذا تم قطع مرحلة جديدة. مع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ،حددت أهداف أوسع وأكثر قصد :

- تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي؛
- تثمين كل الموارد المتاحة؛
- حماية البيئة.

كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يعيشون في وضع صعب حيث تم تصور النشاطات والمبادرات المتخذة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لكي تكون منسجمة مع مفهوم التنمية المستدامة، حيث أنها تسعى أن تكون ناجعة إقتصاديا ومقبولة إجتماعيا ومستدامة وملائمة بيئيا.[1]

إن السعي لتحقيق التوافق والتناغم الإقتصادي والإجتماعي بالإضافة إلى الزيادة في مشاركة المجتمع المحلي وجميع المؤسسات على المستوى المحلي، كان الهدف الشاغل للسلطات العمومية وذلك تم ترجمته من خلال البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية.

يرتكز البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية أساسا على دعم النشاط الزراعي، و تتمثل أهدافه الرئيسية في:

- تحسين المستدام للأمن الغذائي؛
- الإستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية؛
- تشجيع المنتجات التي تمتلك ميزة تنافسية نسبية، وذلك قصد تصديرها؛
- العمل على زيادة قدرة القطاع الزراعي على التوظيف من خلال تعزيز وتشجيع الإستثمار؛
- تحسين ظروف المعيشة ودخل للمزارعين؛
- تحسين شروط ممارسة النشاطات الزراعية والرعوية؛
- تشجيع ومرافقة سكان المناطق الريفية لتنويع النشاطات الإقتصادية وتحسين دخولهم المادية؛
- تحسين الخدمات الإجتماعية ورفع مستويات الولوج إلى مختلف الخدمات العمومية؛
- تجسيد القطيعة مع واقع الفضاء الريفي المتميز بضعف الموارد ،عن طريق تكييف وتحول أنظمة الإنتاج الزراعي؛
- تشجير إقتصادي ونافع لأراضي وسكان المناطق الريفية؛
- تهيئة المناطق الجبلية والسهبية؛
- دفع مسار تحديث القطاع الزراعي ،عن طريق تشجيع الاستثمار وإدخال التكنولوجيات الحديثة في عمل المشاريع الزراعية ،خاصة الصغيرة والمتوسطة منها[1].

[1] -Algérie,Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012,p05

[1] -Omar Benbekhti, Ahmed Saifi, Et Benziane Boualem,2006, Algérie: de la Reforme Agraire au Developpement rural, Conference Internationale sur La Reforme Agraire et Le Developpement Rural ,Ciradr , Porto Alegre. Bresil ,7 au 10 mars 2006.consultée en ligne en janvier 2014 sur: www.oicrf.org/document.asp?ID=6084

II–3 الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD :

تم إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، من أجل إيجاد حلول للأزمات والمشاكل التي تعاني منها المناطق الريفية والتي دفعت ثمن سوء الإختيارات المتعلقة بالسياسات الزراعية السابقة، التي ركزت على بعض المناطق وأهملت وتجاهلت إلى حد كبير الإنخفاض والتدهور الذي آلت إليه المناطق الأخرى ، فجاءت الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة من أجل إحداث تغيير جذري، بحيث أصبح ينظر إلى المناطق الريفية على أنها لا تمثل فقط قاعدة قطاعية للإنتاج الزراعي والفلاحي، إضافة إلى أنها لم تصبح متعلقة فقط بالثنائية والازدواجية الزراعة الحديثة/والزراعة المعاشية. بل إن الوسط الريفي أصبح يعتبر في مجال السياسي على أنه عامل إجتماعي(وذلك حسب أولويات التنمية البشرية للسكان الريفيون)، بالإضافة إلى انه يمثل عامل إقتصادي خاص (وذلك أخذا بالاعتبار لتعدد الوظائف بالنسبة للمناطق الريفية)، بالإضافة إلى أنه يمثل أيضا عامل مهم للإستدامة (وذلك عن طريق عملية دمج الوسط الريفي في التسيير المستدام للبيئة).

لقد جاءت عملية إعداد الإستراتيجية بعد الملاحظات و المعاينات التالية:

- عجز المقاربات القطاعية وعدم قدرتها على خلق الظروف الملائمة والمواتية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة؛
- عدم وجود إجابة وحلول شاملة للمشاكل المعقدة في الوسط الريفي؛
- وجوب الأخذ بالحسبان تنوع ظروف المناطق الريفية؛
- وأخيرا ، المتطلبات الجديدة للتنمية الريفية المستدامة[1].

و قد تناولت الإستراتيجية قضية التنمية الريفية المستدامة بأكثر واقعية وعملياتية، أخذة بعين الاعتبار كل مكونات وخصوصيات المناطق الريفية من جهة وأبعاد التنمية الإجتماعية ،الإقتصادية والبيئية من جهة أخرى.[2]

حيث أدى استمرار الاختلال في التوازنات العامة المحلية ،لجعل قضية التنمية الريفية المستدامة أولوية وطنية ،من خلال سياساتها المتعلقة بالمناطق الريفية والتي هدفت من وراءها إلى ضمان الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تحقيق هجرة عكسية نحو المناطق الريفية وذلك من خلال خلق مناصب شغل لسكان هذه المناطق وبالتالي القضاء على حالة الفقر والسعي لتحسين مستوى المعيشة بشكل شامل ومستدام لسكان المناطق الريفية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أشكال التدهور .[1] وقد تمثل تنفيذ هذه الإستراتيجية في المقام الأول في العمل على تطوير المقاربات المتعددة القطاعات نحو نظرة مندمجة للبرامج الموجهة لأن تأخذ مكانها في الوسط الريفي مع إشراك بشدة أكبر السكان المستفيدين وممثليهم في مختلف مراحل تعيين وتصور وتنفيذ ومتابعة هذه البرامج[2]

[1] -Grigori Lazarev ,2008, Territoire et Developpement Rural en Mediterranée ,op,cit,p25

[2] -Adel Moulai,2009, Rethinking Rural Development in the Mediterranean ,Proceedings of the Regional Workshop on Sustainable Agriculture and Rural Development, ALGERIA National study,mediterranean action plan,89-90-91,consultée en ligne sur :planbleu.org/sites/default/files/publications/mts172_rural.pdf

[1] -Omar Benbekhti, Ahmed Saifi, et Benziane Boualem,op,cit,p08-09.

[2]-Algérie,Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012,p 06.

II-3-1 مبادئ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

تعتبر الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إستراتيجية قائمة على القطيعة والإنتقال والتحول من المقاربات القطاعية إلى المقاربات المندمجة، المستدامة والإقليمية،[1] حيث أنها تقوم على:

- تعزيز مفهوم الإقليم؛
- الإدارة والتسيير القائم على المشاركة والمحافظة على الموارد الطبيعية؛
- تعزيز والحفاظ على الإرث البيئي من خلال الإدارة المشتركة والعقلانية للموارد العامة ،عن طريق حمايتها ومحاولة نقلها إلى الأجيال المقبلة؛
- العمل الجواري (وذلك عن طريق تعزيز التواصل بين المواطنين والسلطات وتعميق الممارسة الديمقراطية)؛
- العمل على الإندماج في قاعدة آليات الدعم والبحث عن أوجه التآزر بين مختلف الموارد المتاحة؛
- تكامل وتناسق جميع التدخلات في المناطق الريفية؛
- تحقيق الشراكة الفعلية وفقا لمبادئ التنمية الريفية المستدامة و القائم على المشاركة؛
- إستعمال ادوات ووسائل جديدة للتخطيط المكاني.
- إتباع نهج متكامل ومندمج يسمح بإستعاب جميع المكونات المختلفة، وذلك قصد القضاء على جميع الخلافات والاختلالات التي يمكن أن تعرفها المناطق الريفية.
- وقد تم إيلاء إهتمام خاص لإشراك أصحاب المصلحة وذلك من خلال الدمج الأفقي، مع كافة الإجراءات ،القطاعات، بالإضافة إلى كافة الموارد.

II-3-2 رهانات الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

تتعدد رهانات الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على كافة الأصعدة والمستويات حيث أنها تهدف على المستوى الوطني إلى الإنخراط في نهج شامل ومتكامل يستهدف بالخصوص المناطق الريفية التي عانت من جميع الآفات والمشاكل الإجتماعية والإقتصادية ، إضافة إلى مشكل انعدام الآمن الذي دام لأكثر من عقد من الزمن،

أما على المستوى الدولي، فهذه المسألة تحتل مكانة هامة لدى كافة المؤسسات الدولية، الإفريقية ،والمتوسطية ،وذلك من خلال قضايا محاربة الفقر والإقصاء، وحماية البيئة، وتعزيز المحاصيل الزراعية، والحفاظ على الخصوصية المجتمعية التي تتأثر بشكل كبير بسبب العولمة، فعلى مستوى منظمة التجارة العالمية فهي تسعى لتقديم إعانات زراعية بالإضافة إلى سعيها لضمان حقوق الملكية الفكرية والصناعية ،أما بالنسبة لحلف شمال الأطلسي فهو يسعى إلى القضاء على مشكل الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال[1].

ومن أهم الدعائم المؤسساتية التي بنيت عليها الإستراتيجية، يمثل المشروع الجواري للتنمية الريفية المستدامة، حجر الزاوية في الهيكل المؤسساتي لها ،فهو في نفس الوقت أسلوبا منهجيا وأداة عملية ،لتحقيق الترابط والتعاون الفعلي بين كل الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين الساعين إلى تحقيق أهداف مشتركة ،أين يفترض خلق أشكال

[1] -Grigori Lazarev ,2008, Territoires et Développement Rural en Méditerranée,op,cit,p25.
[1] -Adel Moulai,2009,op,cit ,p91-92-93.

جديدة للتعاون تضم كل التنظيمات الريفية ،الحديثة والتقليدية ،الرسمية والغير رسمية ،على غرار المؤسسات الإقتصادية، الإدارة المحلية، الجماعات الإقليمية، المنظمات المهنية والحرفية، الجمعيات المحلية، المؤسسات العلمية والإعلامية والجمعيات المحلية. [1]

II-3-3 أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة

كان الهدف من وراء إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة بداية سنة 2004 هو ترقية وإعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق تنويع النشاطات الإقتصادية وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم. كما حددت لنفسها أيضا كهدف إقامة علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص بهدف تشجيع المشاركة وتحميل المسؤولية الموسعة إلى السكان والمصالح اللامركزية[2]، بالإضافة إلى ذلك تسعى الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إلى تحسين الظروف المعيشية ورفع مداخيل الأسر الريفية بالاعتماد على المساهمة المباشرة للسكان ومختلف التنظيمات الريفية التي يؤسسونها ،في حل المشاكل التي يواجهونها ضمن المشاريع التنموية ،وهذا انطلاقا من قدراتهم على تسيير وتنمية الفضاء الريفي ،النابعة من القيم الإجتماعية والثقافية للمجتمع الريفي ،وفعالية الروابط التي يقيمونها بينهم ،التي تزيد من إمكانية تجنيد الرجال وطاقاتهم ،لتثمين الثروات الطبيعية والإقتصادية للإقليم بصفة مستدامة .

في هذا السياق ،فان الهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تتمحور حول :

- تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف ؛
- تحسين وضعية الشغل ورفع المداخيل عن طريق تنويع النشاطات الإقتصادية؛
- تدعيم الإنسجام الإجتماعي الإقليمي؛
- حماية المحيط الطبيعي وتثمين الموروث الطبيعي ،الثقافي والمعرفي الريفي؛
- خلق اطر حقيقة للمشاركة الشعبية على المستوى المحلي ،عن طريق توفير الشروط الضرورية لنشأة مجموعات مرافقة للتنمية الريفية GADER في كل ولاية ،تعمل كفضاء لطرح إنشغالات المواطنين وسكان الأرياف، توجيه ودعم مبادراتهم ،رفع قدراتهم التقنية والمالية وكفاءاتهم الإدارية عن طريق التكوين والتدريب؛
- دعم بروز جمعيات محلية، لتكوين حركة جمعوية محلية ترافق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة. [1]

II-3-4 أدوات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة

من أجل أن تكون هذه الإستراتيجية عملية ،فهي تعتمد على عدة أدوات لتحقيق مختلف عمليات التنمية، حيث تبقى الجهود المبذولة في صياغتها عديمة الجدوى من دون هذه الأدوات ،وتتمثل هذه الأخيرة ،في آليات التعاون وإتخاذ القرار، أدوات البرمجة وتهيئة الإقليم ،أساليب المتابعة والتصميم، أدوات ترقية التمويل الجواري التي تسمح بتوجيه

[1] -Omar Bessaoud, la Stratégie de Développement Rural en Algérie, CIHEAM, 2006, option Méditerranéennes, Série A n 71, p 85-86

[2] - Algérie,Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012,p05

[1] -Omar BESSAOUD,2006, la stratégie de développement rural en Algérie, , p 85-86

التدخل وتسهيل تنفيذ ،متابعة وتقييم نتائج البرامج وعمليات التنمية المتعددة على كافة المستويات. [1]

فعلى المستوى المؤسسي، تتعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة الأداة الأساسية للمشاركة المباشرة للمواطنين في عمليات التنمية الريفية ، وخاصة في المناطق المهمشة والتي لم تمسها السياسات التنموية السابقة[2]. بحيث تعتمد كيفيات التعيين والتصور على مقاربة تصاعدية ،تساهمية، مندمجة وإقليمية .[3]

أما على المستوى المالي، فيعتبر صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز FDRMVTC وصندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية FLDDPS ،الأداة الرئيسية لدعم وتمويل الأنشطة المشتركة بين القطاعات الداخلة في عملية تنفيذ المشاريع الجوارية[4]، أما على المستوى التنظيمي فهي قائمة على اللامركزية الإدارية وتنسيق نشاطات التنمية الريفية على مستوى الولاية من خلال هيكل يتم إعداده قانونا لهذا الغرض[5]

II–3–5 محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

إن للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامةّ أهمية بالغة ، حيث أنها تعتبر الإطار المناسب والأنماط العملية لإحياء المناطق الريفية تدريجيا ،عن طريق التثمين المستدام للنشاطات الإقتصادية والموروث الطبيعي والبشري. حيث يتم التركيز على بناء علاقات جديدة، تربط مختلف الفاعلين العموميين والخواص وتسعى إلى تحميل المسؤولية من قبل جميع الأطراف المعنية، ضمن مسار تصاعدي وغير مركزي وحركية تنموية مندمجة وتشاركية ،على هذا الأساس يتعين في البداية إعطاء مفهوم محدد ودقيق لإعادة إحياء المناطق الريفية ،بحيث تتعدى العمليات الهادفة إلى إعادة إحياء المناطق الريفية مفهوم تجهيز الفضاء الريفي، إلى عمليات تهيئة الأقاليم الريفية ،التي ترتكز على إشباع الحاجات المحلية في إطار تثمين الموارد البشرية والطبيعية في المناطق الريفية، انطلاقا من مخطط محدد وحسب عمليات تعاون ،يتم توجيهها وإدارتها محليا .

إن هذا المفهوم يعكس واقعا جديدا لمتطلبات تنمية الفضاء الريفي، تتقارب فيه مختلف جوانب الحياة في المناطق الريفية (إقتصادية ،إجتماعية، مؤسساتية، بيئية وثقافية..)،وتعمل الأطراف الفاعلة داخل الإقليم على تحليلها، من أجل تشخيص العراقيل وعوامل النجاح، لمقارنتها مع قدرات المنطقة وربطها بأقاليم وطنية أخرى وحتى خارج الحدود الوطنية ،حيث أن عمليات التهيئة، تتم على أساس رؤية حركية وإسقاط واقع المناطق الريفية في المستقبل[1]

أ–المحور الأول: تأسيس شراكة محلية واندماج قطاعي على مستوى الأقاليم الريفية

إن الهدف من إقامة علاقات شراكة محلية، هو إقحام جميع الأطراف الفاعلة والمعنية ضمن أطر الشراكة المقامة، في تنفيذ العمليات والبرامج التنموية ،حتى وإن تطلب الأمر وجود البعض فقط أثناء التنفيذ الفعلي للعمليات

[1]- Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement rural durable, Op.cit, p54-55- 56
[2] -Omar Bessaoud,2006, la stratégie de développement rural en Algérie, op,cit, p 85-86
[3] -Algérie,ministère de l'agriculture et du développement rural, le renouveau agricole et rural en marche revue et prespectives, mai 2012 ,p06
[4] -Omar Bessaoud,2006, la stratégie de développement rural en Algérie, op,cit, p 85-86
[5]- Algérie,Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012,p07
[1] -Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement rural durable, Op.cit, p49-50

والبرامج، أما عن الأطراف التي تمسها عمليات الشراكة فهي الإدارة العمومية ،المسؤولون والمنتخبون المحليون، الجمعيات المحلية ،المجموعات والتنظيمات التقليدية، الأفراد في إطار إنجاز مشاريع خاصة. وتتعلق الجهود الساعية إلى خلق شراكة محلية وإندماج قطاعي إقليمي بما يلي :

- خلق رابطة قوية بين الحاجات والموارد والتكفل الجيد بالوضع الحقيقي والمعقد للمناطق الريفية؛
- تقريب الفاعلين المهتمين والمستعدين للإستثمار والمساهمة؛
- خلق حركية على مستوى المناطق الريفية ،عن طريق تفضيل تأسيس شراكة محلية والتكفل بمختلف أبعاد المشاكل المطروحة والمعالجة ضمن العمليات والبرامج المقامة.

إن النجاح المنتظر من إقامة علاقات شراكة محلية وعمليات إندماج قطاعي على مستوى الأقاليم الريفية، يتوقف على توفر عدد من الشروط المرتبطة بالطبيعة المتغيرة لحالة الفضاء الريفي وكل التجارب المكتسبة من خلال تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة. وتتمثل هذه الشروط في:

- المرونة ،الوقت والتدريب من أجل تحقيق العمل المشترك ورفع القدرة على تجاوز الصعوبات والإختلافات التي يمكن أن تحدث بين الشركاء؛
- الحوار والتعاون الهادفين إلى خلق علاقات بين مختلف الفاعلين المتدخلين لإنجاز مشاريع مشتركة؛
- تحقيق نتائج ملموسة لفائدة جميع الفاعلين والمتدخلين في إنجاز المشاريع التنموية.

ب–المحور الثاني: ترقية تعدد النشاطات الإقتصادية وخلق نشاطات إقتصادية جديدة

يعد العمل على ترقية تعدد النشاطات الإقتصادية وخلق نشاطات إقتصادية جديدة على مستوى الأقاليم الريفية، أحد أهم أوجه تأسيس حركية تنموية مستدامة، يمكنها خلق فرص حقيقة، تتعلق عموما بإعادة إحياء المناطق الريفية وترجيح الإختلال الحاصل بين حالة هذه المناطق والمحيط الحضري.وفي هذا الإطار ،حددت الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة أهم العمليات التي من شأنها تحقيق متطلبات تطوير، تجديد وتحديث النشاطات الإقتصادية في الأقاليم الريفية كما يلي:

- تثمين المنتجات الزراعية والتوجه نحو التجديد، التحويل والتسويق؛
- تطوير وتحديث أنظمة الإنتاج الزراعي، بما في ذلك تربية الحيوانات ومنتجات الثروة الغابية، عن طريق عمليات تكثيف الإنتاج المعتمدة على رفع العراقيل التي تحد من مردودية عوامل الإنتاج الزراعي؛
- تحديد قدرات وعوامل النجاح التي تتمتع بها الأقاليم الريفية ،خاصة في المجالات التي تم إغفالها أو تلك القدرات التي تنطوي عليها الموارد الطبيعية والبشرية ،والتي لم يتم تثمينها بعد؛
- تثمين وإستغلال الموروث الذي تختزنه المناطق الريفية، على غرار الثروة النباتية، الثروة الحيوانية، المناظر الطبيعية، السياحة الريفية في مجال الترفيه والإستكشاف، المنابع الحرارية..؛
- التركيز على القدرات الشابة المتوفرة والمتممة بالتجارب الحديثة والجديدة؛
- تدعيم قدرة حاملي المشاريع في الولوج إلى الشبكات التقنية والتجارية، بما يزيد من فرص نجاح مبادراتهم؛

– تسهيل الولوج إلى المعلومات وجمعها، خاصة ما تعلق منها بإقامة النشاطات الجديدة من أجل تحديدها وتحمل الأخطار التي تأخذ المبادرة في شأنها .[1]

ج–المحور الثالث: التثمين المتوازن والتسيير المستدام لموارد الأقاليم الريفية

إن عمليات تثمين وتسيير موارد الأقاليم الريفية ، تتعدى البحث عن صيغ جديدة تضمن الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والمحافظة عليها، بل إلى خلق الشروط الضرورية لرفع مستوى وعي جميع الفعاليات الإجتماعية والمؤسساتية، بالقيمة الحقيقة للموروث الإنساني والطبيعي في المناطق الريفية، وهي القيمة التي يمكن أن تشكل قاعدة أساسية لكل مشروع، يهدف إلى إعتبار المنفعة الناتجة عن إستغلال إحدى مكونات التراث الريفي، تكتسي طابعا إقتصاديا وإجتماعيا تستوجب المكافأة المادية والمعنوية، هذا ما يعطي القدرة للفاعلين المحليين على الإستمرار في المساهمة ودعم جهود تثمين وتسيير موارد الإقليم والعمل على ضمان إستدامتها على هذا المستوى، تعمل الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إلى تحقيق مايلي:

– خلق الأطر القانونية والمؤسساتية التي تحدد مسؤولية جميع الأطراف المعنية بمختلف عمليات التسيير المستدام للثروات الطبيعية والتراث الريفي؛

– نشر الوعي بأهمية التراث الريفي لدى كل شرائح المجتمع؛

– رفع القدرة التقنية ،التنظيمية والتحكم في آليات التسيير المستدام للموارد الطبيعية والتراث الريفي، لدى جميع الفاعلين المعنيين، عن طريق التكوين والتدريب وتدوين المعارف المحلية، خاصة في حالة خروج العمليات التي تتطلبها هذه النظرة الجديدة عن المعتاد والمألوف أو إرتباطها بأخطار معينة؛

– توفير الشروط الضرورية لعمل آليات الشراكة، النشاطات الإقتصادية وجهود التنسيق والإرتباط بشبكات محلية، وطنية، إقليمية وعالمية.

د–المحور الرابع:التآزر الإقتصادي والإجتماعي وتنسيق عمليات التنمية

تعتبر المشاركة الواسعة لمختلف الفاعلين المحليين والمتدخلين في العمليات التنموية بالشراكة الفعالة مع الإدارة، المصدر الرئيسي لخلق التآزر الذي تزيد أهميته من خلال إرادة جميع الأطراف المعنية بتنمية الفضاء الريفي وقدرتهم على ربط علاقات شراكة جديدة ،وهذا ما تعمل الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على تحقيقه من خلال :

– التكفل بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية للمشاكل المعالجة والحلول المقترحة من طرف الفاعلين داخل الإقليم؛

– التحسيس والتكوين لكل الشركاء، حول أهمية الإستفادة من التآزر وإستغلاله والتدرب المستمر على تحقيقه ؛

– العمل على تأسيس التكامل بين المناطق الريفية، عن طريق تبادل التجارب والخبرات وربط علاقات شراكة إقليمية في إطار التثمين المتبادل؛

– إنشاء فضاء تتقاطع ضمنه توجهات الفاعلين الشاملة والحاجيات المحلية التي تعبر عن طلب خاص لمشاريع الدعم؛

– وضع الأطر التي تسمح بالتنسيق،التفاوض، التناغم، وحتى تسيير الاختلاف والنزاع بين مختلف الفاعلين والشركاء.

[1] -Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement rural durable, Op.cit, p50-51

II– 4 سياسة التجديد الريفي والزراعي:

لقد حدثت تغييرات عميقة متعلقة بالأساليب الزراعية ومناهج التنمية الريفية في العقود القليلة الماضية، وذلك بسبب إخفاق العديد من المبادرات الرامية إلى ذلك، فكان لا بد من الإعتراف أنها كانت تعتمد كثيرا على نقل التكنولوجيا من الخارج والقيام بعملية الإسقاط والتنفيذ على أرض الواقع من دون الأخذ بعين الإعتبار للواقع الحقيقي للمناطق الريفية، بالإضافة إلى وجود إتجاه لتبسيط مبالغ فيه لمشاكل التنمية الريفية بالإضافة إلى تجاهل خصوصيات هذه المناطق، هذا ما أدى إلى عملية تحول وإهتمام تدريجي نحو تفعيل نهج المشاركة الفعالة لسكان الريف في كافة عمليات تخطيط و تنفيذ العمليات التنموية الهادفة إلى مساعدتهم .

إن عملية التحول المتعلقة بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر،والراجعة بالأساس إلى التوجه الجديد وفق سياسة التجديد الزراعي والريفي، والتي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي من جهة، وإلى توفير كافة الإحتياجات الأساسية لسكان المناطق المهمشة والمعزولة، وبالتالي فإن هذا التوجه يسعى به إلى الوصول إلى تحقيق هدفان أساسيان:

–يتمثل الأول في جعل الزراعة قادرة على العمل كمحرك لعجلة النمو، بالإضافة إلى مساهمتها الكبيرة في تحقيق الأمن الغذائي والذي يمثل قضية وطنية.

–أما الثاني فيتمثل في تحقيق تنمية ريفية وفق نهج متكامل ومتعدد القطاعات ،يهدف من وراءه إلى تعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة في المناطق الريفية ،بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية لسكانها.

وترتكز سياسة التجديد الريفي والزراعي على إستراتيجية عملية، ألا وهي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة التي تستند على وضع حيز تنفيذ للامركزية البرامج حسب الأهداف والذي يستدعي تقوية القدرات المحلية بالإضافة إلى اندماج وعقلنة كافة التدخلات القائمة على الإستثمارات والدعم العمومي.[1]

إن سياسة التجديد الفلاحي والريفي لها امتداد يشمل ثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة :

- البعد الإقتصادي ، أو ما يعرف بالتجديد الزراعي، الذي يهدف إلى تحديث القطاع، والاستخدام الرشيد للموارد وللإمكانات الزراعية الوطنية ، وزيادة إنتاج السلع الإستهلاكية بشكل عام ؛
- البعد الإقليمي، أو ما يعرف بالتجديد الريفي، الذي يهدف لتحسين حياة الناس وحماية وتعزيز الموارد الطبيعية، والتي يتحقق من خلال نهج تشاركي،تصاعدي في إتخاذ القرارات، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة؛
- البعد الثالث يتعلق ببرنامج وطني يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية، بالانخراط في مسار تحديث عملية حوكمة وتسيير وإدارة كافة النشاطات الزراعية، من خلال العوامل الأساسية المساعدة على تقدمها بما في ذلك : البحث، التكوين، التدريب والإرشاد ،وذلك قصد تسهيل عملية تطوير التكنولوجيات ونشرها في الوسط

[1] -Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthadologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluationdes ppdri ،décembre 2007.

الإنتاجي، بالإضافة إلى تحسين القدرات المادية للمؤسسات قصد تعزيز مهارات ،قدرات، وممارسات جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عملية التنمية الزراعية والريفية[1].

II-4-1 الركيزة الأولى : التجديد الريفي

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي، بهدف ترقية التنمية الإقتصادية للبلاد يشترك فيها بصفة تضامنية كل العالم الريفي. وتستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي ،التنمية المستدامة ،الإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية، اللامركزية وتقوية الترابط الإجتماعي[2] وقد تم تبني "سياسة التجديد الريفي" سنة 2006، في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT الذي صدر في القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وكان الهدف منها هو تحقيق تنمية ريفية مندمجة تضمن تنمية متوازنة للأقاليم، مع الأخذ بعين الإعتبار كل من خصوصية ،مؤهلات ومعوقات كل إقليم.

حيث تقوم هذه السياسة على تبني مفهوم الأقاليم الريفية وتكريس النظرة إلى العالم الريفي على انه فضاء خاص ذو معطيات خاصة به والانتقال من نظرة "الفضاء اللاحق بالمدينة "، وهي النظرة التي كانت سائدة والتي تعتبر الريف منطقة تمارس فيه نشاطات فلاحية تكون تابعة للمدينة، إلى نظرة "الفضاء الخاص" التي تعتبر الريف كيانا جغرافيا خاصا،[3] يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية .فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون إندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

وذلك بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية ،تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة ودمقرطة المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد، فهو يأخذ بالحسبان الأهداف الإقتصادية والإجتماعية في مجال التشغيل والدخل وإستقرار السكان،كل هذا ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2025.

يستهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه ،كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج بالصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء). ويشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية ،الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون ،المؤسسات غير الفلاحية ،الحرفيين ،المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض...) وبالرغم من ان الفلاحة تبقى عنصر إحدى المكونات للنشاط الإقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف ،الماء الصالح للشرب،

[1] -Mohamed Khiati ,Algérie : le Programme de Renforcement des Capacités Humaines et d'Assistance Technique (PRCHAT) Investir en l'homme pour appuyer les innovations paysannes
CIHEAM N°93 – Mai 2013 , P de 1 à 6 .

[2]- Algérie ,Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthadologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluationdes ppdri ،décembre 2007

[3] الجريدة الرسمية رقم 2010/61 قانون 10-02 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي..) بالترقية مابين القطاعات.

وفي الأخير، يسهر عبر النشاطات التي يدعمها على ترجمة في الواقع مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بالأعمال التالية في الميدان من الفاعلين المحليين :حماية الأحواض المنحدرة ،تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر ،حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي وقد خصص لها غلاف مالي مقدر بحوالي 42 مليار دينار مخصصة لإعادة تسوية البرامج (المتمثلة في الغابات السهوب ،الزراعة الجبلية، إستصلاح الأراضي عبر كامل أرجاء الوطن)[1] ويتمثل الهدف الرئيسي لسياسة التجديد الريفي هو الحد من مشكلة تسارع هجرة سكان الأرياف بإتجاه المدن، بالإضافة إلى حالة التهميش الكبيرة التي تعاني منها أغلبية المناطق الريفية حيث أن الإستراتيجيات التنموية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية خلال السبعينيات من القرن الماضي، بالإضافة إلى الانفجار السكاني الكبير أديا إلى درجة عالية من التمركز السكاني بجزء معين من الإقليم ككل ، ويقع اغلبه في الشمال أو حول المدن الكبرى حيث أن 80٪ من العدد الإجمالي للسكان يعيشون في 14٪من المساحة الإجمالية للبلاد، ولاسيما المتعلقة بالشريط الساحلي حيث تتركز أغلبية الأنشطة التجارية و الصناعية.

فخلال العقدين السابقين وما رافقهما من ظروف إقتصادية وسياسية وأمنية صعبة للبلاد، أدى ذلك إلى حركة واسعة لسكان المناطق الريفية باتجاه المدن(حوالي 5 ملايين نازح من المناطق الريفية إلى المدن)، يحدث هذا بطبيعة الحال على حساب أفضل الأراضي الصالحة للزراعة حيث تشير الإحصائيات أنه مابين سنة 1962 و2002،تم فقدان حوالي 160000هكتار من الأراضي الأكثر إنتاجية وخصوبة في الجزائر بسبب النزوح الكبير نحو المدن.[2]ولهذا السبب تسعى سياسة التجديد الريفي وفقا لمصمميها إلى"تحويل التفاوتات العمودية ما بين المناطق الريفية إلى إختلاف أفقي ما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية "وبالتالي فهي تسعى أيضا إلى تحقيق مستويات تنموية مماثلة لجميع المناطق،مع الإحتفاظ بطبيعة الحال على الخصائص البيئية ونمط المعيشة الخاصة بالمجتمعات الريفية وخصوصياتهم.

أساليب تدخل الدولة وفق ثلاث محاور:

تنبثق سياسة التجديد الريفي والفلاحي من منطق التهيئة الديناميكية للإقليم، وتختلف أساليب تدخل الدولة في المناطق الريفية ،وتنحدر إلى ثلاثة محاور مترابطة:

1. **الإستثمارات الكبرى:** والتي تتحدد وفق أسس الإقتصاد الكلي، وهي تنضوي تحت الإستراتيجية الوطنية و الجهوية لتهيئة الإقليم SNAT-SRAT والتي تحدد توزيع الإستثمارات الوطنية الكبرى (الطرق السريعة والسكك الحديدية، التحويلات المائية الكبرى، الخ) لضمان تناسق وترابط تنمية جميع الأقاليم على المستوى الإجمالي وبالنسبة للجهات التسع التي تضم حوالي عشرون مخطط رئيسي.

2. السياسات القطاعية: والتي تتعلق بتدخل كافة القطاعات في الوسط الريفي بإختلاف نشاطها ونوعها .

[1] -Algérie,Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012,p08-09

[2] -Adel Moulai,2009,op,cit ,p71-72-73.

3. **التدخل على المستوى الإقليمي**: والذي يحدث على المستوى الجزئي أو المحلي ممثلا في الولايات ،الدوائر، البلديات، القرى، وتتعلق هذه التدخلات الإقليمية مباشرة بالتنمية الريفية وتتميز هذه التدخلات بنهج متكامل ومندمج ومتعدد القطاعات وتعتمد في تحقيق ذلك على حشد جهود جميع المعنيين والفاعلين في الإقليم بإختلاف مستوياتهم ونشاطاتهم من:

- مواطنين محليين؛
- جمعيات ومنظمات غير حكومية؛
- فاعلين الإقتصاديين: كافة المؤسسات الإقتصادية باختلاف طبيعتها وحجمها؛
- قطاع الخدمات:كافة الإدارات العمومية اللامركزية باختلاف اختصاصها من صحة،أشغال عمومية،فلاحة، ....
- قطاع التعليم والتكوين :من مؤسسات التعليم، والجامعات والمعاهد ...

إن النهج المتكامل و الشامل والمتعدد القطاعات ، يعني أن أي قطاع كان إنتاجي أو إجتماعي فهو بالضرورة معني بتنفيذ إستراتيجيات التجديد الريفي. وذلك وفقا للإجراءات التي تهدف إلى تطوير البنى التحتية والخدمات العامة بجميع أنواعها بالإضافة إلى خلق الأنشطة الإقتصادية، فهي جميعها معنية بتحقيق التنمية مع تجنب إهدار الموارد الإقليمية، وضمان تحقيق التوازن العام بين الجهات والأقاليم.

أما بالنسبة لمسألة إشراك جميع الجهات الفاعلة في الإقليم، فهذا يعني أن نموذج التنمية المرغوب في تطبيقه هو نموذج تنمية ذاتية مدفوع من الداخل ،والذي يرتكز ويقوم على عملية التشاور بين السكان ،وممثليهم من أعيان وجمعيات ،وعلى المؤسسات (الشركات والبنوك) وذلك قصد التوصل إلى توافق وتماسك إجتماعي لسكان المناطق الريفية عامة والأقاليم المعنية على وجه الخصوص. [1]

تستند سياسة التجديد الريفي على إشكالية الحوكمة المحلية ،التنمية المستدامة، الإنصاف في الإستفادة من الخدمات القاعدية، اللامركزية وتقوية الترابط الإجتماعي، و تتجسد هذه السياسة من خلال أربع مواضيع جامعة:

1-تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف من خلال العمل على تطوير القرى والقصور؛

2-تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي من خلال تحسين المداخيل بالنسبة لسكان المناطق الريفية؛

3-الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛

4- حماية وتثمين التراث الريفي المادي والغير مادي.

وتنشق عن البرامج الوطنية المجمعة برامج التنمية الريفية المندمجة على المستوى الولائيPDRIW المعدة من قبل الولاة، بحيث تأخذ بعين الإعتبار إستراتيجياتهم الخاصة، بإدماج مختلف المصادر المالية.

وترتكز سياسة التجديد الريفي على إستراتيجية عملية، ألا وهي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRDالتي تستند على :

وضع حيز تنفيذ للامركزية البرامج حسب الأهداف،الذي يستدعي تقوية القدرات، الإندماج وعقلنة التدخلات،

[1] -Abdelmadjid DJENANE ,2011 ;Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes,p03 ,consultée en ligne en avril 2013 sur: www.reseau-2dlis.eu.

الإستثمارات والدعم العمومي، وتمثل المحاور والأدوات المكرسة لذلك في :

–النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة(المحلية والريفية) SNADDR:

الذي يرتكز على تصنيف الأقاليم ،المنجز بواسطة المؤشر المركب المسمى مؤشر التنمية المستدامة IDD الذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية ،الإحتياجات، الأولويات وكذا معرفة إتجاهات مستويات التنمية للبلديات. وتقوم هذه الأداة المشتركة بوظائف متابعة الميزانيات وتقييم الأثر .

–مقاربة منهجية تهدف إلى جمع كل من الفاعلين، المعارف والتمويلات، داخل الإقليم:

بحيث يمثل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة مشروعا إقليميا معد في إطار مسعى تساهمي ومهيأ من قبل الفاعلين المحليين للإقليم المعني ،بالإضافة إلى إنه يخضع إلى عملية مصادقة وقرار لامركزي .

وتعد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أدوات لمباشرة العمل ضمن برامج التنمية الريفية على مستوى الولاية. بحيث أنها تجمع بصفة مندمجة كافة الإستثمارات ذات الإستعمال الجماعي والإستثمارات ذات الإستعمال الفردي، وتسمح بتضافر الجهود العامة والخاصة.[1]

الشكل رقم 04:المخطط العام لسياسة التجديد الريفي

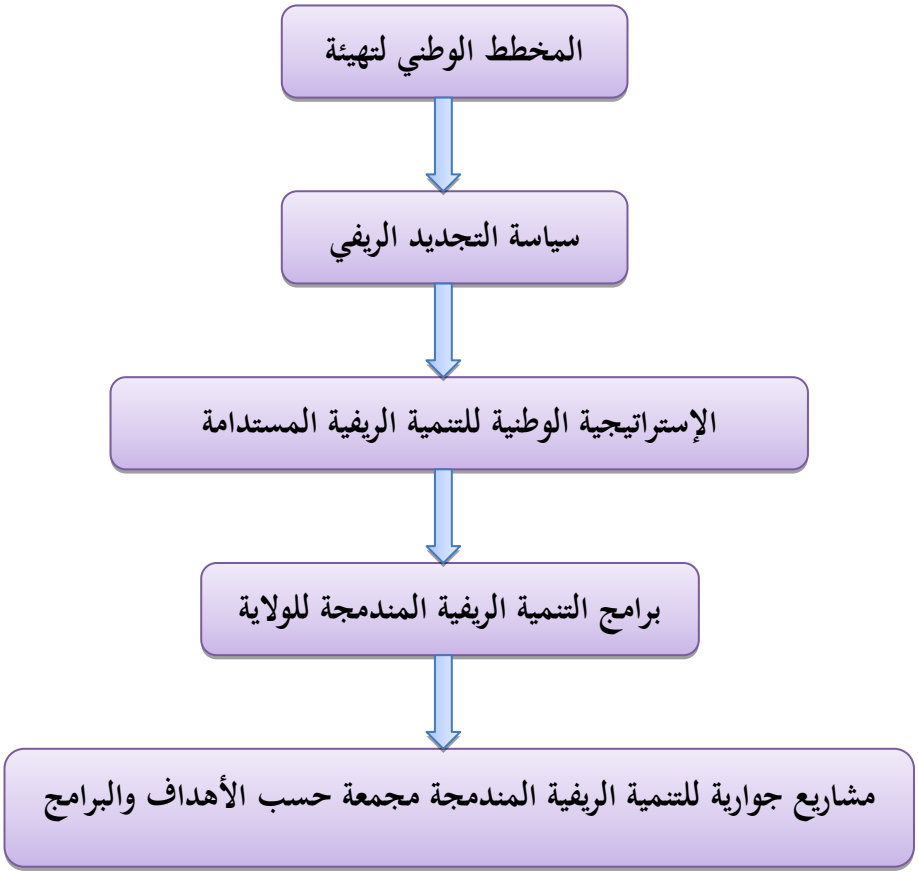

المصدر : الجريدة الرسمية رقم 2010/61 ،قانون رقم 10–02 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة

[1] -Algérie ,Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthadologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri p 7-8-9-10 ،décembre 2007.

الرسم البياني رقم 01 :تقسيم الغلاف المالي لسياسة التجديد الريفي والزراعي على الركائز الثلاث

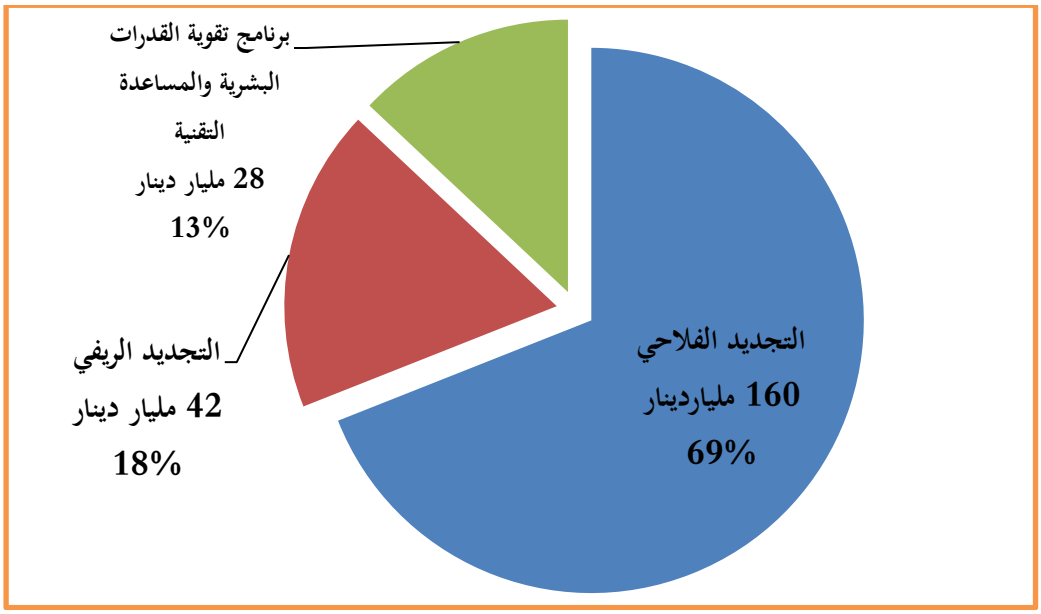

Source : Algérie,Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012,p09

II-4-2- الركيزة الثانية التجديد الزراعي

يركز التجديد الفلاحي على البعد الإقتصادي وعلى مردود القطاع الفلاحي قصد ضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة مستدامة والذي يعتبر إجراء يسمح للهيئات الوطنية أو اللامركزية بالقدرة على تلبية جميع الإحتياجات الغذائية المتوازنة من حيث الكمية والنوعية وذلك حسب قانون التوجيه الفلاحي 08-16 والذي ينص على ضرورة حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكافي يسمح له بالتمتع بحياة نشطة، وتسعى هذه السياسة لتشجيع عمليات تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات وإندماجها في مقاربة الفروع لتصويب أعمال دعم المستثمرات العديدة المنجزة في القطاع حول تحقيق القيمة المضافة طول سلسة من الإنتاج إلى الإستهلاك.

إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو إندماج كافة الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي،وقد خصص لهذه السياسة غلاف مالي معتبر مقدر بحوالي 160 مليار دينار مخصصة لدعم دخل الفلاحين وتحسين الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى دعم وتقوية رأس المال الداخل في العمليات الإنتاجية والسعي إلى تكثيفها.[1]

[1] -Algérie,Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012,p09-10

II-4-3 الركيزة الثالثة برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية

إن العمل على تطوير ونشر المعارف والخبرات قد أصبح أكثر من أي وقت مضى شرطا أساسيا لتحقيق التقدم على كافة المستويات وعلى هذا النحو، يمثل الإستثمار الغير مادي، والذي يقوم على فكر أن المورد البشري هو أهم ثروة يجب الإستثمار فيها أمرا في غاية الأهمية.

إن الإستثمار في مجال التكوين وزيادة الخبرات، يقوم على تعزيز وتحسين التدريب بإستمرار بالإضافة إلى توسيع نطاق تدفق المعلومات المفيدة من خلال عمليات الإتصال، الإرشاد والتوجيه.

إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT يمثل أداة دعم للسياسة التجديد الزراعي والريفي، ويهدف بشكل أساسي إلى حل كافة المشاكل المرتبطة بمنهجية إعداد، تنفيذ، ومتابعة وتقييم المشاريع التنموية، حيث أن إمتلاك المعارف والخبرات الكافية من طرف سكان المناطق الريفية والمعزولة سيساهم بشكل كبير في نجاح التخطيط التشاركي وبالتالي سيؤدي حتما إلى نجاح تنفيذ المشاريع التنموية في هذه المناطق.

يستند تنفيذ برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية الذي أطلقته وزارة الزراعة والتنمية الريفية، في أكتوبر 2010، من حيث التكوين والمعلومات والاتصال والإرشاد على إستخدام الموارد و المهارات التي من شأنها أن تؤدي إلى إجراءات متعددة لدعم الفلاحين وتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم، ولكن أيضا القائم على أساس المشاركة الفعالة القائمة على عملية حشد واسعة النطاق لكافة الخبراء والمستشارين والمشرفين والمختصين في تنفيذ البرنامج، قصد تعزيز المعارف والخبرات على المستوى المنهجي للتدخل من أجل تحديث القطاع الزراعي في الجزائر.

إن عمليات المرافقة و الدعم والمساعدة التقنية المتعلقة ببرنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية، والتي تعتبر كضامن لتحقيق تنمية زراعية وريفية حقيقية،ويرتكز على:

- تحسين معارف وخبرات كافة المشرفين والمؤطرين الفاعلين في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، بالإضافة إلى جميع المستفيدين من هذه السياسة والبرامج التنموية ؛
- بناء قدرات، مهارات جميع القائمين على عملية التأطير والإشراف، بالإضافة إلى جميع فئات المستفيدين ؛
- تقوية الروابط بين مؤسسات التدريب والتكوين قصد تعزيز عملية تطبيق المعارف والخبرات على أرض الواقع[1].

ان برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية يهدف بالأساس إلى :

- إستثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، وذلك من اجل وضع وتطبيق تقنيات جديدة ؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي مقدرة بحوالي28 مليار دينار ما يمثل نسبة 13% من إجمالي مخصصات سياسة التجديد الزراعي والريفي[2]، ووفقا للإحصائيات المقدمة من طرف السلطات المختصة فان عدد الفلاحين المتكونين في إطار البرنامج قد إرتفع من2449مستفيد من التكوين سنة2000 ،إلى مايزيد عن33727 مستفيد

[1] -Mohamed Khiati ,op, cit, Pages de 1 à 6.
[2] -Algérie,Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012,p10-11.

من التكوين سنة 2012، أما فيما يتعلق بتكوين الإطارات فقد إنتقل من 4332 مستفيد من التكوين سنة 2000 إلى حوالي 11768 مستفيد من تكوين في إطار البرنامج لسنة 2012. [1]

II-4-4 عقود النجاعة وأهدافها :

تم تحديد القيم المرغوب في الوصول إليها على الصعيد الوطني، إثر إجتماعات التقييم الدورية وبالإستشارة بين الفاعلين المركزيين والجهويين وهي تهدف إلى :

- تحسين نمو الإنتاج الفلاحي من 6%في الفترة الممتدة بين 2000-2008 إلى 8.33%في الفترة 2010-2014.
- نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه؛
- تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية؛
- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف ،وذلك من خلال 102000 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في 2200 منطقة ريفية لحوالي 730000 أسرة ريفية أي ما يقارب 4.500.000 نسمة. تهدف هذه المشاريع أيضا إلى الوصول إلى أثر حول حماية وتثمين 8ملايين هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والفضاءات السهبية والمناطق الصحراوية ، من بين 50مليون هكتار التي يمثلها الفضاء الريفي؛
- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الإدماج الزراعي الصناعي ضمن الفروع؛
- إستحداث حوالي 750.000 منصب شغل والتي تعادل مناصب دائمة لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة من فرص خلق مناصب الشغل والمداخيل خارج الفلاحة.

لقد تم تقسيم هذه القيم لكل بلدية وكل سنة من المخطط الخماسي، فهي مسجلة في عقود نجاعة موقعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومديريات المصالح الفلاحية وكذا محافظات الغابات للولايات، لخلق روح المسؤولية في المصالح اللامركزية والتزامها صوب تنفيذ السياسة.

تتميز المشاريع اجوارية المرتقب تنفيذها في الفترة الممتدة بين 2010-2014 بمؤشرات الآثار التالية:

الجدول رقم 04: مؤشرات وآثار تنفيذ كافة المشاريع الجوارية المبرمجة خلال الفترة 2010-2014

البلديات	المناطق	العائلات	السكان	مناصب العمل المستحدثة	الفضاء المعالج بالهكتار	امتداد الأراضي الصالحة للزراعة
1169	2174	726820	4470900	1000000	8192000	250000

Source: Algérie,Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012,p11

[1] -Algérie ,2013 ,Ministère de L'Agriculture et du Développement Rural ,16 ème Session D'évaluation Des Programmes du Renouveau Agricole et Rural. Evaluation des Activités Realisées dans le Cadre du PRCHAT.06 Janvier 2013.

II-4-5 الإطار التحفيزي : تكملة للركائز الثلاث، يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها، وتتمثل هذه الأدوات بشكل خاص في :

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات الملتقاة؛
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛
- تنشيط الفضاءات المختلطة خاصة وعمومية للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

لقد سجل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى، ضمن إطار المخطط الخماسي 2010-2014 ،تجنيد غلاف مالي معتبر يقارب 1000 مليار دينار من الموارد العمومية، وذلك بغرض عصرنة الإدارة ومختلف آليات الدعم للتجديد الفلاحي والتجديد الريفي، بالإضافة إلى دعم الأسعار عند الإستهلاك؛[1]

II-4-6 صناديق الدعم المالي:

سعت الدولة من أجل تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي منذ إعدادها إلى زيادة الدعم الموجه لصالح المستثمرين وسكان الأرياف، وذلك من خلال إنشاء عدة صناديق وطنية عمومية تعمل جاهدة لتحقيق تنمية ريفية زراعية مستدامة ،وتتمثل هذه الصناديق في:

- الصندوق الوطني لتنمية الإستثمارات الفلاحي FNDIA ؛
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA؛
- صندوق حماية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية FPZPP؛
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية FGCA؛
- صندوق التنمية الريفية لإستصلاح الاراضي عن طريق الإمتياز FDRMVTC ؛
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب FLDPPS ؛
- الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية وصغار المستغلين الفلاحين.FSAEPEA.

حيث تستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الإستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين والتي عادة ما تتراوح ما بين 30 إلى 50% من التكلفة الإجمالية للإستثمارات الفلاحية، مع تخفيض يصل إلى غاية 100%من نسب الفوائد على القروض و ذلك كعلاوات على التحفيز .

[1] -Algérie,Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012,p11

الجدول رقم 05: الإطار المرجعي لتحليل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

السياسة	سياسة التجديد الفلاحي والريفي
الهدف الشامل الأثر	**لمن؟** سكان الارياف، المستثمرون الفلاحيون، منظمات التعاضد والمهن، المتعاملون الإقتصاديون ،المتدخلون في بداية ونهاية الانتاج، البلديات الريفية، الإدارة،. **ما هو المشكل الرئيسي الواجب رفعه؟** التجديد من أجل تحقيق أمن غذائي دائم ومستمر على المستوى الوطني، تحقيق تنمية متوازنة لجميع الأقاليم والقضاء على التهميش والإقصاء خاصة في الأقاليم الريفية.
الأهداف الخاصة	**طريقة أخرى لحوكمة القطاع الفلاحي والريفي من خلال:** دور مختلف الفاعلين؛ مبادئ المشاركة والشراكة والتعاون؛ تطبيق طرق وأساليب جديدة في التسيير؛ التكوين وتقوية القدرات، التمكين. **تحقيق نمو إقتصادي مستدام في الوسط الريفي من خلال:** الإستثمار الفلاحي؛ دمج جميع الفاعلين في العمليات والمشاريع التنموية؛ تثمين الأقاليم والتسيير العقلاني والجيد للموارد الطبيعية؛ **فعالية آليات التدخل العمومي من خلال:** وجود اطار قانوني ملائم ومتطور؛ فعالية التمويل والضبط ؛ الحماية والمراقبة؛
النتائج	شبكة نشطة ومترابطة مكونة من جميع الفاعلين. عصرنة الإدارة وإصلاحها وجعلها قادرة على تحقيق بيئة مواتية لتحقيق التنمية المستدامة.

Source : Algérie,Ministère de l'agriculture et du Développement Rural, le Renouveau Agricole et Rural en Marche Revue et Prespectives, Mai 2012,p39

III– المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

III –1 مفهوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

لقد ظهر مفهوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في الجزائر سنة 2004 تزامنا مع بداية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، وهو عبارة عن تجميع لعدة عمليات قطاعية مختلفة تهدف إلى تنمية منطقة معينة ومحددة في إقليم معين، ويتعلق المشروع الجواري في المقام الأول بالبلديات ذات الخاصية الريفية وبالخصوص الأكثر فقرا منها.[1]

إن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة يعتبر الأداة الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، التي تهدف إلى القضاء على الفقر و التهميش في المناطق الريفية، وفي الوقت نفسه فهي تعتبر وسيلة لحماية الموارد الطبيعية ورشادة إستغلالها، وذلك حسب توصيات مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 المتعلق بالتنمية المستدامة .[2]

يعتبر المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة حجر الزاوية والأداة الهامة والمفضلة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، الذي من شأنه أن يلعب دورا محوريا وموحدا للطاقات الموجهة لتحقيق العمليات التنموية المبرمجة على مستوى الفضاء الريفي، كما يمثل الإطار الامثل لخلق روابط وعلاقات شراكة حقيقية وفعالة بين مختلف الفاعلين على مستوى الإقليم الريفية وتفعيل مشاركة السكان في تجسيد عمليات التنمية المسطرة.على هذا الأساس،يعتبر المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة رهانا أساسيا ،يجب العمل على تطويره وترقية أساليب تنسيق العمليات ضمنه، من خلال تثمين التجارب والخبرات المكتسبة وتفعيل علاقات التعاون على جميع المستويات، لاسيما تبادل الخبرات والتجارب بين الفاعلين في المناطق الريفية، للبلدان المنتمية إلى مناطق جغرافية متجانسة، على غرار منطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للجزائر.[1]

وتعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة مشاريعا متكاملة وجامعة تبنى من أسفل إلى أعلى وتتوزع المسؤولية فيها بين مصالح الإدارة والمنتخبين المحليين، المواطنين والمنظمات الريفية،[2]وهو يشمل إجراءات مرافقة المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي لأجل :

- تحسين ظروف ونوعية معيشة السكان وذلك بإعادة الإعتبار للقرى والقصور ،ترقية المنشاة والمرافق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ذات الإستعمال الجماعي؛
- زيادة وتنويع مصادر دخل سكان المناطق الريفية من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنتجة للمنفعة والخدمات وأيضا المتعددة النشاطات؛
- الحث على الإستغلال العقلاني وتثمين أفضل للموارد الطبيعية والتراثية؛
- دعم قدرات المؤسسات الريفية والسكان؛

[1] -Abdelmadjid Djanane , Colloque International« Développement durable, Projets et Engagements » Béjaïa, 08 et 09 novembre 2010.

[2] -Abdelmadjid Djenane,Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes,op,cit,p03-04

[1] -Omar Bessaoud, La stratégie de développement rural en Algérie ,op,cit,p87-88.

[2] - الجريدة الرسمية رقم 2010/61 ،قانون رقم 10-02 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

- العمل على تحسين وتحقيق الأمن الغذائي ؛
- العمل على توفير جميع متطلباتهم الضرورية من صحة وتعليم ومواصلات من أجل عودة النازحين إلى أراضيهم والإستقرار بها ومحاولة تثبيتهم.[1]

ويعتبر المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة مشروعا إقليميا معدا في إطار مسعى تساهمي، مهيأ من قبل الفاعلين المحليين للإقليم المعني، ويخضع إلى عملية مصادقة وقرار لامركزي، بالإضافة إلى أنه من الأدوات المباشرة للعمل ضمن برامج التنمية الريفية على مستوى الولاية وعلى المستوى المحلي حيث تجمع بصفة مندمجة الإستثمارات ذات الإستعمال الجماعي والإستثمارات ذات الإستعمال الفردي، وتسمح بتضافر الجهود والموارد العامة والخاصة.[2]

أ–الاجراءات ذات الإستعمال الجماعي: والمتمثلة في عمليات فتح الطرقات ،إنجاز مدرسة أو قاعة علاج،الربط بالكهرباء أو الغاز الطبيعي...، ويتم تمويل هذه العمليات في معظمها من طرف الدولة، والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق أهداف إجتماعية بحتة، بالإضافة إلى إعادة تجميع السكان في مناطقهم الريفية التي كانت تفتقر لأدنى شروط الحياة، حيث تعمل هذه المشاريع ذات الطابع الجماعي على تثبيت السكان القاطنين بالمناطق الريفية بالإضافة إلى عملية جذب وإعادة إستقرار السكان الذين تخلوا عن أراضيهم في وقت سابق بسبب الظروف الصعبة ،الطبيعية منها والإجتماعية، الإقتصادية ،وخاصة الأمنية منها.

ب– الإجراءات ذات الإستعمال الفردي : والمتمثل معظمها في خلق نشاطات انتاجية الهدف منها تحقق عوائد ودخل إضافي للعائلات القاطنة في منطقة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة .والتي لاتتحدد فقط بالنشاطات الزراعية ،بل تتعداها أحيانا إلى النشاطات الحرفية (الحرف الريفية، الصناعات التحويلية البسيطة)،وأيضا إلى النشاطات الخدماتية كالنقل الريفي، التجارة المنتجات الغذائية...

إن عملية تمويل هذه النشاطات لا تقع فقط على عاتق الدولة والتي تمول فقط بنسبة 25 %،بل تتعدى أيضا إلى المستفيدين، بالإضافة إلى القطاع المصرفي وذلك بتمويل نسبته 75%، والتي تمثل في معظمها قروض بنسبة فائدة مدعمة من طرف الدولة.

إلا أن تعدد الإجراءات والتدخلات من أجل تحقيق التنمية يتطلب بالضرورة تواجد وتدخل السلطات والدولة ،والمتمثلة في جميع الإدارات والوزارات التي لها صلة بهذه المشاريع التنموية، هذا ما يجعل طريقة التدخل تختلف بإختلاف النهج المتبع.[1]

ويتلخص الإطار القانوني المنظم لعملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في :

- القرار رقم 2080المؤرخ في 21ديسمبر 2008 التي تحدد الكيفيات والتقنيات الإدارية والمالية المتعلقة بإعداد

[1] -Abdelmadjid Djenane, ,Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes ,op,cit,p03-04

[2]-Algerie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007

[1] -Abdelmadjid Djenane, ,Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes, op,cit,p04-05

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمستفادة من دعم الصندوق FNRDA؛

– القرار رقم 2027 المؤرخ في 17ديسمبر 2008الذي يحدد الكيفيات الإدارية والمالية للمشاريع في إطار صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضيFDRMVTC .[1]

III –2 البرامج المخططة في اطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:

إعتمادا على الأهداف التي ترمي لها سياسة التجديد الريفي، والأسس التي تقوم عليها الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تم تبني أربع برامج تهدف إلى تنمية المناطق الريفية في الجزائر وذلك من خلال تنفيذ حوالي 12148 مشروع جواري مبرمج في المخطط الخماسي 2010-2014 والذي خصص له 1000مليار دينار من الموارد المالية ،وتتمثل هذه البرامج في:

أ– تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية: بما في ذلك تحديث القرى والقصور، وذلك من خلال توفير وسائل الراحة والرفاهية في المناطق الريفية كمثيلاتها من المدن من خلال تحسين وتوفير المسكن اللائق ، الطرق، توفير المياه ،المدارس، قاعات العلاج، الهاتف، الخ. [2]

ب– تنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي :من خلال خلق أنشطة إقتصادية جديدة وإدخال تقنيات جديدة، ويتحقق هذا خاصة بعودة الاطارات الجامعية إلى المناطق الريفية من أجل تنشيط الفضاءات الريفية بالإعتماد على مكتسباتهم العلمية بالإضافة إلى الإحتكاك بذوي الخبرات الميدانية ويتحقق ذلك من خلال تشجيعهم ومساعدتهم على تحقيق إستثمارات فعلية في كل المجالات تهدف إلى تحقيق حركية تنموية في هذه المناطق المعزولة . بالإضافة إلى تنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي (السياحة الريفية ،الصناعة التقليدية ،الموارد المحلية ،تثمين المواقع الثقافية ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الطاقة المتجددة،...)وكذا تحسين جاذبية الأقاليم الريفية (الشباب،عودة السكان ،التجهيزات الجديدة).

ج– حماية وتثمين الموارد الطبيعية: والذي يهدف إلى خلق الثروة لسكان المناطق الريفية من خلال تشجيع السياحة البيئية ،الثقافة البيئية، الحرف والخدمات التقليدية، كما يتضمن هذا البرنامج مكافحة التصحر وحماية الأحواض ومكافحة إنجراف التربة وحماية الواحات .

د–حماية وتثمين التراث الريفي المادي واللامادي:ويقصد بالتراث الريفي كل من المنتجات المحلية، المباني، المواقع والمنتجات التاريخية والثقافية، تثمين التظاهرات التقليدية بالإضافة إلى السعي للحفاظ على خصوصية الأقاليم. [1]

[1]–الجريدة الرسمية رقم 2010/61 ،قانون رقم 10–02 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

[2] -Abdelmadjid Djenane ,Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes ,op,cit,p05.

[1]–الجريدة الرسمية رقم 2010/61 ،قانون رقم 10–02 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

الجدول رقم 06:تقسيم البرامج الجوارية حسب المواضيع

البرامج	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية	252	279	280	274	264	259	1608
تنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي	556	577	594	594	582	564	3467
حماية وتثمين الموارد الطبيعية	1013	1031	1052	1052	1039	1019	6205
حماية وتثمين التراث الريفي المادي واللامادي	128	141	157	157	150	135	868
المجموع	1949	2027	2083	2077	2035	1977	12148

Source :http://www.dgf.gov.dz/index.php?rubrique=PPDRI&section=PPDRI

ويبين الشكل التالي مدى تقدم عملية المصادقة والتنفيذ للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المبرمجة للفترة 2009-2013 وذلك حسب إحصائيات المصالح المختصة :

الشكل رقم05 : وضعية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة للفترة 2009-2013

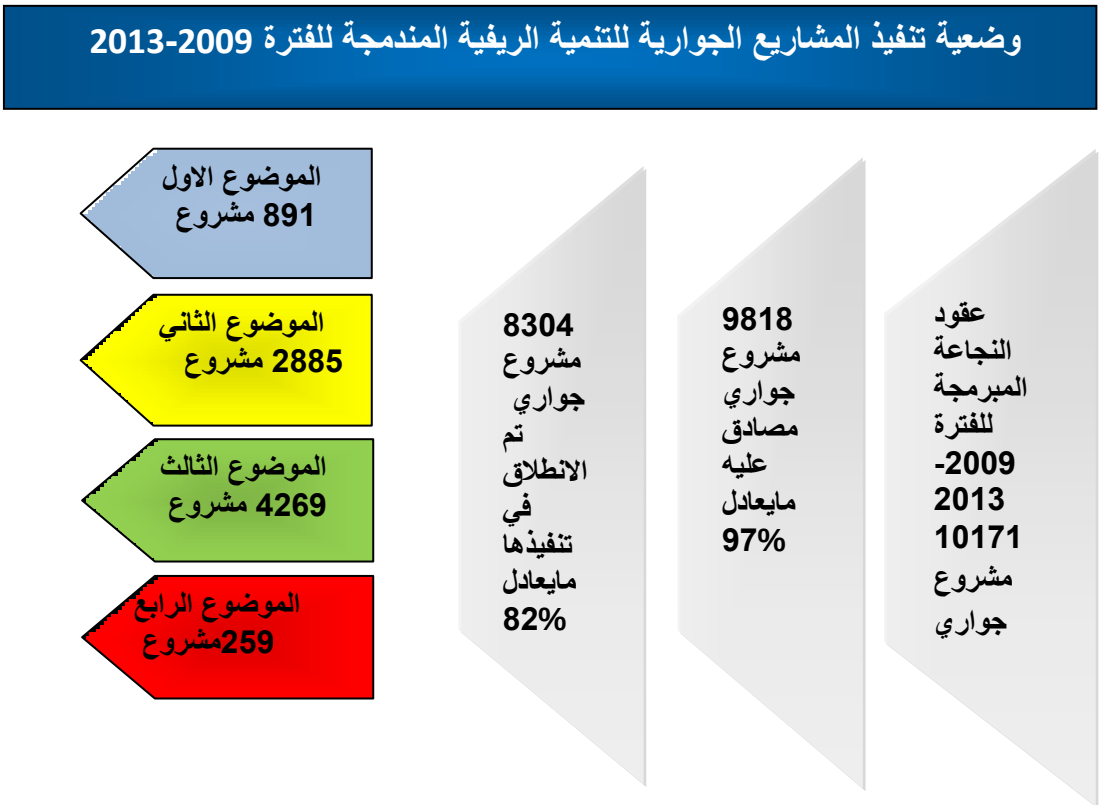

Source : Algérie, Ministère de l'agriculture et du développement rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes de renouveau rural, 20eme session d'évaluation, 09mars 2014, p03

III–3 خصائص المشروع الجواري للتنمية الريفية:

إن للمشروع الجواري عدة خصائص والتي يمكن حصرها في الخصائص التالية:

أ–المشروع الجواري أداة جامعة لموارد الإقليم : يقوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بتجميع أهداف برامج الدولة، ويعمل على ربط وتكامل السياسات القطاعية الموجودة، قصد مرافقة الديناميكية الإقليمية في سيرورة مستدامة، ليجعلها إقتصاديا ناجحة وإجتماعيا مقبولة. وتبنى داخل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة شراكة بين القطاع العمومي (على شكل إستثمارات ذات إستعمال جماعي)والقطاع الخاص (على شكل إستثمارات ذات إستعمال فردي) بالإضافة إلى عملية تجنيد واسعة للمؤسسات العمومية وكافة الشركات. وتعمل على تضافر كفاءات الفاعلين المحليين(أعوان قطاعات الإدارة والأشخاص المؤهلين)داخل خلية التنشيط الريفي للبلدية، المؤسسة من طرف الوالي لمرافقة حاملي المشاريع خلال مساعيهم للتنمية الإجتماعية والإقتصادية في المناطق الريفية.

إن تجميع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة داخل منطقة التنمية الريفية التي تستجيب لأهداف البرامج التنموية الأربعة، يعمل على بناء سياسة التنمية الريفية المندمجة للولاية PDRIDW.

ب–المشروع الجواري أداة مجندة للمعارف والخبرات داخل الإقليم: يقتضي تعريف برنامج التنمية الريفية، على معارف تذهب إلى أبعد من المسائل الإدارية ،التقنية والماليةو تستدعي كل من المقاربة التساهمية تحديد إستراتيجية الإقليم ،تجنيد معارف مفهوماتية وبيداغوجية بالإضافة إلى ذلك فإن عملية تحديد وتنفيذ المشروع الجواري تستدعي أيضا الإستعانة بالجامعيين والطلبة ،الذين يمثلون الحلقة الضرورية لنشر المعارف داخل الأقاليم، بالإضافة إلى جميع الكفاءات وذوو الخبرات المتعلقة بكافة الإختصاصات التي من شأنها أن تسهم في حسن تنفيذ المشروع بالمنطقة.

ج–المشروع الجواري يعمل وفق مقاربة تساهمية تشاورية، ولامركزية: يقوم المشروع الجواري على أساس المقاربة التساهمية التي تحدد محاور التدخل الأساسية بالنسبة للمجمعات السكانية الريفية المعنية ،والعمل على إعداد بصفة تشاورية فيما بين المصالح التقنية اللامركزية، الإدارة والمواطنين الريفيين لبرنامج الإجراءات الذي يعمل على تقوية ومساندة جهود تنمية الأسر داخل إقليمهم .[1]

III–4 أهمية المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

يعتبر المشروع الجواري أهم الأدوات المعدة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وتحقيق أهداف الساسية الوطنية للتجديد الريفي والزراعي، وهذا بلعبه دور موحد للطاقات المجندة في هذا الإطار لتحقيق العمليات المبرمجة وتفعيل مشاركة السكان في عمليات التنمية، فهو يجمع بين تكريس العمل الجواري، التآزر بين رأس المال الطبيعي، المادي، المالي، البشري والإجتماعي، وترقية شراكة تجمع كل الفاعلين .كما تبني منهجية إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ،يعكس التحول الجذري لأساليب العمل الإداري والتي تتجه إلى إستقطاب أفكار متفتحة، تستطيع من خلالها الإنصات لإنشغالات سكان الأرياف وإقتراحاتهم، ووضع الآليات والإجراءات الملائمة

[1] -Algérie, Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.p11

لدعم حاجياتهم ومرافقتهم في تنفيذ وإنجاح مشاريعهم، كما تعمل الإدارة في هذا الإطار على تشجيع وتحفيز بروز التنظيمات الإجتماعية للسكان كأطر ذات مصداقية ،قادرة على تمثيلهم وتأسيس شراكة مع السلطات العمومية لتنفيذ سياسة التنمية الريفية، وتسعى الإدارة أيضا إلى القيام بدورها الجديد عن طريق وضع أسس دعم المبادرات والمساعدة على تسيير المشاريع المحلية بدون فرض قواعد معينة، وتنشيط العمل الجماعي وتقاسم التجارب والموارد البشرية من خلال تعيين لجان مختلطة،تشكل تنظيما عمليا من شأنه تقوية العلاقات مع السكان.

III–5 ميادئ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

أ–المشاركة: إن صياغة وتحديد برنامج للعمليات التنموية على مستوى إقليم بلدية أو جزء منها في إطار اللامركزية والعمل الجواري ،يتطلب التواصل وتبادل المعطيات بين سكان هذا الإقليم والإدارة الغير مركزية، بهدف تحديد محور النشاطات الإقتصادية الأساسية للسكان المعنيين ،ومن أجل أن يكون البرنامج التنموي الموضوع بالتعاون بين المصالح التقنية والإدارة المحلية مدعما ومعززا للجهود التنموية التي تبذلها العائلات الريفية على إقليمها.

من جهة أخرى ،يلبي مفهوم المشاركة الحاجة إلى تأسيس تنمية ريفية مندمجة وإدارة مستدامة للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى زيادة محفزات السكان على البقاء والإستقرار بإماكنهم عن طريق تمكينهم من الوسائل التنموية وخلق أو دعم النشاط الإقتصادي الأساسي الذي يسمح لهم بتثمين قدرات إقليمهم [1] .

ب– الشراكة الإقليمية الفعالة: إن نموذج التنمية المرغوب في تطبيقه هو نموذج تنمية مدفوعة من الداخل مبنية على عملية إشراك جميع الجهات الفاعلة في الإقليم، وهي ترتكز ويقوم على عملية تشاور واسعة النطاق بين السكان، وممثليهم من أعيان وجمعيات من جهة ،وعلى كافة المؤسسات العمومية والخاصة من جهة أخرى، وذلك قصد التوصل إلى توافق وتماسك إجتماعي للمناطق الريفية عامة والأقاليم المعنية على وجه الخصوص.

وتعتبر الشراكة أمر ضروري خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي يتعين إتخاذها في المناطق المحرومة حيث تكون الموارد العامة نادرة[1]، ويمثل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إطارا حقيقا لشراكة فعالة ،تتمثل في الإنخراط الجماعي لكل الفاعلين الإقليميين المعنيين بالمشروع ،من أجل تحقيق أهداف مشتركة ،كما يمثل وسيلة لتحقيق التدخلات المتكاملة والمنسقة ،المنشأة على أساس خلق وإستغلال التآزر بين الجهود المبذولة والإمكانيات المتاحة. وعن طريق وضع إستراتيجية إقليمية ،يجمع ويحشد المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة مختلف المعارف الجامعية، الإدارية والمالية، أين تصبح الجامعة حلقة هامة في عملية نشر المعارف عبر الإقليم،كما تشكل محورا إستراتيجيا في إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص ،قادرة على توجيه الخدمات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص للمساهمة بفعالية في إقامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

إن التشاور والتعاون المبدئي في إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة واللذان يتجسدان في الدراسة الخاصة بالمحيط الطبيعي، الدراسات الإقتصادية والإجتماعية والتوافق الذي يتطلبه المشروع الجواري من أجل تحديد الأهداف

[1] -Algérie ,ministre de l'agriculture et de développement rural ,2004,conception et mise en œuvre d'un projet de proximité de développement rural ,p 11

[1] -Abdelmadjid Djenane ,Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes, op,cit,p06

وتخصيص الموارد، يجعل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة عنصرا قاعديا في مجال التخطيط المكاني وتهيئة الإقليم، فيمكن بلوغ الأهداف المسطرة ضمن الرؤية الإقليمية من خلال التخطيط على مستوى مناطق متجانسة[1].

ج- الإندماج القطاعي: وفق هذا المبدأ فإن أي قطاع كان مهما كان طابعه إقتصاديا أو إجتماعيا فهو بالضرورة معني بتنفيذ إستراتيجية التجديد الريفي. وذلك وفقا للإجراءات، التي تهدف إلى تطوير البنى التحتية والخدمات العامة بجميع أنواعها بالإضافة إلى خلق الأنشطة الإقتصادية، فهي جميعها معنية بتحقيق التنمية الريفية مع تجنب إهدار الموارد الإقليمية ،و ضمان تحقيق التوازن العام بين الجهات والأقاليم[2]، ويتجسد الإندماج القطاعي من خلال إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في كونه، إطارا لتوحيد أهداف برنامج الدولة التنموية، بخلق التآزر بين السياسات القطاعية، من أجل مرافقة الحركية التنموية المستدامة على مستوى الإقليم، في هذا السياق يشتمل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على كل مشروع يتضمن عمليات مرافقة سكان الريف وتحرير مبادراتهم وانخراطهم الإرادي في عمليات التنمية الهادفة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحسين الظروف المعيشية للسكان؛
- زيادة وتنويع مداخيل السكان؛
- تحسين شروط الولوج إلى الخدمة العمومية؛
- تحقيق الشروط الضرورية للإستغلال المستدام وتثمين الموارد الطبيعية والتراث الثقافي[1].

وبإعتباره أداة تدخل على مستوى الفضاء الريفي لفائدة السكان المشتتين ،المعزولين او النازحين من مناطقهم الأصلية ،نتيجة لمختلف الظروف الصعبة ،بخلق شروط التآزر بين الأموال العمومية والخاصة وموازنات التجهيز الغير مركزية، وكذا التآزر بين مختلف أجهزة الدعم وإنسجام عمليات البرامج القطاعية، تعد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، عمليات اندماج لمختلف الأجهزة التي تهدف إلى تحقيق تكامل وإنسجام للتدخل الحكومي على المستوى المحلي.

د-الحوكمة المحلية للإقليم: بإعتبار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة أدة رئيسية لتحقيق أهدافها ضمن منهجية المشاركة ،إذ يتجه إلى إشراك كل الفاعلين المحليين العموميين والخواص ،الجمعيات المحلية بالإضافة إلى الخدمات الزراعية والمزارعين ،لتأسيس حركية حوكمة ريفية،كما يمكن من تجنيد سكان إقليم معين ،لتسيير مختلف المشاكل المحلية، لاسيما المتعلقة بتدهور الأنظمة البيئية على هذا الأساس ،تعد العمليات المبرمجة والمنجزة في إطار اقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على إقليم معين، تجسيدا عمليا لمبدأ العمل الجواري ولامركزية القرار اللذان يفترضان تبني الإدارة لطرق عمل جديدة ،تسعى من خلالها إلى رفع قدرة إنصاتها لتطلعات السكان وتنظيم المجتمع ،كما تلعب دور المسهل والمرافق لتحقيق مبادرات السكان عن طريق تنشيط شبكات العمل وتقاسم المعارف والخبرات، وهو ما يمثل قاعدة حقيقية لتأسيس حوكمة محلية للإقليم[1]

[1] -Algérie ,ministre de l'agriculture et de développement rural ,2004,stratégie nationale de développement rural durable p 07

[2] -Abdelmadjid Djenane, Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes.op,cit,p07

[1] -Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2004,note méthodoloqiue pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés,p12

III–6 أسس تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة :

إن المشاريع المندمجة للتنمية الريفية قد صممت لتكون الأداة التنفيذية للمقاربات الجديدة للتنمية الريفية، حيث أنه ويتأسس على العمليات التالية :

- إعداد المشاريع التنموية وفق منطق تصاعدي يلبي حاجيات الجميع؛
- تنظيم وتقنين مشاركة السكان المعنيين بالمشروع؛
- تعزيز وظيفة التنشيط، التسهيل، التنسيق والتواصل بين جميع الفاعلين المحليين؛
- وضع آليات للتحكيم (إقتراح من طرف الجماعات المحلية ،التأكيد من طرف الدائرة، والمصادقة من قبل الولاية، الموافقة من طرف الوالي) ؛
- المعالجة الخاصة للمشاكل المحلية (مكافحة التصحر، تطوير النشاطات المتعددة، المحافظة على الإرث الثقافي والمعارف المحلية) ؛
- إعطاء الأولوية للأفراد المعزولين؛
- إدماج حركية المشروع مع حركية الإقليم؛
- البحث عن تحقيق توافق ما بين الإستثمارات العامة والخاصة؛
- التكامل على أساس الجهود المختلفة لدعم الأجهزة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛
- تبسيط آليات التمويل، وذلك عن طريق عملية ربط وتقريب سكان المناطق الريفية بالأجهزة المصرفية؛
- إنشاء ووضع آليات لرصد وتقييم ومراقبة الآثار المختلفة للمشروع.

إن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة له خاصية إندماج وتعدد القطاعات الداخلة في تنفيذه ،والذي ينجز في إطار أقاليم ريفية محددة ، وتهدف بشكل أساسي إلى إعادة استقرار وتثبيت للمجتمعات والسكان في المناطق الريفية. وتقترح هذه المشاريع لتعزيز تعبئة الموارد المائية، وتطوير وتثمين الأراضي وتحسين العقارات، وأنشطة إعادة التشجير، والمزارع الرعوية، وتحسين الإتصالات، والحفاظ وتطوير الثروة الحيوانية والوحدات الزراعية الصغيرة، وإنشاء وحدات صغيرة من تطوير المنتجات، وإنشاء الأسواق المحلية، وقد صممت هذه المشاريع أيضا بهدف إدماج التنمية المحلية المتعلقة بتوفير الكهرباء الريفية، وفتح وتحديث الطرق ومياه الشرب، والصحة، والتعليم.[1]

III–7 الفاعلون في تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

III–7–1 رئيس الدائرة ،ودوره المركزي للتنسيق والادماج:

يقوم رئيس الدائرة بتنسيق جميع مراحل بداية تنفيذ المشاريع الجوارية داخل الدائرة مستعينا بذلك على:

النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من اجل التنمية المستدامة الريفية والمحلية: الذي يسمح له بمعرفة جميع مميزات البلديات التي يشرف عليها ،وبذلك يستطيع تحديد التدخلات ذات الأولوية ويضع تحت تصرف فاعلي

[1] -Algérie ,ministre de l'agriculture et de développement rural ,2004,stratégie nationale de développement rural durable page 55-56-57

[1]- Grigori Lazarev ,2008, Térritoires et Développement Rural en Méditerranée ,op,cit ,p 44

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، المعلومات المفيدة المتواجدة ضمن النظام الوطني للمساعدة في أخذ القرار للتنمية الريفية المستدامة، ويقوم أيضا بتصحيح القواعد المعلوماتية حسب حالة المشايع قيد الإنجاز والمتابعة التقييمية.

خلية التنشيط الريفي للبلدية: المقترحة من قبله والمؤسسة بقرار من الوالي.

النظام المعلوماتي لبرنامج دعم التجديد الريفي(SI-PSRR) الذي يسمح بمتابعة وتقييم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة منذ صياغتها إلى غاية إنجازها لكل مشروع حسب أهدافه، يقوم رئيس الدائرة بتعيين مسهل من بين الإطارات التقنية لمختلف القطاعات، يعمل مع احد او عدة منشطين معينين من قبل المجموعة الإقليمية لغرض تنشيط ومتابعة المشروع.

III-7-2 رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يعد المستوى البلدي بمثابة مرحلة بداية الانسجام فيما بين المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لذلك فان رئيس المجلس الشعبي مدعو إلى أداء دور هام في عملية تنفيذ المشاريع خلال المراحل التالية:

- مرحلة الصياغة، وذلك قصد تشجيع ومساعدة المبادرات المحلية؛
- مشاركته في مراحل التأكيد والمصادقة على المشروع؛
- بعد الموافقة على المشروع الجواري من طرف الوالي وبتفويض منه بصفته الآمر بالصرف للإستثمارات ذات الإستعمال الجماعي الممولة للمشروع الجواري المسجلة ضمن البرنامج البلدي للتنمية PCD-DR.

III-7-3 خلية التنشيط الريفي للبلدية:

تعتبر خلية التنشيط الريفي للبلدية مكان تبادل المشاورات والتعاون من اجل تحقيق تنمية فعلية للإقليم المحلي من خلال المرافقة الدائمة لسكان المناطق الريفية وتجمع خلية التنشيط الريفي للبلدية كل من:

- أعضاء منتخبين في المجلس الشعبي البلدي؛
- إطارات القطاعات التقنية الداخلة في اطار تنفيذ المشروع الجواري؛
- أفراد من المجتمع المدني ذوي الكفاءات الموجودين بداخل الإقليم، والذين يمتلكون مؤهلات متعددة المجالات والتخصصات، من منظمات مهنية، ممثلي التنظيمات، الشخصيات العلمية والثقافية؛
- حاملي المشاريع الفردية؛
- الجامعات المحلية التي تلعب دورا هاما في نشر المعارف والخبرات؛
- ممثلي الجمعيات إن وجدت.

ويتمثل دور خلية التنشيط الريفي للبلدية في :

- جمع الافكار حول المشاريع الجوارية المقترحة، وأيضا المعلومات الضرورية والمتعلقة بالإقليم المعني؛
- صياغة المشروع لطرحه امام رئيس الدائرة لتأكيده؛

متابعة جميع المشاريع الجوارية على مستوى الدائرة او البلدية، وأيضا تفضيل، تنسيق وتعبئة الكفاءات التقنية الادارية

والمالية ، ومرافقة مختلف اطوار بداية التنفيذ وأخيرا المتابعة التقييمية للمشاريع الموافق عليها.[1]

III–7–4 المصلحة المستلمة للمشروع الجواري:

يقوم الوالي بتعيين في كل بلدية من بلديات ولايته، أخذا بعين الاعتبار طابع المنطقة وقرب المصالح التقنية بالنسبة لموقع المشروع ،المصلحة التي تستلم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة والتي يمكن ان تكون اما القسم الفلاحي او الغابي، أو إستثناءا مصلحة ادارية أخرى، وتتولى هذه المصلحة متابعة المشروع الجواري خلال جميع مراحله ،بالإضافة إلى تقديمها الدعم والمساعدة لكافة المجموعات الريفية خلال جميع مراحل المشروع الجواري.

III–7–5 مسهل المشروع الجواري :

يعين مسؤول المصلحة المستلمة للمشروع الجواري عونا تقنيا من فريق عمله ليمثل المجموعات الريفية في إطار نظام المشروع الجواري، وتكون مهمته هي متابعة المشروع الجواري في كل مراحله.

III–7–6 منشط المشروع الجواري:

تختار المجموعات الريفية من بين أعضائها شخصا يتولى وظيفة منشط للمشروع الجواري، والذي يتمثل دوره في إعلام الجماعة الريفية بمختلف المساعي الإدارية والتقنية الضرورية من أجل ضمان السير الحسن لتنفيذ المشروع الجواري بإقليمهم. و يمكن تعيين أكثر من منشط واحد ضمن الجماعة الريفية، بالإضافة إلى الأخذ بعين الإعتبار إمكانية تولي المهام من طرف العنصر النسوي وذاك من أجل التكفل بالمسائل المتعلقة بشؤون المرأة في المناطق الريفية.

III–7–7 حامل المشروع الجواري:

يعتبر حامل للمشروع الجواري أي مستفيد من المشروع الجواري سواء كان ذلك في صفة فردية أو جماعية، بالإضافة إلى أي مبادر من المبادرين بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة والذي يعود عليهم المشروع الجواري بالفائدة وبتنمية إقليمهم، ويتم تعيين أصحاب المشاريع أو الإستفادات الفردية في إطار الدراسة الخاصة المتعلقة بالأسر والتي يقوم بها فريق المشروع الجواري في بداية الإعداد للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

إن صاحب المشروع بصفته عضو في الجماعة الريفية يعتبر فاعل في نفس الوقت في الإقليم و في المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.ويضطلع بمشروعه التنموي الخاص ضمن المشروع الجواري أي يقوم بأعمال ذات إستعمال فردي.كما أنه يستفيد من تمويل يرتبط بمشروعه الفردي و من أعمال ذات الإستعمال الجماعي. حيث يهدف من وراء تنفيذ مشروعه إلى خلق نشاط إقتصادي مع إمكانية تنويعه وتوسيعه .

III –7–8 الحركة الجمعوية:

إن الجمعيات بحكم طابعها الإجتماعي و بتميز أسلوبها في التسيير والإدارة، يمكن أن يكون لها دور جد هام في عملية تجنيد المجتمع المدني ومتابعة ديناميكية الإقليم، وقصد تحقيق ذلك يقوم فريق المشروع على مستوى الإقليم أو

[1]- Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.p

البلدية بضبط الحركات الجمعوية الموجودة أو تلك التي يمكن أن تظهر عند البدء في تنفيذ الأشغال التحضيرية.

ويتم في هذه المرحلة على وجه الخصوص تحديد إمكانية دور ومساهمة الجمعيات في تسيير المشروع من جهة، وضبط مواضيع المشروع الهامة التي يمكن أن تستثمر فيها الحركة الجمعوية من جهة أخرى، بالإضافة إلى إستفادة أعضاء الجمعيات بتكوين مناسب وملائم قصد ضمان تأديتهم لدورهم المنوط لهم على أحسن حال.

III –7–9 الجامعة و المؤسسات التعليمية:

يتم إشراك الجامعات ومؤسسات التكوين المتواجدة في محيط دائرة الإقليم في تنفيذ مشروع التجديد الريفي وذلك بتمثيلها في خلية التنشيط حيث يمكن لهذه الهيئات أن تؤدي دورا مركزيا للمورد الجواري وأن تساهم عند اللزوم في دفع الأساتذة والطلبة إلى اثراء المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في جميع مراحله بحيث يقومون بتسخير خبرتهم ومعارفهم من أجل دمج سياسة التجديد الريفي في نظام التعليم.

III –7–10 البنوك:

إنّ للبنوك و هيئات القرض دورا حاسما في عملية القيام بالمشاريع الجوارية للتنمية، فهي، على المستوى الوطني تعتبر شريك مالي لإنجاز سياسة التجديد الريفي بحكم أنها مسيّر متعاقد للصناديق العمومية الموجهة لتمويل التنمية الزراعية والريفية، أمّا على المستوى المحلي فيعتبر ممثل الوكالة المحليّة عضوا في مختلف هيئات الإستشارة والمتابعة مثل خليّة التنشيط واللجنة التقنية للدائرة والولاية، وفيما يتعلق بالمستوى الفردي لأصحاب المشروع، فإن هيئة البنك بعد تلقيها الملفات الفردية، تقوم بتقييمها لتقرر تمويلها. ولهذا يمكن أن تصير الوكالة المحلية كشباك وحيد من أجل الوصول إلى الأجهزة العمومية مثل وكالة تشغيل الشباب والمؤسسات المتوسطة و الصغرى وغيرها.

III–7–11اللجنة التقنية للدائرة

تتضمن هذه اللجنة بقيادة رئيس الدائرة كل رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية (بصفتهم مسيرين لبرامج التنمية البلدية) ورؤساء المقاطعات التقنية التابعة لمختلف القطاعات (بصفتهم مسيّرين لبرامج تنمية القطاع) والمؤسسات والهيئات المالية و كذا مسؤولي خلايا التنشيط للبلديات المعنية التي تقوم بعرض المشروع للتأكيد عليه.

III–7–12 اللجنة التقنية للولاية

تتضمن هذه اللجنة تحت قيادة الأمين العام للولاية الممثل للوالي كلّ من المديرين التنفيذيين المعنيين خصيصا و بأنفسهم بالإضافة إلى ممثلي البنوك و الهيئات المالية وممثلي المنظمات المهنية المعنية، وتسند كتابة هذه اللجنة إلى المدير الولائي للتخطيط والتهيئة العمرانية بالإضافة إلى انها تعمل على المصادقة على المشروع على مستويه التقني والمالي، وفي الأخير يتم تسجيلها في محضر جلسة الإجتماع.

III–7–13 الخليّة الولائية للتنمية الريفية

يترأس هذه اللجنة المدير الولائي للتخطيط تحت إشراف الوالي، وتعمل هذه اللجنة بصفتها مرصدا للتنمية الريفية للولاية مع تكفل منتظم بجعل المعطيات الإحصائية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية تتجدد بإستمرار، وترجع

إلى هذه اللجنة مسؤولية القيام بعرض مشروع تقرير أمام الوالي يخص تطور عملية تنفيذ سياسة التجديد الريفي للولاية عن طريق استخدام معطيات نظام الإعانة على قرار التنمية الريفية.[1]

III–8 مراحل تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة :

تتم عملية تنفيذ المشروع الجواري من خلال ثلاثة مراحل رئيسية:

1. مرحلة إعداد المشروع: والتي تضم مرحلة المبادرة وتحديد الإقليم ،التحضير، الصياغة ،التأكيد، المصادقة، والموافقة؛
2. مرحلة تنفيذ المشروع :وتضم هذه المرحلة تسخير التمويلات، إنجاز الأشغال والأعمال، الإختتام؛
3. مرحلة المتابعة في هذه المرحلة تتم عمليات المراقبة والتقييم.[2]

III–8–1 مرحلة إعداد المشروع :من البداية إلى الموافقة.

III –8–1–1 المبادرة وتحديد الإقليم:

إن مبادرة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة منبثقة من فكرة محلية ،ومن الانشغالات المعبر عنها من قبل :

- شخص (الوحدة القاعدية هي الأسرة)،مجموعة أشخاص أو مجموعة منظمات؛
- المجلس الشعبي البلدي؛
- الإدارة اللامركزية التي تتدخل في البلديات المحرومة او في البلديات القابلة للإرتقاء، وذلك بالإلتزام بأسلوب التشاور مع الجماعات الريفية التي تبدي إهتماما بذلك.

يكون التعبير عن فكرة المشروع الجواري أمام خلية التنشيط الريفي للبلدية أو الدائرة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتعبئة كل الوسائل الضرورية لصياغة المشروع ، عندها يقوم رئيس الدائرة بوضع تحت تصرف طاقم المشروع، المعلومات الموجودة في النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية المستدامة (المحلية أو الريفية)،التي بإمكانها من جهة تمييز إقليم المشروع ،ومن جهة أخرى رسم أهم رهانات التنمية. وأخيرا يقوم بتبليغ عناصر برامج التجديد الريفي للولاية التي يمكن أن تهتم بالإقليم لوضع إنسجام بين المشروع وإستراتيجية التنمية الريفية للولاية.[1]

III –8–1–2 تحضير المشروع من طرف خلية التنشيط الريفي للبلدية:

يتمثل تحضير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة من خلال تنصيب فريق المشروع المتمثل في كل من المنشط والمسهل، حيث يعين المنشط من طرف المواطنين أو المجلس الشعبي البلدي المعني بالأمر، أما المسهل فيعينه رئيس الدائرة من ضمن أعضاء خلية التنشيط الريفي للبلدية، بعدها يتم جمع كل المعلومات التي يتميز بها الإقليم ،وكذا استخراج الخطوط العريضة للمشروع المستقبلي، حيث أن وجود وإستعمال النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية المستدامة، يسمح بتبسيط مهم لمرحلة التشخيص المتعلق بالإقليم، كما يخص التشخيص

[1]-موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: www.madr.dz .

[2]- Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.p04

[1] -Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés،p11

المعلومات المحتمل عدم وجودها أو الجوانب المتعلقة بخصوصيات الإقليم، والمراد منها تبيين وتوضيح أو تصحيح المعلومات التي يوفرها النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية المستدامة، كما يمكن أن تقدم هذه العناصر في إطار دراسة إجتماعية إقتصادية وبيئية متكاملة للإقليم، وفي كل حال من الأحوال يبقى التحقيق للمجموعة شيء لابد منه لمعرفة المواطنين ولتحديد الإنشغالات والإحتياجات التي ستواجه البرنامج المستقبلي للعمليات في كافة الجوانب والأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية،وتضم هذه المرحلة العمليات التالية[1]

أ– تأسيس فريق المشروع : خلال الإجتماع الأول لإنطلاق المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ،مع المجموعة الإقليمية ،يؤسس فريق المشروع ،حيث يضم مسهل أو عدة مسهلين من الإدارة، المعينين من قبل رئيس الدائرة، بالإضافة إلى منشط أو عدة منشطين المعينين من طرف حاملي المشاريع الجوارية، والأشخاص المتطوعين الذين يبدون اهتماما خاصا للمشاركة في تنفيذ المشروع حينها يحرر محضر الإجتماع المنجز من طرف المسهل والذي يشير إلى أسماء الاشخاص المكونين لفريق المشروع ،تضاف قائمة الحاضرين إلى محضر الإجتماع، ويعمل فريق المشروع خلال كل المراحل وإلى غاية نهاية المشروع.وتنظم خلية التنشيط الريفي ،دورة تكوينية لفريق المشروع ،يطرح خلال هذه المناسبة الأسئلة المتعلقة بوضعية المرأة وكذا كيفيات الإطلاع على تقنيات المسعى التساهمي، وتدعيم خلية التنشيط الريفي للبلدية بالمرشدات الفلاحيات.

ب– تحديد حاملي المشروع الجواري: تحدد هوية حاملي المشاريع في اطار التحقيق الخاص بالأسرة، إذ يعتبر حامل المشروع عضو من المجموعة الريفية وهو فاعل ضمن الإقليم وفاعل داخل المشروع في آن واحد، بحيث يحمل مشروعه الشخصي التنموي ضمن المشروع الجواري والمتمثلة في العمليات ذات الإستعمال الفردي ،إضافة إلى ذلك فهو يستفيد أيضا من العمليات ذات الإستعمال الجماعي، بالإضافة إلى ذلك فيمكن لمشروعه الفردي أن يخلق نشاطا إقتصاديا، يسعى من خلاله إلى تنويعه والعمل جاهدا من أجل توسيعه، بالإضافة إلى ذلك يمكن إدراج هذا المشروع الجواري ضمن السعي إلى تحسين ظروف المعيشة أو ضمن عودة واستقرار السكان النازحين من قبل ،في إقليمهم، وأخيرا يعتبر أحد أهم الحلقات لتنشيط الإقليم من كافة الجوانب والأبعاد الإجتماعية والبيئية والثقافية .[1]

ج–تحديد دور الحركات الجمعوية: باعتبارها تحمل الطابع الإجتماعي ومن خلال طريقة عملها، تستطيع الجمعيات أن تلعب دورا حاسما في تعبئة المجتمع المدني ومرافقة ديناميكية الإقليم، حيث يقوم فريق المشروع بتحديد على مستوى الإقليم أو على مستوى البلدية ،جميع الحركات الجمعوية المتواجدة أو التي بإمكانها النهوض بمناسبة بداية تنفيذ الأشغال التحضيرية فخلال هذه المرحلة خصوصا ،يحدد كل من الدور والمساهمة التي سوف تقوم بها الجمعيات في عملية سير المشروع ، بالإضافة إلى تحديد المواضيع العامة للمشروع التي يمكن للحركة الجمعوية أن توظف فيها، حيث يستفيد أعضاء الجمعيات الملتزمة بتكوين مكيف.

[1] -Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés،

[1] -Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluationdes ppdri ،décembre 2007.p05

د- التحقيق الخاص بالأسر القاطنة بالإقليم: يقوم بالتحقيق الخاص بالأسر القاطنة بمنطقة المشروع الجواري فريق المشروع، وتعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة التعبير عن الإحتياجات وإنشغالات المجموعة الريفية، بحيث تنفذ وفق منهجية تساهمية، تكمن في طور النقاش مع المجموعة وتنشيط إجتماعات تضم كلا الجنسين. ويجب أن يسمح تحقيق المجموعة بالخصوص بإبراز انشغالات فئة النساء، بإعتبارهن حاملات للمشروع الجواري وفاعلات أساسيات في الإقليم، وكذلك بالنسبة لفئة الشباب، ويتم خلال التحقيق الخاص بالأسر تحديد:

- الوسائل اللازمة لتحسين ظروف المعيشة والأمن الغذائي للمجموعات الريفية؛
- وسائل العيش للسكان المستهدفين؛
- الصعوبات والانشغالات وترتيبها؛
- تحليل الإنشغال الجوهري بالاعتماد على شجرة التسلسل الإشكالي؛
- التعرف على الخيارات والبدائل المتاحة ؛
- حصر كافة مؤهلات وعوائق الإقليم.

يتمم التحقيق الخاص بالمجموعة عن طريق التحقيق الفردي الخاص بالأسرة، والذي يقوم بإنجازه المسهل أو المسهلين لدى كل أسر الإقليم المتعلق بالمشروع الجواري ،إذ يسعى أن يحدد من خلاله:

- العمليات التي تؤد الأسر إنجازها بصفة فردية أو جماعية في إطار المشروع الجواري؛
- مساهمتهم الخاصة لتمويل هذه العمليات :التمويل الذاتي أو قوة العمل؛
- عدد أيام العمل التي بإمكان كل أسرة تخصيصها للأشغال ذات المنفعة الجماعية للمشروع الجواري؛
- يحدد بالخصوص التحقيق الخاص بالأسرة الإحتياجات المتعلقة بالتكوين الأولي (محو الامية)لحاملي المشروع
- ويخص بذلك أعطاء لحاملي المشروع القدرة على فهم المسار الذي هم فيه أهم الفاعلين؛
- بالنسبة لتحقيق المجموعة أو للتحقيق الفردي،يقوم العون النسوي بالمساعدة على إبراز إنشغالات نساء المجموعة[1].

III -8-1-3 -صياغة وقبول المشروع من قبل المجموعة:

أ- تنظيم برنامج الاعمال ومخطط التمويل: على المراحل السابقة، أن تسهل من صياغة المشروع الجواري ،وذلك لغرض فتح المجال أمام التحديد المفصل لبرنامج العمليات المزمع إتباعها وأيضا اقتراح برنامج تمويل المشروع وتحديد الوسائل اللازمة للمشروع لبداية تنفيذه.

تعين العمليات من خلال تحديد الإحتياجات الجماعية الإقتصادية والإجتماعية منها(دراسة الإقليم، التحقيق الخاص بالمجموعة) وأيضا المشاريع الفردية الإقتصادية والإجتماعية (التحقيق الخاص بالأسر)، في كل حالة يتوقع إدراج ضمن برنامج العمل عملية أو عدة عمليات عرضية متعلقة بالتكوين، الذي تحث كثيرا من حاملي المشاريع على متابعتها (أحد شروط الحصول على الدعم العمومي).

إن مجموعة المصطلحات لكل من الجهاز القطاعي للدعم من جهة وكافة البرامج (برنامج القطاعي للتنمية PSD،

[1] -Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés،p12

البرنامج البلدي للتنمية PCD، البرنامج البلدي للتنمية الخاص بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة PSD –DR من جهة أخرى،يسمح ببناء مخطط التمويل ويسمح كل من برنامج العمل ومخططه للتمويل:

- برؤية الإتجاهات الكبرى للمشروع الجواري؛
- بتقييم الإنسجام بين العمليات ذات الطابع الإجتماعي والعمليات ذات الطابع الإقتصادي؛
- بتحديد ما هو متعلق بالإستثمار ذو الإستعمال الجماعي والإستثمار ذو الإستعمال الفردي؛
- وأخيرا بالنسبة للجزء الفردي ،يشير مخطط التمويل بكل العمليات، الحصة الخاصة بالتمويل الفردي لحاملي المشروع والحصة الخاصة بالقرض البنكي، وذلك تحسبا لإحتمال تدخل مصادر دعم جديدة.

ب– تعبئة الأموال للتنمية الريفية: يعرف صندوق التنمية الريفية على أنه جزء من ميزانية القرض المحددة داخل صندوق التنمية الريفية لإستصلاح الاراضي عن طريق الإمتياز FDRMVTC ، والذي لا يمكن تعبئته إلا في إطار المشروع الجواري ،والذي تتمثل قدرته في كونه صندوق جامع لكل أصناف الدعم حيث أنه:

- يقوم بتعبئته الوالي في إطار الموارد المخصصة للولاية، وفي حالة عدم وجود طرق أخرى لتمويل العملية ، خاصة إذا كانت هذه العملية ضرورية للمشروع الجواري ؛
- بإمكانه أيضا التدخل لاستكمال التمويل الذاتي والتمويلات الاستثمارية العمومية المسجلة ضمن ميزانية البرنامج البلدي للتنمية المخصص للمشروع الجواري ،حيث يمكن من خلال ذلك ،قياس "تأثير النفوذ "لصندوق التنمية الريفية FDR.[1]

ج– عرض الوثائق والصياغة: يجب على ملف المشروع الجواري أن يحتوي على جميع المعلومات اللازمة لعملية إتخاذ القرار. وأن يشير الملف الخاص بالمشروع الجواري المصاغ من طرف خلية التنشيط الريفي للبلدية إلى جميع المؤشرات الضرورية لتقييم المشروع وتقييم الأثر. وتتمثل هذه الوثائق في:

- عرض إجتماعي وإقتصادي للوسط وللرهانات ؛
- برنامج العمليات والتسلسل الزمني للإنجازات؛
- مخطط التمويل؛
- الطلبات الذاتية للقروض؛
- مختلف الخرائط.

يمكن تقديم جدول برنامج العمل ومخطط التمويل من خلال تقدير الأثر العام للمشروع الجواري المزمع تنفيذه بالمنطقة من خلال التقييم المنجز إعتمادا على المؤشرات الموجودة بالنظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية المستدامة (المحلية والريفية) SNADDR المحددة مسبقا من خلال عملية التقييم التي إنصبت حول تقييم بلوغ الأهداف المسطرة ضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمقارنة المراد إنجازه بالمنجز فعليا، بالإضافة

[1] -Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.p05

إلى تقييم مساهمة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في بلوغ الأهداف والبرامج الأربعة المجمعة:

- تقييم عمليات عصرنة القرى والقصور بالوقوف على طبيعية وآثار الإستثمارات المنجزة ؛
- تقييم عمليات تمويل النشاطات الإقتصادية لتعزيز الدخل في الوسط الريفي من خلال تحديد النشاطات المنجزة أو المطورة، خلق مناصب شغل ،زيادة مداخيل الأسر الريفية؛
- تقييم عمليات حماية وتثمين الموارد الطبيعية من خلال عملية حماية الموارد المائية، الترابية... ؛
- تقييم عمليات الحفاظ وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي من خلال تحديد طبيعة وآثار النشاطات المنجزة في هذا المجال.[1]

د–قبول المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة من قبل السكان: خلال إجتماع ينظم خصيصا لهذا الغرض، يقوم فريق المشروع بتقديم للمجموعة الريفية المعنية، المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في صياغته النهائية والتي تحتوي على :

- هدف المشروع ؛
- تقديم الإقليم؛
- برنامج العمليات ؛
- مخطط التمويل.

والهدف من ذلك هو الحصول على قبول السكان للمشروع الجواري، في صياغته النهائية، قبل تحويله إلى اللجنة التقنية للدائرة. ويتم بعد ذلك تحرير محضر رسمي على مستوى خلية التنشيط الريفي للبلدية ،حيث يقوم بإمضائه جميع المشاركين لترسيم هذا القبول.

هـ– المساعي الفردية لحاملي المشروع: بين مرحلة قبول المشروع ومرحلة المصادقة عليه من قبل اللجنة التقنية للولاية ،يطلب من حاملي المشروع القيام بالمساعي اللازمة لدى المؤسسات والأجهزة المالية لوضع مخطط تمويل عملياته ذات الإستعمال الفردي.

وفي الواقع، يعتبر حاملي المشاريع الفردية الداخلين في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، مسؤولين على إنجاز العمليات الخاصة بهم، إذ يتوجب عليهم إتمام مساعي تعبئة التمويلات،كما يحضون بدعم من طرف خلية التنشيط الريفي للبلدية وخصوصا من طرف المسهل المعين من طرف رئيس الدائرة.

III–8–1–4 تأكيد المشروع من طرف اللجنة التقنية للدائرة CTD:

بعد قبول المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة من طرف المجموعة الريفية المعنية ،يحول الملف المصاغ من طرف خلية التنشيط الريفي للبلدية ،إلى امانة اللجنة التقنية للدائرة CTD التي ستكلف بتا كيد المشروع بعد دراسته، إتمامه واثرائه إذا لزم الأمر ويترأس رئيس الدائرة هذه اللجنة، بحيث تجمع مختلف المصالح القطاعية، منشطي المشاريع

[1] -Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.p06

الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وأيضا ممثلي المجالس الشعبية البلدية المعنية.[1]

III-1-8-5 المصادقة على المشروع من طرف اللجنة التقنية للولاية CTW:

بعد تأكيد المشروع، يعرض هذا الأخير من قبل رئيس الدائرة على اللجنة التقنية للولاية التي تتكلف بالمصادقة عليه. يترأس الامين العام للولاية هذه اللجنة ،حيث تضم كل من المدراء التنفيذيين المعنيين مباشرة، ممثلي البنوك والأجهزة المالية وأيضا ممثلي المنظمات المهنية المعنية. يكلف مدير التخطيط والتهيئة الإقليمية للولاية DPAT أمينا على اللجنة التقنية للولاية CTW، تتمثل مهام اللجنة التقنية للولاية في :

1. فحص مطابقة المشروع مع الترتيبات القانونية المسطرة والمطبقة في التنمية الريفية والتقييم للأثر وأولوية المشروع على أساس المعايير التقنية،خاصة بالنسبة لمشروع التنمية الريفية للولاية؛
2. إبداء الرأي حول ملاءمة وإمكانية القيام بالعمليات المرافقة. ؛
3. معاينة التركيب المالي خصوصا من أجل :

- تأهيل عملية المرافقة على مستوى الصناديق المعنية؛
- إمكانية التمويل من طرف موارد البرامج القطاعية PSD،وبرنامج التنمية للبلدية PCD،وبرنامج البلدية للتنمية المخصصة للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة؛
- التمويلات الجاهزة في صندوق التنمية الريفية.

وبعدها تقوم اللجنة التقنية للولاية CTW بالمصادقة على المشروع من الجانب التقني والمالي. وتودع هذه المصادقة ضمن محضر رسمي.ويقوم الأمين العام للولاية بالتوقيع عليه ويحوله إلى الوالي مرفقا بملف المشروع.[1]

III-1-8-6.الموافقة على المشروع من قبل الوالي:

يقدم ملف المشروع المصادق عليه من قبل اللجنة التقنية للولاية إلى الوالي للموافقة والمصادقة عليه،حيث أن مصادقة الوالي على المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة تلزم تلقائيا كافة الهياكل المعنية بضمان التمويل للعمليات من طرف صناديق الدعم المخصصة ومن طرف الموارد المالية المخصصة في البرامج القطاعية للتنمية PSD ،والبرامج البلدية للتنمية، PCD والبرامج البلدية للتنمية الخاصة بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة PCD-DR .

تأخذ هذه الموافقة شكل قرار وحيد وجامع يلزم الصناديق والميزانيات العمومية المعنية دفع المبالغ المحددة للمشروع،كما تعتبر وثيقة مرجعية للمؤسسات المالية المتخصصة والمتعاقدة.

بعدها يفوض الوالي رؤساء المجالس الآمرين بالصرف للمصاريف المتعلقة بالإستثمارات العمومية ذات الإستعمال الجماعي المؤهلة ضمن خط ميزانية البلدية ،وتقع مسؤولية تنفيذ العمليات القطاعية على كل المدراء التنفيذيين للولاية.

III-8-2 مرحلة تنفيذ المشروع :

تضم المرحلة الثانية والمتمثلة في تنفيذ المشروع على أرض الواقع عدة خطوات متمثلة في عملية تعبئة الموارد، بعدها

[1] -Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés،

[1] -Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.p07

تأتي مرحلة إنجاز برنامج العمليات المتفق عليها وفي الأخير تأتي مرحلة غلق المشروع بعد إنتهاء تجسيده كلية .[1]

III-8-2-1 تعبئة التمويل من طرف الهيئات المالية:

إن موافقة الوالي على المشروع يلزم جميع التمويلات الموجودة ضمن مختلف الصناديق العمومية المعبئة والهياكل المسيرة المعنية، وأيضا الموارد المالية الموجودة في البرنامج القطاعي للتنمية PSD، والبرنامج البلدي للتنمية PCD والبرنامج البلدي للتنمية المخصص للمشروع الجواري ، طبقا للمخطط التمويل المقرر.كما تمثل أيضا الموافقة على المشروع، وثيقة مرجعية لتعيين القرض عند منح القروض التكميلية المطلوبة من قبل أعضاء المجموعات المتطوعة في عملية إنجاز المشروع، تنفيذا لقرار الموافقة على المشروع من طرف الوالي، على كل أمر بالصرف مكلف بتسيير أحد من بين الصناديق القطاعية (البرنامج القطاعي للتنمية أو غيره)،أن يكلف أيضا بأخذ على عاتقه الجانب المالي للعمليات المنجزة في إطار المشروع.

إن تمويل الإستثمارات العمومية ذات الإستعمال الجماعي المسجلة ضمن خط الميزانية الجديدة المتمثلة في برنامج البلدي للتنمية المخصص للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمج PCD-DR، تنفذ حسب النصوص السارية المفعول والمنظمة للبرنامج البلدي للتنمية PCD.إن تمويل الاستثمارات الخاصة ذات الإستعمال الفردي تضمن من طرف حاملي المشاريع إما بشكل كلي، أو بشكل جزئي عندما يكونوا مدعومين من طرف أحد أجهزة المساندة على خلق النشاطات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، حسب إجراءات النصوص السارية المفعول.[1]

III-8-2-2 التصريح بإنطلاق المشروع: بمجرد إستلام الموافقة على المشروع الجواري ، تنظم خلية التنشيط الريفي للبلدية مع المسهل والمنشط للمشروع الجواري إجتماع إعلامي مع المجموعة المعنية للتصريح بإنطلاق المشروع.

أ-إنجاز برنامج العمل: تضمن خلية التنشيط الريفي للبلدية التي توجد تحت مسؤولية رئيس الدائرة، تنسيق ومتابعة إنجاز برنامج العمل. لهذا تستند على المصالح المهتمة بالمشروع، تبعا لصلاحياتها، وتضمن كل مصلحة تقنية متابعة العمليات المتعلقة بها، سواء كانت أشغال ذات الإستعمال الجماعي أو ذات الإستعمال الفردي.

إن لخلية التنشيط الريفي للبلدية مسؤولية متابعة إنجاز المشروع، حيث تتكفل أيضا بتنسيق المساندة والموافقة بمعية المنشطين والعون التقني المسهل للمشروع الجواري ، ولحاملي المشاريع خلال مرحلة إنجاز الأشغال.

ب-تسديد فاتورات الخدمات المنجزة:تدريجيا حسب تقدم الإنجازات يحرر الآمر بالصرف للعملية بعد مراقبة الإنجازات ومطابقتها لدفتر الشروط المتفق عليه في المشروع، شهادة الدفع والخدمات المنجزة التي يقوم بإرسالها إلى الهيئة الدافعة ،وعلى أساس شهادة الخدمة وإقرار بالتنفيذ الجيد، تقوم الهيئة الدافعة بتسديد مستحقات الأشغال المنجزة. وذلك حسب إجراءات قانون الصفقات العمومية الذي يوضع رهن التطبيق وفق التشريعات السارية المفعول.

ج- تعديل المشروع: عند الضرورة يمكن إحداث بعض التعديلات في العمليات الخاصة بالمشروع ، شريطة البقاء ضمن حدود الغلاف المالي الإجمالي لميزانية المشروع الجواري. وذلك بتقديم طلب للجنة التقنية للولاية CTW لكل تغيير، مثل: التخلي عن بعض العمليات، تحويل من طبيعة المشروع...إلخ

[1] -Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés,p11.

[1] -Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.p07

الرسم البياني رقم 02 :تطور عدد المشاريع الجوارية التي إنطلقت عملية تنفيذها للفترة 2009-2013

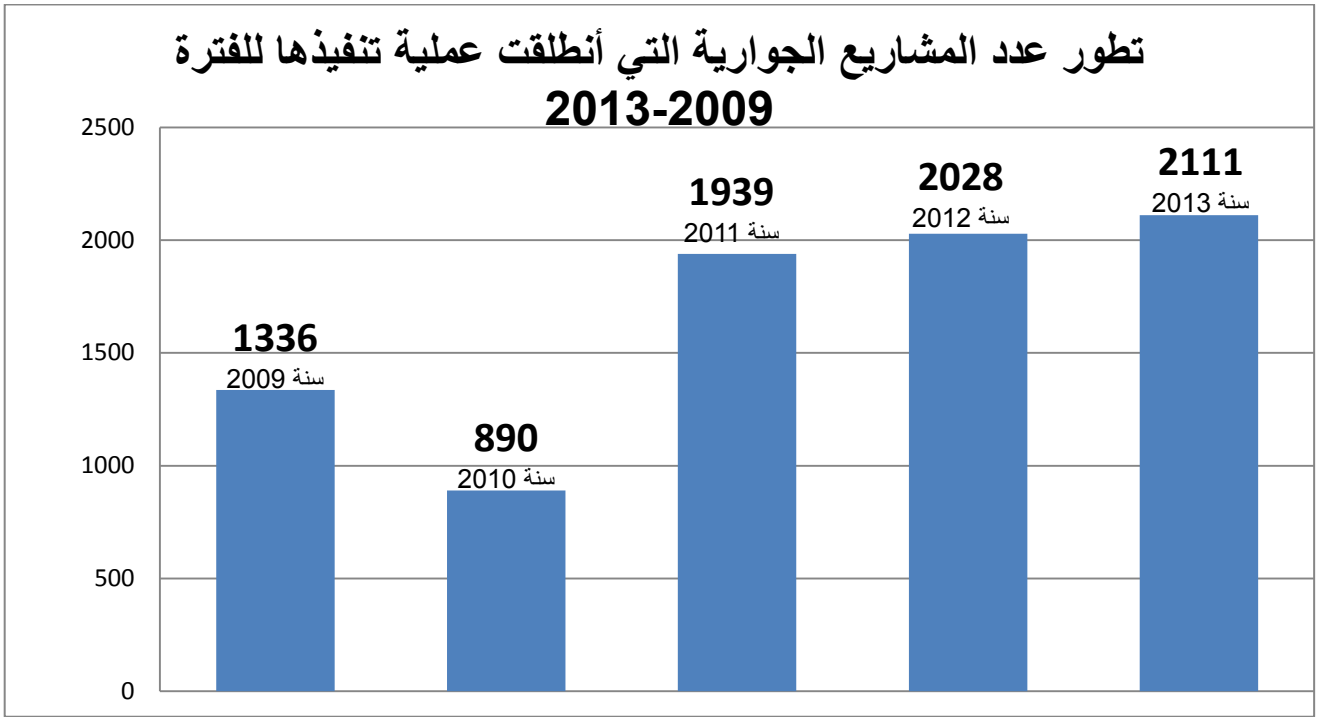

Source : Algérie, Ministère de l'agriculture et du développement rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes de renouveau rural, 20eme session d'évaluation, 09mars 2014, p03.

III-8-2-3 إنهاء المشروع: تتكون من مرحلتين متتابعتين:

أ- التصريح بنهاية المشروع: بعد إنجاز جميع العمليات ، وبعد إستلام جميع شهادات الخدمة المنجزة وبإقتراح من طرف خلية التنشيط الريفي ،يقوم رئيس الدائرة بتحرير شهادة نهاية المشروع، التي ترسل إلى اللجنة التقنية للولاية.

ب- تحقيق نهاية المشروع: يشير تحقيق نهاية المشروع إلى تقييم نسبة الإنجازات وآثار عمليات المشروع بالنسبة للأهداف المسطرة في البداية،ويمكن أن تعدها إما المصلحة التقنية أو أي طرف خارجي معتمد، لمساندة الإدارة. حينها يأمر رئيس اللجنة التقنية للولاية بإنجاز تحقيق نهاية المشروع، حيث تهتم بإستجماع ،خاصة المعلومات المراد إدخالها في النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة (الريفية والمحلية) SNADDR.[1]

III-8-3 مرحلة المتابعة التقييمية:

III-8-3-1 تسيير المشروع بإعتباره عملية تشاركية:

يضمن تنسيق ومتابعة إنجاز كل مشروع جواري للتنمية المندمجة كل من خلية التنشيط الريفي للبلدية بالإضافة إلى أن كل مسؤول قطاع ملزم بمتابعة العمليات الخاصة بقطاعه حيث يعرض بشكل دوري تقريره بشأن متابعته لتنفيذ المشروع الجواري أمام اللجنة التقنية للولاية،وخلية التنشيط الريفي للبلدية CARC.

ومن جهة أخرى فإن كل من المنشط والمسهل يتابعان يوميا التنفيذ العام للمشروع، ويخطران خلية التنشيط الريفي للبلدية ورئيس الدائرة في حالة وجود صعوبات وعراقيل تواجه السير الحسن لعملية الإنجاز، وتقوم أيضا الهيئة المالية من جهتها

[1] -Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.p08

بتقديم عرض حول عملية تقدم التسديد للفاتورات وصرف الدعائم المالية، أمام الوالي.

الشكل رقم06 : مخطط تسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

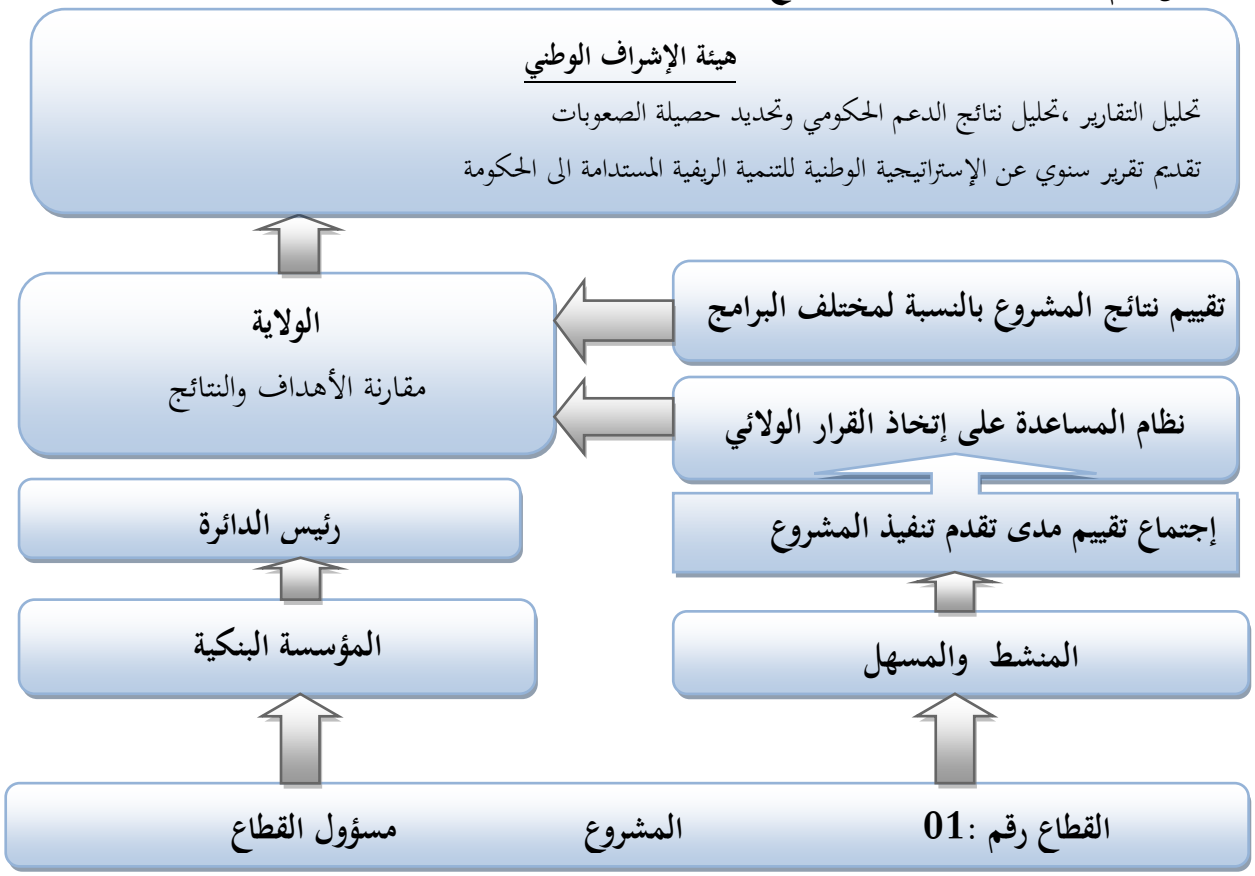

Source : Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés،p19

III-8-3-2 المتابعة التقييمية والمراقبة:

تستند عملية المتابعة والتقييم المتعلقة بالمشروع الجواري إلى النظام المعلوماتي لدعم التجديد الريفي مختلف المستويات، والنظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية المستديمة (الريفية والمحلية) اللذان يمثلان نظامان متكاملان يهدفان إلى مسايرة كل مراحل التنفيذ والعمل على تقييم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة من جميع الجوانب والأبعاد والأهداف[1] وتمس عمليات المراقبة جانبين أساسيين لإقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية تتمثل في :

قواعد الاستفادة من الدعم الحكومي: حيث ترتكز المراقبة على مدى احترام القواعد القانونية والإدارية المؤطرة لعمليات إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

المستفيدون من المشاريع الفردية: تهدف عمليات مراقبة المستفيدين من المشاريع الفردية في إطار المشاريع الجوارية، إلى التأكد من مطابقة الإنجازات المحققة للمعايير المنصوص عليها في دفتر الشروط، خاصة فيما يتعلق بقواعد الإنجاز، الإستغلال والصيانة...في نهاية المراقبة يمضي المراقب والمستفيد وثيقة المعاينة، التي تدون عليها جميع الملاحظات المسجلة،

[1] -Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.p09

حيث تعد هذه الوثيقة أساسية في حالة نشوء نزاع، كما يمكن أن تمثل مبررا موثقا لأي قرار يتخذ إتجاه المستفيد. [1]

III-8-3-3 هيئات وأدوات التابعة و التقييم

III-8-3-3-1 نظام المعلوماتي لدعم التجديد الريفي SI-PSSR

هو أداة لمتابعة وتقييم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة منذ صياغتها إلى غاية إنجازها. كما يعتبر نظاما إعلاميا آليا،مبتكر من طرف الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، وعملي عبر الموقع الإلكتروني www.mddr.gov.dz، يستعمل منذ مارس 2007 من قبل جميع الولايات (على مستوى اللجنات التقنية وخلايا التنشيط الريفي للبلديات)، بواسطة رموز الإدخال لكل الفاعلين المشاركين في ابتكار وتسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

كما يمكن إدراكه لغرض المتابعة والتقييم مشاهدة الجداول الملخصة أو التفصيلية لحالات الإنجاز المادي والمالي حسب حالة المشروع وحسب الموقع وحسب موضوع المشروع ، من طرف مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية ،وزارة المالية ، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية وأيضا من قبل أعضاء اللجنة الوطنية للتنمية الريفية CNDR.

ويعتبر إستعمال هذا النظام من طرف الولاية كمعيار أساسي للوصول إلى الموارد المالية التي تم الفصل فيها في إطار القوانين المالية. وتتعدد الهيئات التي تعمل على اثراء هذا النظام وعلى حسن سيره.

أ- الدائرة: يجب على رئيس الدائرة متابعة كل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة عبر كل بلديات الدائرة ،تسمح الإجتماعات العادية بتحديد تقدم البرنامج العام للدائرة، تدون المعلومات المتعلقة بالتقدم داخل النظام المعلوماتي لبرنامج الدعم للتنمية الريفية SI-PSRR، وكما يمكن الحصول عليها أيضا من الولاية.

ب-الولاية: تجمع على مستوى الولاية كل المعلومات المستلمة من طرف الدائرة ،حيث بإمكانها تقديم وضعية منتظمة لتقدم المشاريع، وخصوصا تقييم الاثر على كل البرامج الجامعة، بالمقارنة مع الأهداف المسطرة في اطار برنامج التنمية الريفية للولاية PDRW، تسمح هذه المعلومات بالمساعدة في اطار الأهداف والاولويات اذا لزم الامر ذلك. [1]

ج-اللجنة الوطنية للتنمية الريفية CNDR :او لجنة التنسيق والتقييم لسياسة التجديد الريفي والتي تم تنصيبها من طرف رئيس الحكومة بقرار رقم 2006/03، الذي جمع تحت رئاسة الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ،وممثلي الوزارات وعددهم 21 بالإضافة إلى ممثلي المؤسسات الوطنية وعددهم 03.وتتمثل مهام هذه اللجنة في :

- تحليل تقارير السلطات المحلية حول ظروف بداية تنفيذ برنامج التجديد الريفي؛
- تحليل أثر عملية وسياسات الدعم وإقتراح التسويات اللازمة؛
- جرد عند اللزوم ،حصيلة الصعوبات المواجهة؛
- إعداد تقرير سنوي لتقييم سياسة التجديد الريفي؛
- تقييم ادوات بداية تنفيذ سياسة التجديد الريفي، واقتراح مناهج جديدة تتلاءم مع طبيعة ميدان أقاليمنا.

ولإتمام هذه المهمات ،تستند اللجنة الوطنية للتنمية الريفية على أدوات التسيير، المتابعة، الفحص، البرمجة، والتقييم، المهيأة

[1]- Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés،

[1] -Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des ppdri ،décembre 2007.p09

من طرف الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ،والمتمثلة في النظام المعلوماتي لدعم التجديد الريفيSI-PSRR، والنظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة SNADDR .

د– المجموعة النموذجية المكلفة بإيصال المعارف والخبرات المتعلقة بالتنمية الريفية:تتألف المجموعة النموذجية من موارد بشرية ،لها كفاءات عالية تتعلق بكافة الاختصاصات من منهجية تشاركية، علوم إقتصادية ، علوم إجتماعية، تسيير المشاريع الجوارية ،تنمية الأقاليم والمهن الريفية، تثمين وحماية الموارد الطبيعية والتراث الريفي، بالإضافة أيضا إلى أساتذة جامعيين ،باحثين ،رؤساء الجمعيات والمستشارين والتي تتمثل مهامهم في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT في التكوين على المستوى المحلي:

- مكونين من المراكز التكوين المهني ،الغابي والفلاحي على مستوى 48 ولاية.
- الفاعلين المحليين المعنيين بإعداد المشروع الجواري من خلايا التنشيط الريفي على مستوى البلدية والدائرة و اللجنات التقنية للدائرة CTD وللولاية CTW ، ويسمح هذا التكوين للفاعلين المحليين على:
- إمتلاك المبادئ والمساعي والتحكم في أدوات سياسة التجديد الريفي؛
- تحسين قدراتهم المتعلقة بحسن تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

هـ– مرصد التنمية المندمجة للأقاليم:

تكلف هذه المؤسسة بمتابعة ،تقييم وتبليغ الحكومة بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية المنجزة على مستوى الأقاليم على أساس مؤشر التنمية المستدامة ،وذلك لغرض إنشاء قاعدة معلوماتية خاصة بالأقاليم على الإدارات والهيئات العمومية المعنية بتزويد مرصد التنمية المندمجة للأقاليم ،بجميع المعلومات التي بإمكانها تنوير السلطات العمومية حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للأقاليم المعنية.

III–8–3–3–2 النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة SNADDR

يعتبر النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار ،نظاما معلوماتيا مشتركا فيما بين فاعلي التنمية الريفية :الوزارات، الولاية والهيئات ،ويعد أيضا بمثابة شاع الحكم لإستراتيجية التنمية الريفية.حيث يتواجد على مستوى أهم الوزارات، ويعتبر أيضا نظاما للفحص والبرمجة المشتركة لتنمية المنطقة المعتبرة، إذ يمكن مشاهدة القدرات ،التوجهات ،برمجة التدخلات العمومية والخاصة وتقييم الآثار لمختلف البرامج والمشاريع التنموية المجسدة.

ويرتكز تصور النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية على تقاطع المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية مع المعطيات المتعلقة بالقدرات حسب التجمعات السكانية البلدية ،الولائية ،المناطق الطبيعية، المناطق المبرمجة،المناطق الكبرى وعلى المستوى الوطني. ويتكون هذا النظام الوطني على:

224 معطيات إحصائية أساسية حسب التجمعات السكانية وحسب البلديات ،15 مؤشر أو دليل بسيط ،06 مؤشرات خصوصية ، 01مؤشر مركب ،44 خريطة موضوعية ،09 خرائط موقعية ،وتبنى هذه المتغيرات على أساس 03 أبعاد إجتماعية، إقتصادية وبيئية ، للسماح بوضع المؤشرات والدلائل التنموية المناسبة بالنظر إلى أهداف سياسة التجديد الريفي[1].

[1] -Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés،p18

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على أهم المراحل والسياسات التنموية التي تعلقت بالفضاءات الريفية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بدءا بمرحلة التسيير الذاتي وصولا إلى سياسة التجديد الريفي والزراعي ،حيث ميزنا بين مرحلتين أساسيتين من هذه السياسات ، تميزت المرحلة الأولى بالتركيز على السياسات الزراعية الرامية في معظمها إلى زيادة الانتاج الزراعي والفلاحي للبلاد ، مع عدم إعطاء الأقاليم الريفية حقها من التنمية مقارنة بالمناطق الأخرى للبلاد، أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من هذه السياسات والتي كانت بداية من سنة 2000، حيث بدأت السلطات الجزائرية فعليا في دمج عالم الريف مع كافة السياسات التنموية على المستوى العام، إلى أن تم إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والتي تعتبر نقلة نوعية في تغير طريقة التعامل مع الفضاءات الريفية من طرف السلطات الوطنية، حيث أصبح ينظر إلى هذه الفضاءات وسكانها على أنهما فاعلان أساسيان في تحقيق تنمية شاملة على المستوى الوطني، وتعتمد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في عملية تنفيذها وتطبيقها على المستوى القاعدي والمحلي على آداة مرنة للغاية، تتمثل في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، هذه المشاريع التي تعتمد في عملية تنفيذها على تضافر جهود جميع الفاعلين، على كافة المستويات والأصعدة ،حيث أنها تقوم على مبدا المشاركة الواسعة لجميع الاطياف، بالإضافة إلى إعتمادها على دمج كافة القطاعات الوطنية وذلك من خلال ايجاد سبل التنسيق بينهم، بالإضافة إلى أن عملية إعداد هذه المشاريع التنموية تتم وفق منطق تصاعدي يلبي حاجيات الجميع،هذا ما يجعل كافة التدخلات المبرمجة في إطار هذه المشاريع تصب بشكل حقيقي في خانة الصالح العام لسكان هذه المناطق ، والتي هدفت من خلالها بصفة خاصة وبشكل أساسي إلى إعادة إحياء المناطق الريفية التي فقدت كثيرا خاصة في العشرية السابقة لتنافسيتها وجاذبيتها الإقليمية مقارنة بالمناطق الأخرى من البلاد.

هذه المشاريع الجوارية التي ينتظر سكان المناطق الريفية الكثير ويعلقون عليها الكثير من الآمال ،كونها تعتبر بالنسبة لهم المنفذ الوحيد للهروب من كافة الآفات والمشاكل التي يعانون منها ،وللوقوف على مدى تأثير هذه المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على تحسن وضعية هذه المناطق وسكانها ،بالإضافة إلى مدى تحقيقها لأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ،سنحاول في الفصل التالي تقييم آثار تنفيذ مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي تم الإنتهاء من تنفيذها والمنفذة بعدة مناطق من إقليم ولاية خنشلة .

الفصل الثالث

تقييم آثار تنفيذ مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة بولاية خنشلة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة

تمهيـد :

بعدما بينا في الفصل السابق الإطار التاريخي لكافة التدخلات والإجراءات والسياسات المنفذة في المناطق الريفية على المستوى الوطني منذ الإستقلال ،إلى أن وصلنا إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي تم تحديدها وفقا لمبادئ وأسس الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، بالإضافة إلى قيامنا بتوضيح كل مايتعلق بأداة تنفيذ هذه السياسة والإستراتيجية على المستوى القاعدي والمحلي والمتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، مع تبيان كافة الأهداف والآثار المرتقبة جراء تنفيذ هذه المشاريع الجوارية ،ومدى قدرتها على تحقيق تنمية ريفية حقيقية على كافة النواحي الإقتصادية ،الإجتماعية والبيئية . وكمثيلاتها من ولايات الوطن ،تمتلك ولاية خنشلة مقومات وإمكانيات بشرية ومادية وطبيعية معتبرة ،هذا ما يمكن أن يجعلها قادرة على النهوض بها على كافة الأصعدة، وأن تحقق تنمية محلية وإقليمية فعلية ،وبالتالي القدرة على المساهمة الفعالة في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية على مستوى الوطن.

وبالنظر إلى أن معظم بلديات الولاية تعتبر ذات طابع ريفي ،يتخبط سكانها في مشاكل ومعوقات عديدة، تتشابه فيها كافة المناطق الريفية على مستوى الوطن تقريبا،والمرتبطة أساسا بعدم قدرة هذه المناطق على توفير متطلبات العيش الكريم لسكانها ،هذا ماأدى بالعديد من سكانها للهجرة إلى المدن وبالتالي التخلي عن ممتلكاتهم وأصولهم المادية واللامادية في بعض الأحيان. وسعيا لتحقيق تنمية ريفية مستدامة بكافة مناطق ولاية خنشلة ،تم برمجة 339 مشروعا جواريا للتنمية الريفية المندمجة ،خلال الفترة الممتدة بين 2009-2014 ،والتي كان الهدف الأساسي من وراءها هو العمل على إعادة إحياء المناطق الريفية ،من خلال تحقيق تنمية شاملة تمس كافة نواحي الحياة ،

وقصد الوقوف على ما تم تحقيقه جراء تنفيذ هذه المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على أرض الواقع، قمنا بدراسة ميدانية واقعية وحقيقية ،هدفنا من وراءها إلى الوقوف على كامل الحقائق والآثار المنجرة عن هذا التنفيذ، حيث سنتناول في هذا الفصل تقديم لبعض المفاهيم العامة للمشروع ومعايير تقييمه من الناحية النظرية والتطبيقية. ثم سنحاول التطرق إلى معطيات عامة حول ولاية خنشلة ،وذلك بالوقوف على كافة المعطيات التنموية المتعلقة بها، بالإضافة إلى التركيز على المناطق الريفية بالولاية ،ومحاولة عرض وتفصيل السياسة التنموية المتبعة في هذه المناطق بداية من سنة 2006 ،أي سنة البداية الفعلية لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي على المستوى الوطني،

أما في الجزء الثالث من هذا الفصل سنخصصها لعملية تقييم عينة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة في شمال شرق ولاية خنشلة ،وسنحاول تحليل وتبيان كافة الآثار الإجتماعية والإقتصادية والبيئية المنجرة عن عملية التنفيذ.

I–مدخل نظري للمشروع وعملية تقييمه:

I–1مفهوم المشروع ودورة حياته:

يعرف المشروع على أنه تدخل يتكون من مجموعة من الأنشطة المخططة والمترابطة يتم تصميمها من أجل تحقيق أهداف محددة في نطاق ميزانية معينة وخلال فترة زمنية محددة [1] يطلق عليها دورة حياة المشروع الذي يعبر عن الزمن الذي يستغرقه المشروع منذ بدايته إلى نهاية تنفيذه، وتعتبر هذه الدورة ذات طبيعة عامة بغض النظر عن نشاط المشروع ومدته وحجمه ،وتتكون دورة حياة المشروع من عدة مراحل متتالية مبينة في الشكل التالي[2]:

الشكل رقم: 07 مراحل دورة حياة المشروع

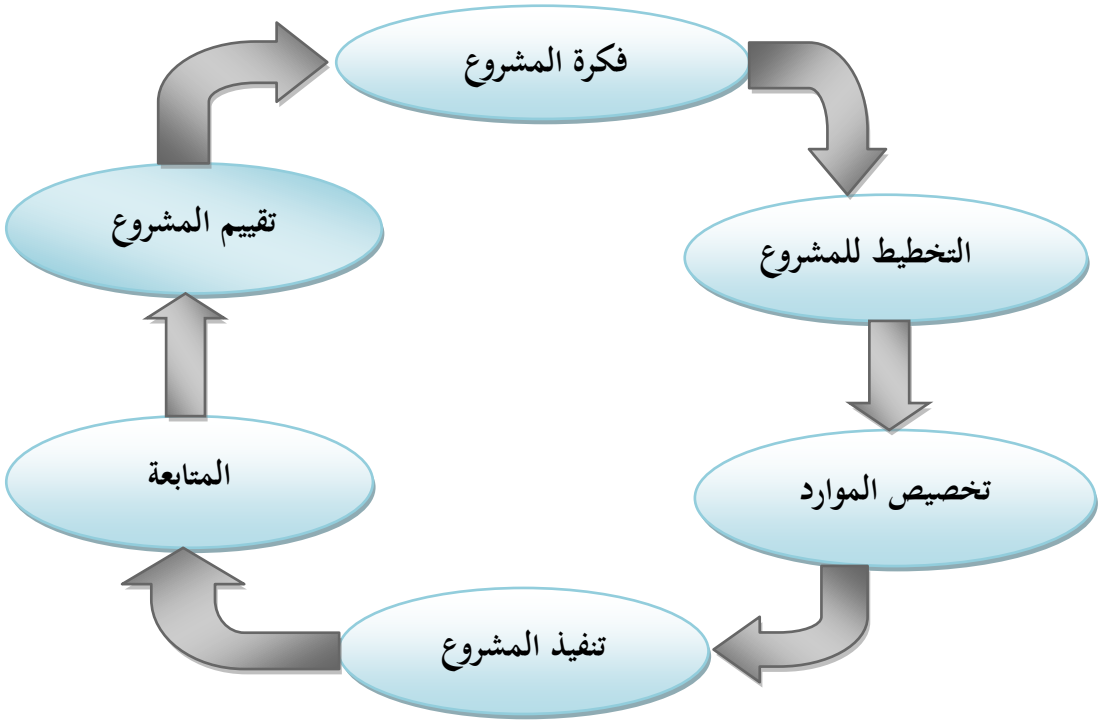

Japan International Cooperation Agency JICA ,2004,Guidelines for Projects Evaluation Practical :Source Method for project Evaluating,Department Office of evaluation Planninig Coordination, p141

I–2 مفهوم عملية تقييم المشروع

إن عملية تقييم المشروع تعتبر عملية تشاركية ،منهجية ،تستند على تعلم جماعي ومعرفة منظمة، تسهم في بناء القدرات وتستهدف التحقق من أن المشاريع تحقق الأهداف التي تبنتها، لتحسين نوعية حياة المستهدفين بأقصى كفاءة وفاعلية.

ويعرف تقييم المشروع على أنه إختبار منظم يقيس مدى التقدم والإنجاز في تحقيق مخرجات المشروع، فحسب دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع على أنه قياس لمدى تحقق معايير التقييم المختلفة مثل الكفاءة والفاعلية والأثر

[1] -IFAD ,2012 ,Terminologie de Suivi-évaluation Pour une Gestion Orientée Vers L'impact Guide pratique de S&E Des projets Annexe A.p04

[2] ا–لمعهد العربي للتخطيط ،على الموقع التالي : http://www.arab-api.org

والإرتباط والإستدامة في أهداف وأنشطة المشروع[1] وكذلك يمكن تعريف التقييم على أنه عملية قياس مدى منهجية وموضوعية ملاءمة المشاريع الجارية والمنجزة وأدائها ومدى نجاحها، حيث يعد أداة لإرشاد صانعي القرارات عما إذا كان التخطيط والتنفيذ تم وفق ماهو مخطط له، وعادة ما تكون محددة بزمن معين حسب توقيت التقييم ،ويجري التقييم عادة لتحقيق هدف معين وللإجابة عن أسئلة محددة تزود صانعي القرار بالمعلومات ولتمكن من إتخاذ القرار الصحيح بشأن تعديل السياسات والإجراءات الجارية التنفيذ ،والإستفادة منها مستقبلا في تنفيذ مشاريع أخرى، ويهدف التقييم بصورة عامة إلى تحديد مدى ملائمة المشروع بالنسبة إلى الأهداف الموضوعة، وفاعليته وكفاءة إنجازه ومدى تأثيره وإستدامته[2].

تبعا لمنظمة التعاون الإقتصادي للتنمية OCDE فإن تقييم المشروع تعتبر عملية نظامية وتحليلية للعمليات المهمة لمشروع ما ولقيمته ،ومن خلال نتائجه الإيجابية والمفيدة المحققة جراء عملية تنفيذه ،وبالتالي فإن التقييم يتعلق بتحليل نتائج المشروع مقارنة بما خطط تنفيذه أو بأهدافه المسطرة في البداية[3] وحسب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فإن عملية التقييم تعتبر فحص منهجي وموضوعي إلى أقصى حد ممكن لمشروع مخطط جار أو مستكمل، والهدف من التقييم هو الإجابة عن أسئلة معينة والحكم على القيمة الكلية لجهد مبذول لتحقيق غاية وإستخلاص الدروس التي تفيد في تحسين إتخاذ الإجراءات ووضع الخطط وإتخاذ القرارات في المستقبل، وتسعى عمليات التقييم عموما إلى تحديد الكفاءة والفعالية والتأثير والإستدامة وأهمية المشروع في تحقيق الأهداف التنموية، وينبغي أن يتضمن التقييم معلومات موثوقة، وأن يتضمن الدروس المكتسبة التي تساعد الشركاء والوكالات الممولة في إتخاذ القرارات.[4]

عملية التقييم هي إجراء يسمح بالتعرف على الخيارات المتاحة وزيادتها والتي تسمح ببناء وتطبيق الإستراتيجيات والسياسات التنموية ،ويجب أن تكون مرافقة خطوة بخطوة لعملية إتخاذ القرارات المتعلقة بهذه السياسات بالإضافة إلى كافة التدخلات والإجراءات التي تتضمنها الإستراتيجيات التنموية المتعلقة بكافة نواحي الحياة.[5]

وتتعدد الأسباب التي تبرر بل تجعل القيام بعملية التقييم ضرورة حتمية، تتلخص في النقاط التالية:

- يساعد على معرفة مدى صحة طريقة تنفيذ المشروع؛
- التقدم المسجل لتحقيق أهداف المشروع؛
- مقارنة النفقات بالإنجازات والنتائج؛
- التعرف على مدى فاعلية الجهود المبذولة للوصول إلى أهداف المشروع ؛
- جمع المعلومات بشكل أفضل قصد إستعمالها في التخطيط المستقبلي؛
- التعرف على نقاط القوة والضعف في عملية تنفيذ المشروع؛
- تحسين عملية الإشراف والمتابعة.

[1] -Commission Européenne CE. ,2004 , Manuel , Gestion du cycle de projet. Disponible sur ec.europa.eu/europeaid/multimedia/publications/documents/tools/ europeaid_adm_pcm_guidelines_2004.fr.pdf.

[2] -United Nations Population Fund (UNFPA) ,2007,Project Manager's Planning Monitoring & Evaluation toolkit ,p 15. Disponible sur le site : http://www.unfpa.org/monitoring/toolkit.htm

[3] -OCDE, Méthodes de suivi et d'évaluation des incidences des politiques agricoles sur le développement rural.

[4]- IFAD,2012 ,Terminologie de Suivi-évaluation Pour une Gestion Orientée Vers L'impact Guide pratique de S&E Des projets Annexe A.p05

[5] -OCDE,2006 ,OCDE Rural Policy Reviews ,The New Rural Paradigm Policies and Governance,p148

I-3 الهدف من عملية التقييم :

من خلال الدراسات المتعددة يمكن إستنتاج عدد من الأهداف المباشرة لعملية تقييم المشاريع ومنها ما أشارت إليه منظمة الأمم المتحدة في أن التقييم له هدفان أساسيان هما:

- توفير ما يلزم من معلومات لإتخاذ قرارات صحيحة بشأن العمليات أو السياسات أو الإستراتيجيات المرتبطة بالمشاريع الجارية أو المستقبلية؛
- تقديم أدلة إلى الجهات المعنية والمسؤولة (للمانحين، الشركاء، الفئات المستهدفة) ،تثبت فاعلية أداء المشروع ومطابقته للنتائج المخطط لها .

وتتضمن الأهداف الأخرى لتقييم المشاريع مايلي:

- إتاحة عملية التعلم الجماعي والمساهمة في مجموعة المعارف المتعلقة بما ينجح ومالا ينجح وأسباب ذلك؛
- التحقق من جودة أداء تنفيذ المشروع أو تحسينه؛
- تحديد الأساليب الناجحة من أجل التوسع فيها وتكرارها؛
- تعديل الأساليب غير الناجحة.

وبشكل عام يهدف التقييم إلى تحديد مدى ملاءمة أي مشروع ومدى كفاءته وفاعليته وأثره وإستدامته، ويتوقع أن يؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار ومن ثم إلى نتائج أفضل وإستخدام الموارد بكفاءة أكبر[1].

I-4 توقيتات التقييم

I-4-1 التقييم القبلي:

يتم قبل تنفيذ المشروع، حيث يتم خلاله توضيح التفاصيل والنتائج المتوقعة من تنفيذه،ومدى ملائمة المشروع وقيمته، وكذلك وضع مؤشرات تقييم لقياس تأثير المشروع في التقييمات اللاحقة،ويعتبر التقييم القبلي وصفا لما هو متوقع ومحتمل وتحليله.

I-4-2 تقييم منتصف المدة او التقييم المتزامن:

ويجرى في منتصف مدة تنفيذ المشروع، حيث يهدف هذا التقييم إلى فحص الإنجازات وتنفيذ المشروع بالتركيز على الكفاءة والإرتباط مستندا إلى النتائج ،بالإضافة إلى مراجعة خطة العمل وتعديلها وفقا للنتائج، حيث تساعد نتائج التقييم الجهات المعنية على إتخاذ القرار ومتابعة الأداء.

I-4-3 التقييم البعدي:

يجرى بعد فترة من إنتهاء تنفيذ المشروع ،ويركز على الكفاءة والفاعلية والأثر والإستدامة ،إستنادا إلى نتائج التقييم. ويهدف هذا التقييم إلى إستخلاص الدروس المستفادة والتوصيات للجهات المعنية بتخطيط المشاريع المستقبلية وتنفيذها بشكل أكثر كفاءة وفاعلية. ونلاحظ مما سبق أن التقييمات هذه لا تعوض إحداها عن الأخرى فقد تضطر بعض المشاريع لاستخدام التقييمات الثلاثة كل حسب وقته.[1]

[1] -United Nations Population Fund (UNFPA) ,2007,op ,cit,p 18.

الشكل رقم 08: توقيتات التقييم مع دورة حياة المشروع

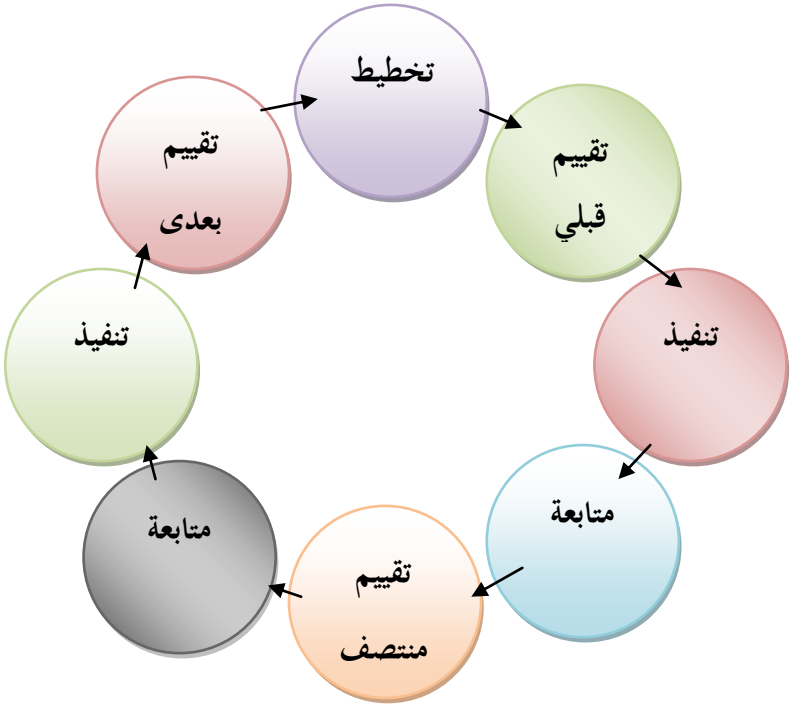

Source : Japan International Cooperation Agency JICA ,2004,Guidelines for Projects Evaluation Practical Method for project Evaluating,Department Office of evaluation Planninig Coordination,p143

I-5 معايير التقييم:

معيار التقييم هو أداة قياس تحدد مستوى الأداء وفقا لأبعاد محددة للإنجاز، ويختبر كل معيار مجموعة من المؤشرات تبين مدى فاعليته في إدارة المشروع وتنفيذه ،وتتلخص فكرة إستخدام المعايير في تقييم المشاريع من خلال إحتوائها على العوامل الأساسية لتقدير أداء المشروع كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 09: معايير تقييم المشروع

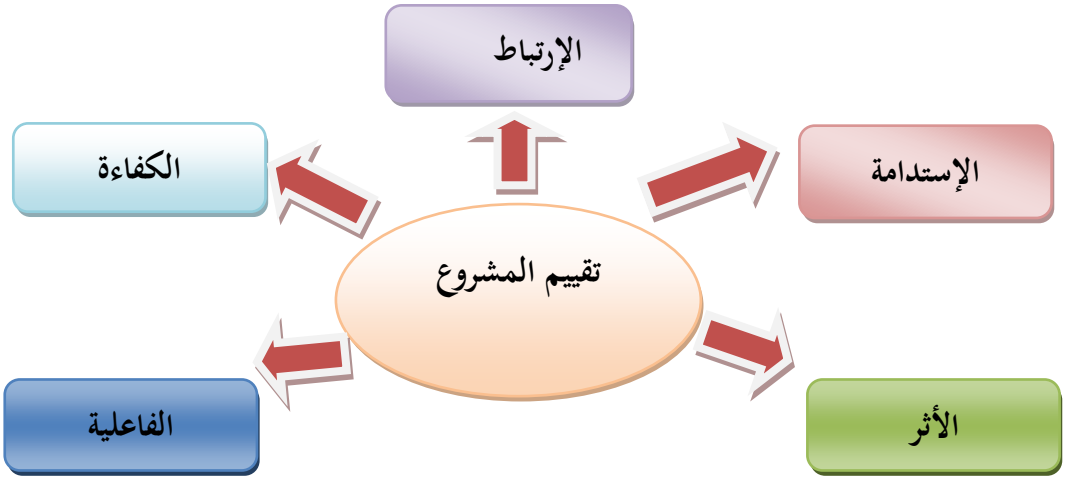

Source :Commission Européenne ,2006, Bases méthodologiques d'évaluation ,p103 ,Consulté en décembre 2013,Sur :http://ec.europa.eu/europeaid/evaluation/methodology/ examples/guide1_fr.pdf..

[1] -Japan International Cooperation Agency JICA ,2004,Guidelines for Projects Evaluation Practical Method for project Evaluating,Department Office of evaluation Planninig Coordination, p141

I-5-1 معيار الإرتباط

يفحص هذا المعيار تقدير مدى إرتباط أو ملائمة النتائج بالنسبة إلى الإحتياجات والسياسات وإحتياجات وأولويات الفئات التي إستهدفها المشروع. ويعرف معيار الإرتباط أنه درجة إستمرار صحة وملائمة مخرجات أو نتائج أو غايات المشروع على النحو المخطط له أصلا، أو كما عدلت لاحقا بسبب تغير الظروف في السياق المباشر لذلك المشروع، حيث ينصب هذا المعيار على تقدير تحقق الإرتباط بين الخطط وخلفية المشروع، وحاجات المستفيدين ،و إستراتيجيات المشروع، وصياغة الخطط التنموية [1]،و يعكس تحليل الإرتباط القضايا التالية:

- المشروع يسير وفق إحتياجات الدولة او المنطقة او المجتمع المستهدف ؛
- المشروع يسير وفق إحتياجات الفئة المستهدفة؛
- المشروع يتوافق مع السياسة التنموية للدولة ؛
- المشروع يتوافق مع سياسة المساعدات نحو الدولة المستهدفة من حيث تنفيذ البرامج المحددة؛
- عملية اختيار الفئة المستهدفة كان ملائما؛
- يوجد تأثيرات جانبية للمشروع خارج نطاق الفئة المستهدفة؛
- الفوائد والمنافع من التأثير وعبء التكاليف موزعة بعدالة.

ومما سبق يتضح أن معيار الإرتباط يقيس مدى ملائمة المشروع والممولين والفئات المستهدفة،وأن إدارة المشروع في هذا المعيار إختارت الفئات المستهدفة المناسبة وعرفت إحتياجاتهم الحقيقة،وأن المشروع قد تم تصميمه ليلبي هذه الإحتياجات.

I -5-2 معيار الكفاءة

يتعلق هذا المعيار بمدى القدرة الإقتصادية على تحويل المدخلات من أموال خبرات وقت...إلى نواتج [2]، إن معيار الكفاءة يقيس تقدير كفاءة المشروع ،فهو يقدر النتائج التي تحققت بالنسبة للنفقات والموارد المستخدمة في المشروع أثناء فترة زمنية معينة ويعرف معيار الكفاءة على أنه مقياس لكيفية إستخدام المدخلات كالموارد المالية، البشرية، التقنية، المادية، بشكل إقتصادي وأمثل للحصول على مخرجات تتوافق مع حجم المدخلات ونوعها، يمكن القول أن معيار الكفاءة يهدف بالأساس إلى الإستغلال الأمثل للموارد المادية والمالية والبشرية لتحقيق المخرجات المخطط لها وذلك بأقل جهد ووقت وتكلفة.

I-5-3 معيار الفاعلية

يرتبط هذا المعيار بالمدى الذي بلغه ،أو يتوقع أن يبلغه ،المشروع في تحقيق أهدافه، مع أخذ الأهمية النسبية للأهداف بعين الإعتبار. ويركز معيار الفاعلية على تقدير مدى تحقيق المخرجات أو المدى الذي ستحقق به ،وما إذا كان من المحتمل أن يسهم المشروع في النواتج المحددة والأثر المحدد ويقيس معيار الفاعلية مدى تحقيق المشروع للنتائج

[1]- Commission Européenne ,2006, Bases méthodologiques d'évaluation ,p102 ,Consulté décembre 2013 Sur :http://ec.europa.eu/europeaid/evaluation/methodology/ examples/guide1_fr.pdf.
[2]- IFAD ,2012 ,Terminologie de Suivi-évaluation Pour une Gestion Orientée Vers L'impact.p 06

المخطط لها، المخرجات، النواتج، والأهداف.[1] ويعكس معيار الفاعلية مدى إستغلال مخرجات المشروع وتحقيق أهدافه المحددة ، ويركز تحليل الفاعلية على القضايا التالية:

- مدى تحقيق الأهداف المحددة والمخطط لها بإستعمال مؤشرات القياس الموجودة في الإطار المنطقي للمشروع؛
- مدى تحقيق التغيير والتنمية والفوائد المخطط لها للفئات المستهدفة ؛
- بإنتهاء المشروع سيتحقق الهدف العام من المشروع؛
- يوجد أي عوامل تعرقل تحقيق أهداف المشروع.

ويتضح مما سبق أن معيار الفاعلية يقيس مدى القرب من تحقيق الأهداف، وما هي العوامل التي قد تعرقل تحقيق هذه الأهداف.

I-5-4 معيار الأثر:

يتعلق هذا المعيار بكل تغيير مقصود أو غير مقصود يحدث كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لنشاط إنمائي معين.[2] معيار الأثر يفحص أثر المشروع على المدى البعيد. ويكون التنفيذ والأداء ناجحين إذا كانت المدخلات اللازمة لتنفيذ النشاطات المخططة وإنجاز المخرجات المتوقعة متاحة في الوقت المناسب ويعرف معيار الأثر على أنه التأثيرات الإيجابية والسلبية على المدى الطويل بشكل مباشر أو غير مباشر سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة، وهذه التأثيرات قد تكون إما إقتصادية، إجتماعية، بيئية، مؤسسية، أو من أنواع أخرى، حيث يتم تحليل الهدف العام بإعتباره تأثيرا متوقعا إلى التأثيرات الإيجابية والسلبية غير المتوقعة [3]، ويعكس معيار الأثر مدى إمتداد وإنتشار الفوائد التي تلقتها الفئات المستهدفة لإعداد أكبر من الناس في المجتمع أو المنطقة. كذلك يعكس الأثر مساهمة المشروع في تطوير القطاعات ذات العلاقة.

إن تحليل الأثر يركز على الجوانب التالية:

- مدى تحقيق الهدف العام و مدى مساهمة المشروع في تحقيق هذا الهدف؛
- مدى إنتشار الأثر الإقتصادي للمشروع على الفئات المستهدفة ،وعلى أصحاب المصالح بصفة عامة؛
- إن معيار الأثر يقيس الهدف العام لتنفيذ المشروع على مستوى الفئات المستهدفة والمجتمع على المدى البعيد.

I-5-5 معيار الإستدامة :

يتعلق معيار الإستدامة بإمكانية إستمرار التأثيرات الإيجابية للمشروع مثل الأصول أو المهارات أو التسهيلات أو الخدمات المحسنة، لفترة زمنية لاحقة لإنتهاء المشروع[4]، يتحقق معيار إستدامة المشروع من تقدير مدى إستمرار نتائجه، أو احتمال استمرارها بعد إنتهاء المشروع وتوقف الموارد ويعرف معيار الإستدامة على أنه ديمومة نتائج المشروع بعد إنتهائه، والإستدامة نوعان:

1. الإستدامة الساكنة:هي التدفق المستمر للمنافع نفسها التي يبدأها المشروع المنجز إلى المجموعات المستهدفة نفسها؛

[1] -Commission Européenne ,2006, Bases méthodologiques d'évaluation ,p102 .
[2] -IFAD ,2012 ,Terminologie de Suivi-évaluation Pour une Gestion Orientée Vers L'impact .p 05
[3] -Commission Européenne ,2006, Bases méthodologiques d'évaluation ,p 103 .
[4]- IFAD ,2012 ,opcit.p06

2. الإستدامة الديناميكية: والتي تختص بإستخدامات تكييف نتائج المشروع تبعا لسياق مختلف أو بيئة متغيرة من المجموعات المستهدفة أو مجموعات أخرى، وبذلك فالديمومة تعكس قدرة المشروع على الإستمرار والبقاء، ومنه فإن معيار الإستدامة يعكس ما إذا كانت الآثار الإيجابية على الفئات المستهدفة ستستمر بعد إنتهاء التمويل الخارجي ويركز تحليل الإستدامة على الجوانب التالية:

- مدى إمتلاك الشركاء لأهداف وإنجازات المشروع ،وهل تم التنسيق معهم طوال فترة تنفيذ المشروع؛
- مدى كفاية موازنة المشروع لتحقيق مخرجات وأهداف المشروع؛
- مدى تناغم أنشطة المشروع مع العوامل الإجتماعية الثقافية؛
- مدى الأخذ بعين الإعتبار القضايا المتقاطعة مثل العدالة بين الجنسين والحوكمة الرشيدة؛
- مدى الإستدامة المؤسساتية و التي تعكس مستوى إلتزام الشركاء و كذلك دمج المشروع ضمن هيكليتها؛
- مدى الإستدامة المالية والتي تعكس قدرة الفئات المستهدفة على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة بعد إنتهاء التمويل
- أية عوامل ممكن أن تمنع إستدامة المشروع.

مما سبق يتضح أن معيار الإستدامة يقيس مدى ديمومة المشروع بعد إنتهاءه ، ويركز على نوعين من الإستدامة الأول الإستدامة المؤسساتية والتي تعكس مستوى إلتزام المؤسسات بإستمرار المشاريع و دمجها ضمن هيكلتها، والثاني الإستدامة المالية والتي تعكس قدرة الفئات المستهدفة على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة بعد إنتهاء التمويل

الشكل رقم 10: علاقة مراحل تنفيذ المشروع ومعايير عملية تقييمه

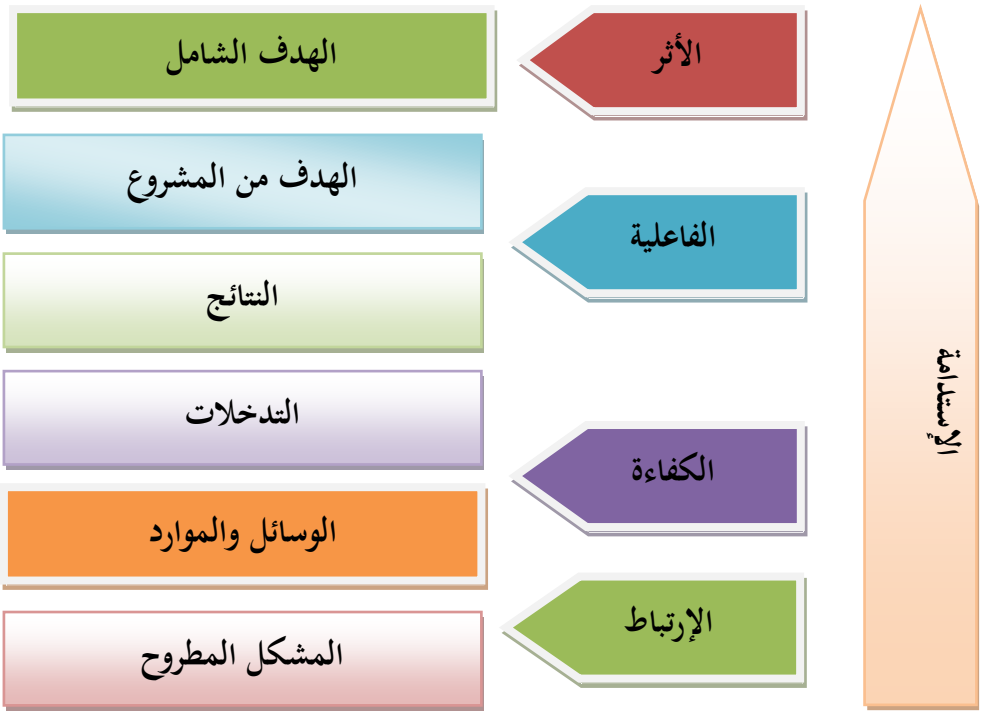

Source : Banque Mondiale ,2000, The Logframe Handbook .A Logicial Framework Approach To Project Cycle Management. Washington, DC World Bank.113 P, consulté en mars 2012 sur: http://www.worldbank.org/evaluation/logfram/

II– عرض عام عن ولاية خنشلة:

II–1 الموقع والتنظيم الاداري للولاية

ولاية خنشلة من الولايات الجديدة ، التي إنبثقت عقب التقسيم الإداري لسنة 1984 في الجزائر، وهي تضم حاليا 21 بلدية منها 11 بلدية جديدة والتي تنشطها 08 دوائر منها 05 جديدة .

الجدول رقم 07 :دوائر وبلديات ولاية خنشلة

الدوائر	البلديات التابعة لها
خنشلة	خنشلة
قايس	قايس ، تاوزيانت ، الرميلة
الحامة	الحامة ،بغاي ،طامزة،انسيغة
عين الطويلة	عين الطويلة ،متوسة
بوحمامة	بوحمامة يابوس شلية لمصارة
ششار	ششار ، جلال ، خيران، الوجلة
أولاد رشاش	أولاد رشاش،المحمل
بابار	بابار

Source : Wilaya de Khenchela ,Annuaire Statistique 2012 de la Wilaya de Khenchela .

الخريطة رقم 01:التقسيم الإداري لولاية خنشلة

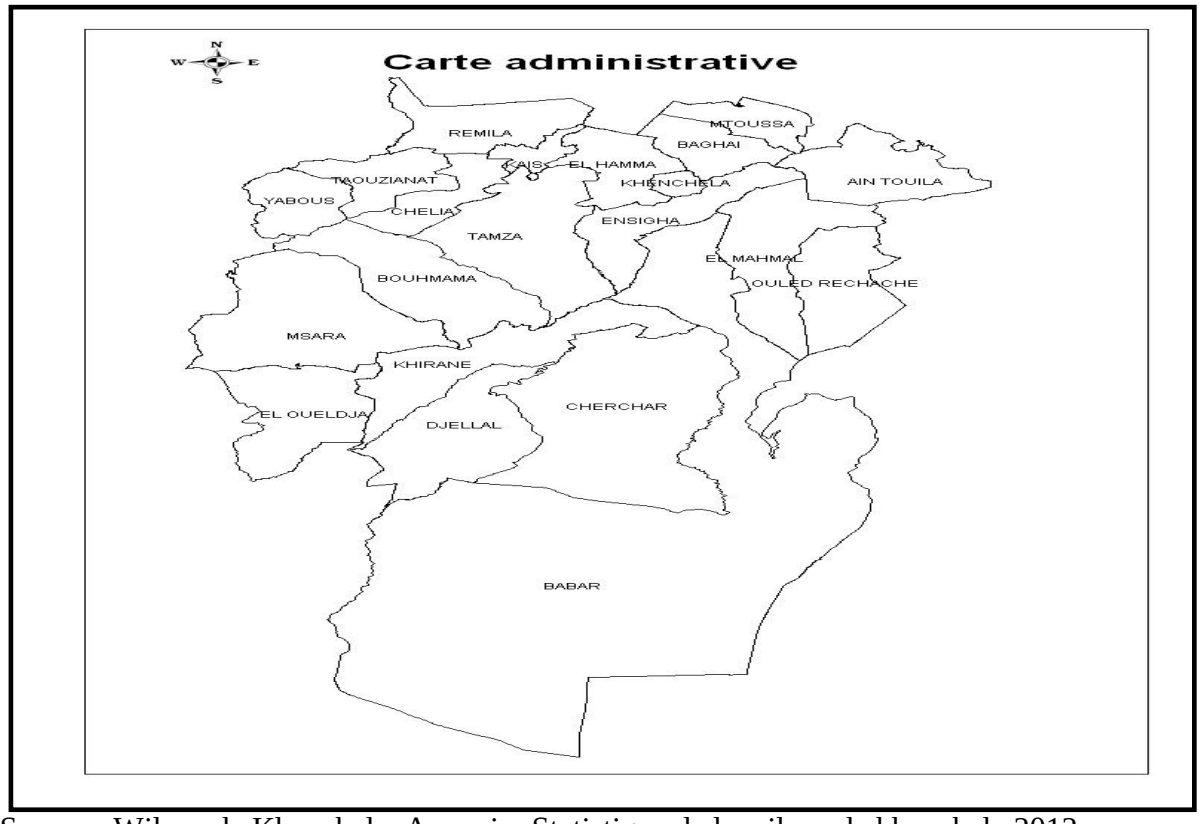

Source : Wilaya de Khenchela ,Annuaire Statistique de la wilaya de khenchela 2012

تقع ولاية خنشلة من الناحية الجغرافية شمال شرق الوطن وبالضبط في منطقة جبال الأوراس في إمتداد الهضاب العليا الشرقية، وهي متواجدة بين خطي طول 30-6° و 30 -7° شرق خط غرينيتش وبين درجتي 34 °و35° شمال خط الإستواء. ويصل إرتفاعها إلى حوالي 1200 متر عن سطح البحر.

إن إقليم الولاية يشمل مساحة تقدر بحوالي 9.715كلم2 أي مايعادل 0,4 % من المساحة الإجمالية للتراب الوطني، أما الحدود الإدارية للولاية فيحدها من الشمال ولاية أم البواقي ومن الجنوب الغربي ولايتي باتنة وبسكرة ومن الجنوب ولاية الوادي ومن الشرق ولاية تبسة.

II-2 المحيط الطبيعي:

II-2-1 التضاريس

ولاية خنشلة تابعة لمنطقة الهضاب العليا الشرقية وتنقسم تضاريسها إلى ثلاث مناطق متباينة:

أ-الجبال :نجدها بالخصوص في المنطقة الغربية للولاية (جبال الأوراس) وفي المنطقة الوسطى (جبال النمامشة) وفي الشمال الشرقي (جبال تافرنت) وتوجد أعلى قمة بالولاية التي تبلغ 2328 م وهذا بجبل شلية (رأس كلثوم) .

ب-الهضاب العليا والسهول :والتي تقع في الشمال الشرقي (هضاب المحمل وأولاد رشاش) ومن الشمال الغربي(سهول متوسة ، الرميلة و بوحمامة).

ج- الأراضي السهبية والصحراوية: تقع في المنطقة الوسطى والجنوبية للولاية وهي تشغل تقريبا نصف مساحة الولاية ومن خصائصها أنها أراضي رملية وشطوط هذه الأخيرة تكون نقطة تلاقي وتملص للأودية التي تصب في جنوب الولاية.

الخريطة رقم 02:تقسيم تضاريس ولاية خنشلة

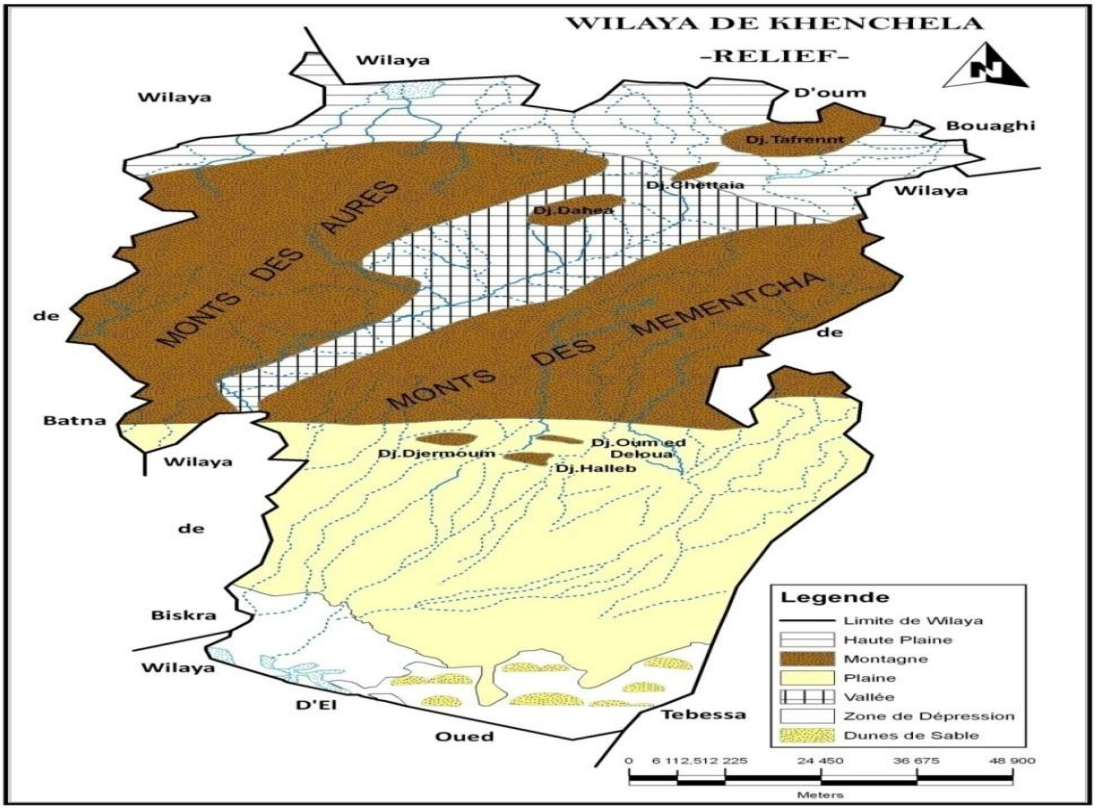

Source :Annuaire Statistique de la wilaya de khenchela 2012

الرسم البياني رقم 03 :تقسيم تضاريس الولاية

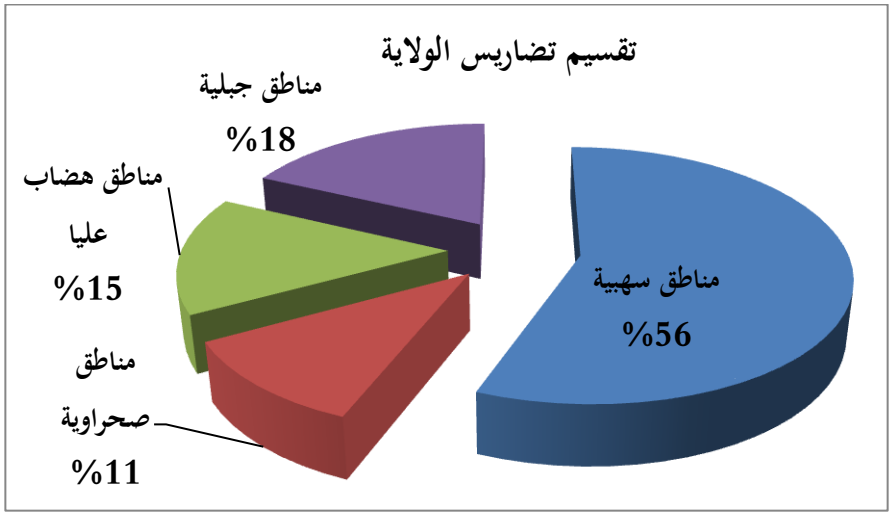

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من طرف مصالح ولاية خنشلة

II-2-2 المناخ : تتميز الولاية بمناخ قاري حار صيفا بارد وممطر شتاءا ، أما فيما يخص تساقط الأمطار في الشتاء فهي تختلف من منطقة إلى أخرى ، نجدها في الشمال ممطرة أحيانا ويتراوح معدلها بين 400 و 600 مم سنويا، أما في الجنوب فتكاد تكون منعدمة وهذا بمعدل 200 مم سنويا، وأما الصيف فهو حار وجاف في معظم مناطق الولاية ونلاحظ كذلك سقوط الثلوج في الشتاء أحيانا في الشمال وخصوصا بالمناطق الجبلية ونسجل أيضا سقوط الجليد في فصل الربيع وهبوب الرياح الساخنة من نوع (السيروكو) المحملة بالرمال في فصل الصيف.

الخريطة رقم 03: تساقط الأمطار بولاية خنشلة.

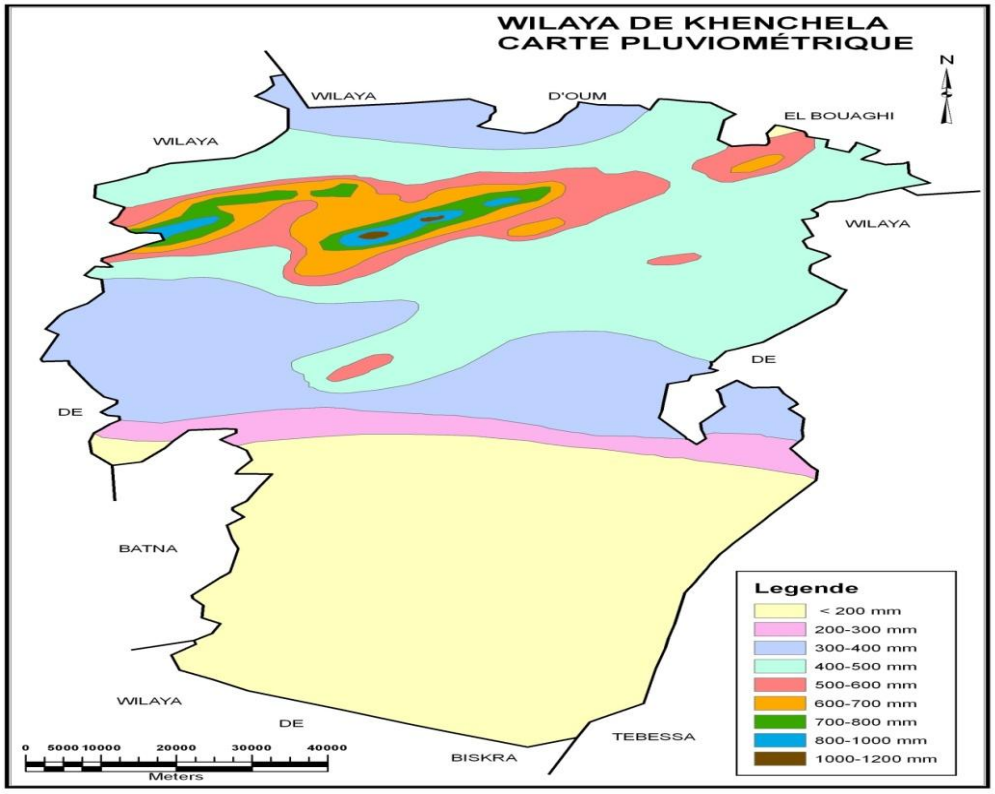

Source :Annuaire Statistique de la wilaya de khenchela 2012

II–2–3 المياه :تتميز أودية الولاية بأنها ذات جريان غير منتظم حيث نجدها غزيرة أثناء تساقط الأمطار شتاءا وجافة في فصل الصيف ومن أهم الأودية المتواجدة بالولاية: وادالعرب،واد ملاقو، واد بوفيسان، واد القيس، واد الميتة..

II–2–4 التربة : من أنواع الأساسية للتربة المتواجدة بأرض الولاية نجد :

- تربة رسوبية (عميقة) في الهضاب العليا شمالا .
- تربة كلسية وجيرية في المنطقة الوسطى الجبلية .
- تربة معرضة للتعرية بسبب الرياح في المنطقة الجنوبية ووجود كثبان رملية في أقصى الجنوب.

وتتكون تربة الولاية في معظمها من الكلس ، الطين ، الجبس ، الرمال وصخور صلصالية.

الخريطة رقم04 : أنواع التربة في ولاية خنشلة

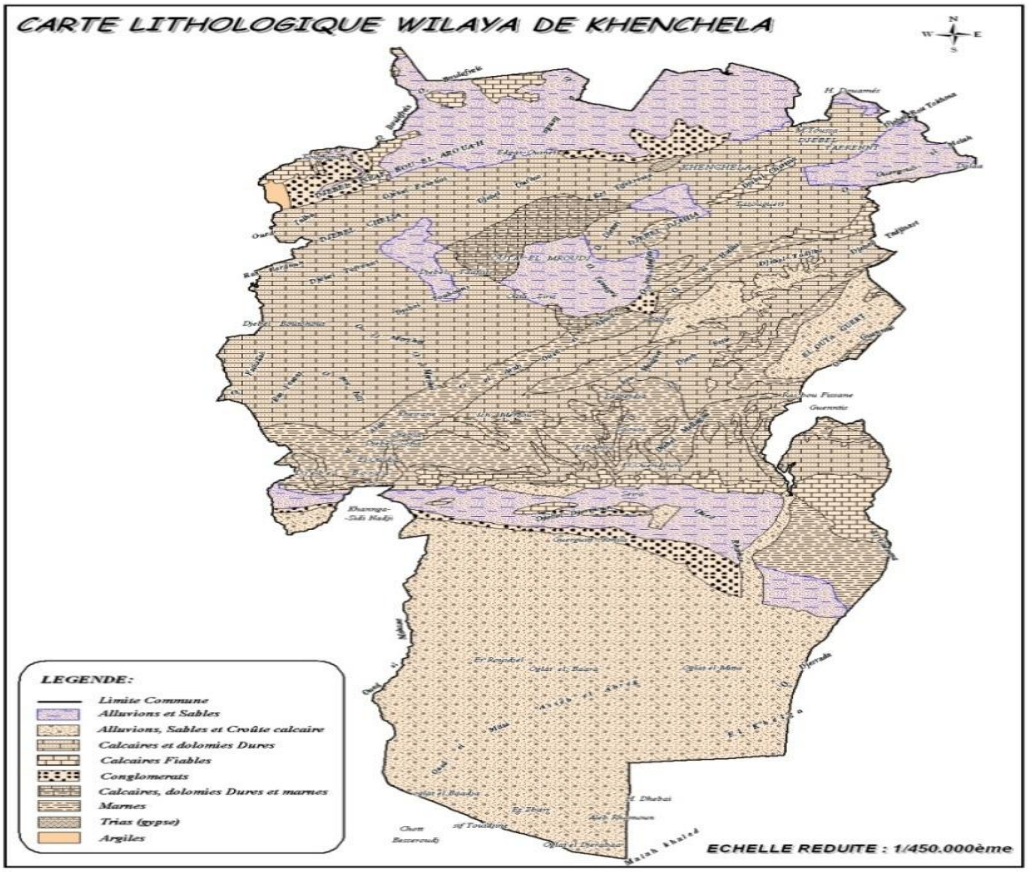

Source :Annuaire Statistique de la wilaya de khenchela 2012

II–2–5 الغطاء النباتي: توجد بالولاية عدة أنواع من النباتات تختلف من منطقة إلى أخرى وهذا حسب الطبيعة الجغرافية والمناخية للمنطقة وهي:

- منطقة الهضاب العليا توجد النباتات القصيرة مثل (الشيح والقطاف).
- المنطقة الجبلية في الوسط توجد منطقتين الأولى في الغرب منطقة غابية (جبال الأوراس) والمنطقة الشرقية توجد بها غابات متدهورة (جبال النمامشة) ومن حولها نجد أيضا أشجار الصنوبر والبلوط والأرز وبعض النباتات القصيرة كالشيح والقطاف.
- المنطقة الجنوبية التي تتكون من الممرات السهبية والصحراوية نجد عدة أنواع من النباتات من أهمها الحلفاء، التورفة.

II-3 الخصائص الإجتماعية والإقتصادية

II-3-1 السكان

يقدر عدد قاطني الولاية حسب تقديرات المصالح المختصة للولاية إلى غاية 31-12-2012 حوالي 422500 ساكن، بكثافة سكانية تقدر بحوالي 43.5نسمة /كلم2،ويمثل عدد السكان الحضريين في الولاية 275290 ساكن أي مايمثل نسبة56.2 % من إجمالي قاطني الولاية ،والمتوزعين على البلديات ذات الطابع الحضري في الولاية والمقدر عددهم 9 بلديات وهي البلديات التالية : خنشلة ،الحامة، عين ا لطويلة ،قايس ،بوحمامة، ششار ،أولاد رشاش، المحمل ،بابار في حين يقدر عدد السكان في المناطق الريفية حوالي 147210 قاطن ،ما يمثل نسبة 34.8% من إجمالي عدد سكان الولاية متوزعين على البلديات ذات الطابع الريفي في الولاية والمقدر عددهم 12 وهي البلديات التالية: بغاي، أنسيغة، طامزة، متوسة، تاوزيانت، الرميلة، يابوس ،شلية ،لمصارة ،جلال ، خيران، الوجلة، في حين يمثل عدد سكان التجمعات السكانية حسب نفس الإحصائيات حوالي 334708 قاطن أي مايمثل نسبة 79.2%من العدد الإجمالي لسكان الولاية ،اما الباقي فيقطن في مناطق متفرقة ومشتتة والتي تمثل نسبة 20.8% من إجمالي قاطني الولاية.

الجدول رقم 08 :معطيات عامة حول البلديات الريفية بولاية خنشلة

البلدية	مؤشر التنمية الريفية	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر مشاركة النساء	مؤشر التنمية الريفية المستدامة	الفئة	عدد السكان	سكان مركز البلدية	سكان المناطق	طبيعة النشاطات الإقتصادية
متوسة	0.241	0.391	0.480	0.371	3	6474	3844	2630	زراعية رعوية
بغاي	0.239	0.453	0.451	0.381	3	7340	5110	2230	
تاوزيانت	0.216	0.433	0.353	0.334	3	11648	7302	4346	
الوجلة	0.405	0.512	0.462	0.460	4	3246	1910	1336	
الرميلة	0.271	0.364	0.353	0.329	3	6060	2388	3672	
جلال	0.134	0.432	0.451	0.339	3	3290	1348	1942	زراعية رعوية
طامزة	0.204	0.299	0.190	0.231	2	9185	2210	6975	
انسيغة	0.240	0.381	0.345	0.322	3	10160	6476	3.684	
مصارة	0.209	0.399	0.318	0.309	3	4495	3080	1415	
يابوس	0.260	0.394	0.330	0.328	3	11346	5678	5668	
خيران	0.193	0.355	0.182	0.243	2	6290	706	5584	
شلية	0.271	0.367	0.258	0.299	2	5422	1496	3926	

Source : Algérie, 2004,Ministre Délégué Chargé Du Développement Rural ,Typologie Des Communes Rurales En Algérie ,Stratégie Nationale De Développement Rural Durable ,p78

الجدول رقم09 :تطور عدد سكان ولاية خنشلة

البلدية	الإحصائيات العامة للسكان والسكن لسنة 1987			الإحصائيات العامة للسكان والسكن لسنة 1998			الإحصائيات العامة للسكان والسكن لسنة 2008			تقديرات أواخر 2012		
	العدد الإجمالي للسكان	سكان المجمعات الريفية	سكان المناطق المتفرقة	العدد الإجمالي للسكان	سكان المجمعات الريفية	سكان المناطق المتفرقة	العدد الإجمالي للسكان	سكان المجمعات الريفية	سكان المناطق المتفرقة	العدد الإجمالي للسكان	سكان المجمعات الريفية	سكان المناطق المتفرقة
متوسة	4.388	1.802	2586	5.538	2.794	2744	5.981	3.548	2433	6.474	3.844	2630
بغاي	5.206	3.029	2177	6.414	4.123	2291	6.676	4.646	2030	7.340	5.110	2230
تاوزيانت	7.434	3.097	4337	9.794	5.640	4154	10.748	6.739	4009	11.648	7.302	4346
الولجة	2.128	1.119	1009	3. 357	2.394	963	3.124	2.287	837	3.246	2.378	868
الرميلة	5.438	1.491	3947	5.740	1.786	3954	5.606	2.207	3399	6.060	2.388	3672
جلال	4.107	1.707	2400	3. 637	2.293	1344	3.089	1.938	1151	3.290	2.068	1222
طامزة	9.172	678	8494	8.580	1.439	7141	8.617	2.072	6545	9.185	2.210	6975
انسيغة	5.689	1.413	4276	7.894	3.761	4133	9.257	5.892	3365	10.160	6.476	3684
مصارة	5.663	1.757	3906	4.194	2.609	1585	4.104	2.812	1292	4.495	3.080	1415
يابوس	7.502	2.027	5475	8.868	3.582	5286	10.402	5.204	5198	11.346	5.678	5668
خيران	4.354	1.454	2900	5. 350	2.246	3104	5.752	3.105	2647	6.290	3.396	2894
شلية	4.175	569	3606	4 851	1.152	3699	4.953	1.368	3585	5.422	1.496	3926

.**Source** : **Wilaya de Khenchela** ,**Annuaire Statistique de la wilaya de khenchela 2012**

II–3–2 الخدمات الصحية

حسب إحصائيات المصالح المختصة للولاية إلى غاية 31-12-2012 ،يقدر عدد الأسرة لكل 1000 ساكن بسريرين، في حين يقدر عدد العيادات المتعددة الخدمات بحوالي عيادة لكل 25900 ساكن، أما قاعات العلاج فيقدر عددها بقاعة علاج لكل 3870 ساكن، أما في يتعلق بالخدمات الصيدلانية فهي تمثل صيدلية لكل 3670 ساكن، في حين يقدر عدد الأطباء بحوالي طبيب لكل 880 ساكن، ويقدر عدد جراحي الأسنان بحوالي جراح لكل 3370 ساكن، أما أعوان الصحة فيقدر عددهم بحوالي عون لكل 228 ساكن.

تبين الإحصائيات مدى توفر خدمات الصحة في الولاية إلا أن من الملاحظ هو تمركزها في الأقطاب السكانية الكبيرة في الولاية وخاصة في عاصمة الولاية، مع غياب كبير في باقي المناطق وخاصة منها المناطق الريفية والمعزولة والتي يستوجب على سكانها عناء التنقل إلى عاصمة الولاية من اجل التداوي والعلاج.

II–3–3 خدمات التعليم والتكوين المهني:

تمتلك ولاية خنشلة هياكل تعليمية معتبرة حيث يقدر عدد المدارس الإبتدائية بالولاية حوالي 275 مدرسة والتي تضم حوالي 39.926 متمدرس، نجد منها حوالي 18964 من فئة الإناث، أما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم للطور المتوسط فيقدر عددها 71 متوسطة موزعة على تراب الولاية، والتي تضم حوالي 36701 متمدرس، تمثل فئة الفتيات منها حوالي 17630 متمدرسة.

وتضم الولاية حوالي 29 ثانوية يقدر عدد طلابها حسب إحصائيات مديرية التعليم للولاية سنة 2012 حوالي 17947 طالب، تمثل فئة الفتيات منها حوالي 10127 طالبة.

بالإضافة إلى ذلك تمتلك الولاية جامعة تضم العديد من التخصصات، ويقدر عدد طلابها سنة 2012 حوالي 10571 طالب، بالإضافة إلى ذلك فالولاية تحوز على 11 مركز للتكوين المهني في كافة التخصصات المهنية.

II-3-4 الشغل

يقدر عدد السكان الناشطين بولاية خنشلة إلى غاية 2012/12/31 ب139950 أي مايمثل نسبة 33.1% من العدد الإجمالي لسكان الولاية وذلك حسب إحصائيات المصالح المختصة للولاية، في حين يمثل فئة السكان العاملين في كافة القطاعات حوالي 127060 أي مايمثل نسبة 90.8%من تعداد السكان الناشطين بالولاية حيث يشتغل منهم حوالي 45312عامل بقطاع الزراعة اي بنسبة مقدرة بحوالي 35.66%، ويضم قطاع البناء حوالي 25966 عامل يمثلون نسبة 20.44%، أما قطاع الصناعة فيضم 9132 عامل يمثلون نسبة 7.19%من إجمالي السكان العاملين في الولاية، يلي ذلك فئة العاملين في قطاع الخدمات والمقدر عددهم بحوالي 46650 عمال أي مايمثل نسبة 36.71% من إجمالي السكان العاملين في الولاية، في حين يمثل فئة السكان العاطلين عن العمل حسب نفس المصدر حوالي 12890 عاطل عن العمل أي ما يمثل نسبة 9.2 %من إجمالي السكان الناشطين بالولاية[1]

الرسم البياني رقم 04 :توزيع السكان العاملين على القطاعات

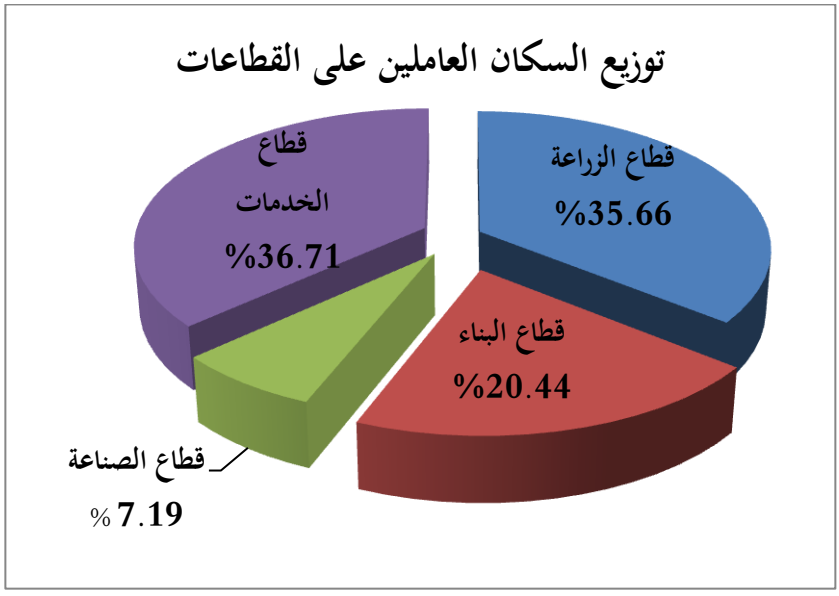

Source :Andi,2013 ,invest in Algeria,Wilaya de Khenchela, Disponible sur le site : www.andi.dz/PDF/monographies/Khenchela.pdf

II-3-5 خدمات الكهرباء والغاز :

تمتلك ولاية خنشلة شبكة لإمداد الكهرباء جد معتبرة ممتدة على مسافة مقدرة بحوالي 2.803906كلم من التوتر المتوسط، بالإضافة إلى حوالي 3.512205كلم من شبكة التوتر المنخفض ويقدر عدد زبائن الشركة الوطنية

[1] -Wilaya de Khenchela ,Annuaire Statistique de la wilaya de khenchela 2012.

للغاز والكهرباء بالولاية حوالي 82.539، وتؤكد إحصائيات المصالح المختصة على أن نسبة الإنارة على مستوى الولاية سنة 2012 قدرت بحوالي 97.5%،في حين تمثل نسبة الإنارة الريفية بحوالي 97% ،أما فيما يخص التزود بالغاز الطبيعي فقد بينت إحصائيات المصالح المختصة بالطاقة للولاية على أن طول شبكة التوزيع والنقل للغاز مقدرة بحوالي906.365 كلم،ويقدر عدد زبائن شركة التوزيع حوالي 48204 زبون، أي ما يعادل نسبة ربط مقدرة بحوالي80%.

II–3–6 الطرق

يبلغ طول شبكة الطرقات بالولاية حوالي 2.609,37 كلم ،تمثل فيها 281.77 كلم طول الطرق الوطنية ،في حين تمتد الطرق الولائية على مسافة مقدرة بحوالي 742.6 كلم، أما الطرق البلدية فقد قدر طولها بحوالي 1585كلم، يمثل منها 666.8 كلم طول الطرقات الغير معبدة.

II–4 الموارد الطبيعية

II–4–1 الأراضي

تتربع الولاية على مساحة شاسعة من الأراضي والمقدرة بحوالي 971516هكتار، حيث تمثل الأراضي الصالحة للزراعة SAU حوالي 232690 هكتار يمثل فيها الأراضي اليابسة مساحة 192559 هكتار في حين تقدر الأراضي المسقية والمزروعة حبوب مساحة 17.688 هكتار، أما الخضراوات فتقدر مساحتها بحوالي 2550 هكتار، وحوالي 19843 هكتار من الأشجار المثمرة، في حين مثلت مساحة المروج بحوالي 50هكتار ،وتتشكل الأملاك الغابية لولاية خنشلة من أزيد من 146.303 هكتار من الغابات أي بنسبة 15 بالمائة من المساحة الإجمالية من الأراضي بالإضافة إلى حوالي 42.000 هكتار من الحلفاء.

II–4–2الإنتاج النباتي:

– يقدر الإنتاج النباتي حسب إحصائيات المصالح الفلاحية للولاية فيما يخص الحبوب بحوالي 1.115.400 قنطار،أما الأعلاف فقدر إنتاجها سنة2012 بحوالي 395700 قنطار ،في حين كانت محصول زراعة الخضروات بحوالي 409000 قنطار،أما إنتاج الفواكه فبينت الإحصائيات أن منتوج التفاح قدرت كميته بحوالي 263100 قنطار لسنة 2012 ،أما منتوج التين فقدر إنتاجه بحوالي 27600 قنطار ،وكانت كمية التمور مقدرة بحوالي 55500قنطار في حين كانت كمية منتوج الزيتون لسنة 2012 بالولاية مقدر بحوالي 31600 قنطار.

II 4–3 الإنتاج الحيواني وتربية الحيوانات :

تعتبر ولاية خنشلة ذات طبيعة سهبية ورعوية تصلح لتربية المواشي خصوصا في الجهة الجنوبية من الولاية والتي تتميز بسلالات ذات نوعية جيدة من الغنم سلالة أولاد جلال والمعروفة على المستوى الوطني ويقدر عدد رؤوس الغنم في الولاية حسب إحصائيات المصالح الفلاحية للولاية سنة 2012 بحوالي 321602 رأس ،إضافة إلى حوالي 16946 رأس من الأبقار، بالإضافة إلى حوالي 59422 رأس من الماعز والذي تتركز تربيته بالخصوص في المناطق الجبلية من الولاية ، بالإضافة إلى ذلك نجد تربية الدواجن والذي قدر إنتاجه سنة 2012 بحوالي 811000 دجاجة، إضافة إلى تربية النحل حيث قدر عدد خلايا النحل التقليدية بحوالي 1101 خلية، أما عدد الخلايا العصرية فقدر عددها بحوالي

17845 خلية، ويمثل الإنتاج الحيواني حسب تقديرات المصالح الفلاحية للولاية سنة 2012 بحوالي 45.488 قنطار من اللحوم الحمراء ،وأزيد من 14686 قنطار من اللحوم البيضاء، بالإضافة إلى إنتاج الحليب المقدر بحوالي 32851423 لتر سنويا، أما إنتاج العسل فقدر بحوالي 609 قنطار، إضافة إلى إنتاج الصوف والذي قدرت كمية إنتاجه بحوالي 4408 قنطار .

II-4-4 الغابات:

يكتسي ولاية خنشلة طابعا فلاحيا، غابيا وسهبيا وشبه صحراوي، غطت المساحة الغابية بها سنة 1999 مساحة 127.000 هكتار بنسبة تغطية تقدر بحوالي 13.07 % ،لتصل في سنة 2013 إلى 146.303 هكتار أي بنسبة تغطية تقدر بحوالي 15.05 %، حيث عرف القطاع قفزة نوعية من حيث إتساع الرقعة الغابية لم يعرفها خلال السنوات الأولى من الإستقلال حيث كانت تقدر المساحة الغابية آنذاك بحوالي 117.000هكتار ما يمثل نسبة تغطية مقدرة بحوالي 12.04%.حيث انها تضم عدة اصناف من الأشجار المتمثلة في الصنوبر الحلبي ،البلوط الاخضر، بالإضافة إلى الارز الأطلسي والذي يتواجد فقط في هذه المنطقة الغابية في الجزائر.

وتتوزع المساحة الغابية عبر عدة مناطق غابية ،كغابة بيني ملول والتي تقدر مساحتها بحوالي 67655 هكتار، وغابة بني أوجانة التي تقدر مساحتها 21666 هكتار إضافة إلى غابة أولاد يعقوب والمقدرة مساحتها بحوالي 27305 هكتار، إضافة إلى الغابات نجد منطقة تشجير السد الأخضر الذي يمر بإقليم الولاية والذي يغطى مساحة مقدرة بحوالي 24921 هكتار ،ويوجد أصناف أخرى تمثل مساحتها 4756 هكتار بالإضافة إلى تسيير وحماية ثروة هامة من الغطاء الحلفائي والمقدر مساحته بـ 41.000 هكتار.ومن جهة أخرى تساهم محافظة الغابات بالولاية في معالجة الأحواض الدافقة وحماية الأراضي من الإنجراف والتصحر عبر معالجة الحوض الدافق فم القيس والذي يتربع على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 15.600هكتار،والحوض الدافق لسد بابار والذي تقدر مساحته 56.700 هكتار، والحوض الدافق ولجة ملاق بمساحة مقدرة بحوالي50.180 هكتار، وأخيرا الحوض الدافق لسد فم تاغريست والذي تقدر مساحته 7.000هكتار. [1]

II-5 وضعية مشاريع التنمية الريفية بولاية خنشلة:

في بداية التطبيق الفعلي لبرنامج التنمية الريفية نهاية سنة 2006، أين تكفلت إدارة الغابات بتطبيقه في البلديات ذات الطابع الغابي (الجبلية) أما المناطق السهبية فتولت المصالح الفلاحية صياغة وتسيير مشاريعها،حيث كرست إدارة الغابات جهدها في تطبيق البرامج بما يتوافق ومجموعة النصوص التنظيمية لمشاريع التنمية الريفية (تشكيل خلايا التنمية الريفية، التحقيقات الميدانية، أيام إعلامية، عمل جواري تحسيسي، ....)، وتم بالتالي رفع الانشغالات وتجسيدها في مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة بعد تأكيد المساهمة الفعلية للمستفيدين في تمويل مشاريعهم الفردية والمتمثلة في (تربية المواشي، إنجاز أحواض مائية، إنجاز زرائب....) بنسبة محددة بـ 75 % وفقا للمقرر رقم 306 المؤرخ في 14 /07/ 2003 والمعدل بمقتضى المقرر رقم 2080 المؤرخ في 2008/12/21 والذي يحدد سقف الدعم بحوالي

[1]- Wilaya de Khenchela ,Annuaire Statistique de la wilaya de khenchela 2012.

300.000 دج لكل عائلة ريفية، أي أن هذا العمل جواري تشاركي، يلعب فيه رجل الغابات دور المسهل، وعلى هذا الأساس تم تجسيد بعض انشغالات سكان المناطق الريفية، وتم الإنطلاق في إنجاز 8 مشاريع جوارية من قبل المصالح الفلاحية والتي ركزت في برامجها على العمليات ذات الاستخدام الجماعي (الآبار العميقة، المسالك الفلاحية، سواقي إسمنتية تصحيح مجاري المياه ....)، أين تم تحويل الباقي من برنامج تنمية الهضاب العليا (192 مشروع) إلى مصالح الغابات لتجسيده بمقتضى القرار الوزاري رقم 573 المؤرخ في 27 جوان 2010 ليتم إعادة صياغته بما يتناسب والتنظيم الجديد للتجديد الريفي وفقا للمقررة الوزارية رقم 262 المؤرخة في 18 مارس 2012 .وبناءا على عقد النجاعة الموقع بين وزير الفلاحة ووالي الولاية تم برمجة 339 مشروعا جواريا للتنمية الريفية المندمجة المبرمجة مابين 2009-2014 ،والتي تم توزيعها عبر بلديات الولاية باستخدام طريقة البرمجة الهدفية PPO والتي أخذت بعين الاعتبار عدد العائلات المقيمة فعلا بالوسط الريفي كهدف أساسي لتثبيتها وتشجيع الهجرة العكسية كهدف ثاني، واعتمادا على معطيات الجرد العام للسكان RGPH 2009 والذي حدد عدد العائلات الريفية للولاية بـ 20.763 بمتوسط 5,2 فرد لكل عائلة، مع الإشارة إلى أن المشروع الجواري يتكفل بمجموعات ريفية متوسط عدد اسرها بين 15 و 20 اسرة ،وبهذا التقدير تم برمجة 1.038مشروعا جواريا موزعة بين خماسيين (2010-2014) و (2015-2019) تم تجسيد 524 مشروعا إلى غاية نهاية سنة 2013 ما يعادل نسبة 50.34% .حيث رصدت محافظة الغابات لوحدها إعتمادات مالية كبيرة تقدر بـ 4.809 مليون دينار لتجسيد هذه المشاريع عبر كامل تراب الولاية.

II-5-1 برامج التنمية الريفية بولاية خنشلة:

لقد سطرت ولاية خنشلة برنامجا مهما للنهوض بعالم الريف إنطلاقا من تنفيذها لسياسة التجديد الريفي والإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة المنتهجتان من طرف السلطات الوطنية ، وقد تركزت عملية التدخل في المناطق الريفية بالولاية من خلال عدة برامج ومشاريع والمتمثلة في :

أ-برنامج تنمية الهضاب العليا (2007-2008) والذي تضمن :

- مشاريع التنمية الريفية المدمجة لتنمية الهضاب العليا والتي رصد لها مبلغ 1907مليون دينار مس 192 منطقة ريفية عبر 20 بلدية.
- مشاريع مكافحة التصحر لسنة 2008 رصد لها مبلغ 487 مليون دينار مست 40 منطقة ذات حساسية للتصحر عبر 11بلدية.

ب-مشاريع دعم التجديد الريفي:(2009)والتي تضمنت :

- مشروع 10000 وحدة للتربية الحيوانية بمبلغ قدره 15 مليون دينار أسس البرنامج لإنشاء 809 وحدة للتربية الحيوانية أغنام أبقار ،نحل، ارانب) إضافة إلى تكوين قاعدي لـ 680 فلاح(ة)

ج-مشاريع التنمية لعقود النجاعة (2009-2014): وذلك بتمويل قدره 2مليار دينار عن طريق صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بمبلغ 1280 مليون دينار،وصندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب بمبلغ 730مليون دينار، وذلك عبر برمجة 339 مشروع جواري موزع عبر البرامج التالية:

- مقاومة التصحر
- تسيير وتوسيع الثروة الغابية
- معالجة الاحواض المنحدرة
- حماية الأنظمة البيئية الطبيعية

د-دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين FSAEPEA :ويمثل برنامج خاص رصد له مبلغ 380 مليون دينار موزع كما يلي:

- برنامج دعم 2010: مس 341 مستفيد(ة)
- برنامج دعم 2012: مس 835 مستفيد(ة)
- برنامج دعم 2014: مس 1235 مستفيد(ة)[1]

الجدول رقم 10: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على البرامج ذات الأولوية للفترة الممتدة بين 2007-2014

البرامج ذات الأولوية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
تنمية الهضاب العليا	192	40							232
تسيير الثروة الغابية			12	13	19	7	3		54
مقاومة التصحر			42	45	34	33	41		235
معالجة الاحواض الدافقة					6	18	13		37
مشاريع في طور الصياغة								55	55
المجموع	**192**	**40**	**54**	**58**	**59**	**58**	**57**	**55**	**573**

المصدر :محافظة الغابات لولاية خنشة

الجدول رقم 11:تقسيم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المبرمجة حسب المواضيع الفديرالية:

الموضوع	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
تحديث القرى والقصور	5	6	6	6	5	5	33
تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي	12	13	13	13	13	13	77
الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها	34	35	35	35	35	34	208
حماية وتثمين التراث الريفي المادي والغير مادي	3	3	4	4	4	3	21
لمجموع	**54**	**57**	**58**	**58**	**57**	**55**	**339**

المصدر :محافظة الغابات لولاية خنشلة

[1] -محافظة الغابات لولاية خنشلة ،حصيلة النشاطات الإجتماعية والإقتصادية لقطاع الغابات ،خلال سنة 2013 وآفاق 2014 ،الدورة العادية الأولى لسنة 2014 للمجلس الشعبي الولائي .

II-5-2 مؤشرات وآثار مشاريع التنمية الريفية المنجزة في ولاية خنشلة للفترة 2009-2014

تمثل نسبة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنجزة حوالي90.55% ،بحيث إستهدفت مايقارب 12 126 عائلة ريفية،والتي يبلغ عدد أفرادها حوالي 85.675 نسمة،تقطن في 21 بلدية من بلديات الولاية،وذلك في المناطق الريفية المقدر عددها 518 منطقة ريفية التي إستهدفتها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة في الفترة 2009-2014 بولاية خنشلة ،بالإضافة إلى ذلك فقد تم إستحداث 24.674 منصب شغل مؤقت ،و5829 منصب شغل دائم ، والذي يمثل منهم 1076 مستفيد من وحدات تربية الحيوانات والموزعة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.بالإضافة إلى هذه الآثار البالغة الأهمية ،فقد تم أيضا زيادة في مساحة الفضاءات المعالجة والتي قدرت بحوالي 36744 هكتار مما يؤكد على أهمية البيئة بالنسبة لكافة الفاعلين المحليين بالولاية.[1]

الجدول رقم12:مؤشرات أثر تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المندمجة بولاية خنشلة للفترة 2009-2014:

المواضيع	عدد البلديات	عدد التجمعات	عدد العائلات	عدد الاشخاص	عدد مناصب الشغل	المساحة المعالجة(هكتار)	امتداد المساحة الصالحة للزراعة(هكتار)
تحديث القرى والقصور	14	22	3300	19800	61000	60530	4940
تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي	12	15	2021	13940			
الحفاظ على الموارد الطبيعية	9	13	8137	37690			
حماية وتثمين التراث الريفي	3	5	6700	40300			
المجموع	**14**	**55**	**20158**	**111730**	**61000**	**60530**	**4940**

المصدر :محافظة الغابات لولاية خنشلة

[1] -محافظة الغابات لولاية خنشلة ،حصيلة النشاطات الإجتماعية والإقتصادية لقطاع الغابات ،خلال سنة 2013 وآفاق 2014 ،الدورة العادية الأولى لسنة 2014 للمجلس الشعبي الولائي .

III- تقييم آثار تنفيذ مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ولاية خنشلة:

سنحاول في هذا القسم من الفصل الثالث تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ومدى تحقيقها للتنمية الريفية المستدامة، حيث سنقوم بإستخدام مقاربتيين ،تتعلق الأولى بالتقييم على المستوى الجزئي، وذلك من خلال تقييم مجموعة من المشاريع الجوارية التي تم تنفيذها بعدة بلديات ذات الطابع الجبلي بإقليم ولاية خنشلة، أما المقاربة الثانية فتتعلق بالتقييم على المستوى الكلي، حيث سنعمد على ذلك من خلال التطرق إلى معايير التقييم المتعارف عليها دوليا .

III-1 مقاربة التقييم الأولى : التقييم على المستوى الجزئي

سنعمد في هذه المقاربة إلى تقييم تسع مشاريع جوارية للتنمية الريفية تم تنفيذها في أربع بلديات من ولاية خنشلة، والمتمثلة في بلدية شلية ،بلدية طامزة،بلدية مصارة، بلدية تاوزيانت.

إن عملية إختيار هذه المناطق تمت على أساس عاملين في غاية من الأهمية ،حيث يتعلق العامل الأول بوضعية وحالة هذه المناطق التي تعتبر في معظمها ذات طابع جبلي صعب للغاية ،هذا ماجعلها وسكانها يعانون العزلة الشديدة والتي أثرت سلبا على كافة نواحي الحياة من الجانب الإجتماعي والإقتصادي، أما العامل الثاني فيتمثل في وضعية هذه المشاريع من ناحية تنفيذها ، حيث أننا ركزنا على المشاريع الجوارية التي تم الإنتهاء من تنفيذها بصفة رسمية وذلك قصد الوقوف على الآثار الفعلية لها.

سنحاول أولا تقديم عرض موجز لكل بلدية من هذه البلديات الأربع، بعدها سنتطرق لتقييم كل مشروع على حدى.

III-1-1 مشاريع بلدية شلية:

تقع بلدية شلية في الجهة الغربية لإقليم ولاية خنشلة يحدها من الشمال بلدية الرميلة ومن الغرب كل من بلدية تاوزيانت ويابوس أما من الناحية الجنوبية فتحدها بلدية بوحمامة ومن الشرق كل من بلديتي قايس وطامزة، حيث تتربع على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 152كم2 ،تتميز بكونها منطقة جبلية ،يقدر أعلى إرتفاع بها فوق مستوى البحر بحوالي 1900 متر، و بمناخ شبه جاف ومدى حراري واسع وفروق مطرية كبيرة من سنة إلى أخرى.

ويضم إقليم البلدية غابات شاسعة تقدر مساحتها بحوالي 7305 هكتار تضم أنواع عديدة من الأشجار أهمها الصنوبر الحلبي، البلوط الاخضر، والأرز الاطلسي.

ويقدر عدد سكانها الإجمالي بحوالي 5422 نسمة، أي مايمثل كثافة سكانية مقدرة بحوالي35.7 نسمة في الكيلومتر الواحد، موزعين على تجمع سكاني في مركز البلدية والذي يضم حوالي 1496 نسمة وعلى مناطق متفرقة تضم سكان وعائلات متشتتون في باقي إقليم البلدية بحوالي 3926 نسمة ،

يقدر عدد السكان الناشطون في البلدية سنة 2012 حوالي 2056 عامل أي مايمثل نسبة نشاط مقدرة بحوالي 37.9%، في حين يقدر عدد السكان العاملون حسب إحصائيات المصالح المختصة لولاية خنشلة في نفس السنة حوالي 1860 عامل مايمثل نسبة عمل مقدرة بحوالي 90.5%،أما فئة البطالين فتضم حوالي196بطال مايمثل نسبة بطالة مقدرة بحوالي 9.5% حسب الإحصائيات المقدمة من طرف المصالح المختصة للولاية.

أما فيما يتعلق بالهياكل الصحية والمدرسية فتضم البلدية حوالي 06 قاعات علاج تحاول من خلالها تقديم الخدمات الصحة الأولية لسكانها.

أما فيما يخص الهياكل التعليمية فتحوز البلدية على 06 مدارس إبتدائية متكونة في مجملها من 26 قسم يتمدرس بها 538 تلميذ تمثل فئة الإناث منهم 265 تلميذة ويقوم بتأطير هذه الهياكل المدرسية 34 أستاذا، أما فيما يتعلق بالإكماليات فتضم البلدية إكمالية وحيدة تقع بمركز البلدية مما يجبر باقي سكان المنطقة إلى التنقل رفقة ابنائهم لمزاولة الدراسة، وتضم هذه الإكمالية 08 أقسام يتمدرس بها حوالي 346 تلميذ، تمثل فئة الإناث منهم 174 تلميذة، أما فيما يتعلق التعليم الثانوي فتفتقر البلدية لثانوية مما يجبر الطلاب الثانويين إلى التنقل إلى البلديات المجتورة قصد تلقي التعليم، إلا أن هذا السبب كان من أهم الأسباب التي جعلت الكثير من الأولياء الغير قادرين على توفير الإمكانيات المادية لأبنائهم قصد الدراسة في انقطاع الدراسة للكثير منهم وبالخصوص لفئة الإناث الراجع إلى الخصوصية الريفية للمنطقة والعادات المتشددة في العديد من المواضيع.

فيما يخص مدى توفر خدمات الكهرباء فحسب إحصائيات الجهات المختصة للطاقة في الولاية فان فيقدر عدد المنازل الموصولة بالكهرباء في بلدية شلية فيقدر بحوالي525 منزل بنسبة مقدرة بحوالي 97.5%، أما فيما يتعلق بربط المنازل بخدمة الغاز الطبيعي فيقدر عدد السكنات الموصولة به حسب نفس المصدر بحوالي 354منزل مايمثل نسبة 75% من المجموع الإجمالي للسكنات وذلك حسب الإحصائيات المقدمة من طرف المصالح المختصة للولاية.

يمر بالبلدية طريقين بلديين الاول على مسافة 46.4كم يمر على محور بلدية شلية، بوحمامة، تاوزيانت، والذي تعتبر حالته جيدة على مسافة 37.9كم ومتوسطة على مسافة 8.5كم،اما الطريق الثاني فيقدر طوله 14.5كم يمر على المحور بلدية شلية، يابوس، تاوزيانت، والذي تعتبر حالته جيدة على مسافة 9.2كم،متوسطة على مسافة 3.5كم،وسيئة على مسافة 1.8كم اما باقي مناطق البلدية فلا تمتلك طرقات مهيأة عدى المسالك المفتوحة من طرف مصالح الغابات او الإدراة المحلية.

فيما يخص خدمة التزود بالمياه ،فتمتلك البلدية حوالي 05 آبار ارتوازية بقوة ضخ مقدرة بحوالي 35.5 لتر/الثانية تسعى البلدية من خلالها تزويد سكان البلدية بالمياه إلا انها تبقى غير كافية على الإطلاق مما يجبر العديد من السكان على حفر آبار إرتوازية بطريقة غير شرعية مما يؤثر سلبا على كمية المياه الجوفية وبالخصوص في فصل الصيف.

أما فيما يتعلق بالجانب الإقتصادي فيعتبر النشاط الزراعي والرعوي مصدر دخل أغلب عائلات البلدية وذلك راجع إلى طبيعتها الريفية بالإضافة إلى انعدام شبه كامل للنشاطات الإقتصادية الإنتاجية والتجارية ،وتتربع البلدية على مساحة صالحة للزراعة تقدر بحوالي 5635 هكتار ،وعلى مراعي تقدر مساحتها 2115 هكتار، بالإضافة إلى غابات مساحتها تقدر 7305 هكتار[1].

[1] -معطيات مستقاة من الدليل الاحصائي لولاية خنشلة لسنة 2011

الخريطة رقم 05: موقع بلدية شلية في ولاية خنشلة

source : fr.wikipedia.org/wiki/Chélia

الجدول رقم 13:تطور عدد سكان بلدية شلية في الفترة 1987–2012

الإحصائيات العامة للسكان والسكن لسنة 1987			الإحصائيات العامة للسكان والسكن لسنة 1998			الإحصائيات العامة للسكان والسكن لسنة 2008			تقديرات أواخر 2012		
العدد لإجمالي	المجمعات الريفية	المناطق المتفرقة	العدد لإجمالي	المجمعات الريفية	المناطق المتفرقة	العدد لإجمالي	المجمعات الريفية	المناطق المتفرقة	العدد لإجمالي	المجمعات الريفية	المناطق المتفرقة
4.175	569	3606	4 851	1.152	3699	4.953	1.368	3585	5.422	1.496	3926

Source : **Wilaya de Khenchela ,Annuaire Statistique de la wilaya de khenchela 2012**

III-1-1-1 المشروع الجواري المنفذ بمنطقة إيقوبان:

يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة الممتدة مابين 2009-2014، تحت موضوع تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي والذي ضم 12 مشروع جواري على مستوى الولاية لسنة2009 .وهو معرف بالرقم التعريفي التالي:40-21.7.2.2009

III-1-1-1-1 فكرة المشروع:

جاءت فكرة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المقام بالمنطقة بناءا على طلبات من طرف السكان المحليين للمنطقة والتي قدمت إلى المصلحة المستقبلة المتمثلة في مصلحة الغابات بدائرة قايس، حيث كانت في مجملها تتركز حول تحسين ظروف معيشتهم الإجتماعية بصفة عامة، وذلك من خلال فك العزلة أساسا على منطقتهم التي عانت طويلا، بالإضافة إلى توفير مناصب عمل لأبناء هذه المنطقة التي تتميز بنسبة بطالة عالية ،راجعة بالأساس إلى الطبيعة القاسية والصعبة التي تتميز بها.

بعد ذلك قامت المصلحة المستقبلة بتعيين لجنة معاينة للإقليم كان الهدف منها تحديد كافة الإمكانيات والموارد المحلية للإقليم بالإضافة إلى تحديد الصعوبات التي يعاني منها سكان هذه المنطقة ،وقد تم لذلك إستخدام طريقة أو أسلوب شجرة المشاكل (Arbre a Problèmes)، المعاينة الأولية التي قام بها أعوان الغابات، أقرت على إرتفاع نسبة البطالة في المنطقة بالإضافة إلى عدم توفر المياه الموجهة أما للشرب أو لسقي المزارع العائلية، تم أيضا ملاحظة مساكن قديمة فارغة كانت مسكونة فيما قبل ما يعني ارتفاع نسبة النزوح الريفي نحو المدن المجاورة بالإضافة إلى المشاكل الطبيعية والمتمثلة في إنجراف التربة بسبب كثرة الوديان من جهة وقلة التشجير من جهة أخرى.

III-1-1-1-2 الأهداف والآثار المتوقعة

إستهدف المشروع الجواري المبرمج بمنطقة ايقوبان الأسر القاطنة بمنطقة المشروع والمقدر عددها بحوالي 39 أسرة ، تضم حوالي 203 فرد تم إحصاؤهم قبل بداية تنفيذ المشروع من طرف المصالح الإدارية المختصة، حيث يتربع المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 580 هكتار، وقد تم تحديد التوجه العام والأساسي للمشروع الجواري والمتمثل في تنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي، وذلك بالرجوع إلى المعطيات المستقاة من المعاينة الأولية التي قامت بها فرقة المشروع الجواري للإقليم، وتم من خلالها تحديد الأهداف والآثار الإجمالية المتوخاة من عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بالمنطقة، وتم عرضها على الشكل التالي:

أ-تعزيز الأنشطة الإقتصادية المربحة والمستدامة من خلال :

* تقديم دعم لإنشاء وحدات لتربية المواشي لفائدة العائلات القاطنة بمنطقة المشروع ؛
* تحسين طرق تربية المواشي من خلال تنظيم دورات تكوينية لحاملي المشاريع الجوارية بالمنطقة ؛
* زيادة عمليات التشجير المتعلق بالأشجار المثمرة وخاصة الزيتون الذي يتوافق مع طبيعة المنطقة الجبلية والجافة ؛
* زيادة المساحة المسقية بتوفير المياه، عن طريق إنشاء آبار إرتوازية إضافية قصد زيادة الإنتاج الزراعي في المنطقة.

ب–الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال :

* تجنيد الموارد المائية ،والذي أدى نقصها إلى عدم تنوع الأنشطة الإقتصادية والزراعية في المنطقة؛

* الحفاظ على الأراضي من التعرية ،بزيادة عملية التشجير بالإضافة إلى إنشاء حواجز مائية؛

* العمل على إستغلال الطاقات البديلة والمتجددة ،كالطاقة الشمسية مثلا.

ج–تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة من خلال :

* فتح مسالك وطرقات جديدة الهدف منها فك العزلة عن المناطق النائية ؛

* إنشاء قاعات علاج قصد توفير الخدمات الصحية لسكان المنطقة؛

* إنشاء هياكل مدرسية لتوفير الخدمات التعليمية؛

* توفير خدمة الكهرباء الريفية ؛

*تقديم دعم السكن الريفي .

د–العمل على تحسين جاذبية الإقليم من خلال :

* العمل على تثبيت السكان القاطنين في المنطقة وعلى عودة السكان الذين نزحوا في وقت سابق لظروف معينة ؛

* العمل على تقديم كامل التسهيلات قصد تنويع الأنشطة الإقتصادية في المنطقة ،من اجل زيادة تنافسية الإقليم .

هـ–تثمين المعارف المكتسبة للسكان من خلال:

*إنشاء دورات تكوينية لتقوية القدرات والمعارف لسكان المنطقة.

إن برنامج التدخلات المبرمجة في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المقام بمنطقة إيقوبان ببلدية شلية، قد ضم تدخلات تهدف إلى تحقيق خدمات ذات إستعمال جماعي والذي يهدف اغلبها لتحقيق أهداف إجتماعية كتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وفلح مسالك جديدة لفك العزلة وتهيئة الطرقات المهترئة بالإضافة إلى ذلك فقد هدف المشروع أيضا لتحقيق تدخلات الغرض منها هو الإستعمال والإستفادة الفردية والعائلية والتي كانت في معظمها ذات طابع إقتصادي عدى دعم السكن الريفي الذي يأخذ الطابع الإجتماعي.

الجدول رقم 14: مصفوفة الإجراءات ،الأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة إيقوبان

الإجراءات المبرمجة	الهدف منها	الآثار المنتظرة منها
منح وحدات المواشي وتربية النحل	خلق مناصب شغل	زيادة وتنويع مصادر دخل الأسر
زيادة عمليات التشجير	خلق مناصب شغل لسكان المنطقة زيادة الإنتاج الزراعي بالمنطقة	زيادة وتنويع مصادر دخل الأسر تحقيق ميزة تنافسية للمنطقة زيادة مساحة الأراضي الزراعية الحفاظ على الأراضي من التعرية زيادة الرقعة الغابية والحفاظ عليها
إستغلال الطاقة الشمسية	تدارك النقص المسجل في الامداد بالطاقة الكهربائية في المنطقة	إستغلال الطاقات البديلة والمتجددة

فتح مسالك وطرقات جديدة	فك العزلة على المنطقة وسكانها	زيادة الحركية الإجتماعية والإقتصادية للمنطقة .
إنشاء قاعات علاج	توفير خدمات العلاج	تحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة
تقديم دعم السكن الريفي	القضاء على المساكن الهشة . توفير سكنات جديدة لطالبيها	تثبيت وإستقرار السكان في هذه المنطقة القضاء على النزوح الريفي بإتجاه المدن
بناء مدرسة إبتدائية	توفير الخدمات التعليمية	القضاء على الامية في هذه المنطقة
حفر آبار إرتوازية وإنشاء وحدات تخزين المياه الموجه للشرب والسقي	التجنيد الجيد للموارد المائية	إستفادة كافة سكان المنطقة من كميات كافية تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي زيادة مساحة الأراضي المسقية
إنشاء دورات تكوينية	تقوية القدرات والمعارف لسكان المنطقة	زيادة القدرات التسييرية والتنظيمية لسكان المنطقة.

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على المعطيات الأولية للمشروع

III-1-1-1-3 مدخلات المشروع الجواري

لقد تعددت وتنوعت القطاعات والجهات الفاعلة في هذا المشروع الجواري، فقد ضمت كل من الإدارة المحلية ،وقطاع الغابات، ومديرية الري والموارد المائية ، الصندوق الوطني للسكن وصتدوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز الفلاحي بالإضافة إلى مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر PADSELNEA[1]

وقد قدرت مدخلات المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بمنطقة ايقوبان بحوالي 90.717.413.58 دينار مقسمة على الشكل التالي:

- مخطط تنمية البلدية: 44.850.000.00 دينار.
- مخطط التنمية لقطاع الغابات: 13.350.577.50 دينار.
- مخطط التنمية القطاعي لمديرية الري والموارد المائية: 3.750.000.00 دينار.
- مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر PADSELNEA:17.820.000.00 دينار
- الصندوق الوطني للسكنFONAL : 7.000.000.00 دينار
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتيازFDRMVTC :3.946.836.08 دينار

III-1-1-1-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة :

لقد ضم المشروع الجواري عمليات وإجراءات ذات إستعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الإستفادة من

[1]-تم الإنطلاق سنة 2003 في مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر PADSELNEA،وذلك بشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي تهدف إلى تنمية الأقاليم الفقيرة ،وذلك بتمويل قدره 10 مليون يورو من طرف السلطات الجزائرية ،إضافة إلى تمويل الاتحاد الأوروبي المقدر بحوالي 50 مليون يورو.و يهدف المشروع إلى دعم الأقاليم الريفية الفقيرة، قصد تحقيقها لتنمية محلية تشاركية ،مستدامة ومندمجة ، بالاضافة إلى تحسين معيشة سكان حوالي 50 بلدية موزعة على ست ولايات تقع في الشمال الشرقي للجزائر والمتمثلة في الولايات التالية: بسكرة، باتنة، خنشلة، جيجل، ميلة وسوق أهراس.

خدمات وهياكل تنموية، بالإضافة إلى ذلك فان مجموع التدخلات قد ضمت أيضا إجراءات تتعلق بمنح إستفادة ودعم لافراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الإقتصادية والإجتماعية الخاصة يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع الجواري المقام بالمنطقة ،بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها بالإضافة إلى القطاع أو الجهة المانحة والداعمة لها وفق مايلي :

الجدول رقم 15 :العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة إيقوبان

العملية	الغلاف المالي المتوقع	الغلاف المالي المستهلك	مصدر التمويل
التزويد بالمياه الصالحة للشرب	5.000.000.00	4.750.000.00	مخطط تنمية البلدية
تهيئة وتجهيز قاعة علاج	1.000.000.00	900.000.00	مخطط تنمية البلدية
إنجاز مجمع مدرسي 03 اقسام	24.000.000.00	23.600.000.00	مخطط تنمية البلدية
تصحيح مجاري المياه 500 م3	2.000.000.00	1.579.500.00	مخطط التنمية لقطاع الغابات
غرس أشجار الزيتون 05 هكتارات	500.000.00	369.427.50	مخطط التنمية لقطاع الغابات
إنجاز بئر إرتوازي300 م	9.450.000.00	9.450.000.00	PADSELNEA
إنجاز بئر إرتوازي بعمق 150 م	4.000.000.00	3.750.000.00	مخطط التنمية القطاعي لمديرية الري والموارد المائية
إنجاز طرقات محسنة مسافة 1.5كم	9.000.000.00	8.370.000.00	PADSELNEA
إنجاز طرقات محسنة مسافة 2.5كم	16.000.000.00	15.600.000.00	مخطط تنمية البلدية
إنجاز عملية تشجير غابي 50 هكتار	5.000.000.00	4.849.650.00	مخطط التنمية لقطاع الغابات
أشغال حرجية ل200 هكتار	7.017.543.86	6.552.000.00	مخطط التنمية لقطاع الغابات
التكلفة الإجمالية	82.967.543.86	79.770.577.50	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري.

الجدول رقم 16: العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة إيقوبان

العملية	الغلاف المالي المخصص	الغلاف المالي المستهلك	مصدر التمويل
بناء 10 سكنات ريفية	7.000.000.00	7.000.000.00	الصندوق الوطني للسكن
إنجاز04وحدات لتربية الأبقار	1.160.000.00	1.157.500.00	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي
إنجاز 10 وحدات لتربية الغنم	2.080.000.00	2.060.640.00	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي
إنجاز06 وحدات لتربية النحل	714.000.00	714.000.00	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي
تكوين وتأطيرحاملي المشاريع	23.100.00	14.696.08	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي
التكلفة الإجمالية	10.977.100.00	10.946.836.08	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

III-1-1-1-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع :

من خلال البحث الذي أجريناه للوقوف على واقع المنطقة بعد إنتهاء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة، هذا البحث الذي استعملنا فيه كل الوسائل المتاحة لنا من مقابلات ميدانية مع كافة الاطراف العديدة والمتنوعة الداخلة في عملية تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إضافة إلى الخرجات الميدانية المتعددة للمنطقة وذلك لفترات متباعدة نسبيا والتي تخللتها مقابلات مع بعض السكان القاطنين بالمنطقة ،وذلك من أجل معرفة مدى الإضافة الحقيقية التي تحققت جراء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة والذي هدف إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة على كافة النواحي الإجتماعية، الإقتصادية والبيئية.

III-1-1-1-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية:

المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة من الناحية الإجتماعية قد ضم عدة إجراءات وتدخلات الغرض منها تحقيق تنمية إجتماعية حقيقية بالمنطقة نذكر منها:

أ-فك العزلة عن المنطقة وسكانها: هذا ما وقفنا عليه فعلا فقد تم العمل فعلا من أجل ذلك من خلال تحسين وضعية الطريق الرئيسي على مسافة 1.5 كم، المار بالمنطقة وتهيئته بشكل يسهل عملية الولوج والخروج من المنطقة، بالإضافة إلى تدعيم هذا الطريق المعبد بمسالك جبلية محسنة من أجل فك العزلة خاصة عن سكان المنطقة المشتتون فحسب منشط المشروع الجواري فإن هذه التدخلات أثرت بشكل إيجابي على زيادة الحركية الإجتماعية والإقنصادية للمنطقة ، وقللت من معاناة قاطنيها .

ب-الخدمات الصحية:إن إستفادة المنطقة بمركز صحي كان له الأثر في التقليل من معاناة سكان المنطقة من التنقل إلى المناطق المجاورة التي تتوفر بها هذه الخدمات من أجل الإستفادة منها.فقد لاحظنا من خلال الزيارة التي قادتنا إلى المنطقة على إنهاء عملية بناء المركز الصحي وتجهيزه ببعض التجهيزات الضرورية التي تتطلبها تدخلات الإسعاف الأولية، بالإضافة إلى تأطيره بعدة ممرضين وطبيب، هذا ما أثر إيجابا على سكان المنطقة من هذا الجانب.

ج-الخدمات التعليمية:لقد وقفنا من خلال الزيارات العديدة التي قادتنا إلى المنطقة قصد تقييم آثار تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة،أن الخدمات التعليمية المقدمة قد تحسنت إلى حد ما خاصة بعد إستفادة المنطقة بمدرسة إبتدائية تضم 03 أقسام وتقدم خدماتها لأبناء المنطقة ،هذا ما قد قلل من معاناة تنقلهم إلى المناطق المجاورة من أجل الدراسة، إلا أن غياب هياكل التعليم للطورين المتوسط والثانوي زادا من هذه المعاناة وخاصة بالنسبة للإناث حيث يجبرن أحيانا للتخلي عن دراستهن بسبب تعنت الأولياء من جهة، خاصة بالنظر إلى خصوصيات وذهنيات سكان المنطقة الريفية المتشددة و المحافظة، بالإضافة إلى عدم قدرة الأولياء على التنقل إلى المناطق المجاورة كل يوم رفقة أبنائهم وبناتهم من أجل الدراسة بسبب نقص الإمكانيات المادية من جهة أخرى.

د-وضعية السكن:من الملاحظ في هذه المنطقة تحسن نوعية السكنات التي يقطنها سكان المنطقة وذلك راجع بالأساس إلى الدعم الكبير المقدم من طرف الصندوق الوطني للسكن والذي قضى بشكل كبير على السكنات الهشة والقديمة بالمنطقة، بالإضافة إلى تقديم الدعم لأبناء العائلات القاطنة بالمنطقة قصد بناء سكنات مجاورة للسكنات

العائلية الكبيرة، إلا أن من الملاحظ أن هذا الدعم وهذا الأثر الإيجابي الكبير لتحسن نوعية السكن لايرجع فقط إلى الدعم الموجه لذلك في إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة ، بل هو يشمل أيضا الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للسكن بالتنسيق مع الإدارة المحلية، حيث أن عدد السكنات المبنية في إطار المشروع الجواري لايتجاوز عددها 10 سكنات فقط، إلا أن عدد السكنات المبنية في الواقع يتعدى في مجمله 40 سكن.

هـ–عدد سكان المنطقة والنزوح الريفي نحو المدن:بعد تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة، وخاصة بعد عودة الأمن للمنطقة بالإضافة إلى إنتهاج سياسة التجديد الريفي أكد لنا منشط المشروع الجواري على أن عدد سكان المنطقة قد إرتفع بشكل نسبي، وخاصة بسبب تقديم دعم السكن الريفي الذي كان له الأثر الكبير في عودة سكان المنطقة النازحين في وقت سابق بالإضافة إلى إستقطاب سكان جدد يملكون أراضي بالمنطقة حيث عادوا وأستقروا نسبيا بهذه المنطقة ، إلا أن ما وقفنا عليه فإن هذا الأثر الجيد في عودة السكان وإرتفاع عددهم لايرجع فقط إلى المشروع الجواري بل إلى أسباب عديدة منها عودة الأمن بالمنطقة التي عانت في السابق وخاصة إبان العشرية السوداءبالإضافة إلى المجهودات الجبارة التي يقوم بها الصندوق الوطني للسكن والذي أثر بشكل كبير في هذا الخصوص،إلا أننا لا نتجاهل المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة وأثره في زيادة وعودة سكان المنطقة، فحسب إحصائيات المصلحة المستقبلة للمشروع الجواري والمتمثلة في إدارة الغابات فإن عدد سكان المنطقة قد إرتفع من 203 فرد قبل تنفيذ المشروع إلى 331 بعد تنفيذه أي بزيادة مقدرة بحوالي 128 فرد يمثلون حوالي 20 عائلة.

و–مدى توفر الموارد المائية لسكان المنطقة:بالرجوع إلى طبيعة المنطقة الصعبة ، والتي تفتقر كثيرا إلى الموارد المائية، جاءت طلبات عديدة من طرف سكان المنطقة قبل بداية إعداد المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة تخص هذا الشأن وذلك حسب منشط هذا المشروع الجواري، وذلك راجع إلى ان الموارد المائية هي الأساس وحجر الزاوية في نجاح المشاريع ذات الطابع الزراعي والفلاحي ،

وقفنا خلال زيارتنا للمنطقة على الأشغال المنجزة في هذا الموضوع، حيث تدعمت المنطقة ببئرين إرتوازيين الأول بعمق 300 متر تم إنشاؤه في إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائرPADSELNEA ، والثاني بعمق 150 متر تم إنشاؤه من طرف مديرية الموارد المائية، بالإضافة إلى تجهيز المنطقة بخزان للمياه تم إنشاؤه من طرف الإدارة المحلية في إطار مخططات التنمية للبلدية ،إلا أن بالرغم من هذا فسكان المنطقة مازالوا يعانون من نقص فادح للمياه مما يفرض عليهم التنقل لمسافات بعيدة خاصة السكان المشتتون منهم قصد جلب المياه إما للشرب أو للسقي،بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النقص والندرة في المياه أثرت سلبا على حجم الإستثمارات الزراعية والفلاحية في المنطقة .

III–1–1–1–5–2 واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية:

بالنظر إلى الموضوع الذي يندرج تحته هذا المشروع الجواري والمتمثل في تنويع النشاطات الإقتصادية ،فإنه قد تضمن عدة تدخلات هدفت إلى زيادة الحركية الإقتصادية للمنطقة بالإضافة إلى السعي لتنويع وزيادة مصادر دخل الأسر القاطنة بالمنطقة ، ومن خلال الزيارات العديدة التي قمنا بها للمنطقة وقفنا على الآثار التالية:

أ–زيادة دخل الأسر القاطنة بالمنطقة:لقد تضمن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة منح 04 وحدات لتربية الأبقار و 10 وحدات لتربية الغنم، بالإضافة إلى 06وحدات لتربية النحل،حيث كان هذا الإجراء يهدف إلى زيادة الإنتاج الحيواني في المنطقة من جهة،ومن جهة أخرى فقد سعى إلى زيادة دخل العائلات القاطنة بالمنطقة،إلا ان الواقع قد بين العكس على الإطلاق ،فقد تبين ان معظم المستفيدين من هذا الدعم قد تخلوا جزئيا او كليا على هذا النشاط واتجهوا إلى نشاطات أخرى مما يبين عملية تحول وتغيير في إتجاه المسار الصحيح المبرمج في البداية ،ومن جهة أخرى اوضح بعض المعنيين بالموضوع ان قيمة الدعم الموجهة لهم لم تكن كافية لتوفير كامل متطلبات عائلاتهم مما فرض عليهم البحث عن مصادر دخل خارج النشاط الزراعي ،مما بين فشل المشروع في هذا الخصوص.

ب–تنويع النشاطات الإقتصادية: لم يحقق المشروع المنفذ بالمنطقة أي تنويع للنشاطات الإقتصادية ،حيث لازالت مقتصرة على النشاط الفلاحي والزراعي، من خلال تربية المواشي والتي كان مصدرها في معظم الحالات خارج مصادر تمويل المشروع الجواري بالإضافة إلى بعض المحاصيل الزراعية من خلال غرس الأشجار المثمرة وبالخصوص أشجار المشمش والزيتون من جهة وأشجار التين الشوكي الذي يتأقلم وخصوصيات هذه المنطقة من جهة بالإضافة إلى مقدرته على تحمل العطش من جهة أخرى، والتي كانت أيضا في معظمها تدخلات خارج إطار وتمويل المشروع الجواري مما يبين فشل المشروع المنفذ بالمنطقة في تحقيق موضوعه الأساسي الا وهو تنويع النشاطات الإقتصادية.

ج–واقع الشغل وعدد مناصب العمل المستحدثة: إن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة قد هدف إلى خلق مناصب شغل، من خلال إجراء خلق وحدات لتربية المواشي، إلا اننا عند معاينتنا لمنطقة المشروع بالإضافة إلى مقابلاتنا التي أجريناها مع سكان المنطقة الذين أكدوا لنا ان هذا الإجراء لم يؤثر على الإطلاق على القضاء على أزمة البطالة التي لازال يعاني منها سكان المنطقة، حيث إقتصرت الإستفادات من هذه الوحدات على بضعة أفراد لايتعدى عددهم 15 فرد، بالرغم من أن الجهات المختصة تؤكد على أن عدد المناصب المستحدثة في إطار هذا المشروع عددها 142 منصب وهو رقم مبالغ فيه بكل تأكيد، وهذا ما أكده لنا منشط المشروع الجواري بالمنطقة.

III–1–1–1–5–3 واقع المنطقة من الناحية البيئية:

لقد هدف المشروع الجواري إلى زيادة الاهتمام بالبيئة من خلال برمجته لعدة تدخلات تتعلق بذلك، ومن خلال معاينتنا للمنطقة وقفنا على الآثار التالية للمشروع الجواري من الناحية البيئية:

أ–زيادة الثروات الغابية:لقد تم برمجة عملية تشجير واعادة تشجير للغابات الخلابة التي تميز هذه المنطقة، وبالفعل فإن معاينتنا للمنطقة أثبتت أن الآثار واضحة على تحسن في الغطاء الغابي مقارنة بمرحلة ماقبل تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إضافة إلى ملاحظتنا لزيادة إهتمام سكان المنطقة بهذه الثروة، والراجع حسب منشط المشروع الجواري إلى الدور التحسيسي الذي تلعبه مصالح إدارة الغابات بشكل أساسي .

ب–زيادة المستثمرات الفلاحية:إن عدد المستثمرات الفلاحية قد إرتفع في الاونة الأخيرة بالمنطقة، حيث زاد الإهتمام بذلك من طرف سكان المنطقة ،وذلك من خلال ملاحظتنا لزيادة عدد المستثمرات الفلاحية وخاصة المتعلقة بالأشجار المثمرة، وهذا راجع حسب رأي سكان المنطقة الذين قابلناهم إلى التسهيلات المقدمة من طرف

المصالح المختصة بالإضافة إلى الدعم الممنوح لسكان المنطقة خلال العشرية السابقة إبتداءا من البرنامج الوطني للتنمية الريفية وصولا إلى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، أي ان هذا الأثر الإيجابي لايمثل ثمرة المشروع الجواري فحسب بل هو نتاج لسياسات متعاقبة .

ج–زيادة الثروة الحيوانية :بالرغم من ان المشروع الجواري قد إهتم بشكل أساسي إلى زيادة الثروة الحيوانية من خلال منح دعم لإنشاء وحدات لتربية المواشي إلا ان ما لاحظناه لا يشير على ذلك، فتربية المواشي بالمنطقة لازالت تقليدية معاشية إلى ابعد الحدود بالإضافة إلى ان عددها لم يرتفع نهائيا حسب رأي سكان المنطقة، هذا مايمثل إخفاقا للمشروع الجواري والذي ممكن إرجاعه إلى عدم الإستهداف الجيد لمستحقي هذا الدعم، ومنحه إلى أفراد لا علاقة لهم بنشاط تربية المواشي، وهذا ما قد أثر سلبا على نجاح المشروع من هذه الناحية.

د–إستغلال الطاقات المتجددة:فيما يخص هذا الموضوع فإنه كان من المبرمج إستغلال الطاقة الشمسية، إلا أن بالرغم من الإنتهاء من تنفيذ المشروع، لم يتم تنفيذ هذا الإجراء على الإطلاق مما أثر سلبا على إمكانية التزود من هذه الطاقة المتجددة التي بإمكانها أن تقلل من معاناة سكان المنطقة من نقص في الإمداد من هذه الطاقة الضرورية في تسيير متطلبات معيشة السكان الإجتماعية والإقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإن وعي سكان المنطقة بثقافة إستغلال الموارد والطاقات المتجددة تبقى جد متواضعة وذلك بالنظر إلى المستوى التعليمي المتواضع لسكان هذه المنطقة.

III–1–1–2 المشروع الجواري أزقرار

يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة أزقرار ببلدية شلية ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة الممتدة مابين 2009–2014، تحت موضوع تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي والذي ضم 12 مشروع جواري على مستوى الولاية لسنة2009، وهو معرف بالرقم التعريفي التالي: 40-21.6.2.2009

III–1–1–2–1فكرة المشروع:

جاءت فكرة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المقام بالمنطقة بناءا على طلبات من طرف السكان المحليين للمنطقة والتي قدمت إلى المصلحة المستقبلة المتمثلة في مصلحة الغابات بدائرة قايس ،حيث كانت في مجملها تتركز حول تحسين ظروف معيشتهم الإجتماعية بصفة عامة،وذلك من خلال فك العزلة أساسا على منطقتهم التي عانت طويلا،بالإضافة إلى توفير مناصب عمل لأبناء المنطقة ،التي تتميز بنسبة بطالة عالية ،راجعة بالأساس إلى الطبيعة القاسية التي تتميز بها. بعد ذلك قامت المصلحة المستقبلة بتعيين لجنة معاينة للإقليم كان الهدف من وراء هذه اللجنة هو تحديد كافة الإمكانيات والموارد المحلية للإقليم بالإضافة إلى تحديد الصعوبات التي يعاني منها سكان هذه المنطقة وتم استخدام طريقة أو أسلوب شجرة المشاكل، المعاينة الأولية أقرت على ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة بالإضافة إلى عدم توفر المياه الموجهة إما للشرب أو لسقي المزارع العائلية ،تم أيضا ملاحظة مساكن قديمة فارغة كانت مسكونة فيما قبل ما يعني إرتفاع نسبة النزوح الريفي نحو المدن المجاورة بالإضافة إلى المشاكل الطبيعية والمتمثلة في إنجراف التربة بسبب كثرة الوديان وقلة التشجير.

III-1-1-2-2 الأهداف والآثار المتوقعة

إستهدف المشروع الجواري المنفذ بمنطقة أزقرار الأسر القاطنة بمنطقة المشروع المقدرة بحوالي 44 عائلة ، تضم حوالي 229 فرد تم إحصاؤهم قبل بداية تنفيذ المشروع من طرف المصالح الإدارية المختصة، حيث يتربع المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 435 هكتار ،وقد تم تحديد التوجه العام والأساسي للمشروع الجواري والمتمثل في تنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي، وذلك بالرجوع إلى المعطيات المستقاة من المعاينة الأولية التي قامت بها فرقة المشروع الجواري للإقليم، وتم من خلالها تحديد الأهداف والآثار الإجمالية المتوخاة من عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بالمنطقة، وتم عرضها على الشكل التالي:

أ-تعزيز الأنشطة الإقتصادية المربحة والمستدامة من خلال :

*تحسين النشاطات الزراعية ،النباتية منها والحيوانية ،وذلك من خلال السعي لخلق وحدات إنتاجية جديدة لتربية المواشي وتربية النحل ، الهدف منها خلق مناصب شغل والقضاء على آفة البطالة المتفشية في المنطقة ،مما يؤدي ذلك إلى الرفع والزيادة في قيمة دخل الأسر القاطنة في منطقة المشروع الجواري بالإضافة إلى زيادة الإنتاج النباتي والحيواني في المنطقة والسعي إلى تحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي

ب-تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة من خلال :

* فتح مسالك وطرقات جديدة لفك العزلة عن هذه المنطقة النائية وسكانها ،

*تقديم دعم السكن الريفي لسكان هذه المنطقة وذلك من أجل تحسين ظروفهم المعيشية الصعبة، مما يؤدي إلى الهدف الأساسي المتوخى من هذا الإجراء والمتمثل في تثبيت وإستقرار السكان في هذه المناطق التي كانت تعاني من نزوح كبير نحو المدن المجاورة.

ج- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال :

*التجنيد الجيد للموارد المائية قصد إستفادة كافة سكان المنطقة من كميات كافية ،حيث يعتبر عامل ندرة المياه اكبر عائق يقف في وجه السير الحسن للإستثمارات الزراعية في المنطقة حسب رأي أعوان إدارة الغابات، لذلك فان معظم معظم طلبات سكان هذه المنطقة حسب الإدارة تتضمن هذا المطلب الأساسي، حيث يهدف هذا الإجراء إلى تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي من خلال زيادة مساحة الأراضي المسقية ، والإنتاج الحيواني من خلال زيادة عدد الحيوانات من أغنام وأبقار.

*القضاء على مشكل انجراف التربة التي تسببه الأمطار الغزيرة والجارفة، وذلك عن طريق عمليات تصحيح للمجاري والوديان، والتي يتمثل الهدف منها هو زيادة في مساحة الأراضي الزراعية.

د-تثمين المعارف المكتسبة للسكان من خلال:

*إنشاء دورات تكوينية لتقوية قدرات ومعارف سكان المنطقة، بهدف زيادة قدراتهم التسييرية والتنظيمية .

الجدول رقم 17: مصفوفة الإجراءات ،الأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة أزقرار

الإجراءات	الهدف منها	الآثار المنتظرة منها
خلق وحدات إنتاجية لتربية المواشي وتربية النحل	خلق مناصب شغل	الزيادة في قيمة دخل الأسر
فتح مسالك وطرقات جديدة	فك العزلة	زيادة الحركية الإجتماعية والإقتصادية للمنطقة.
تقديم دعم السكن الريفي	القضاء على المساكن الهشة . توفير سكنات جديدة لطالبيها	تثبيت وإستقرار السكان في هذه المنطقة . القضاء على النزوح الريفي بإتجاه المدن
حفر آبار إرتوازية وإنشاء وحدات تخزين المياه الموجه للشرب والسقي	التجنيد الجيد للموارد المائية	إستفادة كافة سكان المنطقة من كميات كافية تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي زيادة مساحة الأراضي المسقية
عمليات تصحيح للمجاري والوديان	القضاء على انجراف التربة	زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة
إنشاء دورات تكوينية.	تقوية القدرات والمعارف لسكان المنطقة.	زيادة القدرات التسييرية والتنظيمية لسكان هذه المناطق الريفية. تحسين طرق تربية المواشي

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على المعطيات الأولية للمشروع

III-1-1-2- 3- مدخلات المشروع

تمثلت القطاعات والجهات الداعمة والممولة لهذا المشروع في قطاع الغابات بالإضافة إلى كل من الصندوق الوطني للسكن وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، إضافة إلى مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر وقد قدرت مدخلات المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بمنطقة ايقوبان بحوالي 16.689.583.58 دينار مقسمة على الشكل التالي:

مخطط التنمية لقطاع الغابات:3.703.927.50 دينار.

مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر : 4.425.000.00 دينار

الصندوق الوطني للسكن: 5.600.000.00 دينار.

صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:2.960.656.08 دينار.

III-1-1-2-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة

لقد ضم المشروع الجواري عمليات وإجراءات ذات إستعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الإستفادة من خدمات وهياكل تنموية ،بالإضافة إلى ذلك فان مجموع التدخلات قد ضمت أيضا إجراءات تتعلق بمنح إستفادة ودعم لأفراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الإقتصادية والإجتماعية الخاصة

يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع الجواري المقام بالمنطقة، بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها بالإضافة إلى القطاع أو الجهة المانحة والداعمة لها وفق مايلي :

الجدول رقم 18: العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة أزقرار

العملية	الغلاف المالي المخصص	الغلاف المالي المستهلك	مصدر التمويل
تصحيح مجاري المياه 500م3	2000000.00	1.579.500.00	مخطط التنمية لقطاع الغابات
فتح مسالك غابية مسافة3 كم	2142857.00	1.755.000.00	مخطط التنمية لقطاع الغابات
غرس أشجار الزيتون على مساحة 05 هكتار	500000.00	369.427.50	مخطط التنمية لقطاع الغابات
إنجاز بئر ارتوازي عمق 150 م	4500000.00	4.425.000.00	مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر
التكلفة الإجمالية	9.142.857.00	8.128.927.50	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

الجدول رقم 19 :العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة أزقرار

العملية	الغلاف المالي المخصص	الغلاف المالي المستهلك	مصدر التمويل
بناء 08 سكنات ريفية	5.600.000.00	5.600.000.00	الصندوق الوطني للسكن
إنجاز 12 وحدة لتربية الغنم	2.496.000.00	2.469.960.00	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي
إنجاز 04 وحدات لتربية النحل	476.000.00	476.000.00	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي
تكوين وتاطير لحاملي المشاريع	14.700.00	14.696.08	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي
التكلفة الإجمالية	8.586.700.00	8.560.656.08	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

III-1-1-2-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

من خلال البحث الذي أجريناه للوقوف على واقع المنطقة بعد إنتهاء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة، هذا البحث الذي إستعملنا فيه كل الوسائل المتاحة لنا من مقابلات ميدانية مع كافة الأطراف العديدة والمتنوعة الداخلة في عملية تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إضافة إلى الخرجات الميدانية المتعددة للمنطقة وذلك لفترات متباعدة نسبيا والتي تخللتها مقابلات مع بعض السكان القاطنين بالمنطقة، وذلك من أجل معرفة مدى الإضافة الحقيقية التي تحققت جراء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة والذي هدف إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة على كافة النواحي الإجتماعية، الإقتصادية، الثقافية والبيئية.

III-1-1-2-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية:

تركزت المجهودات المبذولة من خلال تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة فيما يتعلق بتحقيق تنمية إجتماعية بالمنطقة حول تحسين المسالك والطرقات التي كانت من بين المطالب الأساسية لسكان المنطقة خلال فترة إعداد المشروع الجواري، بالإضافة إلى مطلب السكن الإجتماعي الذي ركزت عليه السلطات العمومية وذلك قصد تثبيت السكان من جهة

بالإضافة إلى السعي لاستقطاب سكان جدد، من خلال معاينتنا للمنطقة بالإضافة إلى المقابلات العديدة التي أجريناها مع سكان المنطقة توصلنا إلى مايلي:

أ–فك العزلة عن المنطقة وسكانها:للوصول إلى خلق حركية إجتماعية وإقتصادية سعت السلطات العمومية من خلال تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة عن طريق فتح مسالك جبلية وعرة للغاية،كان الدورالكبير لإدارة الغابات التي حاولت بكل الطرق المتاحة لها لتحقيق ذلك، حسب رأي سكان المنطقة الذين قابلناهم.

إلا أن هذا الإجراء لم يكن كاف لفك العزلة التامة عن سكان المنطقة المشتتون خاصة منهم، فحسب سكان المنطقة تبقى الإمكانيات الموجهة لذلك جد ضئيلة، مما جعل عمليات التدخل لا ترقى إلى المستوى المنتظر منها حسب رأي سكان المنطقة.

ب–وضعية السكن:بالرغم من تقديم دعم بناء 08 سكنات ريفية في إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة، إلا ان العدد الفعلي للسكنات المنجزة يفوق ذلك بكثير حيث يرجع ذلك إلى المجهودات الجبارة المقدمة من طرف الدولة من خلال دعم الصندوق الوطني للسكن والذي حسن بشكل كبير وضعية ونوعية السكنات الريفية في هذه المنطقة، إلا أننا لانهمل محاولة القائمين على تنفيذ المشروع الجواري لتحسين ظروف معيشة سكان المنطقة من الناحية الإجتماعية.

ج–التزود بالمياه:بالرغم من عملية حفر بئر إرتوازي بعمق 150 متر، إلا أن سكان المنطقة لازاوا يعانون العطش مما أثر سلبا على كافة النواحي الإجتماعية والإقتصادية لحياة أسرهم، وبالتالي فإن مسعى القضاء على أزمة التزود بالمياه من خلال تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة لم يتحقق، مما جعل سكان المنطقة مجبرون على حفر أبار إرتوازية فوضوية ستؤثر سلبا من دون تأكيد على طبقات المياه الجوفية على المدى البعيد، خاصة بالنظر إلى انها موارد ناضبة تتجدد خلال فترات زمنية جد طويلة.

III–1–1–2–5 –2 –واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية:

لقد هدف المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة إلى تحقيق تنمية إقتصادية للمنطقة،من خلال عدة إجراءات متمثلة في خلق وحدات لتربية المواشي والنحل،بالإضافة إلى غرس لأشجار الزيتون قصد تحسين مداخيل الأسر القاطنة بالمنطقة، من خلال معاينتنا للمنطقة بالإضافة إلى المقابلات العديدة التي أجريناها مع سكان المنطقة توصلنا إلى مايلي:

أ–مصادر دخل الأسر وتنوعها :في هذا الخصوص وحسب رأي سكان المنطقة الذين قابلناهم فإن الإجراءات التي نفذت في أطار المشروع الجواري لم تعط اكلها ،فلازال الوضع على حاله ،فبالرغم من الامال العريضة التي راودت سكان المنطقة من خلال سماعهم بالمشروع الجواري ومما يمكن ان يحققه في هذا المجال الا ان النتائج كانت جد متاواضعة ،ويرجع سببها حسب سكان المنطقة الة قلة الإمكانيات الموجهة إلى ذلك مقارنة بالطلبات العديدة والمتزايدة في هذا الشأن،فمنح 12 وحدة لتربية المواشي لمنطقة يقدر عدد سكانها حوالي 220 فرد تعتبر جد ضئيلة بالإضافة إلى عدم قدرة هذه الوحدات الممنوحة في تغطية مصاريف ومتطلبات هذه الأسر بالنظر إلى كبر حجم الأسر في هذه المناطق الريفية، بالإضافة إلى ذلك فإن مصادر دخل الأسر القاطنة بالمنطقة لم تتنوع على الإطلاق وبقيت

مقتصرة على بعض الأنشطة الفلاحية ذات الطابع المعاشي، مما يعني فشل المشروع في سعيه إلى تنويع مصادر دخل الأسر القاطنة بمنطقة المشروع .

ب– الشغل وعدد مناصب العمل المستحدثة:مالمسناه في هذا الشأن خلال المقابلات التي أجريناها مع سكان المنطقة ، أن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة بالرغم من برمجته وتنفيذه لعدة إجراءات كان الهدف منها خلق مناصب شغل إلا أنها باءت نسبيا بالفشل ،وذلك راجع حسب نفس المصدر إلى قلة الإمكانيات الموجهة لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى التشكيك دوما في الفئات المستفيدة من الدعم المقدم من طرف الدولة في هذا الإطار، بالرغم من ذلك فإن الإحصائيات المقدمة من طرف السطات المعنية تبين أن عدد المناصب المستحدثة للشغل في إطار المشروع الجواري عددها 45 منصب عمل، وهذا ما يتنافى مع رأي معظم سكان المنطقة الذين قابلناهم أثناء إجراءنا لهذه الدراسة.

III–1–1–2–5 –3 واقع المنطقة من الناحية البيئية:

تمثلت الإجراءات المنفذة في إطارالمشروع الجواري المنفذ بالمنطقة في هذا الشأن في تصحيح مجاري المياه لحوالي500م3 بالإضافة إلى فتح مسالك غابية على مسافة 03كم ،والقيام بغرس أشجار الزيتون 05 على مساحة هكتارات.

أثناء إجراءنا للدراسة وقفنا على الآثار البيئية التالية الناتجة عن عملية تنفيذ للمشروع الجواري بالمنطقة:

أ–زيادة الغطاءالنباتي :بالرغم من محاولة القائمين على إعداد وتنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة تحسين وزيادة الغطاء النباتي بغرس حوالي 05 هكتارات من أشجار الزيتون التي تتلاءم مع خصائص المنطقة والمقاومة للعطش، إلا أن النتائج المتحصل عليها لا تبين ذلك على الإطلاق، فالغطاء النباتي لم يتحسن جراء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة ولازال على حاله، وبالرغم من وجود بعض المحاولات الطموحة من طرف بعض سكان المنطقة من خلال إستثماراتهم في غرس أشجار مثمرة في مساحات صغيرة من أراضيهم الجبلية وبإمكانياتهم الخاصة .

ب –زيادة الثروة الحيواني والمحافظة على السلالات الموجودة :تم منح وحدات لتربية المواشي والنحل بالمنطقة إلا أن النتائج المتحصل عليها في هذا الشأن بينت عدم قدرة هذا الإجراء في بعث هذا النشاط وتطويره، حيث لازال عملية تربية المواشي في المنطقة معاشية وتقليدية إلى أبعد الحدود،بالرغم من عمليات التوعية والتكوين التي تحاول المصالح الفلاحية القيام بها، وبالتالي فإن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة لم يستطع التأثير إيجابا على الرفع من عدد المواشي بالمنطقة وتحسين طرق تربيتها. بالإضافة إلى ذلك فإن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بالمنطقة لم يؤد إطلاقا إلى زيادة وعي سكان المنطقة بضرورة المحافظة على السلالات المحلية المنوافقة مع خصوصيات المنطقة من الناحية الطبيعية المتعلقة بالتضاريس والمناخ، حيث أكد سكان المنطقة على أن من بين المواشي والأبقار التي تم جلبها في إطار المشروع الجواري من لم يكن يتوافق مع معطيات طبيعة المنطقة، هذا ما أدى إلى فشل هذه الإستثمارات، حيث كان من المفروض وجود متابعة حريصة في هذا الخصوص من طرف المصالح الفلاحية على وجه الخصوص، إلا أنه تأكد لنا عدم وجود متابعة ومراقبة إطلاقا، مما جعل بعض المستفيدين من هذا الدعم يقومون بالتلاعب أحيانا بفشل مشاريعهم ، بغرض توجيه قيمة الدعم إلى وجهات أخرى.

III-1-1-3 المشروع الجواري أولاد أوصيف

يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة أولاد أوصيف بلدية شلية ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة الممتدة مابين 2009-2014، تحت موضوع تحديث القرى والقصور والذي ضم 5 مشاريع جوارية على مستوى الولاية لسنة 2009 .

وهو معرف بالرقم التعريفي التالي: 40-21.10.1.2009

III-1-1-3 -1 فكرة المشروع:

جاءت فكرة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المقام بالمنطقة بناءا على طلبات من مصالح الإدارة المحلية بالإضافة إلى بعض السكان المحليين وذلك بالتنسيق مع مصالح الغابات بدائرة قايس، وتمثلت هذه الانشغالات في تحسين ظروف المعيشة لسكان المنطقة بوذلك بالعمل على توفير بعض البنى التحتية الهامة التي تفتقر اليها هذه المنطقة.

بعد ذلك قامت المصلحة المستقبلة بتعيين لجنة معاينة للإقليم كان الهدف من وراء هذه اللجنة هو تحديد كافة الإمكانيات والموارد المحلية للإقليم بالإضافة إلى تحديد الصعوبات التي يعاني منها سكان هذه المنطقة ، المعاينة الأولية اقرت نقص كبير في البنى التحتية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالطرق والمسالك الجبلية، إضافة إلى نقص بعض المرافق الحيوية كمراكز العلاج ،والمدارس، بالإضافة إلى غياب الإنارة العمومية .

III-1-1-3-2 الأهداف والآثار المتوقعة :

إستهدف المشروع الجواري المبرمج بمنطقة أولاد أوصيف الأسر القاطنة بمنطقة المشروع المقدرة بحوالي 168 عائلة ، والتي تضم حوالي 1024 فرد تم إحصاؤهم قبل بداية تنفيذ المشروع من طرف المصالح الإدارية المختصة، حيث يتربع المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 15 هكتار، وقد تم تحديد التوجه العام والأساسي للمشروع الجواري والمتمثل في تحديث القرى والقصور، وذلك بالرجوع إلى المعطيات المستقاة من المعاينة الأولية التي قامت بها فرقة المشروع الجواري للإقليم، وتم من خلالها تحديد الأهداف والآثار الإجمالية المتوخاة من عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بالمنطقة، وتم عرضها على الشكل التالي:

أ- تعزيز الأنشطة الإقتصادية المربحة والمستدامة من خلال :

* زيادة عمليات التشجير المتعلق بالأشجار المثمرة وخاصة الزيتون الذي يتوافق مع طبيعة المنطقة الجبلية والجافة
* زيادة المساحة المسقية بتوفير المياه عن طريق إنشاء ابار ارتوازية اضافية قصد زيادة الإنتاج الزراعي في المنطقة

ب-الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال :

* تجنيد الموارد المائية والتي تعتبر أهم عامل في الحد من تنويع الأنشطة الإقتصادية والزراعية في المنطقة.
* الحفاظ على الأراضي من التعرية ،من خلال زيادة عملية التشجير بالإضافة إلى إنشاء حواجز مائية.
* تثمين الأراضي من خلال حسن إستغلالها.

ج-تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة من خلال :

* فتح مسالك وطرقات جديدة الهدف منها فك العزلة عن المناطق النائية .

* إنشاء هياكل مدرسية لتوفير الخدمات التعليمية.

* توفير خدمة الكهرباء الريفية.

*تقديم دعم السكن الريفي.

*تهيئة قاعة للعلاج قصد تحسين الخدمات الصحية الموجهة لسكان هذه المنطقة.

د- العمل على تحسين جاذبية الإقليم من خلال :

* تثبيت سكان المنطقة، بالإضافة إلى العمل على عودة السكان الذين نزحوا في وقت سابق لظروف معينة.

* تقديم كامل التسهيلات، قصد تنويع الأنشطة الإقتصادية ،و زيادة تنافسية الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى.

الجدول رقم 20: مصفوفة الإجراءات ،الأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة أولاد اوصيف

الإجراءات المبرمجة	الهدف منها	الآثار المنتظرة منها
زيادة عمليات التشجير	خلق مناصب شغل لسكان المنطقة زيادة في الإنتاج الزراعي في المنطقة	زيادة في دخل الأسر تحقيق ميزة تنافسية للمنطقة زيادة في مساحة الأراضي الزراعية الحفاظ على الأراضي من التعرية
فتح مسالك وطرقات جديدة	فك العزلة عن المنطقة وسكانها	زيادة الحركية الإجتماعية والإقتصادية للمنطقة.
تهيئة قاعة علاج	توفير خدمات العلاج	تحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة
توفير الإنارة عمومية	تهيئة المنطقة	
بناء مدرسة قرآنية	توفير الخدمات التعليمية	القضاء على الأمية والحفاظ على الموروث الديني في المنطقة.
تقديم دعم السكن الريفي	القضاء على المساكن الهشة . توفير سكنات جديدة لطالبيها	تثبيت وإستقرار السكان في هذه المنطقة . القضاء على النزوح الريفي بإتجاه المدن
حفر آبار إرتوازية وإنشاء وحدات تخزين المياه الموجه للشرب والسقي	التجنيد الجيد للموارد المائية	إستفادة كافة سكان المنطقة من كميات كافية تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي زيادة مساحة الأراضي المسقية
عمليات تصحيح للمجاري والوديان	القضاء على انجراف التربة	زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على المعطيات الأولية للمشروع

III-1-1-3-3 مدخلات المشروع

تمثلت القطاعات والجهات الداعمة والممولة لهذا المشروع في قطاع الغابات و الصندوق الوطني للسكن ،بالإضافة إلى الإدارة المحلية وقد قدرت مدخلات المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بمنطقة أولاد أوصيف بحوالي 29.163.209.37 دينار جزائري مقسمة على الشكل التالي:

- مخطط تنمية البلدية: 1.479.378.87 دينار.

- مخطط التنمية لقطاع الغابات: 369.427.50 دينار.
- الصندوق الوطني للسكن: 14.000.000.00 دينار.

III-1-1-3-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة :

لقد ضم المشروع الجواري عمليات وإجراءات ذات إستعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الإستفادة من خدمات وهياكل، بالإضافة إلى ذلك فان مجموع التدخلات قد ضمت أيضا إجراءات تتعلق بمنح إستفادة ودعم لأفراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الإقتصادية والإجتماعية الخاصة يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع الجواري المقام بالمنطقة، بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها بالإضافة إلى القطاع أو الجهة المانحة والداعمة لها وفق مايلي :

الجدول رقم 21: العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة أولاد اوصيف

العملية	الغلاف المالي المخصص	الغلاف المالي المستهلك	مصدر التمويل
تهيئة قاعة علاج	1000000.00	1.000.000.00	مخطط تنمية البلدية
دراسة لإنجاز شبكة التطهير	800.000.00	410.000.00	مخطط تنمية البلدية
إنجاز مدرسة قرآنية	2.000.000.00	1.738.281.87	مخطط تنمية البلدية
إنجاز بئر إرتوازي عمق 120 م	3.000.000.00	2.600.000.00	مخطط تنمية البلدية
إنجاز طريق على مسافة1.5 كم	8.000.000.00	7.780.500.00	مخطط تنمية البلدية
إنارة عمومية مقدرة 46 عمود	1.300.000.00	1.265.000.00	مخطط تنمية البلدية
غرس الأشجار المثمرة مساحة 05 هكتارات	500.000.00	369.427.50	مخطط التنمية لقطاع الغابات
التكلفة الإجمالية	16.600.000.00	15.163.209.37	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

الجدول رقم 22: العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة أولاد اوصيف

العملية	الغلاف المالي المخصص	الغلاف المالي المستهلك	مصدر التمويل
بناء 20 سكن ريفي	14.000.000.00	14.000.000.00	الصندوق الوطني للسكنFONAL
التكلفة الإجمالية	14.000.000.00	14.000.000.00	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

III-1-1-3-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

من خلال البحث الذي أجريناه للوقوف على واقع المنطقة بعد إنتهاء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة، هذا البحث الذي إستعملنا فيه كل الوسائل المتاحة لنا من مقابلات ميدانية مع كافة الأطراف العديدة والمتنوعة الداخلة في عملية تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إضافة إلى الخرجات الميدانية المتعددة للمنطقة وذلك لفترات متباعدة نسبيا والتي

تخللتها مقابلات مع بعض السكان القاطنين بالمنطقة، وذلك من أجل معرفة مدى الإضافة الحقيقية التي تحققت جراء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة والذي هدف إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة على كافة النواحي الإجتماعية، الإقتصادية، الثقافية والبيئية.

III-1-1-3 -5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية:

المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة من الناحية الإجتماعية قد ضم عدة إجراءات وتدخلات الغرض منها تحقيق تنمية إجتماعية حقيقية بالمنطقة نذكر منها:

أ- فك العزلة عن المنطقة وسكانها: عند معاينتنا للمنطقة بعد تنفيذ المشروع الجواري لاحظنا الأثر الإيجابي الذي خلفته عملية إنجاز الطريق الرئيسي على مسافة 1.5 كم، المار بالمنطقة وتهيئته بشكل يجعل عملية الولوج والخروج من المنطقة في متناول الجميع، بالإضافة إلى تدعيم هذا الطريق المعبد بمسالك جبلية محسنة من أجل فك العزلة خاصة عن سكان المنطقة المشتتون ،بالإضافة إلى عملية التهيئة التي مست الإنارة العمومية وذلك من خلال تزويد الطريق المار بالمنطقة وكامل أرجاء المنطقة بحوالي 46 عمود للإضاءة الليلية هذا ما إستحسنه كثيرا السكان الذين قابلناهم أثناء إجراءنا لهذه الدراسة .

ب-الخدمات الصحية:إن المنطقة كانت في السابق تحوز على بمركز صحي متواضع، تم تهيئته في إطار المشروع الجواري، فحسب رأي السكان الذين قابلناهم كان له الأثر الكبير في التقليل من معاناتهم في التنقل إلى المناطق المجاورة التي تتوفر بها هذه الخدمات من أجل الإستفادة منها، فقد لاحظنا من خلال الزيارة التي قادتنا إلى المنطقة على حسن تهيئة هذا المركز الصحي وتجهيزه ببعض التجهيزات الضرورية التي تتطلبها تدخلات الإسعاف الأولية، بالإضافة إلى تأطير المركز الصحي بعدة ممرضين وطبيب ، هذا ما أثر إيجابا على سكان المنطقة من هذا الجانب.

ج-الخدمات التعليمية:تمتلك المنطقة مدرسة إبتدائية يزاول أبناء المنطقة الدراسة بها بصفة منتظمة، وقد تزودت المنطقة في إطار المشروع الجواري بمدرسة قرآنية تابعة لمسجد المنطقة يتم بها تحفيظ القرآن الكريم لأبناء وبنات المنطقة، هذا ما إستحسنه كثيرا سكان هذه المنطقة الذين قابلناهم، إلا أنهم كانوا يتطلعون إلى بناء متوسطة وثانوية بمنطقتهم أيضا،حيث وقفنا على معاناة المتمدرسين في هذين الطورين من سكان هذه المنطقة، والذين يقطعون العشرات من الكيلومترات يوميا قصد الدراسة، أو يجدوا انفسهم مجبرين على التخلي عنها أحيانا وخاصة بالنسبة للفتيات منهم.

د-وضعية السكن :كسابقها من المناطق التي زرناها خلال البحث والدراسة التي قمنا بها لاحظنا تحسن كبير في نوعية السكنات التي يقطنها سكان المنطقة فقد أصبحت ملاءمة للعيش الصحي والكريم، وأصبحت السكنات الريفية تعم أرجاء كامل المنطقة مما يبين العمل الكبير الذي يقوم به الصندوق الوطني للسكن والذي قضى بشكل كبير على السكنات الهشة والقديمة بالمنطقة بالإضافة إلى تقديم الدعم لأبناء العائلات القاطنة بالمنطقة قصد بناء سكنات مجاورة للسكن العائلي الكبير، إلا أن من الملاحظ ان هذا الدعم وهذا الأثر الإيجابي الكبير لتحسن نوعية السكن لايرجع فقط إلى الدعم الموجه لذلك في إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة، بل هو يشمل أيضا الدعم المقدم من

طرف الصندوق الوطني للسكن بالتنسيق مع الإدارة المحلية ، حيث ان عدد السكنات المبنية في إطار المشروع الجواري لاينجاوز عددها 20 سكنات فقط، إلا ان عدد السكنات المبنية في الواقع يتعدى في مجمله 60 سكن.

هـ–عدد سكان المنطقة والنزوح الريفي نحو المدن:من خلال مقابلاتنا المتعددة مع سكان هذه المنطقة فقد أكدوا على إرتفاع عدد سكان المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة، وقد أرجعوا ذلك إلى عدة أسباب من بينها إقامة المشروع الجواري بالمنطقة والذي حقق بعض المطالب التي طالبوا بها السلطات المحلية في السابق، بالإضافة إلى ذلك فإن الإحصائيات الرسمية، أكدت لنا إرتفاع عدد سكان المناطق الريفية في هذه البلدية [1] مقارنة بفترة ماقبل تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة، مما يدل على الأثر الإيجابي ولو بالجزء البسيط لنفيذ المشروع الجواري بهذه المناطق.

و–شبكة المياه والصرف الصحي:تم تزويد المنطقة ببئر إرتوازي بعمق 120 متر، قصد التقليل من معاناة سكان المنطقة من قلة المياه الموجهة إما للشرب أو للسقي، إلا أن الواقع الذي وقفنا عليه يبين أن هذا الإجراء لم يحقق هدفه على الإطلاق، ولازال سكان المنطقة يعانون العطش مما أثر سلبا على حياتهم الإجتماعية والإقتصادية، حيث لازال سكان المنطقة يتزودون بوسائلهم الخاصة بالمياه ومن مناطق بعيدة أحيانا.

أما فيما يتعلق بشبكة الصرف الصحي وكسابقها من المناطق الريفية التي عايناها فإن سكان هذه المنطقة يعانون من غياب كلي لهذه الشبكة بالرغم من وجود دراسة في هذا الخصوص في إطار المشروع الجواري إلا أن الواقع بين أنها مجرد حبر على ورق.

III–1–1–3 –5–2 واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية:

من خلال معاينتنا لمنطقة المشروع بعد الإنتهاء من عملية تنفيذه وقفنا على الملاحظات والآثار التالية:

أ–دخل العائلات القاطنة بالمنطقة:لقد تضمن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة عملية غرس للأشجار المثمرة على مساحة 05 هكتارات، هذا الإجراء الذي هدف إلى زيادة دخل بعض الأسر القاطنة في هذه المنطقة، إلا أن هذا الإجراء لم يكن كاف على الإطلاق حسب رأي جميع السكان الذين قابلناهم بالإضافة إلى منشط المشروع الجواري بالمنطقة، لتحقيق حركية إقتصادية وتجارية تمكن سكان المنطقة من زيادة وتنويع مصادر دخلهم، وتخرجهم من الفقر الذي يعانون منه، وبالتالي فإن هذا المشروع الجواري لم يكن له إطلاقا الأثر على ذلك.

ب–واقع الشغل وعدد مناصب العمل المستحدثة:إن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة قد هدف إلى خلق مناصب شغل من خلال إجراء غرس الأشجار المثمرة لمساحة 05 هكتارات، إلا أننا عند معاينتنا لمنطقة المشروع بالإضافة إلى المقابلات التي أجريناها مع سكان المنطقة الذين أكدوا لنا أن هذا الإجراء لم يؤثر إطلاقا على القضاء على أزمة البطالة التي لازال يعاني منها سكان المنطقة، بالرغم من أن الجهات المختصة تؤكد على أن عدد المناصب المستحدثة في إطار هذا المشروع عددها 43 منصب وهو رقم مبالغ فيه بكل تأكيد حسب ما أكده لنا سكان المنطقة .

[1] –تم عرض هذه الإحصائيات في المعطيات العامة حول بلدية شلية.

III-1-1-3-5-3 واقع المنطقة من الناحية البيئية:

لقد هدف المشروع الجواري إلى زيادة الإهتمام بالبيئة من خلال برمجته لعدة تدخلات تتعلق بذلك، ومن خلال معاينتنا للمنطقة وقفنا على الآثار التالية للمشروع الجواري من الناحية البيئية:

أ-زيادة المستثمرات الفلاحية:إن عدد المستثمرات الفلاحية قد إرتفع في الآونة الاخيرة بالمنطقة، حيث زاد الإهتمام بذلك من طرف سكان المنطقة، وذلك من خلال ملاحظتنا لزيادة عدد المستثمرات الفلاحية وخاصة المتعلقة بالأشجار المثمرة، وهذا راجع حسب رأي سكان المنطقة الذين قابلناهم إلى التسهيلات المقدمة من طرف المصالح المختصة بالإضافة إلى الدعم الممنوح لسكان المنطقة خلال العشرية السابقة إبتداءا من البرنامج الوطني للتنمية الريفية وصولا إلى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، أي أن هذا الأثر الإيجابي لايمثل ثمرة المشروع الجواري فحسب بل هو نتاج لسياسات متعاقبة.

III-1-1-4 المشروع الجواري أولاد ونجل

يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة أولاد ونجل بلدية شلية ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة الممتدة مابين 2009-2014، تحت موضوع تحديث القرى والقصور والذي ضم 5 مشاريع جوارية على مستوى الولاية لسنة2009،وهو معرف بالرقم التعريفي التالي: 40-21.5.1.2009

III-1-1-4-1 فكرة المشروع:

جاءت فكرة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المقام بالمنطقة بناءا على طلبات من طرف السكان المحليين للمنطقة والتي قدمت إلى المصلحة المستقبلة المتمثلة في مصلحة الغابات بدائرة قايس، حيث كانت في مجملها تتركز حول تحسين ظروف معيشتهم الإجتماعية بصفة عامة، وذلك بتشييد البنى التحتية التي تفتقر لها المنطقة .

III-1-1-4-2 الأهداف والآثار المتوقعة

إستهدف المشروع الجواري المقام بمنطقة أولاد ونجل الأسر القاطنة بمنطقة المشروع والمقدر عددها بحوالي 91 عائلة ، تضم حوالي 552 فرد تم إحصاؤهم قبل بداية تنفيذ المشروع من طرف المصالح الإدارية المختصة، حيث يتربع المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 15 هكتار، وقد تم تحديد التوجه العام والأساسي للمشروع الجواري والمتمثل في تحديث القرى والقصور، وذلك بالرجوع إلى المعطيات المستقاة من المعاينة الأولية التي قامت بها فرقة المشروع الجواري للإقليم، وتم من خلالها تحديد الأهداف والآثار الإجمالية المتوخاة من عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بالمنطقة، وتم عرضها على الشكل التالي:

أ- تعزيز الأنشطة الإقتصادية المربحة والمستدامة من خلال :

*العمل على زيادة عمليات التشجير المتعلق بالأشجار المثمرة.

* زيادة الإنتاج الزراعي ومساحة الاراضي المسقية، وذلك بتوفير المياه عن طريق إنشاء آبار ارتوازية إضافية بالمنطقة.

ب–الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال:

* تجنيد الموارد المائية والتي تعتبر أهم عامل في الحد من تنويع الأنشطة الإقتصادية والزراعية في المنطقة؛

* الحفاظ على الأراضي من التعرية، من خلال زيادة عمليات التشجير بالإضافة إلى إنشاء حواجز مائية؛

* تثمين الأراضي من خلال حسن إستغلالها.

ج–تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة من خلال :

* فتح مسالك وطرقات جديدة الهدف منها فك العزلة عن المناطق النائية ؛

*الربط بشبكة الغاز؛

*إنجاز شبكة الإنارة العمومية؛

*توسعة في شبكة الربط بالصرف الصحي؛

*تقديم دعم السكن الريفي .

د– العمل على تحسين جاذبية الإقليم من خلال :

* العمل على تثبيت السكان القاطنين في المنطقة، وعلى عودة السكان الذين نزحوا في وقت سابق لظروف معينة .

* العمل على تقديم كامل التسهيلات قصد تنويع الأنشطة الإقتصادية في المنطقة، من أجل زيادة تنافسية الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى.

الجدول رقم 23: مصفوفة الإجراءات ،الأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة أولاد ونجل

الإجراءات المبرمجة	الهدف منها	الآثار المنتظرة منها
زيادة عمليات التشجير	خلق مناصب شغل لسكان المنطقة زيادة في الإنتاج الزراعي في المنطقة	زيادة في دخل الأسر تحقيق ميزة تنافسية للمنطقة زيادة في مساحة الأراضي الزراعية الحفاظ على الأراضي من التعرية
فتح مسالك وطرقات جديدة	فك العزلة على المنطقة وسكانها	يادة الحركية الإجتماعية والإقتصادية للمنطقة .
توسعة في شبكة الربط بالصرف الصحي	والقضاء على الأمراض المتنقلة عبر المجاري المائية.	تحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة.
الربط بشبكة الغاز الطبيعي	القضاء على معانات السكان خاصة في فصل الشتاء.	تحسين ظروف المعيشة لسكان المنطقة
تقديم دعم السكن الريفي	القضاء على المساكن الهشة . توفير سكنات جديدة لطالبيها	تثبيت وإستقرار السكان في هذه المنطقة . القضاء على النزوح الريفي بإتجاه المدن
حفر آبار إرتوازية وإنشاء وحدات تخزين المياه الموجه للشرب والسقي	التجنيد الجيد للموارد المائية	إستفادة سكان المنطقة من كميات كافية تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي زيادة مساحة الأراضي المسقية

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على المعطيات الأولية للمشروع

III-1-1-4-3 مدخلات المشروع

تمثلت القطاعات والجهات الداعمة والممولة لهذا المشروع في قطاع الغابات بالإضافة إلى كل من الصندوق الوطني للسكن ووكالة التنمية الإجتماعية ،إضافة إلى الإدارة المحلية وقد قدرت مدخلات المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بمنطقة أولاد ونجل بحوالي 41.843.619.00 دينار جزائري مقسمة على الشكل التالي:

- مخطط تنمية البلدية:23.604.763.00 دينار.
- مخطط التنمية لقطاع الغابات: 369.428.00 دينار.
- وكالة التنمية الإجتماعية ADS: 369.428.00 دينار.
- الصندوق الوطني للسكن: 17.500.000.00 دينار.

III-1-1-4-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة

لقد ضم المشروع الجواري عمليات وإجراءات ذات إستعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الإستفادة من خدمات وهياكل تنموية، بالإضافة إلى ذلك فان مجموع التدخلات قد ضمت أيضا إجراءات تتعلق بمنح إستفادة ودعم لافراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الإقتصادية والإجتماعية الخاصة، يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع الجواري المقام بالمنطقة، بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها بالإضافة إلى القطاع او الجهة المانحة والداعمة لها وفق مايلي :

الجدول رقم 24 :العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة أولاد ونجل

العملية	المبلغ المخصص	المبلغ المستهلك	مصدر التمويل
الربط بشبكة الغاز	7.000000.00	6.803.000.00	مخطط تنمية البلدية
إنجاز شبكة الإنارة العمومية	1.000.000.00	950.000.00	مخطط تنمية البلدية
دراسة وإنجاز حواجز للفيضانات	5.500.000.00	4.645.763.00	مخطط تنمية البلدية
غرس أشجار الزيتون 05 هكتارات	500.000.00	369.428.00	مخطط التنمية لقطاع الغابات
عملية تشجير 05 هكتارات	500.000.00	369.428.00	وكالة التنمية الإجتماعية
إنجاز مسلك محسن مسافة 03 كم	8.000.000.00	7.890.000.00	مخطط تنمية البلدية
دراسة لإنجاز أشغال الطرقات	600.000.00	596.000.00	مخطط تنمية البلدية
توسعة في شبكة الربط الصرف الصحي	3.000.000.00	2.720.000.00	مخطط تنمية البلدية
التكلفة الإجمالية	26.100.000.00	24.343.619.00	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

الجدول رقم 25 :العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة أولاد ونجل

العملية	الغلاف المالي المخصص	الغلاف المالي المستهلك	مصدر التمويل
بناء 25سكن ريفي	17.500.000.00	17.500.000.00	الصندوق الوطني للسكن
التكلفة الإجمالية	17.500.000.00	17.500.000.00	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

III-1-1-4-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

كسابقيه من المشاريع الجوارية المنفذة بولاية خنشلة فقد هدف هذا المشروع الجواري إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة على كافة الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وخلال زياراتنا للمنطقة قصد معاينة وتقييم آثار تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة وقفنا على مايلي:

III-1-1-4-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية:

لقد ضم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بالمنطقة من الناحية الإجتماعية عدة إجراءات وتدخلات كان الغرض منها تحقيق تنمية إجتماعية حقيقية بالمنطقة، ومن خلال تقييمنا للآثار الناجمة عن تنفيذ المشروع توصلنا إلى النتائج التالية:

أ-فك العزلة عن المنطقة وسكانها: وهذا ما وقفنا عليه فعلا فقد تم العمل فعلا من أجل ذلك من خلال إنجاز مسلك محسن على مسافة 03 كم، بالإضافة إلى إنجاز دراسة لأجل تهيئة طرقات المنطقة، لكن بالرغم من ذلك فإن وضعية الطرقات تبقى صعبة للغاية وخاصة بالرجوع إلى ان السكان القاطنون بالمنطقة متناثرون مما صعب من إمكانية تحقيق هذا المطلب من طرف السلطات العمومية، ومن خلال تقييمنا للآثار التي حققها المشروع الجواري في هذا الخصوص بهذه المنطقة نجدها جد متواضعة ولا تحقق آمال سكان المنطقة الذين أكدوا في كل المقابلات التي أجريناها معهم على معاناتهم خاصة في فصل الشتاء من عدم توفر الطرق المهيئة والمحسنة.

ب-وضعية السكن :تم في إطار المشروع الجواري بناء 25 سكن ريفي بالمنطقة تم تمويلها من طرف الصندوق الوطني للسكن والذي أدى وفقا لسكان المنطقة إلى تحسن كبير في نوعية السكنات التي يقطنونها مقارنة بالسكنات القديمة والهشة التي عانوا منها في السابق بالإضافة إلى أن كل فرد من العائلة حاليا يمكنه الإستفادة من ذلك، وبالتالي فإن عدد الأفراد القاطنين في السكن الواحد قد تقلص مقارنة بالماضي، لكن يبقى تأثير المشروع الجواري في هذا الموضوع تاثيرا إيجابيا بسيطا، وذلك بالنظر إلى العمل الكبير الذي تقوم به كل من الإدارة المحلية والصندوق الوطني للسكن، حيث أن عدد السكنات المنجزة في إطار المشروع الجواري تقدر بحوالي 25 سكن مقارنة بحوالي 65 سكن منجز خارج إطار المشروع الجواري، إلا أننا لانقلل من الأثر الإيجابي المحقق على العموم.

ج-عدد سكان المنطقة والنزوح الريفي نحو المدن: إن عامل زيادة عدد السكنات الريفية وتحسن نوعيتها كان له الأثر الإيجابي في عودة بعض السكان الذين نزحوا في الماضي، بالإضافة إلى ذلك فإن تحسن الوضع الأمني خاصة شجع ذلك على إستقرار سكان جدد بالمنطقة، وذلك حسب رأي بعض السكان الذين قابلناهم خلال إجراءنا لهذه الدراسة .

د-المياه وشبكة الصرف الصحي : يبقى المشكل الكبير الذي يعاني منه كامل سكان المناطق الريفية التي زرناها في ولاية خنشلة هو مشكلة نقص المياه، هذا ما أعاق السير الحسن لهذه المشاريع في تحقيق تنمية ريفية مستدامة، فسكان هذه المنطقة على سبيل المثال يقطعون مسافات بعيدة لجلب المياه الموجهة للشرب، هذا ما أثر سلبا بطبيعة الحال على تحقيق التنمية الزراعية من خلال الزراعات والمستثمرات العائلية في هذ المنطقة.

أما فيما يتعلق بشبكة التطهير والصرف الصحي فإن بالرغم من الدراسة التي قام بها مكتب دراسات متخصص في المجال في إطار المشروع الجواري، إلا أنها تبقى حبر على ورق ولازال سكان المنطقة يعانون من غياب هذه الشبكة.

III-1-1-4-5-2 -واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية:

تضمن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة إجراءات كان الهدف منها تحقيق تنمية إقتصادية في هذه المنطقة الريفية ومن خلال الزيارات العديدة التي قمنا بها للمنطقة وقفنا على الآثار الإقتصادية التالية:

أ-زيادة دخل العائلات القاطنة بالمنطقة: لقد تضمن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة عملية غرس للأشجار المثمرة لمساحة 10 هكتارات والتي كان الهدف منها زيادة الإنتاج النباتي وبالتالي زيادة دخل الأسر العاملة في هذا المجال بالإضافة إلى محاولة تنويع الأنشطة الإقتصادية في هذه المنطقة، إلا أن كل السكان الذين قابلناهم خلال إجراءنا لهذه الدراسة أكدوا عدم تحقيق المشروع الجواري لأي زيادة تذكر في هذا المجال، وأن بالرغم من الخصائص الطبيعية والجو الملائم لغرس الأشجار المثمرة وخاصة أشجار التفاح التي تتأقلم والخصائص الطبيعية للمنطقة، فان المشروع الجواري لم يضف أي إضافة في هذا الخصوص مما جعل سكان المنطقة يبحثون عن طرق أخرى لتحقيق ذلك.

ب-تنويع النشاطات الإقتصادية : لم يحقق المشروع الجواري المنفذ بهذه المنطقة أي تنويع للنشاطات الإقتصادية، حيث لازالت مقتصرة على النشاطات الزراعية والفلاحية التقليدية، وذلك من خلال تربيتهم للمواشي والتي كان مصدرها خارج مصادر المشروع الجواري بالإضافة إلى بعض المحاصيل الزراعية من خلال غرس الأشجار المثمرة وبالخصوص أشجار التفاح، والتي كانت أيضا في معظمها تدخلات خارج إطار وتمويل المشروع الجواري مما يبين فشل المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة في تحقيق تنويع للنشاطات الإقتصادية بالمنطقة.

ج-واقع الشغل وعدد مناصب العمل المستحدثة: إن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة قد هدف إلى خلق مناصب شغل من خلال إجراء عملية غرس للأشجار المثمرة، إلا أننا عند معاينتنا لمنطقة المشروع بالإضافة إلى مقابلاتنا التي أجريناها مع سكان المنطقة الذين أكدوا لنا ان هذا الإجراء لم يؤثر على الإطلاق على القضاء على أزمة البطالة التي لازال يعاني منها سكان المنطقة، بالرغم من ان الجهات المختصة تؤكد على أن عدد المناصب المستحدثة في إطار هذا المشروع عددها 65 منصب وهو رقم مبالغ فيه حسب رأي سكان المنطقة.

III-1-1-4-5 -3 -واقع المنطقة من الناحية البيئية:

لقد هدف المشروع الجواري إلى زيادة الاهتمام بالبيئة من خلال برمجته لعدة تدخلات تتعلق بذلك، ومن خلال معاينتنا للمنطقة وقفنا على الآثار التالية للمشروع الجواري من الناحية البيئية:

أ-زيادة المستثمرات الفلاحية:أكد سكان المنطقة الذين قابلناهم على أن عدد المستثمرات الفلاحية قد إرتفع في الآونة الأخيرة بالمنطقة، حيث زاد الإهتمام بذلك من طرف سكان المنطقة، وذلك من خلال ملاحظتنا لزيادة عدد المستثمرات الفلاحية وخاصة المتعلقة بالأشجار المثمرة، وهذا راجع حسب رأي سكان المنطقة الذين قابلناهم إلى التسهيلات المقدمة من طرف المصالح المختصة بالإضافة إلى الدعم الممنوح لسكان المنطقة خلال العشرية السابقة، إلا أنهم أكدوا على أن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة لم يكن له الأثر الكبير في ذلك، وذلك بالرجوع إلى مساحة

الغرس التي لم تتعد 10 هكتارات فقط هذه المساحة التي يرى سكان المنطقة أنها جد ضئيلة لتحقيق تنمية بيئية بالمنطقة ولزيادة الغطاء النباتي والغابي بالمنطقة.

III-1-1-5 المشروع الجواري بوخاشة

يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة بوخاشة الواقعة ببلدية شلية ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة الممتدة مابين 2009-2014، تحت موضوع تحديث القرى والقصور والذي ضم 6 مشاريع جوارية على مستوى الولاية لسنة 2012. وهو معرف بالرقم التعريفي التالي: 40-21.4.1.2012 .

III-1-1-5-1 فكرة المشروع:

جاءت فكرة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المقام بالمنطقة بناءا على إقتراح من طرف مصالح الإدارة المحلية ومصالح الغابات بدائرة قايس،حيث دارت مجمل الإقتراحات حول إمكانية تحسين ظروف معيشة سكان هذه المنطقة المعزولة بالإضافة إلى العمل على تهيئة المنطقة حضريا، والعمل أيضا على توفير وخلق مناصب شغل لأبناء المنطقة الذين يعانون من البطالة المرتفعة .

III-1-1-5 -2 الأهداف والآثار المتوقعة

إستهدف المشروع الجواري المنفذ بمنطقة بوخاشة الأسر القاطنة بمنطقة المشروع والمقدر عددهم بحوالي 87 عائلة ، تضم حوالي 531 فرد تم إحصاؤهم قبل بداية تنفيذ المشروع من طرف المصالح الإدارية المختصة، حيث يتربع المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 15 هكتار، وقد تم تحديد التوجه العام والأساسي للمشروع الجواري والمتمثل في تحديث القرى والقصور، وذلك بالرجوع إلى المعطيات المستقاة من المعاينة الأولية التي قامت بها فرقة المشروع الجواري للإقليم، وتم من خلالها تحديد الأهداف والآثار الإجمالية المتوخاة من عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بالمنطقة، وتم عرضها على الشكل التالي:

أ- تعزيز الأنشطة الإقتصادية المربحة والمستدامة من خلال :

* زيادة عمليات التشجير المتعلق بالأشجار المثمرة وخاصة الزيتون الذي يتوافق مع طبيعة المنطقة الجبلية والجافة ؛
* زيادة المساحة المسقية بتوفير المياه عن طريق إنشاء آبار ارتوازية إضافية قصد زيادة الإنتاج الزراعي في المنطقة؛

ب-الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال :

* تجنيد الموارد المائية والتي تعتبر أهم عامل في الحد من تنويع الأنشطة الإقتصادية والزراعية في المنطقة؛
* الحفاظ على الأراضي من التعرية ،بزيادة عملية التشجير بالإضافة إلى إنشاء حواجز مائية؛
* تثمين الأراضي من خلال حسن استغلالها.

ج-تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة من خلال :

* فتح مسالك وطرقات جديدة الهدف منها فك العزلة عن المناطق النائية .
*إنجاز شبكة للصرف الصحي ؛

*إنجاز شبكة الإنارة العمومية؛

* إنشاء هياكل مدرسية لتوفير الخدمات التعليمية؛

* توفير خدمة الكهرباء الريفية ؛

*إنجاز ملعب جواري؛

*تقديم دعم السكن الريفي .

د- العمل على تحسين جاذبية الإقليم من خلال :

* العمل على تثبيت السكان القاطنين في المنطقة بالإضافة إلى العمل على عودة السكان الذين نزحوا في وقت سابق

* تقديم كامل التسهيلات قصد تنويع الأنشطة الإقتصادية وزيادة تنافسية الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى.

الجدول رقم 26: مصفوفة الإجراءات ،الأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة بوخاشة

الإجراءات المبرمجة	الهدف منها	الآثار المنتظرة منها
زيادة عمليات التشجير	خلق مناصب شغل لسكان المنطقة زيادة في الإنتاج الزراعي في المنطقة	زيادة في دخل الأسر تحقيق ميزة تنافسية للمنطقة زيادة في مساحة الأراضي الزراعية الحفاظ على الأراضي من التعرية
فتح مسالك وطرقات جديدة	فك العزلة على المنطقة وسكانها	زيادة الحركية الإجتماعية والإقتصادية للمنطقة .
إنجاز شبكة للصرف الصحي	التقليل من إحتمال إنتقال الأمراض عن طريق المجاري المائية	تحسين ظروف معيشة السكان
إنجاز ملعب جواري	تشجيع ممارسة الأنشطة الرياضية	
تقديم دعم السكن الريفي	القضاء على المساكن الهشة . توفير سكنات جديدة لطالبيها	تثبيت وإستقرار السكان في هذه المنطقة . القضاء على النزوح الريفي بإتجاه المدن
بناء مدرسة قرآنية	توفير الخدمات التعليمية	القضاء على الأمية والحفاظ على الموروث الديني في هذه المنطقة
حفر آبار إرتوازية وإنشاء وحدات تخزين المياه الموجه للشرب والسقي	التجنيد الجيد للموارد المائية	إستفادة كافة سكان المنطقة من كميات كافية تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي زيادة مساحة الأراضي المسقية

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على المعطيات الأولية للمشروع

III-1-1-5-3 مدخلات المشروع الجواري

تمثلت القطاعات والجهات الداعمة والممولة لهذا المشروع في الصندوق الوطني للسكن وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ،إضافة إلى الإدارة المحلية وقد كانت مدخلات المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بمنطقة بوخاشة مقدرة بحوالي 53.589.106.10 دينار جزائري مقسمة على الشكل التالي:

- مخطط تنمية البلدية: 46.189.106.50 دينار .

- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: 399.999.60 دينار.
- الصندوق الوطني للسكن: 7.000.000.00 دينار.

III-1-1-5-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة :

لقد ضم المشروع الجواري عمليات وإجراءات ذات إستعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الإستفادة من خدمات وهياكل تنموية، بالإضافة إلى ذلك فان مجموع التدخلات قد ضمت أيضا إجراءات تتعلق بمنح إستفادة ودعم لأفراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الإقتصادية والإجتماعية الخاصة.

يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع الجواري المقام بالمنطقة، بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها بالإضافة إلى القطاع أو الجهة المانحة والداعمة لها وفق مايلي :

الجدول رقم 27: العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة بوخاشة

العملية	الغلاف المالي المخصص	الغلاف المالي المستهلك	مصدر التمويل
إنجاز شبكة للصرف الصحي	3.000000.00	2.674.152.00	مخطط تنمية البلدية
إنجاز شبكة الإنارة العمومية	1.400.000.00	1.393.470.00	مخطط تنمية البلدية
غرس الأشجار المثمرة مساحة 5 هك	399.999.60	399.999.60	صندوق التنمية الريفية
تهيئة حضرية	15.700.000.00	13.918.451.05	مخطط تنمية البلدية
تزويد بالماء الشروب مسافة 03كم	20.000.000.00	19.955.998.29	مخطط تنمية البلدية
إنجاز مدرسة قرآنية	2.000.000.00	1.947.076.56	مخطط تنمية البلدية
إنجاز ملعب جواري	2.000.000.00	1.821.549.60	مخطط تنمية البلدية
إنجاز اشغال الطرقات	4.500.000.00	4.478.409.00	مخطط تنمية البلدية
التكلفة الإجمالية	48. 999.999.60	46.589.106.10	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

الجدول رقم 28: العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة بوخاشة

العملية	الغلاف المالي المخصص	الغلاف المالي المستهلك	مصدر التمويل
تهيئة 10سكنات هشة	7.000.000.00	7.000.000.00	الصندوق الوطني للسكن
التكلفة الإجمالية	7.000.000.00	7.000.000.00	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

III-1-1-5-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

هدف المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة إلى تحقيق تنمية مستدامة بهذه المنطقة على كافة النواحي، ومن خلال دراستنا هاته وقفنا على الآثار التالية التي تحققت جراء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة وهي كالأتي:

III-1-1-5-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية:

المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة من الناحية الإجتماعية قد ضم عدة إجراءات وتدخلات الغرض منها تحقيق تنمية

إجتماعية حقيقية بالمنطقة نذكر منها:

أ–فك العزلة عن المنطقة وسكانها: وذلك من خلال العمل على تهيئة الطرقات بالمنطقة وهذا ما وقفنا عليه فعلا فقد تم العمل فعلا من أجل وذلك من خلال تحسين وضعية الطريق الرئيسي على مسافة تقارب 03 كم، المار بالمنطقة وتهيئته بشكل يجعل عملية الولوج والخروج من المنطقة في متناول الجميع، بالإضافة إلى تدعيم هذا الطريق المعبد بمسالك جبلية محسنة من أجل فك العزلة خاصة عن سكان المنطقة المشتتون، فحسب منشط المشروع الجواري فإن هذه التدخلات أثرت بشكل إيجابي على زيادة الحركية الإجتماعية والاقتصادية للمنطقة، وقللت من معاناة قاطنيها، وقد تم أيضا في إطار المشروع الجواري تهيئة حضرية للمنطقة، بالإضافة إلى إنجاز ملعب جواري لممارسة الرياضة، هذا ما أعطى سكان المنطقة بعض وسائل الترفيه وأثر قليلا على تحسن المظهر العام للمنطقة .

ب–الخدمات التعليمية: لقد وقفنا من خلال الزيارات العديدة التي قادتنا إلى المنطقة قصد تقييم آثار تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة، أن الخدمات التعليمية المقدمة قد تحسنت إلى حد ما خاصة بعد إستفادة المنطقة في إطار المشروع الجواري بمدرسة قرآنية تضم قسما واحدا مدمجة مع مسجد المنطقة، يحاول من خلاله القائمين عليه إلى المحافظة على سنة حفظ القرآن الكريم وتلقينه لطلاب العلم بالمنطقة، إلا أن غياب هياكل التعليم للطورين المتوسط والثانوي زادا من معاناة تلاميذ المنطقة وخاصة بالنسبة للإناث اللائي يجبرن أحيانا بسبب هذه الظروف إلى التخلي عن الدراسة .

ج–وضعية السكن :لوحظ خلال الزيارات التي قمنا بها إلى المنطقة التحسن الكبير في هذا الموضوع والراجع كما ذكرنا سابقا إلى المجهودات الكبيرة التي تقوم بها السلطات الجزائرية فيما يخص هذا الموضوع وسعيها الدؤوب لتحسين مستوى معيشة سكان المناطق الريفية من خلال تخصيصها للدعم المالي الممنوح من طرف الصندوق الوطني للسكن، ففي إطار هذا المشروع الجواري تم تهيئة 10 سكنات هشة،فكان لهذا التدخل الأثر الإيجابي في تحسن ظروف معيشة هذه العائلات، بالإضافة إلى ذلك فقد أكد سكان هذه المنطقة أن المشروع الجواري لم يؤثر بالشكل المطلوب في هذا الموضوع وأن الفضل في ذلك راجع إلى مجهودات الإدارة المحلية وتدخلها خارج إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة وذلك من خلال منحها لدعم بناء سكنات ريفية تقدر بحوالي 50سكن ريفي تم إنجازها بالمنطقة وبدعم من الصندوق الوطني للسكن.

د–عدد سكان المنطقة والنزوح الريفي نحو المدن: بعد تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة، وخاصة بعد عودة الامن للمنطقة بالإضافة إلى إنتهاج سياسة التجديد الريفي أكد لنا منشط المشروع الجواري على أن عدد سكان المنطقة قد إرتفع بشكل نسبي، وخاصة بسبب تقديم دعم السكن الريفي الذي كان له الأثر الكبير في عودة سكان المنطقة النازحين في وقت سابق بالإضافة إلى إستقطاب سكان جدد يملكون أراضي بالمنطقة حيث عادوا وأستقروا نسبيا بهذه المنطقة، إلا أن ما وقفنا عليه فإن هذا الأثر الجيد في عودة السكان وإرتفاع عددهم لايرجع فقط إلى المشروع الجواري بل إلى أسباب عديدة منها عودة الأمن بالمنطقة التي عانت في السابق وخاصة إبان العشرية السوداء بالإضافة إلى المجهودات الجبارة التي يقوم بها الصندوق الوطني للسكن والذي أثر بشكل كبير في هذا الخصوص .

هـ–مدى توفر الموارد المائية لسكان المنطقة: بالرجوع إلى طبيعة المنطقة الصعبة، والتي تفتقر كثيرا إلى الموارد المائية، جاءت طلبات عديدة من طرف سكان المنطقة قبل بداية إعداد المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة تخص هذا الشأن وذلك حسب منشط هذا المشروع الجواري، وذلك راجع إلى أن الموارد المائية تعتبر أساسية وحجر الزاوية في نجاح المشاريع ذات الطابع الزراعي والفلاحي،

لقد وقفنا خلال زيارتنا للمنطقة على الأشغال المنجزة في هذا الموضوع، حيث تم تزويد المنطقة بالماء الشروب على مسافة 03 كم وربط الشبكة بخزان للمياه تم إنشاؤه من طرف الإدارة المحلية في إطار مخططات التنمية للبلدية، إلا أن بالرغم من هذا إلا أن سكان المنطقة مازالوا يعانون من نقص فادح للمياه مما يفرض عليهم التنقل لمسافات بعيدة خاصة السكان المشتتون منهم قصد جلب المياه إما للشرب أو للسقي، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النقص والندرة في المياه أثرت سلبا على حجم الاستثمارات الزراعية والفلاحية في المنطقة .

III–1–1–5 –5–2 واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية:

تضمن المشروع الجواري تدخلا وحيدا هدف إلى زيادة الحركية الإقتصادية للمنطقة بالإضافة إلى السعي إلى تنويع وزيادة مصادر دخل الأسر القاطنة بالمنطقة والمتمثل في غرس الأشجار المثمرة على مساحة 05 هكتارات والتي كان لها الآثار التالية :

أ–دخل العائلات القاطنة بالمنطقة: إن عملية غرس الأشجار المثمرة على مساحة 05 هكتارات لا تعتبر حسب رأي سكان المنطقة بالإجراء الذي يمكن من تحقيق تنمية إقتصادية لمنطقتهم، وأن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة لم يحقق أي أثر في هذا الخصوص، وبالتالي فإن مستوى دخل العائلات القاطنة بمنطقة المشروع لم تتأثر إطلاقا بسبب تنفيذ المشروع الجواري بمنطقتهم.

ب–تنويع النشاطات الإقتصادية : لم يحقق المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة أي تنويع في النشاطات الإقتصادية، حيث لازالت مقتصرة على النشاط الفلاحي والزراعي التقليديين، وذلك من خلال تربية المواشي والتي كان مصدرها في معظم الحالات خارج مصادر المشروع الجواري بالإضافة إلى بعض المحاصيل الزراعية من خال غرس الأشجار المثمرة وبالخصوص أشجار المشمش والزيتون من جهة وأشجار التين الشوكي الذي يتأقلم وخصوصيات هذه، مما يبين فشل المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة في تحقيق تنويع للنشاطات الإقتصادية.

ج–واقع الشغل وعدد مناصب العمل المستحدثة: إن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة قد هدف إلى خلق مناصب شغل من خلال غرس الأشجار المثمرة على مساحة 05 هكتارات، إلا أن عند معاينتنا لمنطقة المشروع بالإضافة إلى مقابلاتنا التي أجريناها مع سكان المنطقة الذين أكدوا لنا ان هذا الإجراء لم يؤثر على الإطلاق على القضاء على أزمة البطالة التي لازال يعاني منها سكان المنطقة، بالرغم من أن الجهات المختصة تؤكد على أن عدد المناصب المستحدثة في إطار هذا المشروع عددها 133 منصب وهو رقم مبالغ فيه بكل تأكيد، هذا ما أكده لنا منشط المشروع الجواري بالمنطقة.

III-1-1-5 -5-3 واقع المنطقة من الناحية البيئية لقد هدف المشروع الجواري إلى زيادة الاهتمام بالبيئة من خلال برمجته لعدة تدخلات تتعلق بذلك، ومن خلال معاينتنا للمنطقة وقفنا على الآثار التالية للمشروع الجواري من الناحية البيئية:

أ-زيادة المستثمرات الفلاحية: لاحظنا عند زيارتنا للمنطقة بعض التغيرات الواقعة فيما يتعلق بزيادة المستثمرات الفلاحية والزراعية ، إلا أن سكان المنطقة أكدوا على أنها في مجملها تعتبر محاولات فردية تم تمويلها خارج إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة، وقد أكدوا على أن المشروع الجواري لم يحقق الأثر الإيجابي في هذا الموضوع على الإطلاق، فغرس 05 هكتارات من الأشجار المثمرة لا تمثل الشيئ الكبير في هذا المجال .

III-1-2 مشاريع بلدية طامزة:

تقع بلدية طامزة في الجهة الغربية لإقليم ولاية خنشلة يحدها من الشمال بلدية قايس،الحامة ومن الغرب بلدية شلية ومن الجنوب كل من بلديتي بوحمامة وخيران ومن الشرق بلدية أنسيغة، وتتربع على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 385 كم2، وتتميز البلدية بكونها منطقة جبلية، يقدر اعلى إرتفاع بها فوق مستوى البحر بحوالي 1900 متر، وبمناخ شبه جاف ومدى حراري واسع وفروق مطرية كبيرة من سنة إلى أخرى.

ويضم إقليم البلدية غابات شاسعة تقدر مساحتها بحوالي 22.101 هكتار تضم انواع عديدة من الأشجار أهمها الصنوبر الحلبي، البلوط الاخضر، الارز الاطلسي.

ويقدر عدد سكانها الإجمالي بحوالي 9185 نسمة أي مايمثل كثافة سكانية مقدرة بحوالي23.9 نسمة في الكيلومتر الواحد، موزعين على تجمع سكاني في مركز البلدية والذي يضم حوالي 2.210 نسمة وعلى مناطق متفرقة تضم سكان وعائلات متشتتون في باقي إقليم البلدية بحوالي 6.975 نسمة.

يقدر عدد السكان النشطون في البلدية سنة 2012 حوالي 3.234 عامل أي مايمثل نسبة نشاط مقدرة بحوالي 35.2%، في حين يقدر عدد السكان العاملون حسب إحصائيات المصالح المختصة لولاية خنشلة في نفس السنة حوالي 2818 عامل مايمثل نسبة عمل مقدرة بحوالي 87.1%، أما فئة البطالين فتضم حوالي416 بطال مايمثل نسبة بطالة مقدرة بحوالي 12.9% وذلك حسب الإحصائيات المقدمة من طرف المصالح المختصة للولاية.

فيما يتعلق بالهياكل الصحية والمدرسية فتضم البلدية حوالي 05 قاعات علاج تحاول من خلالها تقديم الخدمات الصحة الأولية لسكانها، أما فيما يخص الهياكل التعليمية فتحوز البلدية على 11مدرسة إبتدائية متكونة في مجملها من 44 قسم يتمدرس بها 776 تلميذ تمثل فئة الإناث منهم 340 تلميذة ويقوم بتأطير هذه الهياكل المدرسية 44 أستاذا، أما فيما يتعلق بالاكماليات فتضم البلدية 03 اكماليات تقع بمركز البلدية مما يجبر باقي سكان المنطقة إلى التنقل رفقة أبنائهم لمزاولة الدراسة، وتضم هذه الإكماليات 27 قسم يتمدرس بها حوالي 505 تلميذ، تمثل فئة الإناث منهم 203 تلميذة، أما فيما يتعلق التعليم الثانوي فتفتقر البلدية لثانوية مما يجبر الطلاب الثانويين إلى التنقل

إلى البلديات المجتورة قصد تلقي التعليم، الا ان هذا السبب كان من أهم الاسباب التي جعلت الكثير من الأولياء الغير قادرين على توفير الإمكانيات المادية لأبنائهم قصد الدراسة في انقطاع الدراسة للكثير منهم وبالخصوص لفئة الإناث الراجع إلى الخصوصية الريفية للمنطقة والعادات المتشددة في العديد من المواضيع.

فيما يخص مدى توفر خدمات الكهرباء فحسب إحصائيات الجهات المختصة للطاقة في الولاية فان فيقدر عدد المنازل الموصولة بالكهرباء في بلدية شلية فيقدر بحوالي طامزة منزل بنسبة مقدرة بحوالي 97%، أما فيما يتعلق بربط المنازل بخدمة الغاز المنزلي فيقدر عدد السكنات الموصولة به حسب نفس المصدر بحوالي 323 منزل مايمثل نسبة 70% من المجموع الإجمالي للسكنات وذلك حسب الإحصائيات المقدمة من طرف المصالح المختصة للولاية.

يمر بالبلدية طريقان ولائيان، الطريق الولائي رقم 05، والذي يمر يربط كل من بلدية بابار، طامزة، نسيغة على مسافة 59 كلم والذي يعتبر في حالة جيدة، والطريق الولائي رقم 05 أ، والذي يمر على بلدية الحامة،طامزة،انسيغة على مسافة 25 كلم ويعتبر أيضا في حالة جيدة.وتمتلك البلدية شبكة طرقات بلدية تقدر مسافتها الإجمالية 53.6 كلم ،تعتبر 38.6 كلم منها في حالة جيدة، 11 كلم في حلة متوسطة، و4 كلم في حالة سيئة للغاية ، بالإضافة إلى مسالك جبلية تم فتحها من طرف مصالح الغابات او الإدراة المحلية.

فيما يخص بخدمة التزود بالمياه ،فتمتلك البلدية حوالي 09 آبار ارتوازية بقوة ضخ مقدرة بحوالي 59 لتر/الثانية تسعى البلدية من خلالها تزويد سكان البلدية بالمياه إلا انها تبقى غير كافية على الإطلاق مما يجبر العديد من السكان على حفر آبار ارتوازية بطريقة غير شرعية مما يؤثر سلبا على كمية المياه الجوفية وبالخصوص في فصل الصيف

أما في الجانب الإقتصادي فيعتبر النشاط الزراعي مصدر دخل أغلب عائلات وسكان البلدية، وذلك راجع إلى طبيعتها الريفية بالإضافة إلى إنعدام شبه كامل للنشاطات الإقتصادية الإنتاجية والتجارية ،وتتربع البلدية على مساحة صالحة للزراعة تقدر بحوالي 9.913 هكتار ،وعلى مراعي تقدر مساحتها 5.870 هكتار،بالإضافة إلى غابات مساحتها تقدر 22.101 هكتار[1]

[1]- معطيات مستقاة من الدليل الاحصائي لولاية خنشلة لسنة 2011

الخريطة رقم : 06 موقع بلدية طامزة في ولاية خنشلة

source : fr.wikipedia.org/wiki/Tamza

الجدول رقم29 : تطور عدد سكان بلدية طامزة في الفترة 1987-2012

الإحصائيات العامة للسكان والسكن لسنة 1987			الإحصائيات العامة للسكان والسكن لسنة 1998			الإحصائيات العامة للسكان والسكن لسنة 2008			تقديرات أواخر 2012		
العدد لإجمالي للسكان	سكان المجمعات الريفية	سكان المناطق المتفرقة	العدد لإجمالي للسكان	سكان المجمعات الريفية	سكان المناطق المتفرقة	العدد لإجمالي للسكان	سكان المجمعات الريفية	سكان المناطق المتفرقة	العدد لإجمالي للسكان	سكان المجمعات الريفية	سكان المناطق المتفرقة
9.172	678	8494	8.580	1.439	7141	8.617	2.072	6545	9.185	2.210	6975

Source : Wilaya de Khenchela ,Annuaire Statistique de la wilaya de khenchela 2012

III-1-2-1 المشروع الجواري زريز أولاد بوزيان

يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة زريز اولاد بوزيان بلدية طامزة ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة الممتدة مابين 2009-2014، تحت موضوع محافظة على الموارد الطبيعية في الوسط الريفي والذي ضم 34 مشروع جواري على مستوى الولاية لسنة 2009 وهو معرف بالرقم التعريفي التالي: 40-14.2.3.2009

III-1-2-1-1 فكرة المشروع:

جاءت فكرة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المقام بالمنطقة بناءا على طلبات من طرف بعض السكان المحليين للمنطقة والتي قدمت إلى المصلحة المستقبلة المتمثلة في مصلحة الغابات بدائرة الحامة ،حيث كانت في مجملها تتركز حول تحسين ظروف معيشتهم الإجتماعية بصفة عامة،وذلك من خلال فك العزلة أساسا على منطقتهم التي عانت طويلا،بالإضافة إلى توفير مناصب عمل لأبناء هذه المنطقة التي تتميز بنسبة بطالة عالية ،راجعة بالأساس إلى الطبيعة القاسية والصعبة التي تتميز بها.

بعد ذلك قامت المصلحة المستقبلة بتعيين لجنة معاينة للإقليم كان الهدف من وراء هذه اللجنة هو تحديد كافة الإمكانيات والموارد المحلية للإقليم بالإضافة إلى تحديد الصعوبات التي يعاني منها سكان هذه المنطقة ، المعاينة الأولية أقرت على ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة بالإضافة إلى عدم توفر المياه الموجهة اما للشرب او لسقي المزارع العائلية ،تم أيضا ملاحظة مساكن قديمة فارغة كانت مسكونة فيما قبل ما يعني ارتفاع نسبة النزوح الريفي نحو المدن المجاورة بالإضافة إلى المشاكل الطبيعية والمتمثلة في انجراف التربة بسبب كثرة الوديان وقلة التشجير.

III-1-2-1 -2 الأهداف والآثار المتوقعة

المشروع الجواري المقام بمنطقة زريز اولاد بوزيان، إستهدف الأسر القاطنة بمنطقة المشروع والمقدرة عددها بحوالي 50عائلة، تضم حوالي 260 فرد تم إحصاؤهم قبل بداية تنفيذ المشروع من طرف المصالح الإدارية المختصة، حيث يتربع المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 38 هكتار ،وقد تم تحديد التوجه العام والأساسي للمشروع الجواري والمتمثل في محافظة على الموارد الطبيعية في الوسط الريفي ،وذلك بالرجوع إلى المعطيات المستقاة من المعاينة الأولية التي قامت بها فرقة المشروع الجواري للإقليم ،وتم من خلالها تحديد الأهداف والآثار الإجمالية المتوخاة من عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بالمنطقة ،وتم عرضها على الشكل التالي:

أ- تعزيز الأنشطة الإقتصادية المربحة والمستدامة من خلال :

*غرس الأشجار المثمرة؛

ب-تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة من خلال :

* فتح مسالك وطرقات جديدة الهدف منها فك العزلة عن المناطق النائية ؛

*تقديم دعم السكن الريفي .

ج- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال :

*التجنيد الجيد للموارد المائية قصد إستفادة كافة سكان المنطقة من كميات كافية ؛

*القضاء على مشكل انجراف التربة بسبب الامطار والوديان ،وذلك عن طريق تصحيح للمجاري والوديان.

الجدول رقم 30: مصفوفة الإجراءات ،الأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة زريز اولاد بوزيان

الإجراءات المبرمجة	الهدف منها	الآثار المنتظرة منها
زيادة عمليات التشجير	خلق مناصب شغل لسكان المنطقة زيادة في الإنتاج الزراعي في المنطقة	زيادة في دخل الأسر تحقيق ميزة تنافسية للمنطقة زيادة في مساحة الأراضي الزراعية الحفاظ على الأراضي من التعرية
فتح مسالك وطرقات جديدة	فك العزلة على المنطقة وسكانها	زيادة الحركية الإجتماعية والإقتصادية للمنطقة .
تصحيح مجاري المياه	تثمين الموارد المائية القضاء على انجراف التربة.	زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي
تقديم دعم السكن الريفي	القضاء على المساكن الهشة . توفير سكنات جديدة لطالبيها	تثبيت وإستقرار السكان في هذه المنطقة . القضاء على النزوح الريفي بإتجاه المدن

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على المعطيات الأولية للمشروع .

III-1-2-1- 3 مدخلات المشروع

تمثلت القطاعات والجهات الداعمة والممولة لهذا المشروع في قطاع الغابات بالإضافة إلى كل من الصندوق الوطني للسكن وصندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية وقد قدرت مدخلات المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بمنطقة زريزر اولاد بوزيان بحوالي 13.623.612.00 دينار جزائري مقسمة على الشكل التالي:

صندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية FLDDPS :9.440.438.00 دينار.

مخطط التنمية لقطاع الغابات: 1.383.174.00 دينار.

الصندوق الوطني للسكن: 2.800.000.00 دينار.

III-1-2-1- 4 الإجراءات والعمليات المبرمجة :

لقد ضم المشروع الجواري عمليات وإجراءات ذات إستعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الإستفادة من خدمات وهياكل تنموية ،بالإضافة إلى ذلك فان مجموع التدخلات قد ضمت أيضا إجراءات تتعلق بمنح إستفادة ودعم لافراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الإقتصادية والإجتماعية الخاصة.

يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع الجواري المقام بالمنطقة ،بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها بالإضافة إلى القطاع او الجهة المانحة والداعمة لها وفق مايلي :

الجدول رقم 31: العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة زريزر أولاد بوزيان

العملية	المبغ المخصص	المبلغ المستهلك	مصدر التمويل
تهيئة مسالك مسافة 10 كم	5.500.000.00	5.172.863.00	صندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية
فتح مسالك مسافة 01 كم	714.285.00	649.350.00	مخطط التنمية لقطاع الغابات
غرس أشجار مثمرة 8 هك	800.000.00	733.824.00	مخطط التنمية لقطاع الغابات
متابعة وتقييم عملية التنفيذ	500.000.00	386.100.00	صندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية
اشغال مجاري المياه 1000 م3	4.000.000.00	3.881.475.00	صندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية
التكلفة الإجمالية	11.514.285.00	10.823.612.00	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

الجدول رقم 32: العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة زريزر اولاد بوزيان

العملية	المبلغ المخصص	المبلغ المستهلك	مصدر التمويل
إنجاز 4 سكنات ريفية	2.800.000.00	2.800.000.00	الصندوق الوطني للسكن
التكلفة الإجمالية	2.800.000.00	2.800.000.00	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

III-1-2-1- 5- عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

بعد الإنتهاء من تنفيذ المشروع الجواري المقام بالمنطقة، وقصد تقييم الآثار التي حققا المشروع، وذلك من جميع النواحي التنموية والمتعلقة بالناحية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ،قمنا بمعاينة المنطقة بالإضافة إلى قيامنا بعدة مقابلات مع سكان المنطقة الذين لهم دراية بالمشروع الجواري وما حققه لمنطقتهم فوقفنا على النتائج والآثار التالية:

III-1-2-1- 5- 1-واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية:

ضم المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة من الناحية الإجتماعية عدة إجراءات وتدخلات الغرض منها تحقيق تنمية إجتماعية حقيقية بالمنطقة نذكر منها:

أ-فك العزلة عن المنطقة وسكانها:

من خلال معاينتنا للمنطقة بالإضافة إلى المقابلات العديدة التي أجريناها مع سكان المنطقة ،قصد تقييم آثار العمليات المنجزة في إطار المشروع الجواري والمتعلقة بفك العزلة عن المنطقة وسكانها،تبين لنا التحسن الكبير فيما يتعلق بوضعية الطرقات والمسالك الجبلية بها،هذا التحسن الذي يرجع سببه إلى المجهودات الكبيرة المسخرة من أجل تحقيقه،والتي يعود الدور الكبير في ذلك إلى قطاع الغابات وقطاع الأشغال العمومية ، اللذان قاما بإنجاز وتهيئة عدة طرق ومسالك جبلية وعرة للغاية كان الهدف من وراء ذلك فك العزلة عن هذه المنطقة الجبلية التي يصل ارتفاعها إلى حوالي 1500 متر، إلا أن هذه الإجراءات كانت مبرمجة خارج إطار المشروع الجواري ،حيث أن هذا الأخير لم تتعدى تدخلاته في هذا الخصوص سوى فتح مسالك زراعية على مسافة 10 كم بالإضافة إلى فتح مسالك جبلية على مسافة 01 كم، بالإضافة إلى ذلك

فان سكان المنطقة الذين قابلناهم أكدوا على أن المشروع الجواري لم يحقق إضافات كبيرة في هذا الخصوص، ويرجع ذلك حسب منشط المشروع الجواري إلى قلة الإمكانيات المخصصة لذلك بالإضافة إلى صعوبة تضاريس المنطقة .

ب–وضعية السكن :تتميز هذه المنطقة بمناظر طبيعية خلابة ،ومما زاد من جمالها السكنات الحديثة المبنية في كامل أرجاء المنطقة والتي تم إنجازها بتمويل الصندوق الوطني للسكن ،إلا أن من الملاحظ أن هذا الدعم وهذا الأثر الإيجابي لتحسن نوعية السكن لايرجع فقط إلى الدعم الموجه لذلك في إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة والذي لم يتعد دعم بناء 04 سكنات ،بل هو يشمل أيضا الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للسكن بالتنسيق مع الإدارة المحلية ،حيث يصل عدد السكنات المنجزة من طرف هذا الاخير حوالي 40 سكن ريفي .

ج–عدد سكان المنطقة والنزوح الريفي نحو المدن:حسب سكان المنطقة الذين قابلناهم فإن عدد سكان المنطقة قد إرتفع مقارنة بفترة ماقبل تنفيذ المشروع الجواري ،ويرجع السبب في ذلك حسبهم إلى عودة الأمن والإستقرار لهذه المنطقة الجبلية التي عانت خلال العشرية السوداء، بالإضافة إلى تحسن ظروف المعيشة في المنطقة مقارنة بالسابق.فقد إرتفع عدد سكان المنطقة من 260 فرد قبل تنفيذ المشروع إلى حوالي 320 فرد أي بزيادة تقدر بحوالي 60 فرد يمثلون حوالي 12 عائلة وذلك حسب تقديرات سكان المنطقة.

III–1–2–1 –5 –2واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية:

بالنظر إلى الموضوع الذي يندرج تحته هذا المشروع الجواري والمتمثل في تنويع النشاطات الإقتصادية ،فإنه قد تضمن عدة تدخلات وإجراءات هدف من خلالها إلى زيادة الحركية الإقتصادية للمنطقة، بالإضافة إلى السعي لتنويع وزيادة مصادر دخل الأسر القاطنة بالمنطقة ، ومن خلال الزيارات العديدة التي قمنا بها للمنطقة وقفنا على الآثار التالية:

أ–زيادة دخل الأسر القاطنة بالمنطقة:لقد تضمن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة غرس الأشجار المثمرة على مساحة 07 هكتارات ،والتي كانت في متنوعة من ثمار التفاح والمشمش والإجاص والكرز،هذا الإجراء الذي هدف به إلى زيادة دخل الأسر العاملة والمستفيدة من هذا الإجراء، بالإضافة إلى زيادة كمية الإنتاج الغذائي لهذه المنتجات، إلا أن هذا الإجراء حسب رأي سكان المنطقة لم يرق إلى المستوى المطلوب، وإلى تطلعات سكان المنطقة في هذا المجال ،حيث أنهم كانوا يعتقدون أن المشروع الجواري الذي برمج في منطقتهم سيؤدي إلى تحقيق تنمية إقتصادية فعلية، وسيزيد في قيمة دخلهم وسينوع في مصادرها.

ومن خلال ملاحظتنا لهذا الإجراء وتقييم آثاره توصلنا إلى أن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة لم يؤثر إطلاقا على زيادة وتنويع مصادر دخل الأسر المستهدفة من المشروع الجواري.

ج–تنويع النشاطات الإقتصادية : لم يحقق هذا المشروع الجواري أي تنويع في النشاطات الإقتصادية ،حيث لازالت مقتصرة على النشاط الفلاحي والزراعي ،وذلك من خلال تربية المواشي من فئتي الماعز والأبقار والتي كان مصدرها في معظم الحالات خارج مصادر المشروع الجواري بالإضافة إلى بعض المحاصيل الزراعية كالأشجار المثمرة والحبوب ،هذا ما يبين أيضا فشل المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة في تحقيق تنويع للنشاطات الإقتصادية بالمنطقة.

د–واقع الشغل وعدد مناصب العمل المستحدثة: هدف المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة إلى خلق مناصب شغل من خلال عملية غرس 07 هكتارات من الأشجار المثمرة، إلا أننا عند معاينة منطقة المشروع الجواري، إضافة إلى المقابلات التي أجريناها مع سكان المنطقة، تبين لنا أن هذا الإجراء لم يؤثر إطلاقا على القضاء على أزمة البطالة التي لازال يعاني منها سكان المنطقة، بالرغم من أن الجهات المختصة تؤكد على أن عدد المناصب المستحدثة في إطار هذا المشروع الجواري يقدر عددها 41 منصب، إلا ان سكان المنطقة قاموا بنفي ذلك، وأكدوا لنا عدم قدرة المشروع على خلق مناصب شغل إضافية بمنطقتهم.

III–1–2–1 –5 –3واقع المنطقة من الناحية البيئية:

لقد هدف المشروع الجواري إلى زيادة الاهتمام بالبيئة من خلال برمجته لعدة تدخلات تتعلق بذلك، ومن خلال معاينتنا للمنطقة وقفنا على الآثار التالية للمشروع الجواري من الناحية البيئية:

أ–زيادة المستثمرات الفلاحية:

عند معاينتنا لهذه المنطقة لاحظنا حجم وعدد الاستثمارات المنجزة في هذا الخصوص، فقد أصبحت المنطقة متكونة من العديد من البساتين التي تحتوي على المئات من الأشجار المثمرة، إلا أن عند سؤالنا عن مصدر تمويل هذه الإستثمارات أكد لنا معظم المستجوبين معهم على أنها خارج مصادر تمويل المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة، هذا ما بين لنا عدم قدرة المشروع الجواري في تحقيق الأثر الإيجابي والممبرمج والمتعلق بزيادة الإستثمارات الفلاحية في المنطقة.

ب–أشغال تصحيح المجاري المائية والوديان:

لاحظنا عند معاينتنا لمنطقة المشروع الجواري مدى الأثر الإيجابي لعملية التصحيح الممتد إلى 1000 م3 الذي قامت به المصالح المختصة في المجاري المائية والوديان المتواجدة بالمنطقة، ووقفنا على نجاح هذه العملية والتي أدت إلى المحافظة على مساحات زراعية شاسعة من التعرية والإنجراف خاصة أن هذه المناطق الجبلية تعاني كثيرا من هذا الخطر في فصل الشتاء أثناء هطول الأمطار الغزيرة والثلوج .

III–1–2–2 المشروع الجواري عين ميمون

يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة عين ميمون بلدية طامزة ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة الممتدة مابين 2009–2014، تحت موضوع تحديث القرى والقصور والذي ضم 06 مشاريع جوارية على مستوى الولاية لسنة 2012، وهو معرف بالرقم التعريفي التالي: 40-14.7.1.2012

III–1–2–1 فكرة المشروع:

جاءت فكرة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المقام بالمنطقة بناءا على طلبات من طرف السكان المحليين للمنطقة والتي قدمت إلى المصلحة المستقبلة المتمثلة في مصلحة الغابات بدائرة الحامة، حيث كانت في مجملها تتركز حول تحسين ظروف معيشتهم الإجتماعية بصفة عامة، وذلك من خلال فك العزلة، بالإضافة إلى توفير مناصب عمل لأبناء هذه المنطقة، بعد ذلك قامت المصلحة المستقبلة بتعيين لجنة معاينة للإقليم كان الهدف من وراء هذه اللجنة هو تحديد كافة

الإمكانيات والموارد المحلية للإقليم بالإضافة إلى تحديد الصعوبات التي يعاني منها سكان هذه، المعاينة الأولية أقرت على نقص فادح في البنى التحتية والهياكل التعليمية والإدارية الضرورية واللازمة لسكان المنطقة، تم أيضا ملاحظة مساكن قديمة فارغة كانت مسكونة فيما قبل ما يعني إرتفاع نسبة النزوح الريفي نحو المدن المجاورة بالإضافة إلى المشاكل الطبيعية والمتمثلة في انجراف التربة بسبب كثرة الوديان وقلة التشجير.

III-1-2-2-2 الأهداف والآثار المتوقعة :

إستهدف المشروع الجواري المقام بمنطقة عين ميمون الأسر القاطنة بمنطقة المشروع المقدرة بحوالي 72 عائلة، والتي تضم حوالي 439 فرد تم إحصاؤهم قبل بداية تنفيذ المشروع من طرف المصالح الإدارية المختصة، حيث يتربع المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 15 هكتار، وقد تم تحديد التوجه العام والأساسي للمشروع الجواري والمتمثل في تحديث القرى والقصور، وذلك بالرجوع إلى المعطيات المستقاة من المعاينة الأولية التي قامت بها فرقة المشروع الجواري للإقليم، وتم من خلالها تحديد الأهداف والآثار الإجمالية المتوخاة من عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بالمنطقة، وتم عرضها على الشكل التالي:

أ- تعزيز الأنشطة الإقتصادية المربحة والمستدامة من خلال :

*غرس الأشجار المثمرة؛

ب-تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة من خلال :

* فتح مسالك وطرقات جديدة الهدف منها فك العزلة عن المناطق النائية ؛

*دراسة وإنجاز اكمالية؛

*بناء فرع اداري؛

*تقديم دعم السكن الريفي قصد تثبيت السكان والعمل على عودة جميع الذين نزحوا في وقت سابق،

الجدول رقم 33: مصفوفة الإجراءات والأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة عين ميمون

الإجراءات المبرمجة	الهدف منها	الآثار المنتظرة منها
زيادة عمليات التشجير	خلق مناصب شغل لسكان المنطقة زيادة في الإنتاج الزراعي في المنطقة	زيادة في دخل الأسر تحقيق ميزة تنافسية للمنطقة زيادة في مساحة الأراضي الزراعية الحفاظ على الأراضي من التعرية
تقديم دعم السكن الريفي	القضاء على المساكن الهشة . توفير سكنات جديدة لطالبيها	تثبيت وإستقرار السكان في هذه المنطقة . القضاء على النزوح الريفي بإتجاه المدن
بناء إكمالية	توفير الخدمات التعليمية التي كانت تفتقر لها المنطقة في السابق	القضاء على الامية في هذه المنطقة نشر العلم والمعرفة
بناء فرع اداري	تقديم الخدمات اللازمة لسكان المنطقة	تحسين ظروف معيشة السكان

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على المعطيات الأولية للمشروع

III-1-2-2-3 مدخلات المشروع :

تمثلت القطاعات والجهات الداعمة والممولة لهذا المشروع في قطاع مديرية التجهيز والتعمير، بالإضافة إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وصندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، والصندوق الوطني للسكن وقد كانت مدخلات المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بمنطقة **عين ميمون تقدر بحوالي**90.613.301.00 دينار جزائري مقسمة على الشكل التالي:

- الصندوق المشترك للجماعات المحليةFCCL : 6.785.301.00 دينار
- مخطط التنمية لقطاع مديرية التجهيز والتعمير: 79.228.000.00 دينار
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتيازFDRMVTC : 400.000.00 دينار
- الصندوق الوطني للسكنFONAL : 4.200.000.00 دينار

III-1-2-2-4الإجراءات والعمليات المبرمجة :

لقد ضم المشروع الجواري عمليات وإجراءات ذات إستعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الإستفادة من خدمات وهياكل تنموية، بالإضافة إلى ذلك فان مجموع التدخلات قد ضمت أيضا إجراءات تتعلق بمنح إستفادة ودعم لافراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الإقتصادية والإجتماعية الخاصة يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع الجواري المقام بالمنطقة، بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها بالإضافة إلى القطاع او الجهة المانحة والداعمة لها وفق مايلي :

الجدول رقم 34: العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة عين ميمون

العملية	المبلغ المخصص	المبلغ المستهلك	مصدر التمويل
بناء فرع اداري	7.000.000.00	6.785.301.00	الصندوق المشترك للجماعات المحليةFCCL
دراسة وإنجاز اكمالية	79.228.000.00	79.228.000.00	مخطط التنمية لقطاع مديرية التجهيز والتعمير
غرس الأشجار المثمرة مساحة 05 هكتار	400.000.00	400.000.00	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتيازFDRMVTC
التكلفة الإجمالية	86.628.000.00	86.413.301.00	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

الجدول رقم 35: العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة عين ميمون

العملية	المبلغ المخصص	المبلغ المستهلك	مصدر التمويل
إنجاز 06 سكنات ريفية	4.200.000.00	4.200.000.00	الصندوق الوطني للسكن
التكلفة الإجمالية	4.200.000.00	4.200.000.00	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

III-1-2-2 -5عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

للوقوف على واقع المنطقة بعد إنتهاء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة، هذا البحث الذي استعملنا فيه كل الوسائل المتاحة لنا من مقابلات ميدانية مع كافة الاطراف العديدة والمتنوعة الداخلة في عملية تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إضافة إلى الخرجات الميدانية المتعددة للمنطقة وذلك لفترات متباعدة نسبيا والتي تخللتها مقابلات مع بعض السكان القاطنين بالمنطقة، وذلك من أجل معرفة مدى الإضافة الحقيقية التي تحققت جراء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة والذي هدف إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة على كافة النواحي الإجتماعية، الإقتصادية ، الثقافية والبيئية.

III-1-2-2-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية:

المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة من الناحية الإجتماعية قد ضم عدة إجراءات وتدخلات الغرض منها تحقيق تنمية إجتماعية حقيقية بالمنطقة نذكر منها:

أ-فك العزلة عن المنطقة وسكانها: لقد تم في إطار تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة بناء مركز إداري لفك العزلة عن المواطنين القاطنين بالمنطقة وتقريب الإدارة من المواطن، وذلك للتقليل من معاناة سكان هذه المنطقة المعزولة بالرغم من العدد الكبير الذي يقطن بها، إلا ان الزائر لهذه المنطقة يحس بمدى معاناة مواطنيها وإحتياجهم لأدنى الظروف التي تحسسهم أنهم مواطنون جزائريون كغيرهم من المواطنين، لكن بالرغم من سعي القائمين على إعداد وتنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إلى فك العزلة وتزويد المنطقة ببعض الهياكل المتوفرة في باقي مناطق الوطن لم يتم على الإطلاق حسب رأي سكان المنطقة الذين قابلناهم أثناء الزيارات التي قمنا بها إلى المنطقة خلال إعداد الدراسة فك العزلة ولازالو يتخبطون في المشاكل والآفات كالفقر والتهميش والاقصاء، فحسبهم لفإن المشروع لم يضف ولم يؤثر إطلاق على حياتهم في هذا الجانب.

ب-الخدمات التعليمية:لقد وقفنا من خلال الزيارات العديدة التي قادتنا إلى المنطقة قصد تقييم آثار تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة، على الاكمالية التي تدعمت بها المنطقة في إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة، حيث لاحظنا مدى الأثر الإيجابي الذي حققه ذلك، خاصة بالنسبة للاناث اللاتي عانين في السابق في هذا الخصوص، بالإضافة إلى ان هذا الصرح الذي تم بناؤه قام من جهة أخرى بتنشيط الحركة الإجتماعية والإقتصادية وذلك من خلال توفير بعض فرص العمل لابناء المنطقة مما قلل إلى حد ما من البطالة المتفشية في المنطقة في السابق، وبالتالي نستطيع القول أن المشروع الجواري في هذه المنطقة ومن خلال هذا الإجراء قد أثر إيجابا من الناحية الإجتماعية والإقتصادية.

ج-وضعية السكن :تم في إطار المشروع الجواري بناء 06 سكنات ريفية، حيث هدف القائمون على إعدد وتنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إلى تحسين سكنات السكان وبالتالي العمل على إستقطاب سكان نزحوا في السابق ،إلا أن حسب رأي سكان المنطقة فإن هذا الكم من السكنات والمقدرة فقط بحوالي 06 سكنات لا يكفي لتحقيق ذلك.

د-عدد سكان المنطقة والنزوح الريفي نحو المدن: أثناء المقابلات التي أجريناها أكد لنا سكان المنطقة أن عدد السكان الذين يقطنون بالمنطقة لم يتغير على الإطلاق مقارنة بفترة ماقبل تنفيذ المشروع الجواري، وأكدوا على أن المشروع الجواري لم يحقق إضافة تذكر تخص هذا الموضوع .

III-1-2-2-5-2 واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية:

لقد تضمن المشروع الجواري تدخل وحيد يتعلق بغرس الأشجار المثمرة على مساحة مقدرة بحوالي 05 هكتارات هدف هذا الإجراء إلى زيادة الحركية الإقتصادية للمنطقة بالإضافة إلى السعي إلى تنويع وزيادة مصادر دخل الأسر القاطنة بالمنطقة، ومن خلال الزيارات العديدة التي قمنا بها للمنطقة وقفنا على الآثار التالية:

أ-زيادة دخل العائلات القاطنة بالمنطقة: من خلال مقابلاتنا العديدة مع سكان المنطقة فهمنا من خلال محاورتنا لهم في هذا الموضوع إلى ان المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة لم يمكن موجه أصلا إلى تحسين دخل الأسر القاطنة بالمنطقة، وأنه في مجمله جاء ببضعة إجراءات في مجملها تهدف إلى تحسين وتهيئة المنطقة حضريا، بالرغم من عملية غرس الأشجار المثمرة التي هدفت إلى تحسين دخل الأسر القاطنة بالمنطقة والتي لم تكن كافية إطلاقا حسبهم لتحقيق ذلك، وبالتالي فإن المشروع الجواري لم يضف أي شيء فيما يتعلق هذا الموضوع حسب رأي سكان المنطقة.

ب-تنويع النشاطات الإقتصادية : لم يحقق المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة أي تنويع في النشاطات الإقتصادية، حيث لازالت مقتصرة على بعض الأنشطة التقليدية المرتبطة بالنشاط الفلاحي والزراعي، وذلك من خلال تربية المواشي والتي كان مصدرها في معظم الحالات خارج مصادر المشروع الجواري بالإضافة إلى بعض المحاصيل الزراعية من خلال غرس الأشجار المثمرة وبالخصوص أشجار المشمش والتفاح التي تتأقلم وخصوصيات هذه المنطقة الجبلية الباردة .هذا ما يبين فشل المشروع في تحقيق تنويع في النشاطات الإقتصادية والتجارية بالمنطقة.

ج-واقع الشغل وعدد مناصب العمل المستحدثة: إن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة قد هدف إلى خلق مناصب شغل من خلال إجراء بناء الاكمالية بالإضافة إلى غرس الأشجار المثمرة، وخلال معاينتنا لآثار المشروع تبين لنا انه تم فعلا خلق بعض مناصب شغل لأبناء المنطقة، إلا أنها لم تكن كافية على الإطلاق للقضاء على آفة البطالة التي يتخبط فيها شباب المنطقة، إلا أن الإحصائيات المقدمة من طرف مصالح الغابات أكدت على أن عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار المشروع الجواري بالمنطقة هو 77 منصب، وهذا ما نفاه قطعا سكان المنطقة الذين قابلناهم، مما يجعل عملية التقييم في هذا الموضوع صعب للغاية خاصة مع غموض المعطيات المقدمة من طرف الإدارة الجزائرية.

III-1-2-2 -5-3واقع المنطقة من الناحية البيئية:

لقد هدف المشروع الجواري إلى زيادة الاهتمام بالبيئة من خلال برمجته لتدخل وحيد يتعلق بذلك والمتمثل في غرس الأشجار المثمرة على مساحة 05 هكتارات، ومن خلال معاينتنا للمنطقة وقفنا على الآثار التالية للمشروع الجواري من الناحية البيئية:

أ-زيادة المستثمرات الفلاحية: بالرغم من إرتفاع عدد المستثمرات الفلاحية في المنطقة التي قمنا بزيارتها عدة مرات اثناء فترة الدراسة، إلا أن المشروع الجواري لم يضف الكثير في هذا الموضوع واقتصر على غرس 05 هكتارات فقط من أشجار التفاح والمشمش، والتي لم يكن لها الأثر الإيجابي لتحقيق تنمية بيئية منشودة ،

III-1-3 مشاريع بلدية مصارة

تقع بلدية مصارة في الجهة الغربية لإقليم ولاية خنشلة يحدها من الشمال بلدية بوحمامة ومن الجنوب بلدية الوجلة ومن الشرق بلدية خيران ،حيث تتربع على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 570 كم2 .

وتتميز البلدية بتضاريسها الجبلية ،ويقدر اعلى ارتفاع بها فوق مستوى البحر بحوالي 1800م، وتتميز بمناخ شبه جاف ومدى حراري واسع وفروق مطرية كبيرة من سنة إلى أخرى.

ويضم إقليم البلدية غابات شاسعة تقدر مساحتها بحوالي 44.230 هكتار تضم انواع عديدة من الأشجار أهمها الصنوبر الحلبي،البلوط الاخضر.

يقدر عدد سكانها الإجمالي بحوالي 4495 نسمة اي مايمثل كثافة سكانية مقدرة بحوالي7.9 نسمة في الكيلومتر الواحد، موزعين على تجمع سكاني في مركز البلدية والذي يضم حوالي 3.080 نسمة وعلى مناطق متفرقة تضم سكان وعائلات متشتتون في باقي إقليم البلدية بحوالي 1.415 نسمة .

يقدر عدد السكان الناشطون في البلدية سنة 2012 حوالي 1.720 عامل أي مايمثل نسبة نشاط مقدرة بحوالي 38.3% ،في حين يقدر عدد السكان العاملون حسب إحصائيات المصالح المختصة لولاية خنشلة في نفس السنة حوالي 1560 عامل مايمثل نسبة عمل مقدرة بحوالي 90.7%، أما فئة البطالين فتضم حوالي160بطال مايمثل نسبة بطالة مقدرة بحوالي9.3% وذلك حسب الإحصائيات المقدمة من طرف المصالح المختصة للولاية.

فيما يتعلق بالهياكل الصحية والمدرسية فتضم البلدية حوالي 03 قاعات علاج تحاول من خلالها تقديم الخدمات الصحية الأولية لسكانها.

أما فيما يخص الهياكل التعليمية فتحوز البلدية على 04 مدارس إبتدائية متكونة في مجملها من 22 قسم يتمدرس بها 492 تلميذ تمثل فئة الإناث منهم 255 تلميذة ويقوم بتاطير هذه الهياكل المدرسية 26 أستاذا، أما فيما يتعلق بالإكماليات فتضم البلدية 02 إكماليتين تقعان بمركز البلدية مما يجبر باقي سكان المنطقة إلى التنقل رفقة ابنائهم لمزاولة الدراسة، وتضم هذه الإكماليات 26 قسم يتمدرس بها حوالي371 تلميذ ،تمثل فئة الاناث منهم 182 تلميذة، أما فيما يتعلق التعليم الثانوي فتفتقر البلدية لثانوية مما يجبر الطلاب الثانويين إلى التنقل إلى البلديات المجتورة قصد تلقي التعليم، إلا أن هذا السبب كان من أهم الاسباب التي جعلت الكثير من الأولياء الغير قادرين على توفير الإمكانيات المادية لأبنائهم قصد الدراسة في إنقطاع الدراسة للكثير منهم وبالخصوص لفئة الإناث الراجع إلى الخصوصية الريفية للمنطقة والعادات المتشددة في العديد من المواضيع.

فيما يخص مدى توفر خدمات الكهرباء فحسب إحصائيات الجهات المختصة للطاقة في الولاية فإن فيقدر عدد المنازل الموصولة بالكهرباء في بلدية مصارة فيقدر بحوالي 542 منزل بنسبة مقدرة بحوالي97% ،اما فيما يتعلق بربط المنازل بخدمة الغاز المنزلي فيقدر عدد السكنات الموصولة به حسب نفس المصدر بحوالي 271 منزل مايمثل نسبة 70% من المجموع الإجمالي للسكنات .

يمر بالبلدية الطريق الولائي رقم 172أ على مسافة 10.46 كلم والذي تعتبر مسافة 06كم منه في حالة جيدة، وحوالي 03كم في حالة حسنة، إلا أن حوالي 1.5 كم تعتبر في حالة جد سيئة .

وتمتلك البلدية شبكة طرقات بلدية تقدر مسافتها الإجمالية 52 كلم، تعتبر 42 كلم منها في حالة جيدة، و10كلم في حالة سيئة للغاية، بالإضافة إلى مسالك جبلية تم فتحها من طرف مصالح الغابات أو الإدراة المحلية.

فيما يخص بخدمة التزود بالمياه ،فتمتلك البلدية حوالي 05 آبار ارتوازية بقوة ضخ مقدرة بحوالي 18 لتر/الثانية تسعى البلدية من خلالها تزويد سكان البلدية بالمياه إلا انها تبقى غير كافية على الإطلاق مما يجبر العديد من السكان على حفر آبار إرتوازية بطريقة غير شرعية مما يؤثر سلبا على كمية المياه الجوفية وبالخصوص في فصل الصيف.

أما في الجانب الإقتصادي فيعتبر النشاط الزراعي مصدر دخل أغلب عائلات البلدية وذلك راجع إلى طبيعتها الريفية بالإضافة إلى إنعدام شبه كامل للنشاطات الإقتصادية الإنتاجية والتجارية، وتتربع البلدية على مساحة صالحة للزراعة تقدر بحوالي 4.000 هكتار، وعلى مراعي تقدر مساحتها 5.890 هكتار.[1]

الجدول رقم36: تطور عدد سكان بلدية مصارة في الفترة 1987-2012

الإحصائيات سنة 1987			إحصائيات سنة 1998			إحصائيات سنة 2008			تقديرات أواخر 2012		
العدد الإجمالي	المجمعات الريفية	المناطق المتفرقة	العدد الإجمالي	المجمعات الريفية	المناطق المتفرقة	العدد الإجمالي	المجمعات الريفية	المناطق المتفرقة	العدد الإجمالي	المجمعات الريفية	المناطق المتفرقة
5.663	1.757	3906	4.194	2.609	1585	4.104	2.812	1292	4.495	3.080	1415

Source : Wilaya de Khenchela ,Annuaire Statistique de la wilaya de khenchela 2012

الخريطة رقم07 : موقع بلدية مصارة في ولاية خنشلة

source fr.wikipedia.org/wiki/M'Sara

[1] معطيات مستقاة من الدليل الاحصائي لولاية خنشلة لسنة 2011

III-1-3 -1 المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة ثنية العبار: يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة ثنية العبار بلدية مصارة ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة الممتدة مابين 2009-2014، تحت موضوع تحديث القرى والقصور والذي ضم 05 مشاريع جوارية على مستوى الولاية لسنة2009 .وهو معرف بالرقم ال تعريفي التالي : 40-18.3.1.2009 .

III-1-3 -1-1 فكرة المشروع:

جاءت فكرة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المقام بالمنطقة بناءا على طلبات من طرف السكان المحليين للمنطقة والتي قدمت إلى المصلحة المستقبلة المتمثلة في مصلحة الغابات بدائرة بوحمامة، حيث كانت في مجملها تتركز حول تحسين ظروف معيشتهم الإجتماعية بصفة عامة،وذلك من خلال فك العزلة أساسا على منطقتهم التي عانت طويلا،بالإضافة إلى تهيئة منطقتهم وذلك عن طريق توفير البنى التحتية اللازمة.

بعد ذلك قامت المصلحة المستقبلة بتعيين لجنة معاينة للإقليم كان الهدف من وراء هذه اللجنة هو تحديد كافة الإمكانيات والموارد المحلية للإقليم بالإضافة إلى تحديد الصعوبات التي يعاني منها سكان هذه المنطقة ،المعاينة الأولية أقرت على إرتفاع نسبة البطالة في المنطقة بالإضافة إلى عدم توفر المياه الموجهة إما للشرب أو لسقي المزارع العائلية ،تم أيضا ملاحظة مساكن قديمة فارغة كانت مسكونة فيما قبل ما يعني ارتفاع نسبة النزوح الريفي نحو المدن المجاورة بالإضافة إلى المشاكل الطبيعية والمتمثلة في انجراف التربة بسبب كثرة الوديان وقلة التشجير.

III-1-3 -1 -2الأهداف والآثار المتوقعة :

يستهدف المشروع الجواري المبرمج والمنفذ بمنطقة ثنية العبار الأسر القاطنة بمنطقة المشروع والمقدرة عددها بحوالي 45 عائلة ، تضم حوالي 274 فرد تم إحصاؤهم قبل بداية تنفيذ المشروع من طرف المصالح الإدارية المختصة، حيث يتربع المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 10 هكتار، وقد تم تحديد التوجه العام والأساسي للمشروع الجواري والمتمثل في **تحديث القرى والقصور** ،وذلك بالرجوع إلى المعطيات المستقاة من المعاينة الأولية التي قامت بها فرقة المشروع الجواري للإقليم ،وتم من خلالها تحديد الأهداف والآثار الإجمالية المتوخاة من عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بالمنطقة ،وتم عرضها على الشكل التالي:

أ- تعزيز الأنشطة الإقتصادية المربحة والمستدامة من خلال :

* زيادة المساحة المسقية من خلال توفير المياه عن طريق إنشاء ابار ارتوازية إضافية قصد زيادة الإنتاج الزراعي بالمنطقة.

ب-الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال :

* تجنيد الموارد المائية والتي تعتبر أهم عامل في الحد من تنويع الأنشطة الإقتصادية والزراعية في المنطقة؛
* الحفاظ على الأراضي من التعرية بإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ،كإنشاء حواجز مائية؛
* تثمين الأراضي من خلال حسن إستغلالها.

ج-تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة من خلال :

* تصحيح مجاري المياه؛

*توسيع شبكة للصرف الصحي؛

* توفير خدمة الكهرباء الريفية ؛

*إنجاز ملعب جواري؛

*تزويد المنطقة بالماء الشروب؛

*تقديم دعم السكن الريفي.

د- العمل على تحسين جاذبية الإقليم من خلال :

* العمل على تثبيت السكان القاطنين في المنطقة بالإضافة إلى العمل على عودة السكان الذين نزحوا في وقت سابق؛

* العمل على تقديم كامل التسهيلات قصد تنويع الأنشطة الإقتصادية في المنطقة، من أجل زيادة تنافسية الإقليم .

الجدول رقم 37: مصفوفة الإجراءات والأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة ثنية العبار

الإجراءات المبرمجة	الهدف منها	الآثار المنتظرة منها
إنجاز ملعب جواري	توفير وسائل الراحة لسكان المنطقة التشجيع على مزاولة الأنشطة الرياضية.	تحسين ظروف معيشة سكان المنطقة
توسيع شبكة للصرف الصحي	القضاء على الامراض المتنقلة عبر المجاري المائية	تحسين ظروف معيشة سكان المنطقة
تقديم دعم السكن الريفي	القضاء على المساكن الهشة . توفير سكنات جديدة لطالبيها	تثبيت وإستقرار السكان في هذه المنطقة القضاء على النزوح الريفي بإتجاه المدن
حفر آبار إرتوازية وإنشاء وحدات تخزين المياه الموجه للشرب والسقي	التجنيد الجيد للموارد المائية	إستفادة كافة السكان من كميات كافية تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي زيادة مساحة الأراضي المسقية

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على المعطيات الأولية للمشروع .

III-1-3 -1-3مدخلات المشروع :

تمثلت القطاعات والجهات الداعمة والممولة لهذا المشروع في قطاع الغابات بالإضافة إلى كل من الصندوق الوطني للسكن ووكالة التنمية الإجتماعية بالإضافة إلى الإدارة المحلية وقد كانت مدخلات المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بمنطقة **ثنية العبار تقدر بحوالي** 22.505.929.20 دينار مقسمة على الشكل التالي:

- مخطط تنمية البلدية: 6.851.129.20 .
- وكالة التنمية الإجتماعية ADS: 789.000.00.
- مخطط التنمية لقطاع الغابات:865.800.00 .
- الصندوق الوطني للسكنFONAL : 14.000.000.00.

III-1-3 -1-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة :

لقد ضم المشروع الجواري عمليات وإجراءات ذات إستعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الإستفادة من

خدمات وهياكل تنموية، بالإضافة إلى ذلك فان مجموع التدخلات قد ضمت أيضا إجراءات تتعلق بمنح إستفادة ودعم لافراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الإقتصادية والإجتماعية الخاصة يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع الجواري المقام بالمنطقة، بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها بالإضافة إلى القطاع أو الجهة المانحة والداعمة لها وفق مايلي :

الجدول رقم 38: العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة ثنية العبار

العملية	المبلغ المخصص	المبلغ المستهلك	مصدر التمويل
توسيع شبكة للصرف الصحي	4.000.000.00	3.782.235.60	مخطط تنمية البلدية
إنجاز شبكة الإنارة العمومية	800.000.00	789.000.00	وكالة التنمية الإجتماعية
دراسة لإنجاز حواجز للفيضانات	500.000.00	450.000.00	مخطط تنمية البلدية
إنجاز مصب للمياه	1.000.000.00	865.800.00	مخطط التنمية لقطاع الغابات
تزويد المنطقة بالماء الشروب	1.000.000.00	748.893.60	مخطط تنمية البلدية
إنجاز ملعب جواري	2.000.000.00	1.870.000.00	مخطط تنمية البلدية
التكلفة الإجمالية	9.300.000.00	8.505.929.20	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

الجدول رقم 39: العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة ثنية العبار

العملية	المبلغ المخصص	المبلغ المستهلك	مصدر التمويل
إنجاز 20 سكن ريفي	14.000.000.00	14.000.000.00	الصندوق الوطني للسكن
التكلفة الإجمالية	14.000.000.00	14.000.000.00	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

III-1-3 -1-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

من خلال الزيارات التي قمنا بها للمنطقة قصد تقييمنا لمدى الأثر الذي حققه تنفيذ المشروع الجواري بها، وقفنا على الوقائع التالية:

III-1-3 -1-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية:

ضم المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة من الناحية الإجتماعية عدة إجراءات وتدخلات كان الغرض منها تحقيق تنمية إجتماعية حقيقية بالمنطقة نذكر منها:

أ-فك العزلة وتهيئة المنطقة: تم في إطار المشروع الجواري تزويد المنطقة بعدة خدمات وهياكل متمثلة في التزويد بشبكة للمياه الشروب والذي حاول القائمون على المشروع من خلال ذلك إلى القضاء على أزمة قلة المياه والعطش الذي يعانون منه سكان هذه المنطقة، إلا أن هذا الإجراء لم يقم بتغطية كامل سكان المنطقة وذلك بسبب تشتتهم وبعدهم عن بعضهم البعض، بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن أيضا تزويد المنطقة بشبكة للصرف الصحي والتي كان

أثرها كأثر العملية السابقة ولنفس السبب وذلك حسب رأي منشط المشروع الجواري بالمنطقة الذي أكد لنا انه من المستحيل وبهذه الإمكانيات أن تصل شبكتي المياه والصرف الصحي وخاصة في هذه المنطقة الجبلية الوعرة إلى كافة السكان، بالإضافة إلى ذلك فقد إستفادت المنطقة بملعب جواري لممارسة الرياضة وفك الخناق عن الشباب القاطن بالمنطقة خاصة، وقد تضمن أيضا المشروع عملية تزويد المنطقة بالإنارة العمومية والتي لاحظنا انها غير كافية ولم تغط كامل أرجاء المنطقة .

وقد أكد لنا سكان المنطقة الذين قابلناهم أن هذه التدخلات المبرمجة والمنفذة في إطار المشروع الجواري بالمنطقة لم تحقق إضافات كبيرة ولم تؤثر بالشكل اللازم على حيوية المنطقة وفك عزلتها، فحسبهم فإنها مجرد تدخلات ترقيعية ليس بإمكانها أن تبعث حركية إجتماعية حقيقية بالمنطقة .

ب–وضعية السكن :كسابقها من المناطق التي زرناها خلال دراستنا لهذا الموضوع، فإن تحسن نوعية السكن الريفي وتعداده المتزايد أمر لايمكن إغفاله إنكاره إطلاقا، فالمنطقة الريفية هاته أصبح سكانها ينعمون بسكنات تقيهم كافة الصعوبات التي كانوا يواجهونها شتاءا وصيفا في السابق، وذلك حسب رأي سكان المنطقة الذين قابلناهم إلا ان هذه الإستفادات التي تحصلوا عليها لا تدخل جميعها في إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة والذي قد ضم 20 إستفادة فقط، بل تعدتها إلى أكثر من 70 إستفادة كان الدور الكبير في ذلك إلى عمل كل من الإدارة المحلية والصندوق الوطني للسكن، في هذا الموضوع يمكننا ان المشروع الجواري قد أثر نسبيا ولو بالشئ البسيط في تحسين وضعية السكن للعائلات القاطنة في هذه المنطقة.

ج–عدد سكان المنطقة والنزوح الريفي نحو المدن: إن عدد سكان المنطقة لم يتغير ويتأثر بالشكل المطلوب بعد تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة حسب جميع السكان الذين قابلناهم، فبالرغم من التدخلات التي حدثت في إطار المشروع إلا أن ذلك لم يؤثر على زيادة عدد سكان المنطقة، إلا أنه حافظ على إستقرار العائلات التي كانت تقطن بها قبل فترة بداية تنفيذ المشروع، هذا ما يؤشر على نجاح المشروع في جعل السكان يستقرون في منطقتهم، بالرغم من وجود أسباب عديدة يمكن أن تؤدي أيضا إلى ذلك كعدم قدرتهم عن التخلي على أراضيهم وعن ممتلكاتهم بالإضافة إلى تعلقهم بمنطقتهم وخصوصياتها.

أما فيما يتعلق بالأرقام والإحصائيات الرسمية التي تقدم من طرف الإدارات العمومية الداخلة في عملية تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة فإن عدد سكان المنطقة قد إرتفع من 274 فرد قبل تنفيذ المشروع إلى 320 بعد تنفيذه أي بزيادة مقدرة بحوالي 46 فرد يمثلون حوالي 10 عائلات.

III–1–3 –1–5–2 واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية:

ومن خلال الزيارات العديدة التي قمنا بها للمنطقة وقفنا على الآثار الإقتصادية التالية التي أحدثها تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة:

أ– دخل الأسر القاطنة بالمنطقة: لم يتضمن هذا المشروع الجواري أي تدخل يهدف إلى الرفع من دخل الأسر القاطنة بالمنطقة ،هذا ما جعل سكان المنطقة يتساءلون على غياب ذلك، حيث أكدوا لنا على أن مطالبهم قد

تضمنت بشدة العمل على توفير فرص الشغل لأبناء المنطقة ،قصد الرفع من دخول سكانها وأسرهم، وبالتالي فإن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة لم يؤثر إطلاقا على تحسين وضعية الشغل وزيادة دخل الأسر القاطنة بمنطقة المشروع، بالرغم من أن الإحصائيات الرسمية المتحصل عليها من الإدارات العمومية، تؤكد على أن عدد مناصب الشغل التي وفرها المشروع تقدر بحوالي150منصب عمل، هذا ما نفاه كل من قابلناهم من بين قاطني المنطقة جملة وتفصيلا.

ب–تنويع النشاطات الإقتصادية: لم يحقق المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة أي تنويع في النشاطات الإقتصادية، حيث لازالت مقتصرة على النشاط الفلاحي والزراعي، وذلك من خلال إما تربية المواشي أو بعض الزراعات العائلية التقليدية والتي كان مصدرها في معظم الحالات خارج مصادر المشروع الجواري .

III–1–3 –1–5–3 واقع المنطقة من الناحية البيئية:

لقد هدف المشروع الجواري إلى زيادة الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها من خلال برمجته لتدخلين يتعلقان بذلك، ومن خلال معاينتنا للمنطقة وقفنا على الآثار التالية للمشروع الجواري من الناحية البيئية:

أ–التقليل من خطر إنجراف التربة : لقد تضمن المشروع الجواري عملية إنجاز مصب للمياه ،ذلك قصد التقليل من خطر إنجراف التربة في هذا المنطقة وبالتالي الرفع من مساحة الأراضي الزراعية ،وعند معاينتنا لهذا الإجراء، ومقابلتنا لسكان المنطقة أكدوا على أن هذا الإجراء غير كاف على الإطلاق للقضاء على خطر الانجراف المائي للتربة بالإضافة إلى أنه لم يمس جميع الأماكن المتضررة، وقد أرجع منشط المشروع الجواري سبب هذا الأخير إلى قلة الإمكانيات المبرمجة لهذه العملية والمقدرة بحوالي مليون دينار فقط، بالإضافة إلى ذلك فإن المشروع الجواري قد تضمن دراسة للتقليل من إحتمال قوع الفيضانات والتي تبقى حبر على ورق ولاوجود لها على أرض الواقع.

III–1–4 مشاريع بلدية تاوزيانت

تقع بلدية تاوزيانت في الجهة الغربية لإقليم ولاية خنشلة يحدها من الشمال بلدية الرميلة ومن الجنوب بلدية بوحمامة ومن الشرق بلدية شلية ، ومن الغرب بلدية يابوس ،حيث تتربع على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 167 كم2 .

وتتميز بكونها منطقة جبلية، يقدر اعلى إرتفاع بها فوق مستوى البحر بحوالي 1600 متر ،

وتتميز المنطقة بمناخ شبه جاف ومدى حراري واسع وفروق مطرية كبيرة من سنة إلى أخرى

ويضم إقليم البلدية غابات شاسعة تقدر مساحتها بحوالي 4.460 هكتار تضم أنواع عديدة من الأشجار أهمها الصنوبر الحلبي،البلوط الأخضر.

ويقدر عدد سكان بلدية تاوزيانت الإجمالي بحوالي 11648 نسمة اي مايمثل كثافة سكانية مقدرة بحوالي69.7 نسمة في الكيلومتر الواحد ،موزعين على تجمع سكاني في مركز البلدية والذي يضم حوالي 7.302 نسمة وعلى مناطق متفرقة تضم سكان وعائلات متشتتون في باقي إقليم البلدية بحوالي 4.346 نسمة

ويقدر عدد السكان الناشطون في البلدية سنة 2012 حوالي 3.558 عامل اي مايمثل نسبة نشاط مقدرة بحوالي 30.5% ،في حين يقدر عدد السكان العاملون حسب إحصائيات المصالح المختصة لولاية خنشلة في نفس السنة

حوالي 3.246 عامل مايمثل نسبة عمل مقدرة بحوالي 91.2%،اما فئة البطالين فتضم حوالي312 بطال مايمثل نسبة بطالة مقدرة بحوالي 8.8% وذلك حسب الإحصائيات المقدمة من طرف المصالح المختصة للولاية.

فيما يتعلق بالهياكل الصحية والمدرسية فتضم البلدية حوالي03 قاعات علاج تحاول من خلالها تقديم الخدمات الصحة الأولية لسكانها، بالإضافة إلى عيادة متعددة التخصصات ،

وتحوز البلدية فيما يخص الهياكل التعليمية على 12مدرسة ابتدائية متكونة في مجملها من 53 قسم يتمدرس بها 1.061 تلميذ تمثل فئة الإناث منهم 489 تلميذة ويقوم بتاطير هذه الهياكل المدرسية 46 استاذ،اما فيما يتعلق بالاكماليات فتضم البلدية 02 اكماليتين تقعان بمركز البلدية مما يجبر باقي سكان المنطقة إلى التنقل رفقة ابنائهم لمزاولة الدراسة ،وتضم هذه الإكماليات 27 قسم يتمدرس بها حوالي 845 تلميذ ،تمثل فئة الاناث منهم 388 تلميذة ،اما فيما يتعلق التعليم الثانوي فتمتلك البلدية ثانوية وحيدة ،بها 18 قسم ،وقد قدر عدد طلابها لسنة 2012 حسب المصالح المختصة حوالي 564 ،تقدر عدد الطالبات منهم حوالي 312 طالبة ،يقوم حوالي 38 أستاذ ثانوي بمهام تدريسهم.

أما فيما يخص مدى توفر خدمات الكهرباء فحسب إحصائيات الجهات المختصة للطاقة في الولاية فان فيقدر عدد المنازل الموصولة بالكهرباء في بلدية تاوزيانت فيقدر بحوالي2261منزل بنسبة مقدرة بحوالي 97.5% ،اما فيما يتعلق بربط المنازل بخدمة الغاز المنزلي فيقدر عدد السكنات الموصولة به حسب نفس المصدر بحوالي 1.053منزل مايمثل نسبة 90% من المجموع الإجمالي للسكنات وذلك حسب الإحصائيات المقدمة من طرف المصالح المختصة للولاية..

يمر بالبلدية الطريق الوطني رقم 88 الرابط بين ولايتي خنشلة وباتنة ،حيث تقدر مسافة الطريق الذي يمر على إقليم بلدية تاوزيانت بحوالي 7.2 كم ،بالإضافة إلى الطرق الولائية والمتمثلة في الطريق الولائي رقم 45ب والذي يربط بين بلدية يابوس وتاوزيانت على مسافة 18.5 كم ،تعتبر 03كم منها في وضعية سيئة للغاية ،بالإضافة إلى الطريق الولائي رقم 172 والذي يربط بلدية تاوزيانت ببلديتي شلية وبوحمامة والذي يمتد على مسافة 46.4 كم ،إضافة إلى الطريق الولائي رقم 172 ب والذي يربط بلدية تاوزيانت ببلديتي شلية ويابوس والذي يمتد على مسافة 14.5 كم .

وتمتلك البلدية شبكة طرقات بلدية تقدر مسافتها الإجمالية 32 كلم ،تعتبر 20 كلم منها في حالة جيدة ،و12 كلم في حالة سيئة للغاية ،بالإضافة إلى مسالك جبلية تم فتحها من طرف مصالح الغابات او الإدراة المحلية.

فيما يخص بخدمة التزود بالمياه ،فتمتلك البلدية حوالي 06 آبار ارتوازية بقوة ضخ مقدرة بحوالي 40 لتر/الثانية تسعى البلدية من خلالها تزويد سكان البلدية بالمياه إلا انها تبقى غير كافية على الإطلاق مما يجبر العديد من السكان على حفر آبار إرتوازية بطريقة غير شرعية مما يؤثر سلبا على كمية المياه الجوفية وبالخصوص في فصل الصيف .

أما في الجانب الإقتصادي فيعتبر النشاط الزراعي مصدر دخل أغلب عائلات البلدية وذلك راجع إلى طبيعتها الريفية بالإضافة إلى انعدام شبه كامل للنشاطات الإقتصادية الإنتاجية والتجارية ،وتتربع البلدية على مساحة صالحة للزراعة تقدر بحوالي 8.658 هكتار ،وعلى مراعي تقدر مساحتها 3.384 هكتار.[1]

[1] معطيات مستقاة من الدليل الاحصائي لولاية خنشلة لسنة 2011

الخريطة رقم 08 : موقع بلدية تاوزيانت في ولاية خنشلة

source : fr.wikipedia.org/wiki/Taouzient

الجدول رقم 40 :تطور عدد سكان بلدية تاوزيانت في الفترة 1987-2012

إحصائيات سنة 1987			إحصائيات سنة 1998			إحصائيات سنة 2008			تقديرات أواخر 2012		
العدد لإجمالي للسكان	سكان المجمعات الريفية	سكان المناطق المتفرقة	العدد لإجمالي للسكان	سكان المجمعات الريفية	سكان المناطق المتفرقة	العدد لإجمالي للسكان	سكان المجمعات الريفية	سكان المناطق المتفرقة	العدد لإجمالي للسكان	سكان المجمعات الريفية	سكان المناطق المتفرقة
7.434	3.097	4337	9.794	5.640	4154	10.748	6.739	4009	11.648	7.302	4346

III-1-4-1 المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة كتيبة : يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة كتيبة بلدية تاوزيانت ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة الممتدة مابين 2009-2014، تحت موضوع تحديث القرى والقصور والذي ضم 05 مشاريع جوارية على مستوى الولاية لسنة2009 .وهو معرفبرقم تعريفي40-7.7.1.2009

III-1-4-1-1 فكرة المشروع:

جاءت فكرة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المقام بالمنطقة بناءا على طلبات من طرف السكان المحليين للمنطقة والتي قدمت إلى المصلحة المستقبلة المتمثلة في مصلحة الغابات بدائرة قايس ،حيث كانت في مجملها تتركز حول تحسين ظروف معيشتهم الإجتماعية بصفة عامة،بالإضافة إلى توفير كافة متطلبات العيش لسكان المنطقة من مرافق وهياكل وتجهيزات وبنى تحتية ضرورية تفتقر لها المنطقة وسكانها. بعد ذلك قامت المصلحة المستقبلة بتعيين لجنة معاينة للإقليم كان الهدف من وراء هذه اللجنة هو تحديد كافة الإمكانيات والموارد المحلية للإقليم بالإضافة إلى تحديد الصعوبات التي يعاني منها سكان هذه المنطقة ،

III-1-4-1 -2 الأهداف والآثار المتوقعة :

إن المشروع الجواري المقام بمنطقة كتيبة موجه إلى الأسر القاطنة بمنطقة المشروع المقدرة بحوالي 86 عائلة ، والتي تضم حوالي 382 فردا تم إحصاؤهم قبل بداية تنفيذ المشروع من طرف المصالح الإدارية المختصة، حيث يتربع المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 32 هكتار ،وقد تم تحديد التوجه العام والأساسي للمشروع الجواري والمتمثل في **تحديث القرى والقصور** ،وذلك بالرجوع إلى المعطيات المستقاة من المعاينة الأولية التي قامت بها فرقة المشروع الجواري للإقليم ،وتم من خلالها تحديد الأهداف والآثار الإجمالية المتوخاة من عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بالمنطقة ،وتم عرضها على الشكل التالي:

أ- تعزيز الأنشطة الإقتصادية المربحة والمستدامة من خلال :

* زيادة المساحة المسقية من خلال توفير المياه عن طريق إنشاء ابار ارتوازية اضافية ،قصد زيادة الإنتاج الزراعي بالمنطقة.

ب-الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال :

* تجنيد الموارد المائية والتي تعتبر اهم عامل في الحد من تنويع الأنشطة الإقتصادية والزراعية في المنطقة؛

* الحفاظ على الأراضي من التعرية بإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ،والمتعلقة أساسا بزيادة عملية التشجير بالإضافة إلى إنشاء حواجز مائية.

ج-تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة من خلال :

* فتح مسالك وطرقات جديدة الهدف منها فك العزلة عن المناطق النائية ؛

*الربط بالماء الشروب وبشبكة الغاز ؛

*إنجاز شبكة الإنارة العمومية؛

*إنجاز ملعب جواري؛

*توسعة في شبكة الربط بالصرف الصحي؛

*دراسة وإنجاز مركز إداري؛

*إنجاز قاعة متعددة الخدمات؛

*تقديم دعم السكن الريفي.

د- العمل على تحسين جاذبية الإقليم من خلال :

* العمل على تثبيت السكان القاطنين في المنطقة بالإضافة إلى العمل على عودة السكان الذين نزحوا في وقت سابق

* العمل على تقديم كامل التسهيلات قصد تنويع الأنشطة الإقتصادية في المنطقة ،من اجل زيادة تنافسية الإقليم .

الجدول رقم 41: مصفوفة الإجراءات ،الأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة كتيبة

الإجراءات المبرمجة	الهدف منها	الآثار المنتظرة منها
إنجاز بئر ارتوازي	توفير المياه لسكان المنطقة زيادة الإنتاج الزراعي	تحسين ظروف معيشة السكان
فتح مسالك وطرقات جديدة	فك العزلة على المنطقة وسكانها	حركية إجتماعية وإقتصادية للمنطقة .
إنجاز ملعب جواري	تهيئة حضرية للمنطقة	تشجيع النشاطات الرياضية تحسين ظروف المعيشة لسكان المنطقة
إنجاز قاعة متعددة الخدمات	توفير الخدمات الصحية المختلفة	تحسين ظروف المعيشة لسكان المنطقة
الربط بشبكة الغاز	القضاء على معاناة السكان خاصة في فصل الشتاء	
توسعة في شبكة الربط بالصرف الصحي	القضاء على الامراض المتنقلة عبر المجاري المائية	
تقديم دعم السكن الريفي	القضاء على المساكن الهشة . توفير سكنات جديدة لطالبيها	تثبيت وإستقرار السكان في هذه المنطقة القضاء على النزوح الريفي بإتجاه المدن

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على المعطيات الأولية للمشروع

III-1-4-1- 3 مدخلات المشروع :

تمثلت القطاعات والجهات الداعمة والممولة لهذا المشروع الجواري في قطاع الغابات وقطاع الأشغال العمومية بالإضافة إلى قطاع الري والموارد المائية ،إضافة إلى الصندوق الوطني للسكن والصندوق المشترك للجماعات المحلية، بالإضافة إلى مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر ،إضافة إلى الإدارة المحلية من خلال مخططات التنمية المحلية وتقدرمدخلات المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بمنطقة كتيبة بحوالي 145.626.766.00 دينار جزائري مقسمة على الشكل التالي:

- مخطط تنمية البلدية :27.604.307.00 دينار ؛
- مخطط التنمية لقطاع الاشغال العمومية: 51.978.000.00 دينار ؛
- مخطط التنمية لقطاع الغابات: ؛444.459.00 دينار
- مخطط التنمية القطاعي لمديرية الري والموارد المائية: 14.780.000.00 دينار ؛
- مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر: 8.190.000.00 دينار ؛
- الصندوق الوطني للسكن: 36.000.000.00 دينار ؛
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية : 6.630.000.00 دينار.

III-1-4-1-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة في إطار المشروع :

لقد ضم المشروع الجواري عمليات وإجراءات ذات إستعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الإستفادة من خدمات وهياكل تنموية، بالإضافة إلى ذلك فان مجموع التدخلات قد ضمت أيضا إجراءات تتعلق بمنح إستفادة ودعم لافراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الإقتصادية والإجتماعية الخاصة يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع الجواري المقام بالمنطقة ،بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها بالإضافة إلى القطاع او الجهة المانحة والداعمة لها وفق مايلي :

الجدول رقم 42: العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة كتيبة

العملية	المبلغ المخصص	المبلغ المستهلك	مصدر التمويل
تجديد شبكة الصرف الصحي	6.000.000.00	5.817.000.00	مخطط تنمية البلدية
إنجاز شبكة الإنارة العمومية	350.000.00	343.000.00	مخطط تنمية البلدية
دراسة وإنجاز مركز إداري	7.000.000.00	6.630.000.00	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
دراسة للربط بالماء الشروب	500.000.00	443.000.00	مخطط تنمية البلدية
الربط بالماء الشروب	15.000.000.00	14.780.000.00	مخطط التنمية القطاعي لمديرية الري
تهيئة حضرية	10.000.000.00	9.884.000.00	مخطط تنمية البلدية
صيانة الطرقات لمسافة 09 كم	80.000.000.00	48.000.000.00	مخطط التنمية لقطاع الاشغال العمومية
إنجاز اشغال الطرق	4.000.000.00	3.978.000.00	مخطط التنمية لقطاع الاشغال العمومية
إنجاز قاعة متعددة الخدمات	6.000.000.00	4.895.000.00	مخطط تنمية البلدية
إنجاز مصب للمياه	500.000.00	444.459.00	مخطط التنمية لقطاع الغابات
إنجاز ملعب جواري	2.000.000.00	1.997.307.00	مخطط تنمية البلدية
ربط وتجهيز محطة ضخ	4.800.000.00	4.225.000.00	مخطط تنمية البلدية
إنجاز بئر ارتوازي عمق 300 م	9.000.000.00	8.190.000.00	مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر
التكلفة الإجمالية	145.150.000.00	109.626.766.00	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

الجدول رقم 43: العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة كتيبة

العملية	المبلغ المخصص	المبلغ المستهلك	مصدر التمويل
إنجاز 72 سكن ريفي	36.000.000.00	36.000.000.00	الصندوق الوطني للسكن
التكلفة الإجمالية	36.000.000.00	36.000.000.00	

المصدر :من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .

III-1-4-1-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

من خلال البحث الذي أجريناه للوقوف على واقع المنطقة بعد إنتهاء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة، هذا البحث الذي استعملنا فيه كل الوسائل المتاحة لنا من مقابلات ميدانية مع كافة الاطراف العديدة والمتنوعة الداخلة في عملية تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إضافة إلى الخرجات الميدانية المتعددة للمنطقة وذلك لفترات متباعدة نسبيا والتي تخللتها مقابلات مع بعض السكان القاطنين بالمنطقة، وذلك من أجل معرفة مدى الإضافة الحقيقية التي تحققت جراء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة زالذي هدف إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة على كافة النواحي الإجتماعية، الإقتصادية ، الثقافية والبيئية.

III-1-4-1-5-1واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية:

المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة من الناحية الإجتماعية قد ضم عدة إجراءات وتدخلات الغرض منها تحقيق تنمية إجتماعية حقيقية بالمنطقة نذكر منها:

أ-فك العزلة عن المنطقة وسكانها: قصد فك العزلة عن المنطقة وسكانها بالإضافة إلى بعث الحركية الإجتماعية والإقتصادية بها ،تم العمل على تهيئة وتحسين وضعية الطرقات المارة بالمنطقة على مسافة 09 كم، بالإضافة إلى القيام بتهيئة حضرية للمنطقة هدف بها إلى تحسين المنظر العام لها مما يزيح كامل مظاهر الحرمان التي كانت تعاني منه في السابق بالإضافة إلى تدعيمها بإنجاز شبكة للانارة العمومية ، تم أيضا في إطار المشروع الجواري تزويد المنطقة بهياكل وتجهيزات إدارية ورياضية ،هدف من وراءها إلى تحسين الخدمات الموجهة للمواطنين بالإضافة إلى توفير اماكن ممارسة الرياضة والترفيه لقاطني المنطقة، هذا ما اراح كثيرا سكان المنطقة واستحسنوا ذلك، حيث ان كل من قابلناهم أثناء الزيارات التي قمنا بها للمنطقة خلال فترة الدراسة ،اظهروا بعض الارتياح جراء تنفيذ المشروع الجواري بمنطقتهم، والذي حقق بعض المطالب التي دعوا بها، في هذا الخصوص يمكن القول ان المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة قد أثر نوعاما و فك عزلة المنطقة بصفة نسبية.

ب-الخدمات الصحية المقدمة لسكان المنطقة:إن المنطقة قد تزودت في إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة بقاعة متعددة الخدمات الصحية ،هدف من وراءها إلى التقليل من معاناة سكان المنطقة في التنقل إلى المناطق المجاورة قصد العلاج، وهذا ما وقفنا عليه فعلا فالقاعة تم تجهيزها بجميع متطلبات العلاج والاسعافات الأولية وقد تم أيضا تأطيرها بممرضيين وطبيب قصد ضمان السير الحسن لهذه القاعة، وقد صرح لنا أغلب من قابلناهم أثناء إجراءنا لهذه الدراسة عن الإرتياح الكبير الذي لحق بهم جراء هذا التدخل والإجراء، وبالتالي يمكننا القول أن الخدمات الصحية فعلا قد تحسنت وقد كان لتنفيذ المشروع الجواري الأثر االحسن في ذلك .

ج-وضعية السكن :تم تخصيص حوالي 72 إستفادة من البناء الريفي لهذه المنطقة في إطار المشروع الجواري المنفذ بها، وقد أثر ذلك بشكل إيجابي على نوعية السكنات ومعيشة سكان المنطقة، حيث بين لنا كل من قابلناهم من سكان المنطقة عن الإرتياح الكبير من هذا التدخل وهذا الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للسكن، وبالتالي يمكننا القول ان المشروع قد حسن من نوعية ووضعية السكن بالنسبة لسكان هذه المنطقة .

د–عدد سكان المنطقة والنزوح الريفي نحو المدن:حسب رأي كل من قابلناهم أثناء قيامنا بهذه الدراسة فإن عدد عدد سكان المنطقة قد إرتفع بشكل نسبي، ويرجع السبب في ذلك حسب رأيهم خاصة إلى دعم السكن الريفي الذي كان له الأثر الحسن في عودة سكان المنطقة النازحين في وقت سابق بالإضافة إلى استقطاب سكان جدد يملكون اراضي بالمنطقة حيث عادوا واستقروا نسبيا بهذه المنطقة ،إلا أن ما وقفنا عليه فان هذا الأثر الجيد في عودة السكان وارتفاع عددهم لايرجع فقط إلى المشروع الجواري بل إلى اسباب عديدة منها عودة الامن بالمنطقة التي عانت في السابق وخاصة ابان العشرية السوداء، بالإضافة إلى المجهودات الجبارة التي يقوم بها الصندوق الوطني للسكن والذي أثر بشكل كبير في هذا الخصوص ،إلا أننا لا نتجاهل المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة وأثره في زيادة وعودة سكان المنطقة.فحسب إحصائيات المصلحة المستقبلة للمشروع الجواري والمتمثلة في إدارة الغابات فإن عدد سكان المنطقة قد إرتفع من 303 فرد قبل تنفيذ المشروع إلى 382 بعد تنفيذه أي بزيادة مقدرة بحوالي 79 فرد يمثلون حوالي 18 عائلة.وبالتالي فإنه يمكن القول ان المشروع الجواري قد أثر نسبيا على زيادة سكان المنطقة واستقرارهم بها.

هـ–مدى توفر الموارد المائية لسكان المنطقة:وقفنا خلال زيارتنا للمنطقة على الاشغال المنجزة في هذا الموضوع، حيث تدعمت المنطقة ببئر إرتوازي بعمق 300 متر تم إنشاؤه في إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائرPADSELNEA ، بالإضافة إلىعملية الربط والتجهيز المحطة ضخ تدعم شبكة الماء الشروب الذي تم إستحداثها أيضا في إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة ، إلا أن بالرغم من كل هذا إلا ان سكان المنطقة مازالوا يعانون من نقص فادح للمياه مما يفرض عليهم التنقل لمسافات بعيدة خاصة السكان المشتتون منهم قصد جلب المياه إما للشرب او للسقي، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النقص والندرة في المياه أثرت سلبا على حجم الاستثمارات الزراعية والفلاحية في المنطقة .

III–1–4–1–5 –2–واقع المنطقة من الناحيتين الإقتصادية والبيئية:

نظرا لعدم تضمن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة لأي تدخل يهدف إلى تحقيق تنمية إقتصادية بيئية ،يمكننا القول ان المشروع الجواري لم يؤثر إطلاقا من هذه النواحي، بالرغم من ان سكان المنطقة قد طالبوا بشدة وأكدوا على توفير فرص شغل لهم ولابنائهم الذين يعانون من بطالة فادحة.بالإضافة إلى المشاكل البيئية التي تمس المنطقة والأراضي الفلاحية المتواجدة بها من إنجراف التربة وتواجد كبير للاودية التي تسببت في فيضانات أودت بحياة العديد من سكان المنطقة في الآونة الأخيرة، هذا ما يبين الخلل في برمجة التدخلات المقامة في إطار المشروع الجواري المنفذ باهذه المنطقة.

III–2 المقاربة الثانية :التقييم على المستوى الكلي:

III–2 –1 مدى إرتباط المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:

أ–إرتباط المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بالمتطلبات المحلية:من خلال البحث والدراسة التي أجريناها، توصلنا إلى ان المشاريع الجوارية التي تم تنفيذها بشمال شرق ولاية خنشلة،كانت فعلا في مجملها تتوافق مع منطق الإحتياجات والمطالب على المستوى المحلي للمنطقة المستهدفة ولسكانها فقد كانت تهدف إلى إحياء هذا المناطق الريفية التي كانت تعاني وسكانها سابقا في صمت.

إن إرتباط هذه المشاريع المنفذة بالمنطقة وتطلعات المجتمعات المحلية في هذه المناطق يعتبر إرتباطا قوي، حيث ان كافة التدخلات والإجراءات التي تضمنتها المشاريع المنفذة بها كانت من بين انشغالات وطلبات السكان المحليين من جهة والسلطات المحلية بكافة قطاعاتها من جهة أخرى، بالإضافة إلى هذا فإن القائمين على تنفيذ المشاريع الجوارية بهذه المناطق قد حاولوا أن يستهدفوا الفئات الأكثر تضررا من بين سكان هذه المناطق، الا ان حاجة الجميع لذلك صعبت من حسن هذا الإستهداف وجعل السلطات القائمة على تنفيذ المشاريع الجوارية تحرص على محاولة أرضاء كافة الأطراف ولو بطريقة عرفية.

ب–إرتباط المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بالمتطلبات الوطنية: ترتبط عملية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بشدة بسياسات ومخططات التنمية المسطرة على المستوى الوطني، فهي تعتبر أداة لتطبيق ذلك على المستويات المحلية ،بالإضافة إلى انها تحاول تدعيم الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وتطبيقها على أرض الواقع، ومن خلال معاينتنا للمناطق التي نفذ بها النشاريع الجوارية توصلنا إلى ان كافة الأهداف المبرمجة لهذه المشاريع تدعم بشدة الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، والهادفة أساسا إلى إعادة إحياء هذه المناطق الريفية من جهة وبالتالي الوصول إلى تحقيق عدالة تنموية بين كامل أرجاء الوطن وذلك حسب المخطط التوجيهي لتهيئة الأقاليم .

III–2 –2 كفاءة تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:

من خلال المعاينات العديدة التي قمنا بها للمناطق التي نفذت بها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ،توصلنا إلى ان حجم المخرجات التي تحققت من هياكل منجزة وإجراءات تدعيمية وخدمات مقدمة إلى السكان المستهدفين في هذه المناطق ، كانت لا تتوافق على الإطلاق والكم الهائل من المدخلات المادية والبشرية التي خصصت لذلك، حيث أن الدولة لم توفر جهدا لتوفير كامل الإمكانيات قصد تحقيق تنمية ريفية مستدامة لهذه المناطق ،إلا أن الواقع بين لنا العكس ،فمعظم المناطق التي زرناها وقفنا على واقع عدم قدرة القائمين على تنفيذ هذه المشاريع على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والمالية والبشرية المتوفرة لهم لتحقيق المخرجات المخطط لها بأقل جهد وتكلفة.بالإضافة إلى التماطل الكبير في عمليات الإنجاز فبالرغم من ان الفترة المحددة لتنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة قد تم تحديده بسنةواحدة ،إلا أن جميع المشاريع التي تتطرقنا لها دامت فترة تنفيذها أكثر من ثلاث سنوات ، هذا ما يؤكد النقص الفادح في كفاءة التنفيذ.

III–2 –3 فاعلية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:

أثناء الدراسة والبحث الذي أجريناه ،توصلنا إلى أنه في أغلب المشاريع الجوارية التي عايناها ،كانت فاعلية الإنجاز والتنفيذ ضعيفة وغير مرضية على الإطلاق ،وذلك بدليل ان اغلب سكان هذه المناطق كانوا غير راضين بما يتعلق بنوعية الأشغال من جهة بالإضافة إلى ان الأهداف المسطرة للمشاريع لم تتحقق على أرض الواقع ،حيث ان ظروف معيشتهم في اغلب المناطق لم تتحسن من الناحيتين الإجتماعية والإقتصادية بالرغم من ان ذلك يمثل هدفا رئيسيا من وراء تنفيذ هذه المشاريع الجوارية ،إضافة إلى ذلك فان من الناحية الإقتصادية والمالية فإن بالرغم من المخصصات المالية الضخمة التي خصصتها الدولة وتم بالفعل صرفها ،الا اننا لانجد على أرض الواقع مخرجات تنموية لهذه الإنجازات ،حيث لايوجد تحسن ولو بالشئ البسيط في وضعية هذه المناطق وقاطنيها،حيث انه لم يتم تحقيق التغيير والتنمية والفوائد المخطط لها للفئات المستهدفة. بالإضافة إلى انه بالرغم من إنتهاء المشروع الجواري بالمناطق التي عايناها الا انه في اغلبها لم يتحقق الهدف العام من وراء تنفيذها والمتمثل في إعادة إحياء المناطق الريفية،هذا مايؤكد ضعف فاعلية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

III–2 –4 أثر تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:

أ–أثر المشاريع الجوارية على تحقيق نمو إقتصادي في المناطق الريفية: إن كافة التدخلات التي تم تنفيذها فيما يخص الحياة الإقتصادية في المناطق الريفية سعت إلى تحقيق نمو إقتصادي فعلي ،حيث قد اولي للشق الإقتصادي أهمية بالغة ،الا ان عند تقييمنا لآثار تنفيذ هذه التدخلات من خلال مقابلاتنا لسكان هذه المناطق ومعاينتنا لها،تبين لنا عدم قدرة هذه المشاريع على تحقيق نمو إقتصادي فعلي ،حيث لازالت الأوضاع على حالها لم تتغير بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الاطار ،ففيما يتعلق بالإنتاج الفلاحي في شقه النباتي فإن معظم التدخلات كانت موجهة لعمليات غرس الأشجار المثمرة الا انها كانت في مجملها لاتتعدى 10 هكتارات في كل منطقة ،وهذا مالم يمكن من تحقيق زيادة فعلية في المنتجات الزراعية ،اما فيما يتعلق بالشق الحيواني ،فإن هذا الإجراء تعلق بعدد قليل من المشاريع فقط وبكمية قليلة من الوحدات الإنتاجية ،وبالتالي فان أثرها كان مهملا تقريبا مقارنة بعدد وحدات تربية المواشي الموجود بالمنطقة.هذا ما لم يكن له تاثير على زيادة دخل الأسر القاطنة بمناطق المشروع بالإضافة إلى عدم تحقيق تنوع في مصادر دخل هذه الأسر بدليل أن دخل معظم تاتسر متوقف على النشاط الزراعي والفلاحي التقليدي والمتمثل إما في تربية المواشي او غرس الأشجار المثمرة .

وبالتالي يمكننا القول ان المشاريع الجوارية لم تؤد إطلاقا إلى زيادة النمو الإقتصادي بالمناطق التي نفذت بها.

ب–أثر المشاريع الجوارية على زيادة إمكانية الحصول على وسائل الإنتاج والخدمات الإقتصادية :ان هدف تحسين إمكانية الوصول إلى وسائل الإنتاج تتعلق أساسا بالمقدرة على الوصول إلى عامل راس المال لتمويل المشاريع العائلية الخاصة ،بالإضافة إلى مدى توفر كافة الموارد والوسائل الداخلة في العمليات الإنتاجية كالموارد المائية ، ووسائل النقل وهياكله من مركبات وطرقات ، ومن خلال دراستنا توصلنا إلى ان القدرة للوصول إلى راس المال الموجه للاستثمارات كانت جد محدودة بدليل ان عدد الصناديق التي قامت بعملية التمويل كانت في مجملها قليلة للغاية،

بالإضافة إلى ان تمويلها كان جد محدود ،ففي معظم المشاريع التي عايناها كانت الاستثمارات الإقتصادية الممولة في غالبيتها تمول من صندوق واحد والمتعلق بصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC،والذي حاول بعث حركية إقتصادية في هذه المناطق،أما فيما يتعلق بالموارد المائية والتي تعتبر جد هامة لبعث النشاطات الزراعية في هذا المناطق الريفية،فإن إمكانية الوصول اليها كان جد محدود ،فمعظم السكان الذين قابلناهم أكدوا لنا ندرة وعدم توفر هذا المورد الحيوي بالشكل اللازم والضروري لضمان السير الحسن لاستثماراتهم الفلاحية والزراعية .

اما فيما يتعلق هياكل النقل ،فإن المشاريع الجوارية المنفذة في معظمها سعت إلى تحسين وضعية الطرقات الموجودة ،بالإضافة إلى فتح مسالك جديدة لفك العزلة ،وبالتالي فان لها الأثر الإيجابي فيما يتعلق بهذه الناحية.

يمكننا القول فيما يتعلق بأثر المشاريع الجوارية على زيادة إمكانية الوصول إلى وسائل الإنتاج والاستثمار انه كان تأثيرا طفيفا للغاية ،قد مس بعض الوسائل وأهمل الباقي.

ج–أثر المشاريع الجوارية على زيادة القدرة على الوصول للخدمات الإجتماعية : لقد كان لهذه المشاريع الجوارية الأثر الحسن على زيادة الوصول إلى الخدمات ذات الطابع الإجتماعي كالصحة والتعليم الطرقات ،وذلك راجع إلى ان المطالب الإجتماعية كانت اهم المطالب التي نادى بها سكان المناطق الريفية التي نفذت بها المشاريع الجواري، وبالتالي فإن تحقيق هذه المطالب كان امرا ضروريا لنجاح هذه المشاريع بالنسبة للقائمين على إعداد وتنفيذ هذه المشاريع الجوارية.

ففيما يتعلق بخدمات التعليم ،فإن معظم المشاريع الجوارية قد تضمن إجراء تتعلق بذلك ،ففي معظم المناطق التي زرناها لاحظنا توفر الخدمات التعليمية المتعلقة بالمدارس الابتدائية فقط بإستثناء منطقة حضرية واحدة والتي تم بناء إكمالية بها والمتعلقة بمشروع عين ميمون ببلدية طامزة ،

اما فيما يخص خدمات الصحة فإننا لاحظنا أيضا تحسن كبير فيما يتعلق بهذه الخدمات ،حيث ان معظم المناطق التي زرناها كانت تمتلك مراكز صحية تقدم خدماتها لسكان مناطق متجاورة ،بالإضافة إلى ذلك فإن أثر المشاريع الجوارية على تحسين وضعية الطرقات كان لها الأثر الحسن وخاصة فيما يتعلق بفتح المسالك الجبلية قصد فك العزلة عن السكان القاطنين في اعالي المناطق الجبلية الوعرة والمعزولة في السابق ،هذا الإجراء الذي كان لمصالح الغابات في الغالب الفضل والجهد الكبيرفي تحقيقه ،والذي استحسنه كثيرا سكان المناطق الذين قابلناهم.وبالتالي يمكننا القول ان أثر المشاريع الجوارية على زيادة الوصول إلى الخدمات الإجتماعية كان أثرا إيجابيا في اغلب الحالات التي زرناها ووقفنا على آثارها.

د–أثر المشاريع الجوارية على زيادة الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية:لقد تبين لنا من خلال الدراسة التي أجريناها ،ان المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي تم تنفيذا لم تؤثر إطلاقا على زيادة وعي سكان المنطقة فيما يتعلق بالإدارة الحسنة للموارد الطبيعية ورشادة استغلالها ،بالرغم من ان بعض المشاريع قد تضمن دورات تكوينية وتحسيسية لبعض سكان المناطق التي نفذت بها ،الا انه تبين لنا من خلال المقابلات التي أجريناها مع

منشطي هذه المشاريع بان التكوين كان إجباريا من أجل الحصول على الدعم المبرمج في المشروع الجواري فقط، والذي إمتد لفترة قصيرة في الغالب ثلاث أيام فقط ،

اما فيما يخص المحافظة على الموارد الطبيعية فلايمكننا إهمال المجهودات الكبيرة التي تقوم بها مصالح الغابات على وجه الخصوص،في العمل على المحافظة على الثروات الغابية بهذه المناطق ،وذلك من خلال عمليات غرس الأشجار الغابية، بالإضافة إلى الحرص الشديد لاعوانها على منع قطع الأشجار للمتاجرة بها والعمل على منع وقوع الحرائق خصوصا في فصل الصيف.

هـ–أثر المشاريع الجوارية على تحقيق الأمن الغذائي بالمناطق الريفية: من بين الأهداف العامة جراء تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من الجانب النظري ،السعي لتحقيق الأمن الغذائي لسكان المناطق الريفية خاصة ،هذا الامن الغذائي الذي يجعل سكان المنطقة مكتفون محليا فيما يتعلق بالغذاء بشقيه النباتي والحيواني، بالإضافة إلى تحويلهم للفائض إلى الجهات الأخرى من الوطن ،هذا مايحقق الامن الغذائي على المستوى الوطني .

من خلال دراستنا هاته وقفنا على بعض النقاط الهامة المتعلقة بأثر تنفيذ المشاريع الجوارية على تحقيق الأمن الغذائي في المناطق التي نفذت بها ،حيث تبين لنا أن المشاريع الجوارية لم تؤثر بالشكل المطلوب لها نظريا على تحقيق الأمن الغذائي حيث جاءت مجمل التدخلات باهتة فيما يتعلق بهذا الموضوع، فقد لاحظنا أن الدعم المقدم في هذا الاطار كان غير كاف على الإطلاق لزيادة عملية الإنتاج الزراعي في شقيه النباتي والحيواني ؛

ففيما يتعلق بالإنتاج النباتي،فقد كانت الإجراءات المتعلقة به هي عبارة عن عملية غرس لأشجار مثمرة فقط ولمساحات صغيرة ،هذا مالايمكنه حسب رأي سكان هذه المناطق أن يزيد من كمية الإنتاج المتعلق بالإنتاج النباتي،بالإضافة إلى ان المشاريع الجوارية قد خلت إطلاقا عن تقديم دعم يتعلق بالإمكانيات المادية كالآلات والوسائل المستعملة لذلك.

أما فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني ،فقد كانت الإجراءات المتعلقة به هي عبارة عن عملية تقديم وحدات لتربية الأغنام والأبقار ولتربية النحل ،إلا انها في مجملها لم تكن تتعدى العشر إستفادات وهذا في المشاريع التي تضمنت هذا الدعم فقط ،وبالتالي فإن هذا الدعم لم يكن كاف لضمان تحقيق زيادة في الإنتاج الحيواني ،مع العلم أن هناك العديد من المستفيدين الذين تخلوا نهائيا على هذا النشاط بمجرد الإستفادة من الدعم وقاموا ببيع الوحدات وحولوا اموالها إلى وجهات أخرى[1] ،هذا ما يعطي مؤشر قوي على عدم وجود رقابة ومتابعة إطلاقا من طرف السلطات المعنية على هذه المشاريع.

من خلال ما سبق يمكننا القول ان لاوجود لأثر إيجابي إطلاقا جراء تنفيذ المشاريع الجوارية بهذه المناطق على تحقيق الامن الغذائي بها .

و–أثر تنفيذ المشاريع الجوارية على زيادة الإندماج الإجتماعي والسياسي في المناطق الريفية: تهدف المشاريع الجوارية إلى تحقيق إندماج إجتماعي وسياسي في المناطق التي تنفذ بها ،وذلك بترسيخ لمبادئ اللامركزية والحوكمة

[1] محافظة الغابات لولاية خنشلة ،التقرير المقدم للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2014.

الإقليمية ،بالإضافة إلى إدماج كافة الفاعلين المحليين من جمعيات محلية وسكان محليين وإدارات عمومية ومزارعين في هذا البناء،وبالتالي فإن المشاريع الجوارية بعد تنفيذها من المفروض انها ستحقق إدماج كل الاطراف في المجتمع الريفي بمافيهم العنصر النسوي الذي يتم إهماله كثيرا في هذه المناطق ،الا ان ماوقفنا عليه اثناء دراستنا هاته كان عكس كل هذا ،حيث لم نجد أثرا لأي إندماج يذكر ،فكل طرف يفكر ويعمل حسب تفكيره وحسب أهدافه ومصالحه الخاصة الضيقة،فبالرغم من التأكيد على الإندماج في تنفيذ المشاريع الجوارية الا ان بعد عملية التنفيذ لم يخلف ذلك إستمرارية في الإندماج،بالإضافة إلى ذلك فإننا لم نجد أثر للحوكمة المحلية والإقليمية على أرض الواقع ،حيث ان كافة الآراء المتخذة في المنطقة لاتتحدد وفق أساليب التشاور والمشاركة ،فهي في مجملها عبارة عن آراء فردية لاتمد للجماعة بصلة، هذا مايقوم في اغلب الحالات بتغذية النزاعات والخصومات في هذه المناطق بين كافة الاطراف المحلية ،وبالتالي يكون هذا من أكبر العوائق

لتحقيق تنمية فعلية بها.فقد وقفنا على وضعية اندماج بعض الفاعلين المحليين في هذه المناطق حيث كانت كالاتي:

العنصر النسوي: فيما يتعلق بمشاركة النسوة في الحياة العامة للمنطقة ودرورهن في المساهمة بآراءهن وممارساتهن اليومية قصد تحقيق تنمية فعلية لمنطقتهن ،فلم نجد اي أثر لدورهن في كل هذا ،حيث انه تم إقصاؤهن بشكل مطلق من إبداء رأيهن في ذلك .بالإضافة إلى عدم إمتلاكهن للإمكانيات اللازمة لاثبات كيانهن من خلال العمل على بعث بعض الأنشطة المرتبطة بالعنصر النسوي ،كالمنتجات التقليدية من لباس واواني فخارية وزرابي بالإضافة إلى المنتجات الغذائية التي تشتهر بها مناطقهن ،مما كان سيحافظ بكل تاكيد على التراث اللامادي الزاخر الذي تشتهر بها هذه المناطق،والعمل على تبيانه للعالم الخارجي ،هذا ماكان بإمكانه إضافة ميزة تنافسية لهذه الأقاليم،إضافة إلى إمكانية مساهمة هذه النشاطات للترويج للمنطقة من الناحية السياحية وبعث هذا النشاط الإقتصادي والإجتماعي البالغ الأهمية .

وبالتالي فإن إهمال العنصر النسوي وعدم دمجهن في هذه المشاريع وفي الحياة العامةكان له الأثر السلبي للغاية في تحقيق تنمية إقليمية مستدامة بهذه المناطق .

الجمعيات المحلية والمجتمع المدني: في معظم المناطق التي زرناها لاحظنا تواجد في كل منطقة تقريبا جمعية واحدة يترأسها منشط المشروع الجواري وبالتالي فهي تمثل مجرد إمتداد للإدارات العمومية من خلال تكليف بعض افراد هذ المناطق بمهام ضيقة ومحددة تهدف إلى تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة،حيث يتم تشكيل هذه الجمعية لمجرد هذا الموضوع ،ويتمثل عملها ونشاطها في مجرد تنفيذ بعض الإجراءات المرتبطة بعملية تحديد المستفيدين من الدعم والاستفادات المخصصة في إطار المشروع الجواري ،بالإضافة إلى العمل على تجنب كافة التصادمات والنزاعات المحتمل وقوعها من خلال عملية التوزيع هاته ،اين يرجع الفضل في ذلك إلى منشط المشروع الجواري الذي يحاول أرضاء الجميع بطريقة عرفية ،وبالتالي فإن نشاط هذه الجمعيات يخلو بشكل مطلق من جميع النشاطات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية الأخرى التي من المفروض ان تقوم بها أيضا إلى جانب ذلك .

III–2 –5 إستدامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:

يتعلق معيار الإستدامة بإمكانية إستمرار التأثيرات الإيجابية للمشروع على الفئات المستهدفة بعد إنتهاء تنفيذه، وبالنظر إلى المشاريع التي قمنا بتقييم آثارها على المناطق التي نفذت بها وعلى سكانها،يمكننا القول ان معظم هذه المشاريع الجوارية هدفت في مجملها إلى نوعين من الإستدامة هما :

أ–الإستدامة المؤسساتية: والتي تتعلق ببناء مؤسسات قوية ومنظمة يستمر اداؤها مهما كانت الأوضاع وخاصة بعد الإنتهاء من المشروع بشكل نهائي، إن الإستدامة المؤسساتية في هذه المناطق التي زرناها ووقفنا على آثار تنفيذ المشاريع الجوارية بها ،ووقفنا على حقيقة أن المؤسسات التي يستمر اداؤها وبمستوى أداء في غالبه متواضع للغاية مقارنة ببداية تشغيله يقتصر في غالب الحالات على المؤسسات العمومية وذلك كالمدارس ومراكز الصحة والهياكل الرياضية، أما فيما يخص المؤسسات الخاصة فقد تبين لنا انها في الغالب يقل نشاطها إلى ابعد حد إن لم نقل انها تتوقف نهائيا [1]،هذا ما يجعل استدامة هذه المشاريع الجوارية غير ممكنة.

ب–الإستدامة المالية: تتعلق الإستدامة المالية بمقدرة الفئات المستهدفة على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة لهم بعد إنتهاء التمويل العمومي ، ومن خلال تقييمنا لآثار المشاريع الجوارية المنفذة بعدة مناطق من ولاية خنشلة ،توصلنا إلى ان الإستدامة المالية لهذه المشاريع هي أيضا كمثيلتها المؤسساتية ،حيث وجدنا أن المؤسسات ذات الطابع العمومي كان لها إستدامة مالية وذلك بحكم أنها في الغالب مؤسسات لاتسعى إلى تحقيق الربح ،فهي في غالبها موجهة لتحقيق تنمية إجتماعية للمنطقة وسكانها كالمدارس والمصحاة والإدارات العمومية والتي يكون تمويلها من طرف الدولة مهما كان أداؤها ،

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الخاصة والتي تهدف في الغالب إلى تحقيق الربح، وجدنا أنها غير قادرة في أغلب الحالات على تحقيق إستدامة مالية تتعلق بها، وأنها قد توقفت في معظم الحالات ولأسباب ومشاكل عديدة .

وبالتالي فيمكننا القول أن إستدامة المشاريع الجوارية المنفذة بهذه المناطق، في مجملها تعتبر إستدامة نسبية، حيث نجد إستدامة متعلقة بالإجراءات ذات الطابع العمومي فقط، إلا أن الإجراءات والتدخلات ذات الطابع الخاص فإنها في الغالب غير مستدامة، هذا ما يجعل إمكانية إستدامة هذه المشاريع على المدى البعيد غير ممكن بالنظر إلى عدم وجود رغبة حقيقية لسكان المناطق في ذلك.

III–3 مدى تحقق مبادئ المنهجية الإقليمية المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة:

III–3 –1 الحوكمة الإقليمية

تبين لنا جراء عملية التقييم التي أجريناها والمتعلقة بأثر المشاريع الجوارية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، حيث وقفنا على عدة حقائق ومعطيات واستنتاجات تتعلق بمدى تحقق المبادئ والأسس المنهجية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة والتي تمت الإشارة اليها في الفصل النظري من هذه الدراسة، حيث توصلنا إلى مايلي:

[1] لجوء بعض المستفيدين إلى بيع القطعان الموزعة في إطار برامج التنمية الريفية، والإخلال ببنود دفاتر الشروط ،وذلك حسب الصعوبات المواجهة للسير الحسن للمشاريع الجوارية التي أقرت بها محافظة الغابات في التقرير المقدم للمجلس الولائي لسنة 2014.

أ–المشاركة: تعتبر المشاركة ركنا أساسيا من اركان ومبادئ الحوكمة الإقليمية الصحيحة، حيث أنها تتعلق بكافة الفاعلين وأصحاب المصالح على كافة المستويات المحلية منها والوطنية، ومن خلال دراستنا هاته توصلنا إلى مايلي :

* **مشاركة السكان المحليين** تبين لنا ان مشاركة السكان المحليين في إعداد وتنفيذ المشاريع الجوارية بمناطقهم الريفية، كانت غائبة ومغيبة بشكل كبير، حيث إقتصر دورهم على طرح بعض الانشغالات والمطالب العامة قصد القضاء على مشاكل معينة تتخبط فيها معظم المناطق الريفية على كامل تراب الوطن من عزلة خانقة وبطالة مرتفعة، بالإضافة إلى مشكلة السكن ونوعيته، هذه المطالب التي تم الاستجابة لبعضها بشكل بسيط في معظم المشاريع التي عايناها، أما فيما يتعلق بمشاركتهم في مرحلة التنفيذ، فقد إقتصر ذلك فقط على فئة المستفيدين من الإجراءات الفردية الداخلة في المشروع الجواري من سكنات ريفية ووحدات لتربية المواشي والنحل، أما فيما يتعلق بمرحلة المتابعة والتقييم، فقد تبين لنا ان السكان لم يشاركوا إطلاقا في ذلك بالرغم من الاهمية البالغة لهذه المرحلة في نجاح وتقويم المشاريع التنموية في هذه المناطق الريفية، ومن جهة أخرى ففي بعض المشاريع الجوارية التي قمنا بمعاينتها، صرح لنا أعوان محافظة الغابات تسجيل عدة معارضات من قبل بعض سكان الأرياف على إنجاز الأشغال سواء عند الإنطلاق فيها أو عند إختيار مواقع الإنجاز كحفر الآبار، إنجاز السواقي، فتح وتهيئة المسالك، إنجاز السدود والأحواض المائية.

ومما سبق يتبين لنا ان مستوى المشاركة في مجمله كان مستوى متدني للغاية، هذا ما يخل بشرط ضروري من شروط الحوكمة الإقليمية السليمة ويحد بالتالي من إمكانية تحقيق تنمية ريفية مستدامة بالولاية.

* **مشاركة الإدارات العمومية** :تبين لنا أن مشاركة الادارات العمومية والتي كان من المفروض أن تكون مشاركة فعالة ومندمجة، إلا ان المشاركة قد إقتصرت فقط على المتدخلين المباشرين الذين برمجت تدخلاتهم في هذه المشاريع، وبالتالي فإن الأدارات العمومية الأخرى لم يكن لها مشاركة إطلاقا، هذا ما يتنافى مع مبدأ الإندماج القطاعي الذي يحرص على مشاركة كافة الادارات العمومية، بالإضافة إلى مبدأ المشاركة الذي يركز على مشاركة كافة الأطراف.

ب– تدفق المعلومات: تعتبر التدفقات الدائمة والمتواصلة للمعلومات ما بين كافة الفاعلين المعنيين بالتنمية الإقليمية أمرا في غاية من الأهمية، إلا أن هذا لم يحدث إطلاقا حسب رأي كافة السكان الذين قابلناهم في إطار تنفيذ المشاريع الجوارية بمناطقهمّ، حيث أكدوا لنا ان الإدارة مارست تعتيما كبيرا فيما يتعلق بتدفق المعلومات الخاصة بهذه المشاريع الجوارية، وأن معظمهم علم بهذه المشاريع الجوارية خلال مرحلة التنفيذ، أي بعد تحديد جميع التدخلات والمستفيدين منها، هذا مايخل بشرط ضروري من شروط تحقيق حوكمة إقليمية رشيدة.

ج–التشاور والتفاوض:تعتبر الحوكمة الإقليمية عملية تشاورية وتفاوضية مستمرة تهدف من وراءها إلى الوصول إلى أحسن البدائل الممكنة ،ومن خلال دراستنا هاته تبين أن ذلك لم يحدث على الإطلاق في معظم المناطق التي زرناها، حيث تبين ان كافة التدخلات التي تم تنفيذها في إطار المشاريع الجوارية كانت مبرمجة سابقا من طرف الإدارات المختصة وبالتالي فإن عملية التشاور والتفاوض كانت ليس لها داع إطلاقا حسب رأي سكان هذه المناطق بالنظر إلى أن التدخلات قد تم الإنتهاء من برمجتها.

د– الشراكة: فيما يتعلق بالشراكة فإننا وقفنا على وجود بعض الشراكة على عدة مستويات، والراجع بالأساس إلى خصائص هذه المشاريع الجوارية المبنية على أساس الإندماج القطاعي والشراكة مابين كافة القطاعات والهيئات والفاعلين.

فقد لاحظنا خلال دراستنا للموضوع ان كافة القطاعات والصناديق الوطنية الداخلة في عملية التنفيذ المتعلق بالمشاريع الجوارية أقامت علاقات شراكة حقيقية تهدف لإنجاح هذه المشاريع، بالإضافة إلى ملاحظتنا لوجود صندوق دولي مشارك أيضا في تنفيذ بعض المشاريع الجوارية والمتمثل في مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر PADSELNEA ، والذي تدخل في إطار شراكة مع الإتحاد الاوروبي في هذا الخصوص.

وبالتالي فإنه يمكننا أن نقول أن عملية تنفيذ المشاريع الجوارية بهذه المناطق كان يتضمن شراكة نسبية لعدة قطاعات وهيئات وصناديق تمويلية، هذا ما يعزز من مستوى الحوكمة الإقليمية في هذا الشأن.

هـ–بناء القدرات: يقصد بالقدرة استطاعة الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على أداء وظائفهم، وحل مشاكلهم، و ضبط وتحقيق الأهداف بطريقة مستدامة، ومن خلال دراستنا هاته تبين لنا ان المجهودات التي بذلت من طرف السلطات العمومية في هذا الشان والمتعلقة أساسا ببرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT، والذي سعت به إلى بناء قدرات السكان المحليين من جهة، بالإضافة إلى كافة أعوان الإدارات الهيئات الداخلة في تنفيذ هذه المشاريع،كانت في مجملها مجهودات كبيرة، وأن السلطات لم تدخر جهدا لتحقيق تحسين في القدرات والمعارف لكافة الفاعلين، إلا ان عدم وجود إستجابة قوية خاصة من طرف سكان هذه المناطق، ولجهلهم الكبير بما يمكن تحقيقه جراء الدورات التكوينية التي سعت السلطات العمومية من إجراءها، وخاصة المتعلقة بقطاعي الفلاحة والتنمية الريفية وقطاع الغابات، حال دون الوصول إلى تنمية قدرات وإمكانيات ومعارف سكان هذه المناطق.

III–3 –2 اللامركزية:

تتأسس المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من الناحية النظرية على تصاعدية بناء القرارات المتعلقة بالتنمية الإقليمية، وبالتالي فإن اللامركزية تمثل المنطلق الأساسي في جعل كل التدخلات المحلية موجهة من بشكل كبير من طرف الفاعلين المحليين أنفسهم، هذا يجعل كل هذه التدخلات مطابقة للحلول المثالية التي تحتاجها هذه المناطق وسكانها، حيث انها تأخذ في نفس الوقت كل خصوصيات المنطقة بعين الإعتبار، تلك الخصوصيات التي كانت مهملة سابقا في عملية إتخاذ القرارات التنموية المقررة من طرف السلطات والهيئات المركزية، وبالتالي فإن تطبيق الأسلوب اللامركزي يعتبر في حد ذاته ثمرة من ثمار نجاح المشاريع الجوارية من الناحية النظرية.

إلا أنه من خلال بحثنا في الموضوع، قد تبين لنا أن كل هذا يبقى مجرد حبر على ورق، فبالرغم من التضخيم الاعلامي والسياسي للمركزية إتخاذ القرارات المتخذة في إطار المشاريع الجوارية، إلا أننا لم نجد على أرض الواقع ذلك، فجميع التدخلات والإجراءات المتخذة في إطار هذه المشاريع الجوارية يتم برمجتها كسابقيها من العمليات والإجراءات المبرمجة في وفق التخطيط المركزي، هذا ما يجعل مصداقية ونجاعة هذه التدخلات يشوبها نوع من الغموض والفشل، لدى سكان هذه المناطق الريفية ،فبالنسبة حتى للادارات العمومية على مستوى الولاية فالإجراءات لازالت تبرمج من طرف

مديرية التخطيط التابعة للمديرية العامة للميزانية، هذا ما يقلل من أثر هذه المشاريع الجوارية من زيادة تطبيق الأسلوب اللامركزي المعتمد على القاعدة في كل تدخل متعلق بالمناطق والأقاليم المحلية والريفية.

III–3 –3 تعدد وظائف الزراعة:

من خلال معاينتنا للمناطق التي نفذت بها المشاريع الجوارية بشمال شرق ولاية خنشلة ،تبين لنا ان النشاط المهيمن في هذه المناطق هو النشاط الزراعي والفلاحي،والذي كان في الغالب جد محدود ومقتصر على بعض الأنشطة التقليدية التي يحتويها النشاط الزراعي والفلاحي والمتمثلة في تربية المواشي من أغنام وبقر وماعز وذلك راجع إلى إعتبار أن أغلب المناطق هي ذات طابع سهبي رعوي، هذا ماجعل سكان هذه المناطق يمتهنون هذا النشاط المتوارث منذ القديم، وإبقاء طرق الإستغلال على حالها في السابق، بالإضافة إلى تركيزهم في الآونة الاخيرة على غرس الأشجار المثمرة ، والملائمة لخصوصيات إقليمهم من ناحية المناخ والتضاريس، قصد الرفع من دخل أسرهم،

بالنظر إلى تعدد وظائف الزراعة والذي يعتبر مبدا أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها التنمية الريفية المستدامة، فقد وقفنا على آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق هذا المبدأ الهام، فمن خلال معاينتنا ومقابلاتنا لهذه المناطق وسكانها تبين لنا مايلي:

أ– الوظيفة الإجتماعية للزراعة: من خلال دراستنا وبحثنا هذا، تبين لنا ان تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة بهذه المناطق، قد أثرت نوعا ما من الناحية الإجتماعية على تحسن الأوضاع المعيشية لسكان هذه المناطق وأن سعت ان تجعل النشاط الزراعي نشاطا منتجا ومدرا للدخل بالنسبة للأسر القاطنة بهذه المناطق، وقد وقفنا على عدة آثار إيجابية في هذا الخصوص أثناء الزيارات العديدة التي قمنا بها لهذه المناطق، وقد تركزت التدخلات في الأصل إلى السعي المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين المناطق الريفية والمدن الحضرية وذلك من خلال العمل على توفير الخدمات الأساسية في القرى، بالإضافة إلى توفير فرص شغل للسكان في هذه المناطق، وبالتالي الوصول إلى الحد من الهجرة المتزايدة نحو المدن، وكنتيجة لتقييم آثار المشاريع الجوارية من الناحية الإجتماعية والمتعلقة بالنشاط الزراعي فيمكننا القول أن وظائف الزراعة من الناحية الإجتماعية ووفقا لتدخلات المشاريع الجوارية المنفذة بهذه المناطق كانت جد إيجابية من الناحية الإجتماعية، هذا ما يجعل مبدأ تعدد وظائف الزراعة من الناحية الإجتماعية محققا.

ب–الوظيفة الإقتصادية للزراعة: تتمثل الوظيفة الرئيسية للزراعة في الإنتاج المادي للسلع والمواد الغذائية اللازمة للإستهلاك البشري، ومن خلال معاينتنا للمناطق التي نفذت بها المشاريع الجوارية تبين لنا أن النشاط الزراعي والفلاحي القائم في المنطقة في مجمله هو نشاط تقليدي بسيط لايعتمد على تقنيات عالية، وأن كمية إنتاجه لا تسطيع تأمين كامل إحتياجات سكان هذه المناطق، فبالرغم من أنها مناطق ريفية زراعية إلا أنها مرتبطة بالتموين الخارجي للكثير من المنتجات ذات الطابع الزراعي، وبالتالي فإنها غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي الخاص بها، بالإضافة إلى ذلك فهي غير قادرة على تحويل بعض منجاتها إلى النشاط الصناعي،وقد لاحظنا أيضا ان حتى عملية خلق فرص شغل جديدة يعتبر امرا صعبا للغاية وذلك راجع إلى قلة حجم الإستثمارات العائلية فيما يخص النشاط الزراعي، مما يجعل قدرة هذه المناطق في خلق قيمة مضافة والمساهمة في الناتج الوطني أمرا في غاية من الصعوبة بالنسبة

لسكان هذه المناطق الفقيرة، بالإضافة إلى عدم إمتلاكهم للوسائل الكافية والتمويل اللازم من أجل بعث نشاط السياحة الخضراء التي كان بالإمكان التركيز عليها في هذه المناطق ذات الطبيعة الخلابة، وبالتالي فإنه يمكننا القول أن هذه المشاريع الجوارية المنفذة بمناطق شمال شرق ولاية خنشلة لم يؤثر تنفيذها إطلاقا على تنويع الأنشطة الإقتصادية المرتبطة بالنشاط الزراعي والفلاحي، مما لايحقق مبدأ أساسي من مبادئ وأسس المنهجية الإقليمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الريفية المستدامة .

ج–الوظيفة البيئية للزراعة : لقد هدفت المشاريع الجوارية من خلال بعض الإجراءات إلى زيادة المحافظة على الطبيعة ومواردها، وقد طبقت فعلا بعض هذه الإجراءات والتدخلات المتعلقة بذلك، إلا انها كانت غير كافية على الإطلاق لجعل هذه المناطق تمتاز بحماية كافية، فقد تبين لنا عدم وجود قدرة على إدارة التربة والغطاء النباتي، بالإضافة إلى عدم إمتلاك لتقنيات تحد من تعرية التربة في بعض المناطق الجبلية، إضافة إلى ذلك فلم نلاحظ على الإطلاق وجود حماية للتنوع البيولوجي بشقيه النباتي والحيواني، لاحظنا أيضا قلة في الحرص على الحفاظ على الأراضي والمناظر الطبيعية للمناطق الريفية فبالرغم من إمتلاك هذه المناطق لمناظر خلابة وطبيعة رائعة، إلا ان الحرص على حمايتها من كل التدخلات التي تؤثر سلبا على ذلك تبقى منعدمة، مما يجعلها عرضة للإتلاف والتخريب والتشويه، ومما سبق يمكن الحكم بعد تاثير عملية تنفيذ المششاريع الجوارية بهذه المناطق من الناحية البيئية على وجود تعدد لوظائف الزراعة .

III–3 –4 أسلوب التنمية الإقليمية:

من خلال معاينتنا للمناطق التي نفذت بها المشاريع الجوارية، وذلك قصد الوقوف عل مجمل الآثار التي ترتبت عن ذلك التنفيذ، والمتعلقة بمدى تحقق تنمية إقليمية في هذه المناطق الريفية تتميز بكونها تنمية شاملة تعتمد على إستغلال الموارد المحلية بجميع أشكالها، بالإضافة إلى أنها تعتمد أيضا على مدخلات من خارج الإقليم، هذه التنمية التي تهدف بالخصوص إلى التقليل من التباين بين الأقاليم داخل الدولة الواحدة، فقد تبين لنا أن أثر تنفيذ هذه المشاريع على تحقيق تنمية إقليمية كان أثرا جد بسيط، فقد لاحظنا عدم قدرة الفاعلين المحليين في إستغلال الموارد المحلية على أحسن حال، فبالرغم من توفر إمكانيات بشرية هائلة بالإضافة إلى الإمكانيات المادية المخصصة لذلك، مع عدم إغفال مدى توفر الموارد الطبيعية والمناظر الطبيعية الخلابة في هذه المناطق ،إلا أن ذلك لم يسهم في تحقيق تنمية إقليمية بها، وذلك بعدم قدرة الفاعلين المحليين استغلال كل هذه الموارد الداخلية والخارجية وتحويلها إلى مخرجات إيجابية تجعل هذه المناطق تتميز بتنافسيتها الإقليمية على مستوى مناطق الوطن الواحد وبالتالي فإن هذه المشاريع الجوارية لم تستطع التقليل من الفوارق التنموية مابين مناطق الوطن،هذا مايجعل مبدأ وأسلوب التنمية الإقليمية غير متحقق .

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تم في البداية التعرف على مفاهيم عامة حول عملية التقييم، وذلك من خلال عرضنا لأهم معايير التقييم المتعارف عليها على المستوى العالمي والمستخدمة في تقييم المشاريع ذات الطابع الإنمائي على وجه الخصوص والتي تستعملها المنظمات الدولية كالبنك الدولي، والمنظمة العالمية للغذاء، بالإضافة إلى منظمة التعاون للتنمية الإقتصادية .

وبعد ذلك قمنا بإعطاء نظرة شاملة ومتعددة الابعاد لولاية خنشلة والتي تعتبر الولاية محل الدراسة، حيث حاولنا إعطاء كافة المعطيات والإحصائيات العامة المتعلقة بالولاية وسكانها، مع التركيز على الجانب الإقتصادي والإجتماعي والطبيعي للولاية ،وذلك راجع إلى إرتباط هذه المعطيات الهامة بموضوع بحثنا ودراستنا .

أما في القسم الثالث والمتعلق بالدراسة الميدانية التي أجريناها، والمتمثلة في عملية تقييم آثار مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، ومدى قدرة هذه المشاريع على تحقيق تنمية ريفية مستدامة بهذه الولاية التي تعتبر معظم بلدياتها ذات طابع ريفي زراعي ،فقد توصلنا إلى أن تنفيذ هذه المشاريع الجوارية من الناحية الإجتماعية، قد كان له بعض الآثار الإيجابية وذلك في معظم المشاريع التي قمنا بمعاينتها، وذلك راجع إلى خصوصية هذه المشاريع والتي يغلب عليها الطابع الإجتماعي، أما فيما يتعلق بالناحية الإقتصادية فلاحظنا وجود بعض التدخلات البسيطة والتي كانت تهدف إلى بعث حركية إقتصادية وتجارية في بعض هذه المناطق إلا أن هذه التدخلات والإجراءات لم تعط ثمارها إطلاقا ، ويرجع ذلك إلى عدة اسباب، أما من الناحية البيئية، فقد كانت في مجملها بعض المحاولات المشجعة التي تقوم بها صالح الغابات في هذه المناطق ذات الطابع الغابي في معظمها، إلا أنها تبقى غير كافية وذلك يعود إلى عدم مشاركة كافة الفاعلين المحليين في المحافظة على البيئة والطبيعية والعمل على ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية، هذا ما جعل كافة التدخلات التي برمجت في إطار هذه المشاريع الجوارية من الناحية البيئية والطبيعية لم تكن في المستوى.

أما فيما يتعلق بمبادئ التنمية الريفية المستدامة ومدى تحققها على أرض الواقع، فقد تبين لنا أن هذه المبادئ والأسس اللازم توفرها لتحقيق تنمية ريفية فعلية، لم يكن لها وجود تقريبا في هذه المناطق، ففيما يتعلق بالحوكمة الإقليمية فقد إتضح لنا غياب كافة إجراءات المشاركة والشراكة والتفاوض والتشاور والتفكير في الصالح العام في هذه المناطق بالإضافة إلى عدم قدرة سكان هذه المناطق على بناء قدراتهم التسييرية والتنظيمية، بالإضافة إلى عدم تمكينهم من دواليب السلطة وإتخاذ القرارات الخاصة بهم وبإقليمهم.

أما فيما يتعلق بالمبدأ الثاني والمتعلق باللامركزية، فقد تبين لنا من خلال كافة المقابلات التي قمنا بها مع كافة الفاعلين،أن كافة القرارات التي تم تنفيذها وكافة التدخلات والعمليات التي برمجت ونفذ بعضها على أرض الواقع كانت في مجملها تأخذ طابعا مركزيا، حيث تتعلق كافة الإجراءات إما بتطبيق سياسة وطنية كالسكن الريفي مثلا، أو إلى تخطيط مركزي للقطاعات الولائية، هذا ما يدل على عدم وجود اي تدخل او قرار تم إتخاذه من طرف القاعدة،

مما يخل بمبدإ أساسي يقوم عليه كل من منهجية التنمية الريفية المستدامة من جهة وكذا المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالمبدأ الثالث والمتمثل في تعدد وظائف الزراعة، فقد تبين لنا ان أثر المشاريع الجوارية في جعل النشاط الزراعي يلعب أدواره العديدة والمختلفة المتعارف عليها، في كافة النواحي والأبعاد، فقد تبين لنا ان تنفيذ هذه المشاريع لم يؤثر إطلاقا في ذلك، حيث كانت مجمل التدخلات عشوائية إلى أبعد الحدود، حيث تبين لنا أن النشاط الزراعي لازال نشاطا معاشيا تقليديا إلى ابعد الحدود، ليس بإستطاعة ممتهنيه القيام بتحقيق أي إضافة تذكر، لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الوطني، وبالتالي فإن هذه المشاريع لم تقم على الإطلاق في ولاية خنشلة بتحقيق أمن غذائي على الإطلاق ولازالت الوضعية على حالها قبل تنفيذها.

فيما يتعلق بالمبدأ الرابع والمتمثل في تحقيق تنمية ريفية مستدامة قائمة على أسلوب التنمية الإقليمية، فقد إتضح لنا عدم قدرة كافة الفاعلين المحليين على إستغلال الموارد المتاحة لهم، والعمل على توظيفها بالشكل اللازم ، فبالرغم من تخصيص موارد مالية وبشرية من أجل ذلك ،الا ان الواقع لازال مرا بالنسبة لمعظم سكان هذه المناطق .

الخاتمة

الخاتمة العامة

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة إهتماما متزايدا بالتنمية المستدامة وحرصا شديدا على تحقيقها في كافة الميادين وعلى كافة الأصعدة والمستويات ،كونها تمثل تنمية شاملة متعددة الأوجه والأبعاد،ومنذ بروز هذا المفهوم سعت كافة الهيئات والمنظمات الدولية ،والحكومات من أجل تجسيده على أرض الواقع ،وذلك من خلال عقد العديد من القمم والمؤتمرات الرامية إلى نشر مبادئ وأسس وأهداف التنمية المستدامة.

والسلطات الجزائرية كمثيلاتها من الدول ،سعت منذ البداية إلى تبني أسس ومبادئ هذا المفهوم الجديد ،حيث قامت بإنشاء العديد من المراكز والهيئات الوطنية المتعلقة بهذا المفهوم ،بالإضافة إلى سنها للعديد من السياسات والقوانين المرتبطة بذلك.

ومن بين السياسات الرامية لتحقيق تنمية مستدامة داخل الوطن ،تم تبني سياسة التجديد الريفي والزراعي والتي هدفت السلطات الجزائرية من وراءها بشكل أساسي إلى تحقيق توازنات إقليمية وذلك من خلال إعادة إحياء المناطق الريفية ،والتي تخلت كثيرا عن تنافسيتها وجاذبيتها الإقليمية مقارنة بالمناطق الأخرى من البلاد ،وبالتالي فقد مثلت هذه السياسة نقلة نوعية للسياسات المطبقة في هذه المناطق من الوطن وذلك من خلال إطارها النظري المتكامل والشامل والذي يستمد مبادئه وأسسه من مبادئ وأسس التنمية المستدامة ،بالإضافة إلى إنبثاقها من الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والتي مثلت الإطار التوجيهي لهذه السياسة ،من أجل تطبيقها على أرض الواقع،وخاصة على المستوى القاعدي والمحلي والذي يمثل المستوى الأهم لنجاح هذه الإستراتيجية ،ومن أجل ذلك قامت السلطات الوطنية بتوظيف أداة تتوافق مع مضمون وأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، والمتمثلة في المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ،والقائم على مبدأ مشاركة جميع الفاعلين وعلى كافة مستوياتهم ،بالإضافة إلى لامركزية إتخاذ القرارات المتعلقة بالمجتمعات المحلية ،وتم أيضا العمل من خلال المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على استدراك نقائص تنفيذ المشاريع التنموية السابقة فيما يتعلق بعدم إنسجام وتداخل القطاعات، حيث مثل مبدأ الإندماج القطاعي الذي يقوم عليه المشروع الجواري نقلة جد مهمة في هذا الخصوص.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمحاولة كشف وتبيان مدى أثر هذه المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة من الناحية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية ،

حيث قمنا في الفصليين النظريين إلى محاولة تبيان ذلك ،من خلال توضيح كافة المفاهيم المتعلقة بذلك ،بالإضافة إلى عرض كافة التطورات والمراحل التي واكبت التحولات المتعلقة إما بمفهوم التنمية الريفية المستدامة ،او المتعلقة بالسياسات الوطنية المرتبطة بالفضاءات الريفية في الجزائر.

وقد خصصنا الفصل الثالث إلى تقييم أثر هذه المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ،ومدى تحقيقها للأهداف المعلن عنها والمرجوة منها ،وقد أخذنا من أجل ذلك عينة من المشاريع الجوارية المنفذة في معظمها في المناطق الشمالية الشرقية من ولاية خنشلة، هذه المناطق التي تتميز بصعوبة المناخ والتضاريس ،ما جعلها تعاني وسكانها في ما مضى من العديد من المشاكل والصعوبات ،حيث كان ذلك سببا محفزا بالنسبة لنا لإجراء الدراسة الميدانية والتطبيقية.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج التي تدعم أو ترفض الفرضيات الموضوعة ،وهي كما يلي:

* **الفرضية الأولى** :أشارت الدراسة التطبيقية إلى نفي الفرضية الأولى (أدى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إلى تحسين ظروف معيشة سكان منطقة تنفيذه من الناحية الإجتماعية.)،حيث تبين ان عملية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بعدة مناطق من إقليم ولاية خنشلة ، لم تؤد ولم تساهم في التأثير المباشر والإيجابي ،على أهم المؤشرات الإجتماعية من خدمات التعليم والصحة والتزود بالمياه ،بالإضافة إلى نوعية السكن والطرقات وفك العزلة حيث تبين لنا ان الواقع الإجتماعي للمنطقة وسكانها ، لم يتأثر تأثيرا مباشرا جراء تنفيذ هذه المشاريع ،حيث لازال سكان هذه المناطق يعانون من العديد من المشاكل الإجتماعية،والتي كان من المفروض القضاء عليها من خلال هذه المشاريع.

فقد تبين لنا من خلال التحقيقات التي أجريناها مع كافة الفاعلين المحليين وبالخصوص سكان هذه المناطق ،بأن كافة التدخلات المتعلقة بالجانب الإجتماعي ، لم تكن كافية على الإطلاق لإحداث تنمية إجتماعية حقيقية ،حيث كانت في مجملها عبارة عن عمليات عشوائية غير مدروسة بدقة ،كان المهم بالنسبة للقائمين على تنفيذها هو تطبيق برامج مخططة من فوق ،من دون الأخذ بالحسبان لخصوصية هذه المناطق الريفية والمتمثلة في عدم التجانس في جميع الخصائص ،وبالتالي يمكننا القول ان المشاريع الجوارية المنفذة على تراب ولاية خنشلة ، لم تؤثر تأثيرا مباشرا على تحسن وضعية هذه المناطق وسكانها من الناحية الإجتماعية.

* **الفرضية الثانية:** أشارت الدراسة التطبيقية أيضا إلى نفي الفرضية الثانية (أدى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إلى خلق حركية اقتصادية وتنويع للنشاطات الإقتصادية بمنطقة تنفيذه.) حيث تبين لنا جراء الدراسة ،عدم تحقق هذه الفرضية حيث أن الوضع الإقتصادي للمناطق محل الدراسة ، لم يتغير ولم يتأثر تأثيرا مباشرا جراء عملية التنفيذ ،وذلك استنادا إلى المعطيات التي تحصلنا عليها من خلال تحليلنا للوضع الإقتصادي لهذه المناطق ،فالإجراءات المتعلقة بتحسين الوضع الإقتصادي لهذه المناطق لم تكن كافية على الإطلاق لجعلها تتحسن حيث تأكدنا من خلال الزيارات التي قادتنا إلى هذه المناطق خلال فترة إجراءنا لهذه الدراسة، ان معظم التدخلات التي تم إجراؤها في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لا تخرج عن إطار توزيع الريع ،حيث تبين لنا ان معظم المستفيدين من الدعم الموجه لتنشيط المنطقة من الناحية الإنتاجية والإقتصادية ،قاموا بتوجيه قيمة الدعم المقدم لهم في إطار المشروع الجواري إلى وجهات أخرى ،وهذا ما تم تأكيده لنا أيضا من طرف أعوان محافظة الغابات لولاية خنشلة ،وبالتالي نستطيع القول ان المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لم تؤد إطلاقا إلى بعث حركية تنموية من الجانب الإقتصادي.

* **الفرضية الثالثة** : بينت الدراسة الميدانية أيضا نفي الفرضية الثالثة (أدى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إلى زيادة وتنوع الموارد الطبيعية بمنطقة تنفيذه) ،حيث تبين لنا جراء عملية تقييمنا للأثار المباشرة التي تحققت من خلال عملية تنفيذ مجموعة من المشاريع الجوارية بولاية خنشلة ، عدم وجود تحسن ملحوظ فيما يتعلق بتحسن الوضع البيئي بشكل عام ،ففيما يخص الموارد الطبيعية فقد تبين لنا عدم قدرة المشاريع الجوارية المنفذة على إحداث

تغيير في أسلوب إستغلالها ،بالإضافة إلى أن كافة التدخلات المتعلقة بزيادة الثروات الطبيعية في شقيها النباتي والحيواني باءت بالفشل ،ويرجع ذلك إلى ضعف التدخلات في مجملها ،فبالنسبة للغطاء النباتي والغابي فإن معظم التدخلات لم تتعدى عملية غرس لبضعة هكتارات والتي لم تزيد في الغالب لعشر هكتارات في المشروع الجواري الواحد ،هذا ما لم يكن كافيا على الإطلاق لتحقيق زيادة وتحسن ملحوظ في هذا الشأن، أما فيما يخص الموارد الحيوانية ،فلم يتطرق أي مشروع إلى زيادة وعي سكان هذه المناطق الريفية إلى المحافظة على السلالات المحلية التي تتأقلم مع طبيعة هذه المناطق ،بالإضافة إلى ذلك فإن تقديم دعم قصد زيادة عدد المواشي بهذه المناطق ، لم يرافقه عملية رقابة فعلية لضمان السير الحسن لهذه الوحدات ،هذا مادى إلى فشل اغلب وحدات تربية المواشي المقدمة في إطار هذه المشاريع ،وبالتالي يمكننا القول ان المشاريع الجوارية المنفذة بولاية خنشلة لم تؤثر إطلاقا على تحقيق تنمية بيئية بالولاية.

* **الفرضية الرابعة:** بينت النتائج المتحصل عليها جراء عملية تقييمنا لآثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة بولاية خنشلة ،نفي الفرضية الرابعة (ساهم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق مبادئ المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة بمنطقة تنفيذه.) ،حيث اثبتت نتائج الدراسة عدم وجود أي عنصر من عناصر الحوكمة الإقليمية من مشاركة كافة الفاعلين ،وشراكة فعلية بينهم ،بالإضافة إلى عدم بناء قدرات الفاعلين المحليين وعدم تمكينهم من تسيير شؤونهم المحلية على أحسن حال ،أما فيما يتعلق بأسلوب اللامركزية المرتبط بعملية إتخاذ القرارات على المستوى المحلي خاصة، فقد تبين لنا من خلال دراستنا هاته بقاء الوضع على حاله ،حيث لازالت القرارات المتعلقة بالمستوى المحلي تأتي من الفوق ،وذلك دون الأخذ بعين الإعتبار لخصوصية هذه المناطق الريفية، هذا ما يجعل سبب فشل معظم السياسات المنفذة في السابق قائما لحد الساعة بالرغم من الصخب الكبير الذي أحدثه هذا المبدأ من الناحية النظرية والمتعلق بمبادئ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ،إلا أن الواقع بين لنا انه مجرد تسويق إعلامي فقط، وأن الواقع يبين العكس ،

وفيما يتعلق بمبدأ تعدد وظائف الزراعة ومن خلال نتائج بحثنا هذا تبين لنا أن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ، لم تؤد إطلاقا إلى تنويع النشاطات الإقتصادية والإجتماعية المتعلقة بالزراعة ،وان النشاط الزراعي لازال على حاله ،لا يقدر خاصة بوضعه الحالي في معظم مناطق ولاية خنشلة على تحقيق تنمية ريفية مستدامة ،بالإضافة إلى ذلك فإن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة بالولاية لم تعطي الكثير فيما يتعلق بذلك ،هذا ما يؤكد لنا عدم قدرتها في جعل النشاط الزراعي يلعب دوره المفروض ،خاصة في هذه المناطق التي تمتلك موارد طبيعية معتبرة ،إلا أن سوء التسيير وسوء التخطيط حالا دون تحقيق تنمية فعلية بها.

أما فيما يتعلق بمبدأ أسلوب التنمية الإقليمية ،فقد تبين لنا عدم قدرة الفاعلين المحليين والقائمين على كافة القطاعات المعنية بتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بتراب ولاية خنشلة ،على الإستغلال الأمثل للموارد المحلية والخارجية بالشكل المطلوب واللازم، قصد تحقيق تنمية شاملة بهذه المناطق ،وبالتالي فإن هذا المبدأ لاوجود له في الواقع بهذه المناطق.هذا ما يؤكد لنا عدم تحقق أسس ومبادئ التنمية الريفية المستدامة المتعارف عليها دوليا ،في مناطق ولاية خنشلة، هذا ما يبين عدم قدرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة بولاية خنشلة في تحقيق مبادئ التنمية الريفية المستدامة .

التوصيات:

إن إخفاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية فعلية بالمناطق التي قمنا بمعاينتها خلال دراستنا هاته ،يرجع حسب رأي إلى أسباب عديدة ومختلفة ،لذا فقد إرتأينا في خاتمة هذه الدراسة إعطاء بعض التوصيات التي من شأنها أن تنير طريق كافة الفاعلين المحليين في فضاءاتنا الريفية المترامية الأطراف ،وأن تكون توجيها لمتخذي القرارات التنموية في هذه المناطق ذات الخصوصيات المعقدة، ومن بين هذه التوصيات نذكر التالية:

- بالرغم من تعدد النقائص الموجود على أرض الواقع فيما يتعلق بعملية تنفيذ هذه المشاريع ،إلا ما أثار إنتباهي هو الغياب الكلي للرقابة والمتابعة على كافة الأصعدة والمراحل والمستويات المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ،وأداتها المتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ، إن غياب الرقابة والمتابعة أثر بشكل كبير في تدهور وضعية ونوعية هذه المشاريع التي كان بإمكانها التخفيف من وطأة الفقر والحرمان الذي يعاني منه فئة عريضة من سكان المناطق الريفية في بلادنا ،وبالتالي فمن الضروري جدا خلق جهاز رقابي مستقل عن كافة الفاعلين الداخلين في عملية تنفيذ هذه المشاريع الجوارية ،من إدارة ومواطنين.
- وجوب العمل على وضع دراسات إجتماعية وإقتصادية دقيقة لكافة مناطق التدخل،قبل تحديد برنامج التدخلات
- العمل على تأطير كافة الفاعلين المحليين ،قصد ضمان السير الحسن لهذه المشاريع.
- العمل على بعث نشاطات إقتصادية تتوافق وطبيعة المناطق التي تنفذ بها المشاريع الجوارية وسكانها،
- يجب تجاوز أسلوب تقديم الإعانات ،حيث تبين فشله بالكامل ،لذا يجب فرض مساهمة المستفيدين من هذه المشاريع الجوارية ،بأي شكل من أشكال المساهمة.
- يجب مراعاة معيار الإرتباط بشكل أفضل من خلال تحديد الفئات المستهدفة بدقة والتعرف على الإحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة .
- العمل على تحسيس أكبر لسكان هذه المناطق بأهمية المشاركة في كامل مراحل هذه المشاريع الجوارية ،وذلك عن طريق تبيين الأهداف المنتظرة من هذه المشاريع على كافة الاصعدة والمستويات.
- العمل على زيادة تقديم التسهيلات ،وخاصة الادارية منها ،حيث تبين لنا من خلال المقابلات التي أجريناها مع كافو الفاعلين المحليين ،صعوبة وتعقيد الاجراءات الادارية المرتبطة خاصة بمسألة تمويل المشاريع الفردية.
- ضرورة وضع مصفوفة الإطار المنطقي لكل مشروع جواري ،حيث أننا لم نلاحظ وجودها في معظم المشاريع الجوارية التي عايناها.
- ضرورة الإلتزام بالمدة المحددة لعملية تنفيذ أي مشروع جواري والمقدرة بسنة واحدة ،وذلك كون أي تأخر سيزيد من جهة في قيمة المدخلات ،ومن جهة أخرى سيبقي وضع المناطق المبرمج فيها وسكانها على نفس الحال ونفس الوضع.

آفاق البحث:

بينت الدراسة التي قمنا بها عدم قدرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفة المندمجة على تحقيق تنمية ريفية مستدامة بعدة مناطق من إقليم ولاية خنشلة ، هذا الاخفاق الذي يجعل هذه المناطق تستمر في المعاناة وسكانها، بالإضافة الى إستمرار مشكلة عدم وجود توافق وإنسجام ما يتم تصوره وتصميمه على المستوى الكلي من طرف السلطات العمومية ،وماهو موجود على ارض الواقع ،وبالتالي فإنه يمكن إقتراح عدة أسئلة لها صلة وإمتداد لهذه الدراسة والمتمثلة في الأسئلة التالية:

- كيف يمكن الوصول الى حوكمة إقليمية حقيقية في المناطق الريفية ،في ظل غياب نظام تسيير وتنظيم واضح المعالم بهذه المناطق؟
- كيف يمكن الوصول الى بناء نظام رقابي فعال ،يضمن حسن صرف المخصصات العمومية الموجهة لتنفيذ المشاريع التنموية في الجزائر ؟
- ماهي الآليات والإجراءات التي تضمن التمثيل الحقيقي والفعال ،لسكان المناطق الريفية ،في ظل غياب مفهوم الصالح العام لدى أغلبهم؟
- كيف يمكن القضاء على مشكل التباين التنموي بين الأقاليم، في ظل عدم تكافؤ المخصصات العمومية الموجهة لتحقيق تنمية مستدامة بها؟

مصادر الدراسة

مصادر الدراسة:

المصادر باللغة العربية:

1. **الأمم المتحدة** ،2014، المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، بناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال إدارة التنمية المستدامة ، تم تصفح التقرير بتاريخ 22ماي 2014 على الموقع الإلكتروني التالي: workspace.unpan.org/sites/.../UNPAN92613.pdf
2. **الأمم المتحدة** ،2010، تقرير حول منهج الاسكوا في برامج ومشاريع التنمية المحلية والتنمية بالمشاركة ، تم تصفح التقرير بتاريخ 19مارس 2014 على الموقع الإلكتروني التالي: www.escwa.un.org
3. **الجريدة الرسمية** 61 /2010 ،**قانون** 10-02 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.
4. **ضرار الماحي العبيد احمد**،2008، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة الصفحة ،مجلة التنوير العدد الخامس افريل 2008 الخرطوم السودان.
5. **عماري عمار** ،2008، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ,مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف ،07-08 أفريل 2008.
6. **ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم** ،2006، التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، المنارة ،المجلد 12 ،العدد الأول.
7. **محافظة الغابات لولاية خنشلة** ،حصيلة النشاطات الإجتماعية والإقتصادية لقطاع الغابات ،خلال سنة 2013 وآفاق 2014 ،الدورة العادية الأولى لسنة 2014 للمجلس الشعبي الولائي.
8. **محافظة الغابات لولاية خنشلة**،بطاقة غلق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.
9. **محمد عبد الشفيع عيسى**،مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجتماعية ،تم تصفح المقال في 11مارس 2013 على الموقع الإلكتروني التالي: al-taleaa.tripod.com/mai02.pdf
10. **المديرية العامة للغابات على الموقع الالكتروني التالي:** http://www.dgf.gov.dz/index.php?rubrique=PPDRI&section=PPDRI
11. **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الموقع الالكتروني التالي** : www.Madr.dz
12. **المعهد العربي للتخطيط على الموقع الالكتروني التالي** : http://www.arab-api.org
13. **ولاية خنشلة** ،الدليل الإحصائي لسنة 2011.

المصادر باللغات الاجنبية :

14. **Abdelmadjid Djenane** ,2010, Colloque International« Développement durable, Projets et Engagements » Béjaïa, 08 et 09 novembre 2010.
15. **Abdelmadjid Djenane** ,2011 ;Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes ,consultée en ligne en avril 2013 sur: www.reseau-2dlis.eu.
16. **Adel MOULAI**,2009, Rethinking Rural Development in The Mediterranean ,Proceedings of the Regional Workshop on Sustainable Agriculture and Rural Development, ALGERIA National study,mediterranean action plan,consultée en ligne en septembre 2013 sur le site planbleu.org/sites/default/files/publications/mts172_rural.pdf
17. **Algérie**, ministre de l agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement rural durable.
18. **Algérie**,ministère de l'agriculture et du développement rural, le renouveau agricole et rural en marche revue et prespectives, mai 2012 .
19. **Algérie** , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthadologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluation des PPDRI ،décembre 2007
20. **Algérie** ,ministre de l'agriculture et de développement rural ,2004,conception et mise en œuvre d'un projet de proximité de développement rural .
21. **Algérie**, 2004,Ministre Délégué Chargé Du D éveloppement Rural ,Typologie Des Communes Rurales En Algérie ,Stratégie Nationale De Développement Rural Durable
22. **Algérie**, ministre de l'agriculture et de développement rural,2004,note méthodoloqiue pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés.
23. **Algérie**, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés.
24. **Algérie**, 2014, Ministère de l'agriculture et du développement rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes de renouveau rural, 20eme session d'évaluation,09mars 2014.
25. **Algérie** ,2013 ,Ministère de L'Agriculture et du Développement Rural ,16 ème Session D'évaluation Des Programmes du Renouveau Agricole et Rural. Evaluation des Activités Realisées dans le Cadre du PRCHAT.06 Janvier 2013.
26. **Amadou Diop**, Le Territoire : Un Nouveau Paradigme de Developpement et D'integration Sous-Regionale. UCAD/GERAD ,p09-10,consultée en ligne en janvier 2014 sur :

    www.africites.org/.../1_pm_03_a__a_diop__territoire_comme_paradig...PDF
27. **Andi** ,2013,Invest in Algeria , Monographies de Khenchela ,consulté en ligne, mars 2014 sur le site : www.andi.dz/PDF/monographies/Khenchela.pdf.
28. **Anne Margarian** ,2011,Endogenous Rural Development: Empowerment or Abandonment? , Paper presented at the 4th International Summer Conference in Regional Science, Dresden, June 30 – July 1, 2011,consultée en ligne en mai 2013 sur le site : literatur.vti.bund.de/digbib_extern/dn048906.pdf

29. **Banque Mondiale** ,2000, The Logframe Handbook .A Logicial Framework Approach To Project Cycle Management. Washington, DC World Bank.113 P

http://www.worldbank.org/evaluation/logfram/

30. **Bruno Jean et Luc Bisson** , 2008, La gouvernance partenariale: un facteur déterminant du développement des communautés rurales, Département de développement régional et territorial Université du Québec à Rimouski , Revue canadienne des sciences régionales Québec Canada,consultée en ligne en avril 2014 ,sur le site: www.cjrs-rcsr.org/archives/31-3/Jean-final2.pdf

31. **Bruno JEAN** ,Du développement régional au développement territorial durable : vers un développement territorial solidaire pour réussir le développement des territoires ruraux ,Centre de recherche sur le développement territorial ,Université du Québec à Rimouski , consultée en ligne en octobre 2013 sur: www.cidts.ufsc.br/articles/Texte_communication_Florianopolis.pdf

32. **Bruno Jean et Danielle Lafontaine**,2010, La multifonctionnalité de l'agriculture et des territoires ruraux Enjeux théoriques et d'action publique , Les Éditions du CRDT et du GRIDEQ , Université du Québec à Rimouski.

33. **Carmen Hubbard and Matthew Gorton**,2009 ,Agriculture and Rural Structural Change: An Analysis of the experience of Past Accessions in Selected EU15 Regions,Centre for Rural Economy, Newcastle University.

34. **Centre Universitaire Abbes Laghrour de Khenchela** ,Fiche de Colloque de Développement Durable Des Territoires et Zones Arides ou Semi-Arides Dans le Bassin Méditerranéen tenu , 6 et 7 decembre 2011 .

35. **Commission Européenne CE ,**2004 , Manuel , Gestion du cycle de projet. Disponible sur tp://ec.europa.eu/europeaid/multimedia/publications/documents/tools/ europeaid_adm_pcm_guidelines_2004.fr.pdf. Consulté janvier 2013

36. **Commission Européenne CE ,**2006, Bases méthodologiques d'évaluation. Disponible sur http://ec.europa.eu/europeaid/evaluation/methodology/ examples/guide1_fr.pdf.

37. **Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)** ,Rural Development in the Arab Region, Regional Conference on Land Degradation Issues in the Arab Region , Cairo, 30 October - 1 November 2007,consultée en ligne en avril 2013 sur www. css.escwa.org.lb/sdpd/30-10_1-11/D10.pdf

38. **Fabienne Leloup, Laurence Moyart et Bernard Pecqueur**,2005 ,La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordinationterritoriale ? Lavoisier | Géographie Économie Société,disponible au site : http://www.cairn.info/article.php?ID_REVUE=GES&ID_NUMPUBLIE=GES_074&ID_ARTICLE=GES_074_0321

39. **Fao**,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables .

40. **Fao**,1999 , Les Fonctions Multiples de L'agriculture et de la Terre ,Un Cadre Conceptuel ,Perspectives D'avenir , disponible au site suivant : http://www.fao.org/docrep/X2777A/X2777a03.htm

41. **Grigori Lazarev** , 2009, La Gouvernance Territoriale et ses Enjeux pour La Gestion des Ressources Naturelles, Secrétariat de la Convention des Nations Unies sur la Lutte contre la Désertification,consultée en ligne en avril 2013 sur www.unccd.int/Lists/SiteDocumentLibrary/Publications/dldd3_web.pdf

42. **Grigori Lazarev** ,2008,Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables , CIHEAM Bari, Italie,consultée en ligne en mars 2013 sur : planbleu.org/sites/default/files/publications/mts172_rural.pdf .

43. **Grigori Lazarev** ,2008, Territoires et Développement Rural en Méditerranée, La Prise en Compte des Territoires dans les Politiques de Développement Rural en Méditerranée Résultats et Conclusions de L'étude,Ciheam.

44. **Groupe de Recherche et d'Action Pour le Développement Endogène**, Un Développement Centré Sur les Besoins Des Populations Locales ,consultée en ligne en avril 2014 ,sur le site : http://grade.asso-web.com/23+definition-operationnelle-du-developpement-endogene.html

45. **Hans Bjorn Olsen** ,2007 , Décentralisation et Gouvernance Locale ,Définitions et Concepts .consultée en ligne en septembre 2013 sur www.deza.admin.ch/ressources/resource_fr_167288.pdf

46. **IFAD** ,2012 ,Terminologie de Suivi-évaluation Pour une Gestion Orientée Vers L'impact Guide pratique de S&E Des projets Annexe A.

47. **Irma Potocnik Slavic** ,2010,Neoendogenous in and output of Selected Rural Areas: The Case Of Economic Cycles In Slovenia, Department of Geography ,Faculty of Arts,University of Ljubljana ,Slovenia,consultée en ligne en 10 avril 2014 ,sur le site : www.dlib.si/stream/URN:NBN:SI:DOC.../PDF.

48. **Japan International Cooperation Agency JICA** ,2004,Guidelines for Projects Evaluation Practical Method for project Evaluating,Department Office of evaluation Planninig Coordination.

49. **Jérôme Guillet**, **Olivier Bruna et Sébastien Lemercier**, L'approche territoriale du développement durable : les Agendas 21 locaux , Centre de Ressources du Développement Territorial de Haute-Normandie Janvier 2005, consultée en ligne sur: www.territoires-haute-normandie.net/iso.../approche_territoire_dd.pdf

50. **Marie Lequin**, 2001, Écotourisme et Gouvernance Participative , Presses de L'université de Qubec,2001.

51. **Marine Hurard**,2011 ,La participation citoyenne au développement durable à l'échelle locale en Europe ,consultée en ligne en avril 2013 sue le site : www.observatoire-territoires-durables.org/.../working_paper_-_participat.pdf

52. **Martin Petrick and Gertrud Buchenrieder** ,2007,Sustainable rural development: What is the role of the agri-food sector? Leibniz Institute of Agricultural Development in Central and Eastern Europe IAMO ,Volume 39, consultée en ligne en avril 2014 sur : www.iamo.de/dok/sr_vol39.pdf

53. **Michel Maldague**,Développement Intégré des Régions Tropicales -Approche systémique - Notions - Concepts - Méthodesclassiques. consultée en ligne en mars 2013 sur : uqac.ca/collection...developpement/...t1/Chap_1_09.pdf

54. **Mohamed Khiati** ,Algérie : le Programme de Renforcement des Capacités Humaines et d'Assistance Technique (PRCHAT) Investir en l'homme pour appuyer les innovations paysannes .CIHEAM N°93 – Mai 2013

55. **Neila Nedjadi, Khaled Khebbache** ,2008,La problématique du développement durable à travers l'agenda 21 : Concepts, priorités et perspectives , consultée en ligne en mars 2013 sur :www.univ-ecosetif.com/seminars/ddurable/61.pdf

مداخلة في اطار المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة جامعة فرحات عباس سطيف ايام 08/07 افريل 2008

56. **OCDE**,2006 , ,The New Rural Paradigm Policies and Governance, OCDE Rural Policy Reviews 2006.

57. **OCDE ,** Méthodes de suivi et d'évaluation des incidences des politiques agricoles sur le développement rural.

58. **Omar Benbekhti, Ahmed Saifi, Et Benziane Boualem**,2006, Algérie: de la Reforme Agraire au Developpement rural, Conference Internationale sur La Reforme Agraire et Le Developpement Rural ,Ciradr , Porto Alegre. Bresil ,7 au 10 mars 2006.consultée en ligne en janvier 2014 sur: www.oicrf.org/document.asp?ID=6084

59. O. Bessaoud, 2002,L'agriculture algérienne : des révolutions agraires aux réformes libérales (1963 -2002); CIHEAM-IAMM (Montpellier, France) , Edition L'Harmattan ,Paris.

60. **Omar BESSAOUD**, la stratégie de développement rural en Algérie, CIHEAM, 2006, option méditerranéennes, série A n 71.

61. **PROGRAMME PSDR LANGUEDOC-ROUSSILLON** ,Guide Pour La Mise En Œuvre De La Gouvernance En Appui Au Développement Durable Des Territoires,consultée en ligne en janvier 2014 sur :

www.observatoire-territoires-durables.org/IMG/pdf/guide_gouv_dd.pdf

62. **Rashid Solagberu Adisa** ,2012, Rural Development –Contemporary Issues and Practices , InTechopen.com ,consultée enligne en mars 2013 sur : www. idl.isead.edu.es:8080/jspui/bitstream/123456789/.../9789535104612.pdf

63. **Sofiane Hammouchi**, 2013, Gouvernance Territoriale et Développement Local dans La Wilaya de Béjaia : Quel Etat Des Lieux ? ,Dialogue Euro Méditerranéen de Management Public , MED 6 « Culture pour le changement, changements par la culture »
Marseille : 7, 8, 9 octobre 2013,consultée en ligne en mars 2014 sur :

www.med-eu.org/documents/MED6/papers/HAMMOUCHI.pdf

64. **Tahani Abdelhakim**, 2007, Economie de développement rural, CIHEAM-IAMM, cours préparés dans le cadre du projet FOPMder , consultée en ligne en maes 2013 sur : http://formder.iamm.fr.ressources/cours/economie dvpmtrural.pdf

65. **United Nations Population Fund** (**UNFPA)** ,2007,Project Manager's Planning Monitoring & Evaluation toolkit. http://www.unfpa.org/monitoring/toolkit.htm

66. **www. Wikipedia.org**

67. **Wilaya de Khenchela** ,Annuaire Statistique de la wilaya de khenchela 2012.

68. **Yves Guillermou**,villes et campagnes en Algérie ;p 49, consulté en ligne en octobre 2013 sur : http://regards.in2p3.fr/fiche.php?id=749

الملاحق

الملحق رقم: 01

أسئلة المقابلة التي أجريناها مع سكان المناطق التي نفذت بها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:

1. هل تم إعلامكم في بداية إعداد المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بمنطقتكم؟
2. هل تمت مشاورات أثناء إعداد وتنفيذ المشروع الجواري؟
3. هل شاركتم في إعداد وتنفيذ ومتابعة المشروع الجواري المنفذ بمنطقتكم؟
4. هل تلقيتم دورات تكوينية تتعلق بزيادة قدراتكم التسييرية في إطار المشروع الجواري المنفذ بمنطقتكم؟
5. ماذا حقق لكم ولمنطقتكم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة من الناحية :
   * الإجتماعية؟
   * الإقتصادية؟
   * البيئية؟
6. ماهي النقائص التي لاحظتموها على الاجراءات التي تم تنفيذها في إطار المشروع الجواري المنفذ بمنطقتكم؟
7. كيف تقييمون نتائج المشروع الجواري وآثاره على كافة الأصعدة الإقتصادية ،الإجتماعية والبيئية؟
8. ماهي الهيئات التي رافقت عملية تنفيذ المشروع الجواري بمنطقتكم؟
9. ماهي التحولات التي مستكم بعد تنفيذ المشروع الجواري بمنطقتكم،وما تقييمكم لها فهل هي تحولات ايجابية،سلبية ،أو منعدمة؟
10. ماهي الإقتراحات التي تقدمونها بصفتكم فاعل أساسي في المنطقة ،وذلك من أجل تصحيح الإختلالات في المشاريع المستقبلية؟

الملحق رقم: 02

أسئلة موجهة لمنشطي المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بهذه المناطق

1. ماهي المصلحة المستقبلة التي إستقبلتكم على مستوى المنطقة؟
2. ماهي أهم الطلبات التي تم التعبير عنها من طرف سكان منطقتكم؟
   * بصفة فردية ؟
   * بصفة جماعية؟
3. ماذا قامت المصلحة المستقبلة حين إستقبالها لهذه الطلبات؟
4. كيف تم تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها؟
5. هل قمتم بدورات تكوينية لزيادة مقدرتكم التسييرية والتنظيمية في إطار المشروع الجواري؟
6. كيف جاءت فكرة المشروع الجواري المنفذ بمنطقتكم؟
7. كيف يتم إتخاذ القرارات التنموية ،في إطار المشروع الجواري المقام بمنطقتكم؟
8. هل تم التطرق الى كافة المشاكل التي طرحت قبل تنفيذ المشروع الجواري، في إطار التدخلات المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقتكم؟
9. هل اضاف المشروع الجواري فعليا للمنطقة ماكانت تفتقر اليه في السابق من الناحية:
   * الإجتماعية ؟
   * الإقتصادية؟
   * البيئية؟
10. كيف ترون وضعية المنطقة بعد تنفيذ المشروع الجواري من الناحية:
    * الإجتماعية؟
    * الإقتصادية ؟
    * البيئية؟
11. مامدى إرتباط المشروع الجواري المنفذ بمنطقتكم ، بمتطلبات الوضع والواقع المحلي لمنطقتكم؟
12. حسب رأيكم ماهي الآثار التي تحققت جراء تنفيذ المشروع الجواري بمنطقتكم من ناحية:
    * تحقيق نمو إقتصادي.
    * زيادة إمكانية الحصول على وسائل الإنتاج والخدمات الإقتصادية.
    * زيادة القدرة على الوصول للخدمات الإجتماعية.
    * زيادة الإستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية.
    * تحقيق الأمن الغذائي.
    * زيادة الإندماج الإجتماعي والسياسي في المناطق الريفية.
13. ماهي المعوقات التي حالت دون السير الحسن لتنفيذ هذه المشاريع حسب رأيكم؟
14. ماهي الإقتراحات التي تقدمونها بصفتكم فاعل أساسي من أجل تصحيح الإختلالات في المشاريع المستقبلية ؟

الملحق رقم: 03

أسئلة موجهة للمسؤول عن خلية التنمية الريفية بمحافظة الغابات بولاية خنشلة:

1. ماهي وضعية مشاريع وبرامج التنمية الريفية التي تم تنفيذها بولاية خنشلة؟
2. بكم يقدر عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المبرمجة في ولاية خنشلة للفترة الممتدة بين 2009-2014،وماهي مؤشرات وآثار تنفيذها ؟
3. هل توجد هيئات وقطاعات أخرى ساندتكم في مراحل تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في الولاية،وإن وجدت فهل كان هناك عملية تنسيق فعلية بين كافة المتدخلين؟
4. كييف جاءت فكرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي قمتم بتنفيذها بولاية خنشلة ؟
5. ماهي المعطيات الأولية للمعاينات التي قمتم بها بالمناطق التي نفذ بها المشاريع الجوارية؟
6. بكم تقدر المخصصات المالية التي تم وضعها لتنفيذ المشاريع الجوارية بهذه المناطق ،ومن هي الجهات المانحة لها؟
7. ماهي الأهداف المسطرة لكل مشروع جواري تم تنفيذه بولاية خنشلة من الناحية :

* الإجتماعية ؟
* الإقتصادية؟
* البيئية؟

8. ماهي الاجراءات ذات الطابع الفردي والطابع الجماعي، المبرمجة لكل مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة؟
9. ماهو تقييمكم لتدخلات الهيئات والقطاعات الأخرى في كامل مراحل تنفيذ المشاريع الجوارية بهذه المناطق؟
10. ماهي أهم الصعوبات والعراقيل التي أعاقت السير الحسن لعملية التنفيذ حسب رأيكم؟
11. ماهي الإقتراحات التي تقدمونها بصفتكم فاعل أساسي من أجل تصحيح الإختلالات في المشاريع المستقبلية ؟

الفهارس

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
01	مقاربة التنمية الريفية المستدامة	17
02	مقارنة بين نموذجي التنمية من الخارج والتنمية من الداخل	50
03	مميزات مقاربة التنمية المدفوعة من الداخل والخارج	52
04	مؤشرات وآثار تنفيذ كافة المشاريع الجوارية المبرمجة خلال الفترة 2010-2014	57
05	الإطار المرجعي لتحليل سياسة التجديد الفلاحي والريفي	77
06	تقسيم البرامج الجوارية حسب المواضيع	81
07	دوائر وبلديات ولاية خنشلة	111
08	معطيات عامة حول البلديات الريفية بولاية خنشلة	115
09	تطور عدد سكان ولاية خنشلة	116
10	توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على البرامج ذات الأولوية للفترة الممتدة بين 2007-2014	121
11	تقسيم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المبرمجة حسب المواضيع الفديرالية:	121
12	مؤشرات الأثر المتعلقة بتنفيذ مشاريع التنمية الريفية المندمجة بولاية خنشلة للفترة 2009-:2014	122
13	تطور عدد سكان بلدية شلية في الفترة 1987-2012	125
14	مصفوفة الإجراءات والأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة إيقوبان	127
15	العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة إيقوبان	129
16	العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة إيقوبان	129
17	مصفوفة الإجراءات والأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة أزقرار	135
18	العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة أزقرار	136
19	العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة أزقرار	136
20	مصفوفة الإجراءات والأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة أولاد اوصيف	140
21	العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة أولاد اوصيف	141
22	العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة أولاد اوصيف	141
23	مصفوفة الإجراءات والأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة أولاد ونجل	145
24	العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة أولاد ونجل	146
25	العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة أولاد ونجل	146
26	مصفوفة الإجراءات والأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة بوخاشة	150
27	العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة بوخاشة	151
28	العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة بوخاشة	151
29	تطور عدد سكان بلدية طامزة في الفترة 1987-2012	156
30	مصفوفة الإجراءات والأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة زريز اولاد بوزيان	158
31	العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة زريزر اولاد بوزيان	159

32	العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة زريزر اولاد بوزيان	159
33	مصفوفة الإجراءات والأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة عين ميمون	162
34	العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة عين ميمون	163
35	العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة عين ميمون	163
36	تطور عدد سكان بلدية مصارة في الفترة 1987-2012	167
37	مصفوفة الإجراءات والأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة ثنية العبار	169
38	العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة ثنية العبار	170
39	العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة ثنية العبار	170
40	تطور عدد سكان بلدية تاوزيانت في الفترة 1987-2012	174
41	مصفوفة الإجراءات والأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجواري بمنطقة كتيبة	176
42	العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة كتيبة	177
43	العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة كتيبة	177

فهرس الخرائط

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
01	التقسيم الاداري لولاية خنشلة	**111**
02	تقسيم تضاريس ولاية خنشلة	**112**
03	تساقط الأمطار بولاية خنشلة	113
04	انواع التربة في ولاية خنشلة	114
05	موقع بلدية شلية في ولاية خنشلة	125
06	موقع بلدية طامزة في ولاية خنشلة	156
07	موقع بلدية مصارة في ولاية خنشلة	167
08	موقع بلدية تاوزيانت في ولاية خنشلة	174

فهرس الرسومات البيانية

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
01	تقسيم الغلاف المالي لسياسة التجديد الريفي والزراعي على الركائز الثلاث	73
02	تطور عدد المشاريع الجوارية التي إنطلقت عملية تنفيذها للفترة 2009-2013	96
03	تقسيم تضاريس الولاية	113
04	توزيع السكان العاملين على القطاعات	117

فهرس الأشكال

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
01	مخطط توضيحي للأجندة 21 المحلية والتنمية المستدامة	9
02	أبعاد التنمية الريفية المستدامة	15
03	مخطط توضيحي لتعدد وظائف الزراعة	36
04	المخطط العام لسياسة التجديد الريفي	72
05	وضعية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة للفترة 2009-2013	81
06	مخطط تسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	97
07	مراحل دورة حياة المشروع	104
08	توقيتات التقييم مع دورة حياة المشروع	107
09	معايير تقييم المشروع	107
10	علاقة مراحل تنفيذ المشروع ومعايير عملية تقييمه	110

قائمة المصطلحات

المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
ADS	وكالة التنمية الإجتماعية
CARC	خلية التنشيط الريفي للبلدية
CNDR	اللجنة الوطنية للتنمية الريفية
CTD	اللجنة التقنية للدائرة
CTW	اللجنة التقنية للولاية
FAO	منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية
FCCL	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
FDRMVTC	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز
FGCA	صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية
FLDDPS	صندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية
FLDPPS	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب
FNDIA	الصندوق الوطني لتنمية الإستثمارات الفلاحي
FNRDA	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية
FNRPA	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي
FPZPP	صندوق حماية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية
FONAL	الصندوق الوطني للسكن

FSAEPEA	الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية وصغار المستغلين الفلاحين
GADER	مجموعات المرافقة للتنمية الريفية
IDD	مؤشر التنمية المستدامة
OCDE	منظمة التعاون الإقتصادي للتنمية
ONRA	الديوان الوطني للإصلاح الزراعي
PADSELNEA	مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر
PAS	برنامج التعديل الهيكلي
PCD	البرنامج البلدي للتنمية
PDRW	برنامج التنمية الريفية للولاية
PNDA	البرنامج الوطني للتنمية الزراعية
PNDAR	البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية
PNUD	برنامج الامم المتحدة من أجل التنمية
PPDRI	المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة
PRCHAT	برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية
PSD	البرنامج القطاعي للتنمية
RGPH	الجرد العام للسكان
SAU	المساحة الزراعية المستغلة
SI-PSRR	النظام المعلوماتي لبرنامج دعم التجديد الريفي
SNADDR	النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة
SNAT	المخطط الوطني لتهيئة الإقليم
SRAT	المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم
SNDRD	الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
مقدمة	أ - ط
الفصل الأول :الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية الريفية المستدامة	
تمهيد	1
I- **التنمية المستدامة على المستوى المحلي**	2
I-1 السياق التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة	2
I-1-1 التنمية رديفاً للنمو الإقتصادي	2
I-1-2 نادي روما والصراع بين المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية	3
I-1-3 قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم	3
I -1-4 مستقبلنا المشترك والترويج لمفهوم التنمية المستدامة	3
I-1-5 مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة 1992)	4
I-1-6 مؤتمر الأمم المتحدة للألفية	4
I-1-7 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ 2002	5
I-2 جدول أعمال القرن 21 (الأجندة 21)	8
I-2-1 مفهوم الأجندة 21 المحلية	8
I-2-1-1 المبادئ التوجيهية للأجندة 21 المحلية	8
I-2-1-2 خصائص الأجندة 21 المحلية	9
II التنمية الريفية المستدامة	10
II-1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية	10
II-1-1 مفهوم تنمية المجتمع	10
II-1-2 مفهوم التنمية الريفية المندمجة	11
II-1-3 مفهوم التنمية الريفية المستدامة	12
II-2 أبعاد التنمية الريفية المستدامة	14
II-3 متطلبات التنمية الريفية المستدامة	16
II-4 مبادئ المنهجية الإقليمية المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة	17
II-4-1 الحوكمة الإقليمية	17
II-4-1-1 الحوكمة الإقليمية والتنمية	18
II-4-1-2 متطلبات الحوكمة المحلية	19
II-4-1-3 الحوكمة الإقليمية والعناصر الفاعلة في الإقليم	22
II-4-1-4 أنواع الحوكمة الإقليمية	23

II-4-1-5 رهانات الحوكمة الإقليمية من أجل إنجاح المشاريع التنموية	24
II-4-2 اللامركزية الإقليمية	25
II-4-2-1 أهمية اللامركزية	27
II-4-3 تعدد وظائف الزراعة	28
II-4-3-1 الوظائف الرئيسية للزراعة	30
II-4-3-1-1 تحقيق الأمن الغذائي	30
II-4-3-1-2 الوظيفة الإجتماعية	31
II-4-3-1-3 الوظيفة الإقتصادية	32
II-4-3-1-4 الوظيفة البيئية	33
II-4-4 أسلوب التنمية الإقليمية	37
II-4-4-1 الإقليم	38
II-4-4-2 العناصر الفاعلة في الإقليم	39
II-4-4-3 الاصول والموارد الإقليمية	41
II-4-4-4 مقاربات التنمية الإقليمية	41
II-4-4-5 التنمية الإقليمية والتنمية المحلية	42
III-الفكر التنموي بين قوى الدفع الداخلية والخارجية	45
III-1- التنمية الريفية ومقاربة التنمية المدفوعة من الخارج	45
III-1-1 نظرية اقطاب النمو	46
III-1-2 نظرية الإنتشار الجغرافي للابتكار	46
III-1-3 نظرية دورة حياة المنتج او دورة حياة الأقاليم	47
III-1-4 دور البنية الأساسية	47
III-2- التنمية الريفية ومقاربة التنمية المدفوعة من الداخل	47
III-2-1 نظرية التنمية الدائرية المتراكمة	49
III-2-2 نظرية مراكز النمو	50
III-3 التنمية الريفية ومقاربة التنمية المدفوعة من الداخل والخارج	51
خاتمة الفصل الأول	53
الفصل الثاني تطور سياسات التنمية الزراعية والريفية في الجزائر ،ودور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة	54
تمهيد	55
I-سياسات التنمية الزراعية والريفية في الجزائر للفترة الممتدة بين 1962 -2000	56
I-1 مرحلة التسيير الذاتي وأفضلية الجانب الإجتماعي: 1962-1970	56
I-2 مرحلة الثورة الزراعية: 1971-1980	57

I-3 مرحلة تحرير القطاع الفلاحي: 1981-1990	58
I-4 مرحلة اعادة هيكلة الإقتصاد الوطني: 1991- 2000	59
II سياسات التنمية الزراعية والريفية للفترة ما بين 2000-2014	59
II-1 مرحلة تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية 2000 -2002	59
II-2 البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDAR	60
II-3 الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD	62
II-3-1 مبادئ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	63
II-3-2 رهانات الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	63
II-3-3 أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	64
II-3-4 أدوات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	64
II-3-5 محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	65
II- 4 سياسة التجديد الريفي والزراعي	68
II-4-1 الركيزة الأولى : التجديد الريفي	69
II-4-2 الركيزة الثانية التجديد الزراعي	73
II-4-3 الركيزة الثالثة برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية	74
II-4-4 عقود النجاعة وأهدافها	75
II-4-5 الإطار التحفيزي	76
II-4-6 صناديق الدعم المالي	76
III- المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	78
III-1 مفهوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	78
III-2 البرامج المخططة في اطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	80
III-3 خصائص المشروع الجواري للتنمية الريفية	82
III-4 أهمية المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	82
III-5 ميادئ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	83
III-6 أسس تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	85
III-7 الفاعلون في تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	85
III-7-1 رئيس الدائرة ،ودوره المركزي للتنسيق والادماج	85
III-7-2 رئيس المجلس الشعبي البلدي	86
III-7-3 خلية التنشيط الريفي للبلدية	86
III-7-4 المصلحة المستلمة للمشروع الجواري	87
III-7-5 مسهل المشروع الجواري	87
III-7-6 منشط المشروع الجواري	87

III-7-7 حامل المشروع الجواري	87
III-7-8 الحركة الجمعوية	87
III-7-9 الجامعة و المؤسسات التعليمية	88
III-7-10 البنوك	88
III-7-11 اللجنة التقنية للدائرة CTD	88
III-7-12 اللجنة التقنية للولاية CTW	88
III-7-13 الخليّة الولائية للتنمية الريفية	88
III-8 مراحل تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	89
III-8-1 مرحلة إعداد المشروع	89
III-8-1-1 المبادرة وتحديد الإقليم	89
III-8-1-2 تحضير المشروع من طرف خلية التنشيط الريفي للبلدية	89
III-8-1-3 صياغة وقبول المشروع من قبل المجموعة	91
III-8-1-4 تأكيد المشروع من طرف اللجنة التقنية للدائرة	93
III-8-1-5 المصادقة على المشروع من طرف اللجنة التقنية للولاية	94
III-8-1-6.الموافقة على المشروع من قبل الوالي	94
III-8-2 مرحلة تنفيذ المشروع	95
III-8-2-1 تعبئة التمويل من طرف الهيئات المالية	95
III-8-2-2 التصريح بإنطلاق المشروع	95
III-8-2-3 إنهاء المشروع	96
III-8-3 مرحلة المتابعة التقييمية	96
III-8-3-1 تسيير المشروع بإعتباره عملية تشاركية	96
III-8-3-2 المتابعة التقييمية والمراقبة:	98
III-8-3-3 هيئات وأدوات التابعة و التقييم	98
III-8-3-3-1 نظام المعلوماتي لدعم التجديد الريفي SI-PSSR	98
III-8-3-3-2 النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة SNADDR	100
خاتمة الفصل الثاني	101
الفصل الثالث تقييم آثار تنفيذ مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة بولاية خنشلة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة	102
تمهيد :	103
I-مدخل نظري للمشروع وعملية تقييمه	104
I-1 مفهوم المشروع ودورة حياته	104
I-2 مفهوم عملية تقييم المشروع	104

I-3 الهدف من عملية التقييم	106
I-4 توقيتات التقييم	106
I-4-1 التقييم القبلي	106
I-4-2 تقييم منتصف المدة او التقييم المتزامن	106
I-4-3 التقييم البعدي	106
I-5 معايير التقييم	107
I-5-1 معيار الإرتباط	108
I -5-2 معيار الكفاءة	108
I-5-3 معيار الفاعلية	108
I-5-4 معيار الأثر	109
I-5-5 معيار الإستدامة	109
II– عرض عام عن ولاية خنشلة	111
II-1 الموقع والتنظيم الاداري للولاية	111
II-2 المحيط الطبيعي	112
II-2-1 التضاريس	112
II-2-2 المناخ	113
II-2-3 المياه	114
II-2-4 التربة	114
II-2-5 الغطاء النباتي	114
II-3 الخصائص الإجتماعية والإقتصادية	115
II-3-1 السكان	115
II-3-2 الخدمات الصحية	116
II-3-3 خدمات التعليم والتكوين المهني	116
II-3-4 الشغل	117
II-3-5 خدمات الكهرباء والغاز	117
II-3-6 الطرق	118
II-4 الموارد الطبيعية	118
II-4-1 الأراضي	118
II-4-2 الإنتاج النباتي	118
II-4-3 الإنتاج الحيواني وتربية الحيوانات	118
II-4-4 الغابات	119
II-5 وضعية مشاريع التنمية الريفية بولاية خنشلة	119

II-5-1 برامج التنمية الريفية بولاية خنشلة	120
II-5-2 مؤشرات وآثار مشاريع التنمية الريفية المنجزة في ولاية خنشلة للفترة 2009-2014	122
III- تقييم آثار تنفيذ مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ولاية خنشلة	123
III-1 مقاربة التقييم الأولى : التقييم على المستوى الجزئي	123
III-1-1 مشاريع بلدية شلية	123
III-1-1-1 المشروع الجواري المنفذ بمنطقة إيقوبان	126
III-1-1-1-1 فكرة المشروع	126
III-1-1-1-2 الأهداف والآثار المتوقعة	126
III-1-1-1-3 مدخلات المشروع الجواري	128
III-1-1-1-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة	128
III-1-1-1-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع	130
III-1-1-1-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية	130
III-1-1-1-5-2 واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية	131
III-1-1-1-5-3 واقع المنطقة من الناحية البيئية	132
III-1-1-2 المشروع الجواري أزقرار	133
III-1-1-2-1 فكرة المشروع:	133
III-1-1-2-2 الأهداف والآثار المتوقعة	134
III-1-1-2-3 مدخلات المشروع	135
III-1-1-2-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة	135
III-1-1-2-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	136
III-1-1-2-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية	136
III-1-1-2-5-2 واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية	137
III-1-1-2-5-3 واقع المنطقة من الناحية البيئية	138
III-1-1-3 المشروع الجواري أولاد أوصيف	139
III-1-1-3-1 فكرة المشروع	139
III-1-1-3-2 الأهداف والآثار المتوقعة	139
III-1-1-3-3 مدخلات المشروع	140
III-1-1-3-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة	141
III-1-1-3-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	141
III-1-1-3-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية	142
III-1-1-3-5-2 واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية	143
III-1-1-3-5-3 واقع المنطقة من الناحية البيئية	144

III-1-1-4 المشروع الجواري أولاد وبحل	144
III-1-1-4-1 فكرة المشروع:	144
III-1-1-4-2 الأهداف والآثار المتوقعة	144
III-1-1-4-3 مدخلات المشروع	146
III-1-1-4-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة	146
III-1-1-4-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	147
III-1-1-4-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية	147
III-1-1-4-5-2 واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية	148
III-1-1-4-5-3 واقع المنطقة من الناحية البيئية	148
III-1-1-5 المشروع الجواري بوخاشة	149
III-1-1-5-1 فكرة المشروع	149
III-1-1-5-2 الأهداف والآثار المتوقعة	149
III-1-1-5-3 مدخلات المشروع الجواري	150
III-1-1-5-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة	151
III-1-1-5-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	151
III-1-1-5-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية	151
III-1-1-5-5-2 واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية	153
III-1-1-5-5-3 واقع المنطقة من الناحية البيئية	154
III-1-2 مشاريع بلدية طامزة	154
III-1-2-1 المشروع الجواري زريز أولاد بوزيان	157
III-1-2-1-1 فكرة المشروع	157
III-1-2-1-2 الأهداف والآثار المتوقعة	157
III-1-2-1-3 مدخلات المشروع	158
III-1-2-1-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة	158
III-1-2-1-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	159
III-1-2-1-5 -1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية	159
III-1-2-1-5 -2 واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية	160
III-1-2-1-5 -3 واقع المنطقة من الناحية البيئية	161
III-1-2-2 المشروع الجواري عين ميمون	161
III-1-2-2-1 فكرة المشروع	161
III-1-2-2-2 الأهداف والآثار المتوقعة	162
III-1-2-2-3 مدخلات المشروع	163

III-1-2-2-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة	163
III-1-2-2-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	164
III-1-2-2-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية	164
III-1-2-2-5-2 واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية	165
III-1-2-2-5-3 واقع المنطقة من الناحية البيئية	165
III-1-3 مشاريع بلدية مصارة	166
III-1-3 -1 المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة ثنية العبار	168
III-1-3-1-1 فكرة المشروع	168
III-1-3-1 -2 الأهداف والآثار المتوقعة	168
III-1-3-1-3 مدخلات المشروع	169
III-1-3-1-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة	169
III-1-3-1-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	170
III-1-3-1-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية	170
III-1-3-1-5-2 واقع المنطقة من الناحية الإقتصادية	171
III-1-3-1-5-3 واقع المنطقة من الناحية البيئية	172
III-1-4 مشاريع بلدية تاوزيانت	172
III-1-4-1 المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة كتيبة	174
III-1-4-1-1 فكرة المشروع	175
III-1-4-1-2 الأهداف والآثار المتوقعة	175
III-1-4-1-3 مدخلات المشروع	176
III-1-4-1-4 الإجراءات والعمليات المبرمجة في إطار المشروع	177
III-1-4-1-5 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	178
III-1-4-1-5-1 واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية	178
III-1-4-1-5-2 واقع المنطقة من الناحيتين الإقتصادية والبيئية	179
III-2 المقاربة الثانية :التقييم على المستوى الكلي	180
III-2 -1 مدى إرتباط المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	180
III-2-2 كفاءة تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	180
III-2-3 فاعلية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	181
III-2-4 أثر تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	181
III-2-5 إستدامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	185
III-3 مدى تحقق مبادئ المنهجية الإقليمية المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة	185
III-3-1 الحوكمة الإقليمية	185

III-3-3 تعدد وظائف الزراعة	188
III-3-2 اللامركزية	187
III-3-4 أسلوب التنمية الإقليمية	189
خاتمة الفصل الثالث	190
الخاتمة	193
مصادر الدراسة	199
الملاحق	206
الفهارس	210

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى توضيح مدى أثر تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة، حيث تطرقنا إلى الجانب النظري المتعلق من جهة بالتنمية الريفية المستدامة، والتي حاولنا فيه توضيح أهم مراحل ظهور هذا المفهوم، بالإضافة إلى تبيان أهم المبادئ اللازمة لتحقيقه على أرض الواقع، هذه المبادئ المتمثلة في الحوكمة الإقليمية، اللامركزية، مفهوم تعدد وظائف الزراعة بالإضافة إلى أسلوب التنمية الإقليمية، ثم تطرقنا بعد ذلك الى أهم التيارات الفكرية التي رافقت تطور مفهوم التنمية الريفية المستدامة على المستوى الدولي، أما على المستوى الوطني فقد تطرقنا إلى التحولات التي مست الفضاءات الريفية في الجزائر وأهم السياسات المطبقة بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مع التركيز على سياسة التجديد الريفي والزراعي وأداة تنفيذها على المستوى القاعدي والمتمثلة في المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

أما الجانب التطبيقي، فقد حاولنا تقييم مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، المنفذة بعدة بلديات من ولاية خنشلة، حيث قمنا بتحليل وتقييم آثار هذه المشاريع في تحقيق تنمية ريفية مستدامة بهذه المناطق، وقد قمنا بإستعمال مقاربتين في ذلك، تتعلق الأولى بالتقييم على المستوى الجزئي من خلال دراسة وتقييم كل مشروع جواري على حدى، في حين ارتبطت المقاربة الثانية بالتقييم على المستوى الكلي وذلك بإستعمال معايير تقييم المشاريع التنموية والمتمثلة في معايير : الارتباط، الكفاءة، الفعالية، الأثر، والاستدامة.

الكلمـات الدالة: الإقليم، التنمية الريفية المستدامة، المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، التقييم، الآثار.

Abstract

This study aimed to clarify the impact of the implementation of Neighborhood projects related to integrated rural development on achieving sustainable rural development. Therefore we dealt in the theoretical part with sustainable rural development, where we tried to clarify the most important stages that leaded to the emergence of this concept, as well as to identify the most important principles on which it was built. These principles are territorial governance, decentralization, the concept of multi-functionality of agriculture as well as territorial development method. Then we talked afterwards to the most important intellectual trends that accompanied the evolution of the concept of sustainable rural development at the international level. For the national level we dealt with the transformations that have touched rural spaces in Algeria and most of the policies applied since the independence to the present day, with a focus on rural and agricultural renewal policy and its basic implementation tool which is the neighborhood project for integrated rural development.

For the practical part, we have tried to assess a range of neighborly projects for integrated rural development, implemented in several municipalities of the wilaya of Khenchela. In that part we have analyzed and assessed the effects of these projects to achieve sustainable rural development in these areas. Therefore we have used two approaches; the first one is related to the assessment at the micro-economic level through the study and evaluation of each project separately, while the second approach is associated with the assessment at the macro-economic level, using evaluation of development projects standards, which are: Relevance, efficiency, effectiveness, impact, and sustainability.

Key words: territory, sustainable rural development, neighborhood project for integrated rural development, evaluation, effects.